

# البصائر النصيرية

في علم المنطق

أصنف الشيخ الإمام القاضي الواحد زين الدين

عمر بن سهلان الساوي

---

تأليف العلامة

المرحوم الشيخ محمد عبده

---

مطبعة من مائمه

مكتبة محمد علي حسين وأولاده بميدان الأزهر بمصر









# البصائر النصيرية في علم المنطق

تصنيف الشيخ الامام القاضي الزاهد زين الدين  
عمر بن سهلان الساوي

بتحقيق العلامة المرحوم الشيخ محمد عبد

وعني بتصحيحه

محمد بن عبد الله بن عبد الله

قرر مجلس إدارة الأزهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ أن  
يكون كتاب البصائر النصيرية بتأليفه من كتب  
المنطق التي تدرس في الجامع الأزهر الشريف

يطلب من مكتبة وطبعة محمد علي صبيح وأولاده  
ميدان الأزهر سور بجدة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد حمد الله المنعم بهدايته والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وعترته

---

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه  
فوالاه (وبعد) فقد رأيت وأنا في بيروت مدة اقامتي بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة  
كتابا في المنطق يسمى البصائر الصيرية للامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن  
سهلان الساوي فنظرت فيه فاذا هو حار مع اختصاره لما لم تحوه المطولات التي  
بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وخال مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية  
التي لا تليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ما نجد في المطالع وشروحا وسلم  
العلوم وما كتب عليه ووجدته على ترتيب حسن لم أعده فيما وقفت عليه من كتب  
المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن في طبقة من علماء هذا العلم فاستنسخت  
نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب إلى أن حملني النظر فيما يحتاج اليه  
طلبة العلم في الجامع الأزهر من الكتب التي تليق بالمتوسطين منهم على إعادة النظر  
في الكتاب فقرأته كلمة كلمة فزادت قيمته في نفسي وعلت منزلته من رأي فرضته  
على حضرة مولانا الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الأزهر ومن حضر من أخصاء  
مجلس الادارة فأعجبوا به ورأوا أنه من أفضل ما يهدي إلى الجامع الأزهر الشريف  
ليكون من الكتب التي تقرر دراستها فيه على أن الكتاب وإن كان جزل العبارة  
صحيح البيان إلا أن فيه ألفاظا وعبارات ومسائل اعتمد في الاتيان بها على ما كان  
عليه أهل زمانه من درجة العرفان وهي اليوم تحتاج إلى شيء من الشرح والايضاح  
فاستخرت الله تعالى في وضع بعض تعليق على ما رأيته محتاجا الى ذلك وأسأل الله  
أن ينفع به الطلاب ويجزل فيه الثواب

بعد كانت دواهي الهمة ومبادئ العزيمة تتفاضل<sup>(١)</sup> الاتفاض للتقرب الى مجلس مولانا الاجل السيد نصير الدين ظهير الاسلام بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وحسن الذكر وفقاذ الامر بجمع كتاب في بعض العلوم الحقيقية وإهداء افضل ماتاله قوى البشر وتنتهى اليه غايات القدر<sup>(٢)</sup> الى افضل أكابر العالم وأجل من تسموا اليه اعتناق العزائم فينكث قوى العزم ويحل عرى الاجماع<sup>(٣)</sup> الحزم قصور باعى وضيق خطوى عن الاتفاض الى فضيلة من الفضائل العلية لم يملك<sup>(٤)</sup> زمامها ولم يحذر لثامها ولم تسبر اغوارها ولم تستبين ظلمها وانوارها والتقرب الى المستغنى عن جدوى القرب يشوه وجه الادب الا اذا تذكركم الاذن بالتحسين وتلقاه الرضى بحلى التزيين فلا جرم صرقتى الحزم عن امضاء ماشارفه العزم مطالعا لتأشير<sup>(٥)</sup> الاذن الصادر عن حضرة الشريفة وسدته المثيفة الى ان اتصل بالخادم امره العالى بتحرير كتاب فى المنطق

( ١ ) تتفاضل أى تطلب منى والاتفاض إلى الشيء والنهوض والحركة اليه بمعنى ( ٢ ) القدر بضم ففتح جمع قدرة وقوله الى افضل متعلق بإهداء ( ٣ ) الاجماع الحزم العزم الذى لا تردد معه وحل عراء نقض العزيمة والرجوع عن القصد ( ٤ ) لم يملك الخ أفعال مبنية للمجهول إلا تستبين ظلمها فانه للفاعل ( ٥ ) لتأشير الاذن الخ المفسر في كلمة تأشير على السنة العامة أن معناها وضع الإشارة والإشارة عندم الرأى فى اللفظ الموجز فيقال أشر على الورق أى أبدى رأيه بلفظ تخمير يشبه الإشارة وكل هذه الضروب من الاستعمال فى هذه المادة عامة لا يعرف لها أصل فى اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشر فلا يصح حل كلام المصنف على استعمال العامة بان يفسر تأشير الاذن بوضع إشارة الاذن فان علو عبارته يبعد ذلك والتأشير فى اللغة تحديد أطراف الاسنان ويستعمل اسما لشوك سقى الجرادة والتأشير والمشار عقدة فى رأس ذنبا كالمخطين وهما الاشرتان والتأشيرة بفتح هاء الجرادة وكل ما للاسم من المعاني يعطى ما يقوى معنى التحديد والتشجيد فتأشير الاذن الصادر هو تحديد العزم وتشجيده الهمة حتى تقطع الرأى فى العمل وهذا التخيير إيجابيد وغير محتمل، وصواب كلام المؤلف مطالعا لتأشير الاذن

لا يردده الاختصار الى مضيق الاغلال، ولا ينيه التلويل الى متسع الاملاك  
فانتدبت لامثال مرسومه (١) قوى العزيمة نافذة الصريمة وأوردت من المنطق  
مالا يسمع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصر على إبانة طريقى اكتساب  
التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية الى وجوه  
"خلط فيهما دون الجدل والخطابة والشعر التى هى عن إفادة اليقين  
لمحض بمعزل وسميته (البصائر التصيرية) تفاؤلا يمين ألقابه وتوصلا  
إليه بأسبابه (٢) ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره فى كتب  
المقدمين بين التأمل فيجد فيه عند تصفحه إيضاح ما أغفلوه وتفصيل ما  
أجلوه وتنبها على مواضع غلط بهم المتعلم التفتن لما عساها ذهبت عليهم  
واقعة المستعان وعليه التكلان فى أن يصمتنا من الزلل والخلل فى القول  
والعمل وهذا حين ما افتتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين  
أحدهما فى ماهية المنطق ويان الحاجة اليه ومنفعته والآخر فى موضوعه

## الفصل الأول

( فى ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته )

الانسان فى مبدل الفطرة خال عن تحيز لأشياء. وقد ادعى آت لا تعينه  
فى ذلك وهى الحواس الظاهرة والباطنة فاذا احس بأمر جزئية تنبه لمشاركات  
بينها ومباينات يتزع منها عقائد اولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا نزول  
بوجه ما مثل ان الكل اعظم من الجزء وان الاشياء المساوية لشيء واحد  
بعينه متساوية وان الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد وعقائد  
أخر مساوية لهذه فى القوة كالحكم بأن كل موجود مشار اليه والى جهة وان

(١) المرسوم المكتوب أريد منه هنا الامر والصريمة بمعنى العزيمة (٢) كان  
للكتاب اذا نسب اليه وعنون باسمه كان شيئا من ناحيته فيترصل اليه بأسبابه  
وصلات هى له ومنه وهى الكتاب نفسه

«الاجسام إما لا تنتهى أو تنتهى الى فضاء ممدود لا يتناهى لكنها كاذبة يستبان<sup>(١)</sup>  
كلها بشهادة القضايا الأول كما سنبينه من بعد وقد ترد في امور يعدادراك المحسات  
والتزاع القضايا منها وقد لا يجد الى الحكم الجزم في بعضها سبيلا وقد يجهز  
في بعضها بتصرف في هذه القضايا وتوصل منها اليه وهذا التصرف قد  
يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه الخطأ ولا يشذ عن حكمنا  
هذا الا من ايد بحس صائب وقوة إلية تريبه الاشياء كما هي وتغنيه عن  
الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة للا<sup>(٢)</sup> كثر في مبدل الامر الى حق وباطل  
وتصرفاتهم فيها الى صحيح وفاسد دعت الحاجة الى إعداد قانون  
صناعي عامم للذم عن الزلل مميز لصواب الرأي عن الخطأ في العقائد  
بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته ، وهذا هو المنطق

وانما احتيج الى تمييز الصواب عن الخطأ في العقائد للتوصل بها الى  
السعادة الابدية لان سعادة الانسان من حيث هو انسان عاقل في ان يعلم  
الخير والحق أما الحق فلذاته واما الخير فللمعمل به وقد تواترت شهادة  
العقول والشرائع على ان الوصول الى السعادة الابدية بهما واذا كان  
نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق والخير والروية الانسانية قد يعتمدا  
الزيف والعدول عن نهج السداد في السلوك الفكري على الا كثر فربما اعتقد  
غير الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فحرم صاحبها  
السعادة الابدية لما فاتته من درك الحق والخير والتمييز بينهما وبين الباطل  
والشر وتختلف عن نيل النعيم الدائم في جوار رب العالمين فاذن لا بد لطالب  
النجاة من الهدى الى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير والشر والطريق  
اليه بمعرفة القانون الصناعي الذي بقية الغلط في صواب النظر واذا حقت

(١) يستبان مبنى للجهول من استبان الشيء بمعنى أوضحه متعديا قال صاحب  
القاموس (بته بالكسر ويته وتيته وابته واسبته اوضحته وعرفته) وكل هذه  
الافعال تستعمل لازمة بمعنى وضع ومتعدية بمعنى اوضح

الحاجة اليه فنشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فنقول  
الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات ، والمجهولات إما أن يطلب تصورهما  
فقط أو يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي أو اثبات والتصور هو  
حصول صورة شيء ما في الذهن فقط مثل ما إذا كان له اسم فقط به تمثيل  
فيه ، فانه في الذهن مثل تمثيل معنى المثلث أو الانسان في الذهن دون ان يقرن به  
حكم بوجودهما أو عدمهما أو وجود حاله أو عدمها لهما فانا قد نشك في  
وجود شيء أو عدمه فيحصل في ذهنا المعنى المفهوم من لفظه واما التصديق  
فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر  
واعتقاده صدق ذلك الحكم أى مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود  
الخارجي عن الذهن كما اذا قيل الاثنان نصف الأربعة فصدقت كان ذلك حكما  
مؤكد بأن الاثنين في نفسه نصف الأربعة كما حصل في ذهنك منه

وكل تصديق فيتقدمه تصوران لاحالة وربما يزيد عليه كما في قولنا الاثنان  
نصف الأربعة فان فيه ثلاث تصورات تصور الاثنين والنصف والأربعة  
ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة واما التصور فقد لا يقتصر الى تقدم  
التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الأول

وبعض هذه المجهولات قد يكفي في دركها تذكره واخطاره بالبال فاذا  
اخطرتنبه له فهو مجهول اذ ليس حاضرا في الذهن ولا به علم بالمعل بل  
بالقوة واكثرها لا يكفي فيه التذكر بل انما تدرك بمعلومات سابقة عليها  
وترتيب لها مخصوص لأجله يتأدى الى العلم بهذا المجهول ولكل مجهول  
معلومات تناسبه فليجعله التصور بمعلومات تصورية والمجهول التصديق  
معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما ان تكون حاصلة بالفطرة من غير  
تقدم معلوم هو سبب حصولها عليها <sup>(١)</sup> أو حاصلة بمعلومات آخر  
سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لاحالة الى معلومات حاصلة بالفطرة  
فالمنطق مدفوع الى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأديها الى فهم

(١) عليها متعلق بتقدم أى من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها

والثلاثة على الفردية والإنسان على الضحاك والمستعد العلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذى دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل فى العلوم هى دلالة المطابقة وتتضمن لا دلالة الالتزام فانها غير منحصرة اذ الوازم قد يكون لها لوازم. وهكذا الى غير نهاية

## الفصل الثانى

( فى اللفظ المفرد والمركب )

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء أصلاً حين هو جزء مثل قولنا انسان فان جزءاً منه وليكن « إن » مثلاً أو « سان » لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شيء خارج عن معناه حين جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لا نفتا له باضافته إلى الله تعالى بالعبودية فان جزءاً منه حيثئذ لا يدل على شيء أصلاً وصار هذا الاسم فى حقه كالمشترك تارة ينطلق لقصد التعريف فيكون اسماً مفرداً وتارة يراد للوصف فيكون مركباً ومن أوجب فى هذا الحد زيادة تخصص وهو أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى<sup>(١)</sup> الجملة لاعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معاني غير أجزاء الجملة كعبد مثلاً من عبداً أو إن من انسان فان كل واحد منها دال على شيء وان لم يكن جزء معنى الجملة فقد أخطأ لأن دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ

وتقدم على هذا التعريف الكلام فى أنواع التأليف الخ فان قوله تقديم الخ لا يصح الا بتأويل مع تقديم الخ وهو غير معروف فى استعمال اللغة .

( « عبارة المؤلف عربية فصحة تقديم حاله وولة لبيان طريق الاتباع مقدمين لانواع التأليف الراقصه فى نفس الحجج ، وهذا ما جرى عليه المؤلف فانه قبل أن يذكر الحجج ذكر نوعي التأليف

(١) معنى الجملة أراد بمعنى الجملة جملة المعنى المراد من اللفظ ومن أوجب الزيادة

بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها ثابتة لقصد المتلفظ وليس يقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شيء أصلاً حينما يجعله جزءاً فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذي يوجد لمسموعه أجزاء دالة على أجزاء المعنى المراد بالجملة كقوله العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وستأتي تفاصيله في المقالة الثالثة

## الفصل الثالث

(في الكلى والجزئ)

اللفظ المفرد الكلى هو الذى معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالإنسان والحيوان بل الكرة المحيطة بمنع متساوى الاضلاع بل <sup>(١)</sup> الشمس والقمر فانهما كليان وإن امتعت الكثرة فيهما في الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معنهما للاشتراك بل لمانع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظ الشمس إنما كانت كلية بالنسبة إلى شمس كثيرة متوهمة فإن أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كلياً ما لم تتوهم شمس كثيرة تشترك في معناه حتى إذا لم تتوهم وعدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كلياً فليس كذلك بل اللفظ كلى وإن لم تمثل في الذهن شمس كثيرة تشترك في معنى هذا اللفظ لأن كليته بسبب صلاحية لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وإن لم توجد الكثرة لا في الذهن ولا خارج الذهن . والجزئ هو الذى معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد إذا ريد به

---

قال المفرد هو الذى لا يدل جزؤه على جزء معناه (١) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان يظنه المتقدمون من أنه لا شمس إلا تلك التى تضى نهارنا ولا قمر إلا ذلك الذى يبر لنا أما اليوم قد أظهر الاكتشاف شمساً وكشسناً تضى في هوالم كالمنا وأقماراً كقمرنا تدور حول أجرام كارضنا تير ليها كما تير البدر لنا فالشمس والقمر كليان يشترك في كل منهما جزئيات موجودة خارجاً كالإنسان والحيوان



هذا المشار اليه جملة لاحقة من صفاته فان المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما في الوجود هو أنه يمكن ان توهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحيّة الشركة ثابتة مهما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم اشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس اذن لمعنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق انما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل فجزئى لفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الإشارة والجزئى يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلى يقال له جزئى بالاضافة إلى الكلى والجزئى بهذا المعنى يفاير الاول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلى وبالأول غير مضاف والثانى أن الجزئى بهذا المعنى قد يكون كلياً كالانسان فانه جزئى الحيوان ومع ذلك هو كلى وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كلياً واعلم أنا لا تشغل بالبحث عن أحوال الجزئى بالمعنى الاول لأن الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضاً مثلاً ما كنا نستفيد بادراكها ما نطلبه من الكمال العقلى لان ادراكها لا يكون إلا حسياً أو خيالياً لا عقلياً

## الفصل الرابع

( فى الموضوع والمحمول )

إذا حكمتنا بشئ على شئ قلنا انه كذا فالمحكوم به يقال له المحمول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ماحمل عليه أى الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل إلا فى الاسماء المترادفة وهى الالفاظ المختلفة الموضوعة لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقاً وان لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ماحمل عليه فاذا قلنا الانسان ضحك فلا نقى به أن حقيقة الإنسان حقيقة الضحك بل نقى أن الشئ الذى هو انسان وله صفة الانسانية هو

أيضا ضحك وله صفة الضحكية سواء كانت حقيقة في نفسه المحمول أو الموضوع أو أمرا ثالثا غيرهما أما ما حقيقة الموضوع قتل قواك الإنسان ضحك وأما ما حقيقة المحمول قتل قواك الضحك إنسان فان الشيء الذي هو الضحك حقيقة الإنسانية وأما ما حقيقة ثالث غيرهما قتل قواك الضحك كاتب فان حقيقة الشيء الذي يقال له الضحك والكاتب هو الإنسان لا الضحك والكاتب والفرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكتفى بكونه صادقا على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقة الموضوع وأما هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرناها فترعا بعد فصول نوردها لك إن شاء الله تعالى

## الفصل الخامس

(في قسمة الكل إلى الذاتي والعرضي)

إذا عرفت أن الكل المحمول على الشيء قد يكون حقيقة الشيء وقد يكون أمرا آخر وراء حقيقة فلتبين أقسامه على التفصيل فنقول  
اللفظ المحمول إما أن يكون دالا على حقيقة الشيء أو على صفة له وإحدى بالصفة ما هو كالجسم والابيض بالنسبة إلى الإنسان لا كاليابض والجسمية فان مثل الياض لا يكون محولا على الإنسان إلا بالاشتقاق أى يشتق منه له اسم كاليابض ويعمل عليه كما سنبين بعد والصفة المحمولة إما أن تكون داخلة في ذاته لثبوتها ومن غيرها ذات الشيء وتسمى مقومة ذاتية ، أولا تكون داخلة في ذاته<sup>(١)</sup> بل توجد بعده وتسمى عرضية فتها ما يلزم الذات ويخص باسم العرضي اللازم وإن كان المقوم أيضا لازما ومنها ما يفارق ويسمى العرضي المفارق

(١) بل توجد بعده أى لا يعتبرها العقل ثابتة للماهية إلا بعد تمامها كالكاتب بالقوة للإنسان فان قابلية الكتابة شيء يشته العقل للإنسان بعد اعتباره حيوانا متفكرا بالقوة أى ناطقا ولا يمكن أن يتقدم وصف الكاتب بالقوة في الثقل على شيء من الحيوانية أو التفكير بالقوة فانها المنشأ لكل استعداد يتصور للإنسان وكل استعداد يرجع إليهما أو إلى أحدهما

فالمحمولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المفارق ولنعرف كل واحد منها ثم لنبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاملا وانغيره أم هو خارج عنه لا يطلق عليه اسمه

## الفصل السادس

( في تعريف الذاتي )

الذاتي هو الذي يفترق اليه الشيء في ذاته وماهيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته إلا أن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق في نفسه إلا أن يكون لونا وأما ما يفترق اليه الشيء في وجوده لا في ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متاهيا وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يفترق في جسميته إلى أن يكون متاهيا ولا الانسان في انسانيته إلى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التماهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيتصور جسم غير متاه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقا عاما بين الذاتي وما ليس بذاتي فان بما ليس بذاتي ما يتمتع سلبه عن الشيء لكنه فرق بين هذه الامثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجودا وتوهما وهذا غير كاف في تمييز الذاتي عن غيره فان من القوازم مالا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه ومثل هذا يتمتع رفعه عن ملزومه مع استنبات الملزوم وجودا وتوهما فاذن الذاتي محص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه مقولا للشيء يتمتع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ماهو ذاتي<sup>(٢)</sup> له ويبان هذا أن كل شيء له

(١) مع استنبات الملزوم مرتبط بامتاع الرفع أي لا يمكن تفعل رفعه مع تفعل ثبوت الملزوم تفعل صحيحا (٢) ماهو ذاتي له أي سبق تصوره سبقا ذاتيا على تصور الماهية التي هو ذاتي لها فما مفسرة بالماهية وهو مفسر بالذاتي

ماهية ملتزمة من أجزاء قائما توجد في الأعيان إذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولا وقبلها مادام الشيء باقيا وإذا لم توجد في الأعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقدما بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد في الأذهان إلا على وفق وجودها في الأعيان إذ العلم صورة في الذهن مطابقة للأمر الموجود فتكون الأجزاء سابقة في التصوري كما هي في الوجود . فإذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزاؤها التي التأم منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق الذين هما داخلان في ماهية الإنسان فلا يمكن أن يعقل الإنسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق نعم ربما لم يكونا مفصلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون معلوما فكثير من المعلومات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورهما على تصور الشيء بل إذا تم تصور الشيء تصور لزمها تابعة ياه في الوجود أو الماهية فللذاتي أوصاف ثلاثة يشاركه بعض اللوازم في اثنين منها ( الأول ) أن الذاتي إذا أخطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لا محالة له بحيث يتمتع عليه عنه وبعض اللوازم أيضا كذلك ( والثاني ) أن الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من اللوازم وهي الخاصة التي لا يشاركه فيها شيء من اللوازم ( والثالث ) أن لا يكون مستفاد الشيء من غيره فليس الإنسان حيوانا لعله جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان إذ لو كان لعله لا يمكن فرضه إنسانا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا إلى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أو جده كلابيل المراد أن شيئا ما لم يجعل الإنسان حيوانا نعم للذي جعل الإنسان فقد جعل الحيوان يجعله الإنسان لأن الإنسان حيوان ما فاحداه إحداث حيوانا أما أن يقال جعل الإنسان ثم أفاده الحيوانية فلا إذ تكون الإنسانية متقومة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه ( ١ )

من خارج وهو محال وهذا الوجه أيضاً مما تشركه فيه اللوازم التي تلزم الشيء لماهيته لاني وجوده مثل كون الثلاثة فرداً أو الملك مساوياً الزوايا القائمتين فليست الفردية موجودة لعللة أفادتها بل الثلاثة في نفسها وماهيتها لا تكون إلا فرداً فإذا وجدت علة ثلاثة فقد وجدت فرداً إلا أنها أوجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيئا وبين أن يوجد شيء فان مقتضى قولنا يوجد شيء أن يوجد ذلك الشيء دون هذا الأمر ثم يفيد من (١) بعد ذلك الأمر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر في تعريف الذاتي على امتناع الرفع وجوداً وتوهمها لم يف بتمييز الذاتي عن بعض اللوازم

وهنا بحث لفظي وهو أن لفظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتياً وذلك لأن الذاتي يدل على شيء له نسبة إلى الذاتي وإنما ينسب إلى الشيء غيره لا نفسه وذاته والماهية هي الذات لا غيره فحال نسبتها إلى الذات فلا يقع إذن اسم الذاتي عليها فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان بل الحيوان والناطق ذاتيين له لكن الاستعمال القوي وإن كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل كلى تكون نسبتها إلى جزئياته المعروضة لمعناه نسبة لوتوهم ارتفاعها ارتفاع ذلك الشيء الجزئي لا أن الجزئي يرتفع أولاً بل الكلى هو الذي يرتفع أولاً فيرتفع بسبب ارتفاع الجزئي فذلك الكلى ذاتي بالنسبة إلى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي أو صفة يفتر إليها في ذاته ونسبة الإنسان إلى الأشخاص التي تحته مثل زيد وعمرو هي هذه النسبة فهو ذاتي لها وإن كان دالاً على ماهيتها أيضاً فاذن الذاتي أعم من الدال على الماهية يعتمل عليه اشتغال العام على الخاص

(١) من بعد جنم المال أي من بعد إيجاد صور هذا الأمر وقوله ذلك الأمر مقبول يفيد

## الفصل السابع

( في المرضى )

المرضى ينقسم إلى لازم ومفارق واللازم إما أن يلزم الشيء في ماهيته أو لا من خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينه وبين الشيء وسط وقد لا يكون وسط وأعني بالوسط ما يلزمه اللازم أولاً ثم يسلخ الشيء فلا وسط بينه وبين الشيء يكون بين الزوم له فيمتنع رفعه عنه في الزوم وإن لم يكن ذاتياً فلا تنظر بقولهم إن الثاني هو الذي يمتنع رفعه عن الشيء وما ليس بذاتي فلا يمتنع رفعه فإن مثل هذا اللازم ليس بذاتي مع امتناع رفعه عن الشيء وجوداً ومما ومثاله كون الثلاثة فرداً وكون الإنسان مستعداً لقبول العلم وماله وسط فيمتنع رفعه أيضاً إذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم إلا إذا لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا مثل <sup>١١</sup> كون المثلث مساوياً الزوايا القائمة وأما اللازم بسبب أمر خارجي فمثل الأسود للزنجي والذكر والآث للحيوان والأيض للطائر المسمى قفصاً <sup>١٢</sup> ومثل هذا قد يفارق الشيء ومما منع بقاء الشيء بعينه في

(١) مثل كون المثلث مساوياً الزوايا الخ فإن هذا لازم للمثلث يمتنع انفكاكه عنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلاً لأن يقام على أحد أضلاعه (خط عمودي يصل بأحدى زواياه فيحدث عن جانبي ذلك العمودي زاويتان قائمتان وهما يحتويان



كل المثلث

(٢) قسماً وجد مضبوطاً في النسخة التي بيدي بعض الناف الأولى وسكون الناف الثانية وضم النون التي قبل السين ولم أجد لهذا اللفظ ذكراً في معجمات اللغة التي أمكن الاطلاع عليها لاني مطولاتها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه بعض الباحثين في العربية من الغربيين ولم أجد أيضاً في كتب حياة الحيوان العربي ولكن ذكرت أحد المطلقين على اللغة اليونانية واللاتينية لما عهد في علماء العرب من

(٣) هذا لا يصدق إلا في نوع واحد من المثلثات هو المتساوي الزوايا فالأولى أن يقال على أحد أضلاعه أو على امتداده خط عمودي

الذين وأما العرضي المقلق فيقسم الى سريع الزوال كعمره كالحجل وصفره  
الوجل والقيام والقعود والى بطيء كالشباب والى سهله كغضب الحليم  
على عمره كعلم الحليم<sup>١</sup>

## الفصل الثامن

### ( في الدال على الماهية )

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتي والعرضي وانقسام الذاتي الى الدال  
على الماهية وغير الدال عليها فلنذكر آراء الناس في الدال على الماهية ثم  
نقبه بذكر أصنافه

واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذي يجاب به حين يسئل عن الشيء  
انه ماهو أى ماهقيقته والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لما نال المتضمن  
بجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة وستعرف القول بعد هذا مثال  
الأول قولك في جواب من سأل عن الإنسان بما هو إنه إنسان فهو لفظ  
مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن  
ومثال الثاني قولك في جوابه إنه حيوان فاطن فهذا القول يدل بالمطابقة  
على الحيوانية والنطق الذين هما جزأ منى الإنسانية وبالتضمن على  
جميع الذاتيات الداخلة فهما فأما اذا أثبت بقول دال على جميع الذاتيات

نقل الالفاظ الطلية من اليونانية الى العربية بنوع من التعريب فأخبرنى أنه يوجد  
فى اليونانية كلمة كيكنوس KYKNOS وهى فى اللاتينية سيغنوس CYGNOS وهى  
بالفرنساوية سيني CYGNE ومعنى هذه الالفاظ جميعها فى اللغة العربية البشون  
أو مالك الحزين وهو طير ماء أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان فى مالك الحزين  
وقال ما نقل فى شأنه عن الجوهري وابن برى والتوحيدى وبه يضرب المثل عند  
الفريرين فى صفاء اليأس ورقة فحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليونانى  
الى قنص وعلى هذا يكون الصواب فى ضبطه كسر القاف الأولى والله أعلم

( ١ ) لعل المناسب أن يقال كعلم الغنوب

بالمطابقة فلم تعدل في الجواب عن التعريف لولا استكراه مثل هذا الجواب عرفاً وذلك مثل أن تقول في مثالنا إنه جوهر ذو أبعاد ثلاثة متفسف نام معتقد مولد حساس متحرك بالارادة ناطق

وبعض من تقدم كافضل<sup>١</sup> المتأخرين زماناً اكتفى في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتى المشترك وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوى ولا بالوضع المنطقى أما الوضع اللغوى فهو أن الطالب بما هو إنما يطلب حقيقة الشيء وماهيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتى مشترك بينه وبين غيره بل به وبما يخصه أيضاً إن كان له أمر خاص ذاتى دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصاد في الجواب على الذاتى المشترك الذى ليس كمال حقيقة الشيء بل لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة ، وأما الوضع المنطقى فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يحجب عن ماهو بأشياء يسمونها فصول الأجناس وهى كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتى المشترك وإن لم يكن دالاً على الماهية ولا مقولاً فى جواب ماهو فهو داخل فى الماهية ومقول فى طريق ماهو وفرق بين المقول فى جواب ماهو والمقول فى طريق ماهو إذ كل ذاتى مقول فى طريق ماهو لأنه متضمن فى الدلالة ولكن ليس وحده مقولاً فى جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية الثلاثة (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هى دلالة الحد على المحدود (والثانى) ما يدل بالشركة فقط وهى أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة فى أمور ذاتية لها ويسأل عن ماهيتها المشتركة مثل ما إذا سئل عن إنسان وفرس وثور ماهى فالذى يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكامل الماهية المشتركة بينها وماهو أنخص منه

١) افضل المتأخرين زماناً هو أبو على ابن سينا يدل على أنه يرمدها ما سياتى يذكره



مثل الإنسان والفرس والثور فينطوى كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك ولا يكون مطابقاً للسؤال بل زائداً عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالإرادة وإن كان كل واحد منهما مساوياً للحيوان حتى أن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيته وذلك لأن الحساس إنما يدل بالوضع القوي على شيء حاله حس فقط وليس له دلالة على الجسمية إلا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود إلا جسماً وليست هذه دلالة قطعية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى إلى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال مهجور في الدلالات اللفظية إذ لو كان معتبراً لكان اللفظ الواحد دالاً على أشياء غير متناهية فإن انتقالات الذهن غير متناهية وليس للنطقين في أمثال هذه الالفاظ وضع آخر غير الوضع القوي وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المتفرد المتعدي التام المولد الحساس المتحرك بالإرادة لا يشذ عن دلالته شيء ما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الإنسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتهما (وأما الثالث) فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضاً مثل ما إذا سئل عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ما هم كان الجواب أنهم أناس وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ماهو لا أن يقال من هو كان الجواب إنه إنسان فإن ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل في زيد على الإنسانية فهي إما عوارض تقرأ عليه وتزول أو لوازم صحبته من أول تكونه لا اقتران أمور عارضة بمادته التي منها خلق أو طريقتها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عظماء وعروض أضدادها في مبدأ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الإنسان وأما نسبة الإنسانية إلى الحيوانية فليست على هذا النحو إذ لا يمكن أن يقدر بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الإنسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الإنسان وما يليق بفهم المجتدي في هذا الموضع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الإنسان إنما تكونه من مادة

وصورة ١) جنسية فاما أن يتم تكونه منهما فيكون ذلك الإنسان بعينه أولا يتم فلا يكون لا ذلك الإنسان ولا ذلك الحيوان وليس بمحتمل التقدير الآخر وهو أنه إنما يصير إنسانا بلواحق تلحق مادة لو قدرنا عدمها وهروض أخذادها لتكون حيوانا غير إنسان لأنه لم يصير إنسانا بسبب عرض في مادته المستعدة للحيوانية ٢) هو الذي اقتضى كونه انسانا لو لم يكن هو لم يكن انسانا بل إنما جعله انسانا دين ما جعله حيوانا لا بأن جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرنها به هو أو غيره بل جعله الحيوانية وجعله الانسانية أهي حيوانية زيدو إنسانيته ولئن اعتاص هذا الفرق دلي فهم المبتدى. واعتقد أن نسبة الذكورة والأنوثة إلى الانسانية كسبة الانسانية إلى الحيوان مكافئة أن الانسان إنما جعله انسانا دين ما جعله حيوانا لاسبب آخر عرض في مادته كذلك إنما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله إنسانا فلتسامح في هذا المثال

١) وصورة جنسية أراد منها الصورة التي تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا ١) ان الجنس لا يحصل في الوجود العقلي أو الخارجى بالفعل الا بالفعل ولذلك قالوا ٢) ان الفعل مقوم للجنس نوعا موجودا بالفعل مستندا للحق الخواص به كإسباتي. للخصف ذكره في الفصل التاسع والعاشر من هذا الفن ويعبرون عن تلك الصورة التي بها يتقوم الجنس نوعا وبها تتم حقيقة النوع بالصورة النوعية أيضا وإنما سماها المصنف صورة جنسية لتحصيلها الجنس حقيقة بالفعل كما سبق

١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي خلق منها كما ذكره في بيان أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره فقد قال هناك لا قرآن أدور عارضة بمادته التي منها خلق الخ ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كإعداد الضحية التي يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تكون الحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون تلك العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انها تكون انسانا بما كانت به حيوانا لا قائل بين الكونين ولا في التنقل الفعل الحقيقي بل مما كون واحد حقيقي. وبكيفية لا يحتاج ذلك أن تعرف أن للانسان مثلا نفسا واحده وهو بهذه النفس حيوان وانسان بماء ويكون واحد

ولجعل الذكورة داخلة في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انيان ذكر  
أورجل حين يسأل عنه بما هو فان تحقيق الأمثلة ليس على المنطقي بل عليه  
اعطاء القانون المقتضى به في الأمثلة وإجراء حكمه فيها إن كانت على  
وفق موجه

## الفصل التاسع

(في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقول في جواب ماهو إما أن يكون مقولا على كثيرين  
مختلفين بالمعنى قولاً بحال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد  
فقط والاول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا وقد يسمى كل واحد من  
مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس  
والثور المقول عليه الحيوان أيضا وليس إطلاق النوع في الموضعين بمعنى  
واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف إلى الجنس وحده أنه الكلى الذي يقال  
عليه وعلى غيره للجنس في جواب ماهو بحال الشركة قولاً أولاً وبالمعنى  
الاول غير مضاف إلى الجنس وحده أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد  
فقط ولا يحتاج في تصوره مقولا على كثيرين إلى أن يكون شيء آخر أعم  
منه مقولا عليه

ثم الجنس منه ماهو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر إذ  
لا ذاتي أعم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذي ينتهى الارتقاء اليه ومنه  
ماهو نوع تحت ذاتي آخر أعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ماهو

(٢) وقد يسمى الخ أى قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع  
غيرها في الفصول مشتركة معها في جنس يشملها جميعا على ان يكون هذا الاعتبار  
داخلا في التسمية ملاحظا في الاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت  
ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة الى الغير فيه وأعم من  
النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افراده في الحقيقة

تحت ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع الى منه ما هو نوع ولا يتقلب جنسا إذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحت ويسمى نوع الأنواع وهو الذي ينتهى الاحتفاظ اليه ومنه ما يتقلب جنسا اذ تحته أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع

أما مراتب الجنس فهذه : جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس

وأما مراتب النوع فهذه : نوع عال هو نوع وجنس وجنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا يتقلب نوعا ونوع متوسط هو جنس ونوع وجنسه نوع ونوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الأول والثاني جميعا فهو كلى يقال على كثيرين مختلفين بالمدد فقط إذ ليس تحته انواع مختلفة وهذا معنى النوع الأول وهو كلى يقال عليه وعلى غيره جنس في جواب ما هو قولا أوليا وهو معنى النوع الثاني لكنه باعتبار المعنى الأول وهو إضافته إلى ماتحته يقال له نوع الأنواع ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثاني إلا بالعموم والخصوص كالمخالفة بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور لهذه المراتب هو أن الانسان نوع الأنواع وجنسه

(١) كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معنى النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يجعل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على افراده المتقين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من فصلين متساويين هما حراة وليس فوقه جنس لأن كلا الفرضين مما لا تقع له في العمل بالقوانين الطبيعية لأن الحدود اما تكون للركبات ولا يقصد الى البساط بالتحديد والمركب الذي لا جنس له مما يتخلى ولا يتحقق ولذلك جبراً لمناطق الحد التام فيما تركب من جنس وفضل قريبين

الحيوان وجنس الحيوان الجسم ذو النفس وجنس الجسم ذي النفس الجسم وجنس الجسم الجوهر فالجواهر جنس الأجناس كما أن الانسان نوع الأنواع والحيوان جنس سافل إذ ليس تحته جنس وهو نوع بالنسبة إلى ما فوقه والجسم نوع عال إذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة إلى ماتحته والجسم ذو النفس متوسط بينها فهو جنس تحته جنس ونوع فوقه نوع وأما ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتى فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة والالا كان مقولا<sup>(١)</sup> على المشتركات فيه في جواب ما هو فيجب أن يكون اما مساويا لما هو الجنس الأعلى أو أخص منه فيصالح إذن لتمييز الذاتى عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما لأن كل خاص اتصف به هذا الأعم أمر تميز به عما لم يتصف به اذا كان مشاركا له في أمر أعمام ولذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ ما أىه فان الاى يطلب به تميز الشيء عما يشاركه في أعمام لهما مثل ما إذا قيل الانسان أى حيوان هو كان ذلك طلبا لتمييزه عن المشاركات فى الحيوانية فجوابه الأمر الذى يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان الاى لا يتعين الذاتى لجوابه الأعلى اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكما لا يتعين الذاتى لجوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات فى أمر ذاتى<sup>(٢)</sup> بل فى كل عام حتى فى الشيئية المطلقة أو الوجود مثل ما إذا قيل الجزئى أى شيء هو أو أى موجود وحيث يكون الجواب بماهيته لأنه يطلب بهذا السؤال جميع ماله فى ذاته بعد الشيئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظه أى شيء هو أو أى

- 
- (١) كان مقولا على المشتركات فيه فى جواب ما هو لانه اذا كان أعم ذاتى فكل ذاتى سواء أخص منه فيكون مقسما له فتباين الاقسام فى ذلك الاخص ولا يبقى لها اشتراك الا فى هذا الأعم فيكون تمام المشترك بينها يقال فى جواب ما هو
- (٢) قوله فى أمر ذاتى متعلق بالمشاركات أى لا يتعين أن يطلب بأى تمييز الشيء عما يشاركه فى ذاتياته فقط بل يصح أن يطلب به التمييز عما يشاركه حتى فى الشيئية الخ

موجود هو أى ماهو شئىة الشئية والوجود هذا إذا قرن أى بلقطة الشئىة  
الموجود أما إذا قرن بنهه من الأمور العامة كان المراد طلب ميمزه عن  
مشاركه فى ذلك العام فكل ميمز صالح لجوابه وإن لم يكن ذاتيا وهذا القسم  
من الذاتى الذى ليس ببدال على الماهية ميمز لاعمالة فكان صالحا لهذا الجواب  
وقد يسمى بنهم الفصل وإن كان كل ميمز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضية  
لكن المنطقيون خصوا بهذا الاسم الميمز الذاتى وحده أى الكلى المقول على  
النوع فى جواب أى ماهو فى ذاته

(واعلم) أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قومها نوعا فهو ذاتى  
لطبيعة الجنس كالنطق الذى يقوم الحيوان نوعا هو الانسان لكنه ليس  
ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق فى مثالا إذ الحيوانية المطلقة  
قد تخلو عن النطق ولا يتصور خلو الشئ عن ذاتياته بل هو ذاتى لطبيعة  
الجنس المختصة فى الوجود التى هى حيوانية الانسان دون حيوانية غيره  
من الانواع فان تلك الحيوانية إنما تقوّم نوعا محصلا بالنطق فالنطق وإن  
كان ذاتيا للقوم نوعا الذى هو مركب من الحيوانية والنطق فهو  
ذاتى<sup>١</sup> أيضا للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها إذ لو كانت ذاتيته

(١) فهو ذاتى للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتيا  
للحيوانية المختصة انها لا تكون حصة النوع بالفصل بحيث تكون حقيقة حقيقة الا  
لم يكن هو داخل فى مفهومها وبعض القوم صرح بان الفصل علة فاعلية لحصة النوع  
من الجنس فالناطق مثلا علة فاعلة للحيوانية التى فى الانسان وزعموا أنهم فهموا  
بالفصل فهو ذاتى لها من حيث انها لا تكون ذاتا حقيقة الا باضمائه اليها وإن  
ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخبط فى فهم مارأوه من  
عبارات الشيخ وغيره فى بيان مذهب افلاطون وارسطوفى وجود الجنس والنوع  
والفصل وليس موضع تفصيله فى المطلق وإنما هو باب واسع من ابواب الحكمة  
الاولى بين فيه هل للمقولات الكلية وجود عقل حقيقى مستقل عن الوجود الحسى  
وليس فونه فى التحقق الوجودى وإن ذلك لوجود العقل يتزل الى الوجود الحسى  
فى افراد كل نوع وهو ما ذهب اليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقى للكليات

بالنسبة الى المركب منه ومن الحيوانية قطع لم يكن بينه وبين العريضات فرق فان جميعاً ذاتية بهذا الاعتبار إذ الياض ذاتي للجسم الأبيض إذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث هو ضاحك.

قد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتياً للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتياً للنوع المقوم به فان ذاتيته بالنسبة إليهما على اختلاف أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه وأما إلى طبيعة الجنس التي هي حصة <sup>١</sup> هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود قطع إذ لولا الفصل لما تصور

ليس الا وجوداً واحداً وهو وجود المخصص في الاشخاص أو حصص الاجناس في الانواع فكما تقول ان النوع وهو الحقيقة اذا وجد في الخارج فشيء هو ذلك الوجود الخاص لا امر اخر جعلها شخصاً وبقية العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون أن يكون الوجود جزءاً منها كذلك تقول إن الناطق مثلا هو الوجود الخاص للحيوان في الانسان وبه صار نوعاً بدون أن يكون جزءاً من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب ارسطو وهذا لا حاجة لبيان في المطلق ومع حرص المصنف على الابتعاد عن هذه المباحث الحكيمة في المطلق قد خاض في بعض ما خاضوا فيه والذي يحتاج اليه في المطلق لفرق بين الذاتي وغيره هو مقاله الشيخ ابن سينا <sup>٢</sup> ان الفصل يفصل عن سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي يلقى أولاً طبيعة الجنس فيحصلها ويفرزها وانها (أي سائر الأمور) تلحقها بعد ما تلقيا وأفرزها ، وقول المصنف إذ لو كانت ذاتية بالنسبة إلى المركب منه النسخ يريد به أن المركبات الاعتبارية كالجسم الأبيض يكون فيها العرض جزءاً من المركب مقوماً له من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لا يعد ذاتياً فكذلك جزئية الناطق للمركب منه ومن الحيوان وهو الانسان ليست وحدهما كافية للدلالة على أنه ذاتي له فلا بد لكونه ذاتياً من أمر اخر وهو تحصيله لحصة الجنس في الوجود كما سبق ولولا اكتفى المصنف في الفرق بين الفصل وغيره بما ذكره الشيخ بعد عملاً حاجة اليه

(١) حصة هذا النوع النسخ أي حصة الجنس المخصصة في هذا النوع

## تقومها أصلاً

(واعلم) أن طبيعة الجنس إذا قامت بالفصل نوعاً استمدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعارضات الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التي تتبع ذلك النوع به بل جميعها تَسْتَحْ بِمعنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعاً أخيراً وقد يكون نوعاً متوسطاً كالحيوان المتقوم بالحساس الذي هو فصله وما هو مثل الحساس الذي هو فصل جنس الشيء فهو ذاتي مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها في جراب ما هو باعتراف المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتي مشترك مقولاً في جواب ما هو والفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوماً لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لما فكل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضاً مقوم فللجنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم والنوع الأخير المقوم دون المقسم والمتوسطات المقوم والمقسم معاً أما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقوم به ويقسم جنسه إليه فهذه الثلاثة التي هي الجنس والنوع والفصل أقسام الذات وأما العرض فاما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مفارقاً وسواء عم جميع النوع أو لم يعم وسواء كان النوع أخيراً أو متوسطاً ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع الأشخاص النوع وحدها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكاتب للإنسان ومساوي الزوايا للقائمتين للثلث وإما أن لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازماً لتلك الأنواع أو مفارقاً وسواء عم جميع أحادها أو لم يعم ويسمى العرض العام وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي وهو كالأبيض للثلج والجص والتمحرك لأنواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابل للجوهر الذي يستعرفه بعد فان هذا قد يكون جوهر كالأبيض



بالقياس إلى الإنسان والتلج وهو عرض عام إذ هو كلى محمول على التلج والمحصول ليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضاً عاماً لأن الكلى لا تخلو من أحد هذه الأمور الخمسة كما عرفت

## الفصل العاشر

في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض

اعلم أن الشيء الذي هو جنس ليس جنساً في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنساً للأشياء المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه وكذلك النوع إنما هو نوع بالقياس إلى الأمر الذاتي الذي هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشارك فيها الأنواع الآخر والفصل فصل بالقياس إلى ما يتميز به في ذاته والخاصة إنما هي بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره

وهنا<sup>٢١</sup> دقيقة لفظية يجب أن ينبه لها وهي أن المشتركات في الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالإضافة إليها إلا نوعاً كالحيوان إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الحيوان المشار إليه دون أخذ النطق معه فانه يكون

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الإضافي أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس إلى الأشخاص التي تحت مظلة فيه عتقة بالعدد فقط

(٢) إلى ما يتميز به في ذاته أي إلى الماهية التي تتميز به في ذاتها

(٣) وهنادقة الخ حاصل مافصله المصنف في الأمثلة أن كل كلى أخذه من حيث هو في شخص مع ملاحظة الشخص فيه دون ما عداه قد اعتبر به من حيث هو حجة تحققت بهذا الشخص وهو الوجود الخارجي فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها إلى بقية الوجودات الخاصة هي نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعاً لا يختلف في أفرادها إلا باختلاف الوجودات لا غير وهو من الأنواع الاعتبارية كما لا يخفى

غوا بهذا الاعتبار لأنه يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ  
 معها النطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الآخر وكذلك الفصل مثل  
 الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فانه نوع  
 لا فصل جنس وانما هو فصل لأشخاص الحيوان اذا اختلفت حيوانيتها  
 وكذلك الضحاك انما هو نوع أيضا لهذا الضحاك من غير أن يعتبر انسا  
 وانما هو خاصة لأشخاص الناس وكذلك الأيض لهذا الأيض مشار  
 اليه نوع له وانما هو عرض عام للتج والجنس وغير ذلك مما هو موصوف  
 بالايض لا لهذا الأيض من حيث هو هذا الأيض وكذا أن الجنس ليس  
 جنسا لاحد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنسا للفصل ولا  
 الفصل نوعا له وإلا لاحتاج الى فصل آخريل الفصل معنى خارج عن طبيعة  
 الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو  
 حيوانا ذا نطق بل شئ ما ذو نطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشئ  
 حيوانا كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذي هو النوع  
 ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق قد  
 قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال  
 العرض اللازم على المعروض له ونسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة الى  
 لا توجد في جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذي  
 يقترن بالجنس أولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص  
 به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقومه نوعا لاقران الفصل  
 بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقي للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلي  
 يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان إلا بالاشتقاق  
 ولكنه <sup>١١</sup> مع ذلك يسمى فصلا بسيطا والكليات الخمسة أيضا على هذا

(١) ولكنه أي الناطق يسمى فصلا بسيطا وإن كان مشتقا يحتمل مفهومه معنى  
 مركبا لأن الفصل ما عبر عنه الناطق لا مفهوم الناطق

المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذى هو الانسان  
لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان إلا الانسانية والخاصة مثل  
مثل الضحك لا الضحك والمرض العام مثل الأبيض لا البياض لأن هذه  
هى المحمولات على جزئيات النوع التى هى زيد وعمرو لا النطق والضحك  
والحيوانية والانسانية والياض

واعلم أنه قد يكون شئ بالإضافة إلى أنواع عرطا عاما وبالإضافة إلى  
حافوتها خاصة كالمنشئ فانه عرض عام بالقياس إلى الانسان وخاصة للحيوان  
بل قد يمكن أن يكون شئ واحد جنساً ونوعاً وخاصة وعرضا عاما بالنسبة  
إلى أشياء مختلفة كاللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد والياض  
وحلقة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

## الفن الثانى

في المعاني المفردة المدلول عليها بالألفاظ الكلية الخمسة

ويشتمل على اثني عشر فصلا

### الفصل الأول

نريد أن نبين في هذا الفن جملة الأمور التى عليها هذه الألفاظ الخمسة  
المدكورة في الفن الأول التى معانيها في الالهام أجزاء المعاني المركبة التركيب  
الموصل إلى درك المجهولات والمنطقيون حصروا الأمور في أجناس عشرة هى  
أجناس الأجناس وقسموا كل واحد منها إلى أنواعه منطقيين في القسمة إلى درجة  
أنواع الأنواع التى لا نوع بعدها وبينوا خواص كل واحد منها والأمور العامة  
جميعها أو لعدة منها وأن الألفاظ المفردة الكلية لا تخرج بالادلة عن شئ  
منها إلا أن أكثر البيان الذى يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع  
والتسليم لا على سبيل التحقيق فان البيان اللاتق يفهم المبتدىء قاصر عن  
الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا يفي به إلا نظر المنتهى إلى العلوم

الكلية المتدرّب بكثير من النظريات وذلك لأن ضرورة هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنساً حقيقياً ولا كون كل واحد منها جزءاً والباقي أعراضاً بل يجب أن يقبل قبولاً على سبيل التقليد وحسن الظن فإن يئنه الحقيقي لا يتكلفه إلا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذر الاستقصاء في يئنه بالنسبة إلى فهم الشادين<sup>(١)</sup> أن تأنس طباعهم بأمثلة هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الأمور فإن ادراك القوانين مجردة عن الموارد والأمثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة متبهي طمعك في هذا الفن ، أما الفن الأول فضرورة التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة إلى تعليم الحجج والأقوال الشارحة إذ الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينها نسبة أحد المفردين يسمى موضوعاً والآخر محمولاً ولا بد من كلية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمه أيضاً إحدى الطرق الموصلة إلى اقتناص العلم بالمجهول والقسمه الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمه إلى الأنواع اللاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها فيخل بالمتوسطات وقد تكون القسمه بالخواص والأعراض أيضاً فقرة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الأقوال الشارحة أظهر إذ الحدود من جعلتها مؤلفة من الاجناس ، والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والأعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتى الفنين بالنسبة إلى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيغورياس أى المقولات العشرة

---

(١) الشادين الشدو كل شيء قليل من كثير شدا من العلم والفناء وغيرهما شدا شدا أحسن منه طرّاً وشدوت الأيل شدا سفتها قال ابن الاعرابى الشادى المنفى والشادى الذى تعلم من العلم والأدب والفناء نحو ذلك كانه ساه وجهه فالشادون أى الذين أخذوا طرّاً من هذا العلم ولم يتبها إلى غايته وهم المبتدئون

## الفصل الثاني

( في نسبة الاسماء الى المعنى )

المراد بالاسم هاهنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعدهذا أو ما يراد بالكلمة أو بالاداة ونسبة الاسامي الى المسميات لا يخلو من ثلاثة أقسام فانه إما أن يتحد الاسم ويتكرر<sup>١</sup> المسمى أو يتكرر الاسم ويتحد المسمى أو تتكرر الاسماء والمسميات معا والقسم الأول على وجهين ( أحدهما ) أن يكون اللفظ الواحد واقعاً على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها فيه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يخص باسم المتواطىء والكليات الخمسة كلها بالنسبة الى جزئياتها متواطئة لانها واقعة عليها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هي المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئاً هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتياً أو عرضياً

( والثاني ) من وجهي القسم الأول ينقسم ثلاثة أقسام . إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحداً في المسميات كلها ولكن بينها اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولاً أو بعضها أولى به أو هو أشد في بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحداً ولكن بين المعنيين مشابة ما وإما أن لا يكون المعنى واحداً ولا بين المعنيين مشابة ما فالقسم الأول من هذه الثلاثة يسمى لفظاً مشككاً وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيهما ولكنه للجوهر أولاً وأولى وللعرض ثانياً وليس بأولى بل هو لبعض الجواهر أقدم وأولى منه لبعض وبعض الاعراض

( ١ ) ويتكرر المسمى أى يكثر ما يطلق عليه اللفظ فان الحيوان وإن اتحد مفهومه وهو المعنى الموضوع له اللفظ ولكنه يكثر ما يطلق عليه الحيوان كالانسان والفرس وغيرهما وهي من مسمياته لأن كل اسم حيوان

كذلك أقدم وأولى من بعض والأول غير الأول لأن كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو إذا كان المعنى فيهما معا من غير تقدم وتأخر ولكنه في أحدهما أتم وأثبت<sup>١١</sup> وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدة والضعف فأنما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل المتلونات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالنَّاج والعاج والجص وكذلك الأشياء الحارة والباردة فإن بعضها يكون أشد حرارة من بعض وكذلك في البرودة فلا يكون الأبيض والحر والبارد واقعا عليها بالتواطي بل بالتشكيك

والقسم الثاني من هذه الثلاثة يسمى الأسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المنصور حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فإن معناه في أحدهما هو أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة وفي الآخر معناه أنه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ولكن بين المعنيين مشابهة إما في الشكل أو في غير ذلك هي الداعية إلى إعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا وللآخر ثانيا فإذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول وربما خص المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك استعماله للمعنى الأول كلفظي الصوم والصلاة اختصتا في الوضع الثاني بالعبادتين المعروفتين وإن كان لفظ الصوم بالوضع الأول للامساك ولفظ الصلاة للدعاء والأسماء المستعارة والمجازية من المتشابهة أيضا فإن لفظ الشيء إنما يستعار لغيره بشبه أو قرب واتصال بينهما لكنها إذا استعيرت ففهم معناها حطرت من جملة المنقولة والمستعار هو الذي استعير للشيء من غيره من غير نقل إليه بالكلية وجعله للمستعار له بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الأول وإن أريد به في الحال المعنى الثاني كقولك للبلد حمار والمجاز هو الذي يطلق في الظاهر

---

(١) وأثبت كما لو وجد يلص وحرارة لشيء واحد في آن واحدة من عدة واحدة فإن الوجود للياض أتم وأثبت منه في الحركة

على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كقول الله تعالى (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) أي أهلها ولولا ما بين القرية والأهل من كونه ساكنًا وكونها مسكونة فيها لما جاز إضافة السؤال في الحقيقة إلى الأهل ومن حيث الظاهر إلى القرية ثم هذا التشابه إن كان في أمر قريب إلى الفهم فهو من هذا القسم وإن كان في معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشعرى لاجل أن الكلب أنوع الحيوانات للإنسان والشعرى تابعة للصورة التي جعلت كالإنسان وهي صورة الجبار<sup>(١)</sup> توأمين فليس من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض في الاسم من غير تشابه في المعنى وهذا هو القسم الثالث وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء والعضو المبصر والديناران مفهومات العين فيها مختلفة لا تشابه فيها بوجه ما وتشارك هذه الأقسام الثلاثة في اسم وهو أن يقال لها المتفقة أسماؤها وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاشتراك والتواطؤ مثل الأسود إذا قيل على القار<sup>(٢)</sup> وعلى من اسمه أسود وهو ملون أيضا بالسواد فإذا قيل الأسود عليه تعريفا له باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وإن قيل وصفًا له بالسواد كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولا على شيء واحد من جهتين بالاشتراك كالأسود المسمى به شخص ملون بالسواد فإن وقوع الأسود عليه بالاضافة إلى اسمه ولونه وقوع بالاشتراك وربما كان معنى عاما مسمى باسمه وسمى ذلك الاسم معنى خاص تحته فوقع الاسم عليهما والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن إذا قيل لغير الممتنع وقيل لغير الضروري وجودا

(١) صورة الجبار توأمين صورة الجبار هي صورة الجوزاء برج من البروج الاثني عشر وسميت الجوزاء بالجبار لأنها على صورة ملك متوج جالس على كرسي ويعتبرون فيها صورتى انسان لهذا قيل انهما توأمين والشعرى كوكب نير يقال له المرزم بكسر فسكون ففتح يطلع بعد الجوزاء وطلوعه في شدة الحروهما الشعران المعبور التي في الجوزاء والقميص التي في الذراع تزعم العرب انهما أختا سيل (٢) القار بالقاف شيء أسود تظلي به السفن والابل وقيل هو الزفت

وعدا وغير المتع أعم من غير الضروري فإذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده قول بالاشتراك أيضا بالنظر إلى ما فيه من <sup>١</sup> المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير هذه كلها أقسام

القسم الأول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشاركة

وأما القسم الثاني وهو ما يتكرر الاسم ويتحد المعنى فهو مثل قولنا الليث والأسد لهذا السبع المعروف والخمر والعقار للشراب المسكر المعتصر من العنب فإن هذه الأسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة

وأما القسم الثالث ، الذي يتكرر فيه الاسم والمعنى جميعا فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس والسراج والماء وهذه الأسماء إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال وإما أن تتفق موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصف له مثل قولنا السيف والصارم فإن السيف اسم لهذه الآلة التي هي موضوعة <sup>٢</sup> للمعنى الصارمية والصارم اسم لها إذا أخذت بوصف الحدة وقد يكون كل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهند فإن أحدهما يدل على حدة والآخر على فسبته وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف

ومن جملة المتباينات الأسماء المشتقة وهي التي لمسمياتها صفة أو شيء غير الصفة منسوب إليها فيؤخذ لمسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الأشياء <sup>١</sup> من المعنيين أي جواز الوجود وجواز العدم فاطلاق الممكن على جائز الوجود وعلى جائز العدم بالاشتراك

<sup>٢</sup> موضوعة لمعنى الصارمية أي هي ذات والصارمية وصف لها يحمل عليها حمل اشتقاق



المنسوب إليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الأشياء المنسوبة إليها  
وتغير تلك الأسماء في الشكل والتصريف أو الزيادة والتقصا لتدل على  
تخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة ومتمول من المال وحداد من  
الحديد ولو كان مأخوذاً بعينه من غير تغيير الشكل كالعادل الموجود فيه  
العادل إذا سمي عدلاً لم يكن من جملة ما سموه مشتقاً بل من جملة ما يقال  
بإشراك الاسم والمنسوبات مثل المسكى والمدنى من هذا القبيل وربما اختص  
المشتق بما يدل بتغيير اللفظ عن شكله كالمهند والمنسوب بما يدل بالخلق  
لفظ النسبة به مع بقائه على شكله كالمندى والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع  
للعنى وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر  
مع الاسم الأول وإلى تغيير ما يلحقه

### الفصل الثالث

( في تعريف الجوهر والعرض )

لا يتم الموجود إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا، والجوهر هو الموجود  
لا في موضوع والعرض هو الموجود في موضوع ونعني بالموضوع هاهنا  
المحل المنقوم بذاته المقوم ما يحل فكل ماهو في شيء بهذه الصفة فهو عرض  
وما ليس في شيء بهذه الصفة إما لأنه ليس في شيء أصلاً أو أن كان في شيء  
فلا يكون ذلك الشيء متقومًا بذاته مقوماً لهذا الحال فيه فهو جوهر، أما  
ما هو في شيء ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء في المادة القابلة لها  
ومثل وجود الجزء في الكل كالواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان  
في معنى الإنسان ومثل النوع في الجنس كمثل الإنسان في عموم الحيوان ومثل  
كون الشيء في المكان أو في الزمان أو في عرض من الأعراض مثل ما يقال  
فلان في الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فان جميع هذا  
ليس موجوداً في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع  
أما مادة الماء ست مقومة الذات الابصورية المائية فلا تكون موضوعاً

لها وكذا الكل لا قوام له الا بالاجزاء وكذلك طبيعة النوع تقومها طبيعة الجنس كالانسان تقومه بالحیوان وعموم الجنس أيضا تقومه بالنوع فإلما يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنسا فلا يكون أحدهما موضوعا للآخر وأما كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه الى غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق إن كان شيء من هذه ملازما لكل الأرض في مكانه <sup>(١)</sup> الذي هو فيه فليس لتعلق قوامه به وأن مكانه <sup>(٢)</sup> هو الذي أفاده القوام بذاته ووجوده بالفعل وأما العرض فبخلاف ذلك فإنه إنما لا يفارق موضوعه الذي له بعينه لأن قوامه بذلك الموضوع لا لأمر آخر سوى ذلك وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجود الكل <sup>(٣)</sup> في الاجزاء طلبا للفرق بينه وبين العرض في الموضوع وهذا تعسف غير محتاج اليه اذ الكل هو مجموع الاجزاء فلا يقال إن الكل في الاجزاء بل الكل هو الاجزاء لا واحد واحد منها بل جملتها نسبة الكل بغير إما الى جزء جزء وهو محال إذ ليس الكل في واحد واحد من الاجزاء أو الى الاجزاء جملتها وهو جملة الاجزاء فكيف ينسب اليها بأنه فيها اذ هو كنسبة الشيء الى نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة في آحادها وأجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين العرض وبين ما يقال في شيء.

ثم الجوهر منه جزئي كزبد وعمره وهذا الخشب وهذا الجبل ومنه كل

- 
- (١) في مكانه أي مكان كل الأرض (٢) وأن مكانه هو الذي أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أي ليس لزوم الأرض لمكانها أو لزوم مكانها لها بسبب أن قوام الأرض متعلق بالمكان وان الممكن هو أي أفاد قوامها بذاتها وإفادها وجودها بالفعل (٣) وجود الكل في الاجزاء نائب فاعل أورد أي كما أوردوا فيما سبق الوجود في المكان وكون الجزء في الكل مثلا ليعرفوا بين هذا وبين كون العرض في الموضوع أوردوا أيضا وجود الكل في الاجزاء ليعرفوا بينه وبين العرض الخ

كالإنسان والحيوان والعرض منه جزئى كهذا البياض وهذا العلم ومنه  
كلى كالبياض والعلم فالجوهر الكلى مقول على موضوع وموجود لا فى  
موضوع أما كونه مقولا على موضوع فلكليته وأما أنه ليس فى موضوع  
فالجوهرية وللفظة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فإن الموضوع عند ما يقال  
فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بإيجاب أو سلب كما تقدم فى  
الفن الأول والموضوع عند ما يقال ليس فى موضوع هو ما حددناه فى هذا  
الفصل والعرض الكلى مقول على موضوع وهو موجود فى موضوع وأما الجوهر  
الجزئى فلا مقول على موضوع ولا موجود فى موضوع أما أنه ليس موجودا  
فى موضوع فالجوهرية وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلأن الموضوع  
الذى يقال هو عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ولا يجوز أن يكون كليا لأن  
الكلى هو ما يشترك فى معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل  
اشتراك كثيرين فى معناه وهو كلى وإذا حكمنا عليه بجزئى أنه هو فقد حكمنا  
بأن ما يشترك فيه كثيرون وهو موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون  
وهو محال، اللهم إلا أن يلحق السور الجزئى بذلك الكلى مثل أن تقول  
بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الأمر عن وضعه الطبيعى فان زيدا أرى  
أن يكون موضوعا للإنسان منه لزيد لأنه لا يعرف الإنسان والإنسان  
يعرفه ثم ليس ذلك البعض الا زيدا بعينه فلا حمل ولا وضع الا فى اللفظ وإن  
كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لأن الجزئيين المتباينين لا يحمل  
أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيدا لا يكون  
عمرا من حيث هما شخصان جزئيان فبقى أن يكون موضوعه هو بعينه  
ومثل هذا لا يكون موضوعا الا بحسب اللفظ مثل ما تقول زيد هو أبو  
القاسم فان الإشارة باللفظين هى الى شئ واحد هو معين فى الوجود  
والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول ثبت أن الجزئى  
ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليا  
والعرض الجزئى موجود فى موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده

في الموضوع ففرضينه وأما أنه ليس مقولا على موضوع ففرضيته

## الفصل الرابع

( في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع )

أعلم أنه إذا قيل <sup>(١)</sup> شئ على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الأول مثل ما إذا قيل الحيوان على الإنسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الانسان ولكن إنما يكون هذا الثالث مقولا على الأول إذا كان الثاني واحدا بينه فيهما جميعا فيوضع الثالث من الوجه الذي حل على الأول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة إلى الأول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الأول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان ثم <sup>(٢)</sup> لا يقال الجنس على الإنسان لأن الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن القصور المتنوعة الصالح لقبول أى فصل كان والذي قيل على الانسان هو طيعة الحيوان بلا شرط تجريده أو خلط فاذا خصص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الإنسان فاحل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما حل على الإنسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الانسان بسبب حمله على الحيوان لاختلاف اعتبار الوسط <sup>(٣)</sup> بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعللوا امتناع حمل الجنس على الانسان بفرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وينا أن غير الثاني أيضا مقول على جزئياته بالتواطئ فليس امتناع حمل الجنس على الانسان لأنه ليس بذاتي للحيوان بل

---

(١) إذا قيل شئ أى حل على موضوع أو يقال الجنس الخ أى مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الانسان لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الانسان وفي وضعه للجنس

(٢) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتباره فقد حمل الانسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التجريد عن القصور المتنوعة والصلاحيه لقبول أى فصل كان

لما ذكرناه وإذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا القول فلا يكون مقولا على الموضوع الأول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والياض في الجسم كالياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه وإذا كان شيء موجودا في موضوع وآخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الأول أيضا بل يكون موجودا فيه كالياض في الجسم واللون على الياض واللون في الجسم لا عليه وأما أن كان الشيء موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشيء فالمشهور أن هذا يتمتع لأن العرض لا يقوم بالعرض وليس هذاينا بنفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على استحالته برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لا يلزم من حد العرض فلأن العرض هو الموجود في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهرًا أو عرضًا فطلق هذا لا يمنع أن يكون موضوعه عرضًا أيضًا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر إلى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الأعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما في موضوع هو الجوهر على<sup>١١</sup> هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضًا كالياض للون وقد يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله

---

(١) على هذا الوجه أي وجه أن الأعراض تنتهي إليه فالجهر موضوع لكل ما هو في موضوع إما مباشرة أو بواسطة ومعنى كونه موضوعًا أنه متقدم بذاته مقوم لما حل فيه لا بالمعنى المتأين للمحمول أما موضوع ما على موضوع فهو بمعنى ما يقابل المحمول لأن ما على الموضوع هو المحمول ولذلك يكون عرضًا كتلك الياض للون وجوهر كتلك الجسم جوهر

## الفصل الخامس

(في بيان الأجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والالين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل فهذه هي الآهور التي تقع عليها الألفاظ المفردة كما أن مفردات الألفاظ مواد المركبات اللفظية فعاني هذه الآهور في الذهن مواد المعاني المركبة ولستنا نشغل بأن هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء. ولا بأنه لا يمكن جمع الآهور في عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ماتحتها دلالة الجنس أي ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطى ولا دلالة اللوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فإن المنطق لا يفي ببيان ذلك فكل ما قيل في بيانه فهو تعسف غير ضروري إلا أن ما بهما من البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض هل يعم التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لأن من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ماتحته بالتواطى ومع التواطى أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما إنه ليس ولا واحد منهما ذاتيا لما تحته ملائذ الذات ما إذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذات إلا أن يفهم الذات له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فانا نفهم معنى كثير من الأشياء ولا نفهم وجوده بل ربما نشك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناه ولا نفهم عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئيهما إلا بعد<sup>(١)</sup> فهمهما لذلك الجزئى وكذلك ليسا بمتواطئين فإن المتواطى ماحله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الأعراض بعدهما وكذلك معنى العرض هو

(١) بعد فهمهما لذلك الجزئى أى بعد فهمهما في ضمنه لانهما مقومان له فمضى لذلك الجزئى ثابتين له

الموجود في الموضوع والمالم يوجد<sup>(١)</sup> الكم في موضوعه لا يوجد الاين ومتى  
كما تعرفه بل المضاف يرضى بد الجواهر والاعراض ثبت بهذا أن ايس  
وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعا جنسيا

## الفصل السادس

(في أقسام الجواهر وخواصه)

الجواهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من  
أشياء كل واحد منها جوهر في نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضا  
جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزءا فلا في قوم المركب وماهية بل هو  
بريء مفارق عن المادة أصلا وليس وجوده وإما أن يكون داخلا في<sup>٩</sup>  
تقومه وماهية والداخل إما كالخشب بالنسبة إلى السرير أى المحل القابل للجزء  
الآخر من المركب وإما كشكل السرير وهيته بالنسبة اليه وليس نسبة  
الجزء القابل الى الجزء المقبول ههنا كنسبة الموضوع الى العرض في أنه  
تتقوم ذاته أولا ثم يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول  
والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها  
وحدها للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما يحمله بصير المركب  
بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة  
جوهرية بل هو عارض وأما المركب<sup>(٢)</sup> فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما  
ذير ذى نفس وذو النفس ينقسم إلى النامى وذير النامى والثامى ينقسم إلى  
الحساس وذير الحساس والجسم ينقسم إلى الناطق وذير الناطق ويندرج

(١) والمالم يوجد الكم الخ فالعرض مقول على الكم أولا ثم على الاين ومتى ثانيا  
فهو على التشكيك فيه وفيهما وكذا يقال في المضاف مع بقية الاعراض فان العرض  
يقال عليه بد جميعها

(٢) أى لا يوجد مركب حقيقى من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجمع ما يرد عليه  
من الاشكال أعراض له

تحت ذى النفس الحيوانات وأنواع النباتات والسموات قائم ذات أنفس  
عند الحكماء. وتحت مالىس بذى النفس الجذات كلها من العناصر والمعدنيات  
تتم يندرج تحت التلوى الحيوانات وأنواع النبات وتحت غير التلوى السموات  
ويندرج تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والاعمى وتحت غير الحساس  
أنواع النباتات كلها ويندرج تحت الناطق الاشخاص الجزئية كزبد وعمرو  
وخالد وغيرهم وتحت مالىس بناطق ماله حس الانواع الحيوانية كالفرس  
والثور والحمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الانواع شخصياته  
كهذا الفرس وذلك الحمار

وكل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كليا وقد يؤخذ جزئيا وكل واحد  
منها جوهر لان الانسان الجزئى الذى هو زيد لم يكن جوهر ا لكونه  
زيدا وإلا لما كان عمرو جوهر ا ولا لكونه موجودا فى الاعيان اذ الجوهر  
ليس حقيقته أنه الموجود فى الاعيان لافى موضوع بل الشئ الذى يلزم  
ماهية اذا وجدت فى الاعيان أن يكون لافى موضوع وكانت جوهرية  
لحقيقته وماهيته وما يحمل عليه شئ لماهيته لا يطل ذلك الحمل بسبب  
العوارض التى تاحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها  
الجوهرية المحمولة على الانسان لماهيته الانسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالناطق والحس فهى أجزاء الجواهر  
ومقوماتها فان طبيعة الجنس انما تقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها  
كما بيناه وأجزاء الجواهر لابد من أن تكون جواهر ا اذ هى أقدم منها فان  
جزء الشئ أقدم بالذات من ذلك الشئ ولا يتقدم الجوهر فى الوجود شئ  
سوى الجوهر اذ الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرا أو عرضا والعرض  
يتأخر عن الجوهر فى الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضا وما ليس بمرض  
فهو جوهر فان هذه الفصول جواهر ا وأما الفصول المركبة التى هى الفصول  
المنطقية مثل الناطق والحساس فهى محمولة لاعمالة على الانواع التى هى الجواهر  
ولا يحمل على الجواهر مالىس جوهر لكن جوهرا بها ليست على سبيل تضمينها



الجهورية بل على سبيل التزام الجهرية أى الناطق شئ، ذو نطق يازم أن يكون جوهر الأنا الجهرية داخل في معناه وحقيقته وهذا شئ، قد عرفته من قبل

والكلى وإن شارك الجزئى في كونه جوهر لكن الجزئى أولى بالجهورية لأن وجوده لا في موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جهرية هو الوجود لا في موضوع لكنه معتبر فيه الوجود لا في موضوع والكلى لم يتحقق<sup>(١)</sup> وجوده لا في موضوع وكذلك الكلّى قوامه بالجزئى فما لم يكن جزئى يقال عليه الكلّى لا يتحقق الكلية التى هى نفس القول على موضوع تحته والجزئى ليس قوامه بالكلّى فأن من الأشياء ما ليس<sup>(٢)</sup> يقال عليه كلّى بل هو وحده لا يشارك له والذي يقال عليه كلّى فقد يمكن أن يتوهم شخصاً وحده ليس عليه كلّى وهذا الجزئى هو الذى ليس بمضاف وأما الجزئى بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلّى كما لا يعقل الكلّى دونه وفيما بين الكليات تفاوت أيضاً فالأنواع أولى

(١) لم يتحقق وجوده الخ أى وهو كلّى فانه عند التحقق يكون ذلك الجزئى وقوله وكذلك الكلّى قوامه بالجزئى وجه ثان لكون الجزئى أولى بالجهورية وعصمه أن الكلّى في كلياته محتاج الى اعتبار الجزئى فلا قوام له بدون الجزئى ولا يبنى ما في هذا الوجه من مخالفة الأصواب في بيان ما هو بصدده فان الكلّى محتاج الى الجزئى في عروض الكلية له والكلية من الاعراض العامة لكل من الكليات لا تدخل لها في كونه جوهر أو عرضاً أما الكلّى في ذاته المعروض للكلية فلا مدخل للجزئى في قوامه بوجه الامن حيث ان الكلّى لا يوجد في الخارج إلا في الجزئى فالجزئى أولى بالوجود لاني موضوع من الكلّى الذى لم يتحقق في الجزئى وهو غير الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

(٢) ما ليس يقال عليه كلّى أى كلّى ذاتى فلا ينافى أنه لا يوجد جزئى لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئى فإن لفظ الجزئى يكلّى في مفهومه يقال على كل جزئى

بالجوهرية من الاجناس لان قياس الاجناس الى الانواع هو قياس الانواع  
إلى الأشخاص فان النوع يمكن أن يقال على ما تحته دون أن يكون عليه كل  
آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كليات هي أنواع تحته وأما  
خواص الجوهر فنما ما يعم كل جوهر وهو أنه لا ضد له والضدان هما  
الذاتيان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية  
الخلاف وما ليس له موضوع لا يكون ضدًا لشيء ولا له ضد والجوهر ليس  
في موضوع وأما إن عني بالضدين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة  
أو موضوعا كان لبعض الجواهر ضد وهي الجواهر الصورية لكن هذه  
الخاصية ليست للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض  
الأعراض فان الكمية لا ضد لها أيضاً كما نبينه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والانتقص فان  
المشتد يستدمى حالة هي ضد الحالة التي يشتد اليها واشتداده هو أن يفسلخ  
عن حالة يسيراً سيرا متوجها إلى أخرى يكتسبها يسيراً يسيراً وهذا لا يكون  
إلا بين ضدّين ولا تضاداً في الجوهر وما تساهلنا<sup>(١)</sup> في ثبوته للجوهر فطريانه  
دفعاً لا يسيراً يسيراً ولا يتصور بسببه الاشتداد والانتقص وكما أن الجوهر  
لا يقبل الاشتداد والانتقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهره هو  
أشد في جوهرية من جوهر آخر فلا يكون انسان أشد في انسانيته من  
انسان آخر ولا فرس أشد من فرس في فرسيته كما يكون يابض أشد في  
يابضه من يابض آخر وسواد أشد في سواديه من سواد آخر وليس معنى  
هذا الأشد هو الأولى الذي حكمتا بثبوته في الجوهر فان الأولى يتعلق

(١) ما تساهلنا في ثبوته للجوهر الخ أي أن الحق أن لا انتقال في الجواهر فان انتقال  
المادة من صورة إلى صورة ليس انتقال جوهرها في الصور كما تنتقل الحرارة  
من طور إلى طور آخر أشد منه وانما هو عدم صورة ووجود صورة أخرى تقوم  
المادة كما كانت تقوم بها تلك ولو تساهلنا وسميننا ذلك انتقالا تقوم للجوهر فما يطرأ  
عليه من ذلك دفعي لا يقع يسيراً يسيراً كما هو الشأن في الأشد والانتقص

وجود الجوهرية والاشد يتعلق بمهية الجوهرية والكم أيضا يشارك الجوهر في هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التي لا يشارك فيها شيء من الاعراض أن الجوهر مقصود اليه بالإشارة والاعراض إن أشير اليها فأنما تتناول الإشارة بالقصد أولا موضوعاتها ثم تعين هي بسبب تعين موضوعاتها فلو لا موضوعاتها لاستحال أن يكون اليها إشارة أما هي فالإشارة اليها بالعرض لا بالقصد والذات لكن هذه الخاصية لا تعم كل جوهر فإن الجواهر المفارقة للإشارة اليها كانت جزئية أو كلية والجواهر المحسة إذا أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن إمكان الإشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهي المحسة الجزئية ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه أما الكلي فلا يقبل الاضداد لأنه لو قبل لكان كل شخص واقع تحت أسود وكل شخص أبيض إذ الكلي يشتمل على كل شخص فاذا قبل حكما قبله جميع جزئياته ونفى بتغيره في نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب تغير في شيء آخر بل بتغيره في ذاته فيخرج على هذا الظن الذي يوصف واحده بأنه صادق ثم يصير هو بعينه كاذبا إذا تغير الشيء المظنون وبقي الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحد منه بعينه السواد والبياض وذلك لأن الظن لا يقبل لذاته وتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الأمر المظنون في نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا فيتغير السطح بسببه عن ضد الى ضد فهذا القدر من الكلام في الجوهر وخواصه كاف في هذا المختصر

## الفصل السابع

### (في الكم)

وهو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد فيه أوليس فيه يعمده أو يقدره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الأولى نوعان أحدهما المتصل والآخر المنفصل أما الكم المتصل فيستدعى تمييزه عن الجسمية تأقفا في البيان فقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينها تقاطعا قائما أى يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهى التى تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجهتين سواء ولا يخالف في هذا جسم جسا فكونه <sup>١١</sup> بهذه الصفة هو الصورة الجسمية التى هى جوهر لا الكمية التى هى عرض ثم الاجسام تختلف بأن توجد بعض هذه الابعاد أو كلها في بعضها أصغر مما توجد في البعض والجسم الواحد قد يختلف أضافى هذا المعنى بالنسبة الى أحواله فى نفسه بسبب تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون أحد هذه الأبعاد بسببه أزيد من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الاول وتعرض بسببه أبعاد آخر مخالفة للاول مع بقاء الجسمية والشمعية على ما كانت فهذه الابعاد الموجودة بالفعل التى تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة الى أحواله هى الكم المتصل ويرسم بأنه الذى يمكن أن تفرض فيه أجزاء تتلاقى عند حد واحد مشترك بينها فنه ما هو قار الذات ومنه ما ليس قارا بل هو فى التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

(١) فكونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية يريد منشأ انزعاج ذلك الكون وهو الامر الحقيقى الذى به تقوم المادة جسا وصارت به قبل فرض هذه الأبعاد ذلك الامر الذى لا يختلف فى جسم دون جسم أما ما تختلف فيه الاجسام من هذه الابعاد فهو الكم كما بينه وفصله

(الاول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذى يرسم فى مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثانى) السطح وهو البعد القابل للتجزئة فى جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمى وهو البعد القابل للتجزئة فى ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التى هى الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمى

وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل الفار الذات زائد على السطح وقد حدوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوى المماس للظاهر من الجسم المحوى والداخل فى هذا الحد هو السطح والباطن والحاوى والمماس والظاهر والمحوى وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكيفيته إذن لكونه سطحاً وأما الكم المتصل الذى ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين اجزائه المفروضة فيه هو الآن

وأما الكم المنفصل فهو الذى لا يمكن أن يفرض فى اجزائه حد واحد مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحد به وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائها حد مشترك فانها إن جزئت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفاً مشتركاً وإن جزئت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحد بينها كانت الاجزاء ستة ان لم يعد الوسط معها وإن عدم كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للمنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كونه بسبب عروض العدد له ولو جعلنا كل ما يعرض له العدد كالبات والذات ونوعاً منه لكنت أشخاص الحيوان والنبات والكواكب من الكم بالذات لا معروضا للكم فالقول مؤلف من مقاطع هى أجزاء له وهو معدود

بها لا من جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لا نوع آخر معه واقع تحت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لساتر المعدودات .

وقد يعتقد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة إلى أسفل وإنما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك إذا كانا يتقاومان في جذب كل واحد منهما عمود الميزان إلى جهته فلا<sup>(١)</sup> يقوى أحدهما على إشالة الآخر رأساً في نفسه فإن قوى قبل إنه أعظم منه وإن كان مع قوته على تحريك هذا لا يقوى<sup>(٢)</sup> بها على تحريك ضعفه بل<sup>(٣)</sup> يقاومه ضعفه قيل لهذا القوى هو مساو لضعف المقوى عليه وللقوى عليه إنه مساو لنصفه وقد يقال أيضاً لتقليل أنه ضعف الآخر إذا كان تحرك في مثل زمان تحريك الآخر ضعف مسافة تحريكه فلو لا النظر إلى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الأجسام لم يلزم التقدير في الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طولية وقصيرة إما بسبب المسافة أو بسبب الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ إلى أجزاء هي ساعات وأيام وليال وشهور وسنون وبعد بواحد منها فيلحقه العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع

(١) فلا يقوى أحدهما على إشالة الآخر شال الميزان ارتفعت إحدى كفتيه ولم يعرف أشال الميزان أو أشال الموزون ولكن عرف أشالت الناقذة بنهارفت وأشال فلان الحجر رفته ونحو ذلك فاستعمل المصنف أشال من هذا الباب

(٢) لا يقوى بها أي بقوته (٣) بل يقاومه ضعفه أي يعادله بحيث لا يرتفع ولا ينحط عنه قيل لهذا القوى أي الذي قوى على الشيء. فرفع الكفة التي هو فيها لكنه لم يقر على تحريك الضعف بل قارمه الضعف قيل له أنه مساو لضعف المقوى عليه وهو الذي ارتفعت كفته قبل المضاعفة فإن لم يقاومه الاضعاف قيل أنه يساوي ثلاثة أضعافه وهذا يساوي ثلثه وهكذا فالعبرة بعدد المقارومات فالمقارومات هي معروض العدد الذي هو من الكم

الكليات المتصلة يعرض لها العدد إذا جزئت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعرض الكم المنفصل

والكم قد تقسمه قسمة أخرى إلى ذى وضع وغير ذى وضع وذو الوضع هو الذى لأجزائه اتصال ومع الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظما ومقدارا فالخط والجسم والسطح بهذه الصفة فهى أعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لها وإذا قيل إن الزمان مقدار الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقاً لا هذا المقدار الذى هو كم ذو وضع

وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذى لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصة قبول المساواة واللامساواة

وهنا ألفاظ تشبه بالمساواة كالمشابهة والمشاكلة والمواصفة وليس لها معنى المساواة والمساواة هى انطباق طرفى شئ على طرفى آخر مع انطباق الشئين خوى ذينك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كما وهذه المطابقة لا تصور فى الثقل والخفة دون النظر إلى المقادير المكتشفة بهما فيعرف بهذا أنهما ليسا بالكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضد له كما لم يكن للجوهر ضد وبإياه على ما يسه المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القار بالذات وهى بأسرها قد تجتمع فى موضوع واحد أعنى الخط والسطح والجسم التاملى والأضداد لا تجتمع والزمان أيضاً لا ضد له إذ هو على التقضى والتجدد فلا يخلفه فى موضوعه غير موضوعات أنواع العدد لا تضاد بينها أيضاً إذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وما من عدد يوضع ضدًا للآخرين أو الثلاثة إلا ويوجد ما هو أبعد منه ثم الضد لا يقوم حده الثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وهنا أشياء يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذى هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم والمنحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الاتصال فليس ضد الاتصال فإن الضدان ذاتان

وجوديان والاتصال عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن يقبل  
الاتصال والزوج ليس ضدًا للفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين  
واحد بالعدد والعدد الذي هو زوج لا يصير موضوعًا للفرد والثاني أن الفردية  
عدم الانقسام بمتساويين وقد ينشأ أن عدم ليس ضدًا مع أن الزوجية  
والفردية كصفات في الكم لا نفس الكليات وكذا الاستقامة والانحناء  
كصفات ولا نمنع أن تعرض في الكميات صفات متضادة وأفضل المتأخرين  
أولاً في بعض كتبه إلى أن الزوجية تقوم للفردية وهذا منه تساهل فإن  
العدد الذي تعرض له الزوجية هو المقوم لما تعرض له الفردية لأن الزوجية  
في نفسها مقومة للفردية فانهما إما كقيمتان متضادتان ولا يقوم ضد ضده  
البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق ولا يتقوم وجود شيء بعده ولا  
عدمه بوجوده بل الكائنات التي حدوثها بعد ما لم تكن ربما جعل<sup>(١)</sup> العدم من  
مبادئها بالعرض وأما الكبر والصغر والكثرة والقلة لا الكثرة التي هي  
نفس العدد فليست بكميات بل هي إضافات تعرض للكميات ومع ذلك  
ليست أضداداً لأن الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا  
بالقياس إلى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الإضافة من حيث  
هما ضدان أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر<sup>(٢)</sup> شرائط التضاد  
والكبر والصغر ليس لهما وراء كونهما مقولين بالقياس ماهية مقولة  
في نفسها يعرض لهما التضاد وبسبب<sup>(٣)</sup> التضاد التضاف .

واعلم أن التضاف أعم من التضاد فكل متضادين متضابقان وليس كل  
متضابقين متضادين فإن<sup>(٤)</sup> كان الضدان متضابقين واعترفا بأن الصغر

- (١) جعل العدم من مبادئها بالعرض كعدم المعدلات بعد وجودها المشروط  
في وجود المعدل وليس مقوماً ولا داخلاً في جوهر الملة الحقيقية للعادت
- (٢) مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الزمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف
- (٣) وبسبب التضاد التضاف أي ويعرض لهما التضاف بسبب التضاد
- (٤) فإن كان الضدان النع متعلق بلا يلزم أي لا يلزم كونهما ضدّين بسبب كون



والكبر من المضافات لا يلزم منه كونها ضدتين إذ من المضافات ما ليست أضدادا كالجوار والجوار والأخوة والأخوة والصدقة والصدقة وغير ذلك وقول القائل إن الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدتين لما اجتماعا ليس بشيء فإنه إنما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس إلى شيئين والكبير عند من يجعله ليس ضدتين لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس إليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الآخر الصغير بالقياس إلى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس إليه كبير في شيء واحد ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتقص الذي يختص بالسلوك من أحد الضدين إلى الآخر كما ذكرناه في الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد في ماهيته من نوع آخر ولا شخص من نوع أشد في نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد في ثلاثيتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة في أربعيتها ولا خط أشد خطية من خط آخرى في أنه ذو بعد واحد وإن كان أزيد منه في الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين في الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة إلا في جهة واحدة والفرق بين الأشد الذي تمنعه في الكمية والأزيد الذي نجوزه أن الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل زيدة والأشد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدتين وتفاوت الأزيد والأقص لا ينحصر بين طرفين البتة

## الفصل الثامن

### (في المضاف)

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره والأمور المشتركة للضدين متضايقتين واعتراقا بأن الصغر والكبر من الإضافات غير أن لفظة دمه، حينئذ تكون بغير فائدة كررت تاهلا لنا كيقول في النسخة تحريفا وصحة العبارة فإن كان الضدان التبع بحرف الشرط

في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافة من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجه والى المعلوم من وجه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثاني هو الذى ليس له ماهية سوى أنه مضاف أى معقول الماهية بالقياس الى غيره كالآبوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقى وهو الذى ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الأول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى ماهيته المعرض لها الاضافة كان المعنى النسبى المحصل منه مضافا حقيقيا فالمضاف الحقيقى لا قوام له بذاته وإنما هو عرض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية الملحقة وأخذ نفس إضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقى وإن أخذت الماهية بما عرض لها من الاضافة كان من القسم الأول الذى ليس بمضاف حقيقى وهذا كالسقف فان له اضافة الى الحائط الذى يلزمه فى الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا حقيقيا والاضافة التى له الى الحائط هى استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهى كونه مستقرا على شيء دون أخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقى وكان معقولا بالقياس لا الى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه

والاضافة ليست معنى واحدا فى المتضامنين بل كل واحد منهما مختص باضافة الى آخر غير اضافة الآخر اليه كالتماسين فلهذا ماسة مع الآخر وهى فيه وفى ذلك ماسة أخرى بالمعد مع هذا وهذا فى الآبوة والبنوة أظهر إذ كل اضافة مخالفة للآخرى بالنوع

ومن خواص المضاف التكافؤ فى لزوم الوجود وإرتقاعه وأنه ليس

كل واحد منهما على الآخر فان اخوة هذا ملازمة لآخوة من يقال له أخوه وكذا الآبوة بالقياس إلى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمالكية والملوكية فلذا وجدت الآبوة وجدت البنوة وإذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم بإضافة كل واحد منهما إلى صاحبه من حيث كان مضافا إليه فكما يقال الأب أب الابن يقال الابن ابن الأب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما إذا أضيف إليه لا من حيث هو مضاف إليه لم يجب هذا الانعكاس في الإضافة مثلا إذا وقعت إضافة الأب لا إلى الابن من حيث هو ابن بل إلى الانسان الذي هو موضوع البنوة قليل الأب أبو الانسان أو أب انسان لم تنعكس الإضافة ولم يصير الانسان مضافا إلى الأب ولا يقال الانسان انسان الأب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الأول اذا لم يتحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء فأى تلك الأوصاف إذا وضعت ورفعت غيره بقيت الإضافة أو رفعت ووضعت غيره ارتفعت الإضافة فهو الذى إليه الإضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو إنسان أو ناطق أو مشاء أو ما شئت من الأوصاف جاز رفعها أو لم يجر واستبقيت كونه ابنا بقيت إضافة الأب إليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه الأوصاف كلها لم تبقى الإضافة فعلت بهذا أن التعادل الحقيقي في الإضافة هو بين الأب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس إلى الآخر

وربما يشكك على قولنا إن المتضايقين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف إلى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلا شيء ما من الموجودات لم يتعلق به علم إنسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعلق علمه به لم يتصور وجود علمه دون فلا تلازم بينهما وهما متضايقان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافا إلى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم به

فهما معا لا انفكاك لأحدهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أذيراعى في التكافؤ وجود المتضايين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالفعل كان الآخر كمثل

واعلم أن المضاف قد يعرض للبقولات كلها أما في الجوهر فكالآب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم ، الصغير وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالآخر ، الأول وفي المضاف كالأقرب والأبعد وفي الآين كالأعلى والأسفل وفي متى كالأقدم والأحدث ، في الوضع كالأشد اتصاها وانحاء وفي الملك كالأكسى والأعزى وفي الفعل كالأقطع والأصرم وفي الانفعال كالأشد تسخنا وتقطعا فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتقص قبلها أيضا فلها كانت الحرارة من مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كالـ الآخر ضد الأبرد وأحر من آخر ولما لم يكن الكم والجوهر يقبلانها لم يقبلها لمضاف المعارض لها فليس الكبير ضد الصغير ولا الضعف ضد الشدة لما عرفت ، هذا منى حكاية لما قيل في كتبهم لما هو رأى الحق عندى قال المضاف وان عرض للكيفية فليست الكيفية داخلية فيه بل هو نفس كون الكيفية مقسمة الى ما هو بازائها وللضد طبيعة وماهية معقولة بنفسها ثم قد لم إضافة الضدية والمضاف لا ماهية له سوى الكون مقيسا فلا يعرض له التضاد الذى يستدعى طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضا لها وقد قدموا قبل هذا بأوراق أن الكبير ليس ضد الصغير لأنه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للآخر والأبرد طبيعة سوى أنه مضاف وإن قالوا انه يكفى لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعا لما كانت مضافا او غيره وللآخر طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فللـ الكبير والصغير أيضا طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضايين فبان بهذا<sup>١١</sup> تناقض قولهم فى الموضوعين

١ تناقض قولهم فى الموضوعين فيه أنهم راعوا أن الآخر مثلا من حيث هو

## الفصل التاسع

« في الكيف »

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ماله الكيفية والكيفية هي كل هيئة قارة لا يوجب تهورها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل وأن يتفعل بأنها هيئة قارة وتنفرد المضاف والأين ومتى والملك بأنها لا توجب نسبة الى شيء خارج وتنفرد الكم بأنها لا توجب قسمة والوضع بأنها لا توجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها

وأنواعها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة وهي أن الكيف إما أن يكون مختصاً بالكم من جهة ما هو كم كالتريع والتثليث والتدوير وسائر الأشكال المختصة بالكميات وكالاتقامة والانحناء للخط وكالزوجية والفردية للعدد وهذا قسم

وإما أن لا يكون مختصاً به وهو إما أن يكون محساً كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة فإكان متراصفاً يسمى كميّيات انفعالية

أحر مأخوذة فيه الحرارة التي وقعت فيها النسبة وهي كيفية ، مضادة للبرودة المأخوذة في الأبرد من حيث هو أبرد ومعنى كونها مأخوذة فيه أن النسبة وقعت فيها فيكون الآخر من حيث هو أشد حرارة وهو معنى الإضافة مضاداً للأبرد من حيث هو أشد برودة

أما الكبير والصغير في الكميات فهما عارضان لماية واحدة لاتضاد فيها وهي الجسم التعليبي مثلاً فالصغير والكبير كلاهما جسم تعلبي والصغير والكبير إضافة محضة وليس فيها ماية ورائد ذلك معقولة بنفسها يعرف لما التضاد فهما كالأبوة والبنوة بخلاف الآخر والأبرد فانهما مع الإضافة قد اشتتلا في نفس النسبة على ماية معقولة وهي الحرارة أو البرودة وتلك الماية يقع فيها التضاد فلذلك قالوا ، فما كان في مقولة قبل التضاد والاشتداد والتقص قبلها أيضاً ،

كحلالة العسل وحرارة الورد ورائحة المسك وحرارة النار وسميت افعالات  
للمعنيين (احدهما) يعم جميعها وهو أن الحواس تتفعل عنها (والثاني) يخص  
بعضها وهو أنها حادثة عن افعالات في موضوعها إما في أصل الحلقة  
كحلالة العسل وصفرة<sup>(١)</sup> المصفار أو بعد الحلقة كملوحة ماء البحر وصفرة  
من به سوء مزاج في الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمرة الخجل  
وصفرة الوجل تسمى افعالات لا أنها افعالات في أنفسها بل هي هيئات  
قارة فأن أنواع الكيفية تشترك في أنها هيئات قارة ولكن لكثرة  
الافعال العارضة لموضوعها إذ يوجد فيها افعال بسبب وجودها وافعال  
بسبب عدمها بسرعة فسميت افعالات تميزها عن النوع الراسخ الثابت  
وهذا قسم ثان

وإما أن لا يكون محسا وهو اما أن يكون استعدادا لما يتصور في النفس  
بالتفاس الى كمالات<sup>(٢)</sup> فان كان استعدادا للقاومة والاباء عن الافعال سمي قوة  
طبيعية كالصحاحية<sup>(٣)</sup> والصلابة وتلك هي الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض

(١) وصفرة المصفار أو الاصفر بطيخة الأزهار مثلا وصفرة المصفار وحلاوة  
العسل إنما تنشأ عن افعال المادة بالمزاج لأنها عارضة للمزاج والحرارة وإن كانت  
تأثر على رأيهم بداتها لا عن افعال لكن من شأن نوعها أن يمرض لموضوعه  
بالافعال كالحرارة التي تمرض للمزاج مثلا

(٢) الى كمالات المراد من الكمالات ماهو بالفعل مقابل ماهو بالقوة لا  
ضد القائص

(٣) كالصحاحية لا أعلن أن يوجد هذا البناء في اللغة من لفظ صحح ولكن عرف أن حقيقة  
مفعول تدل على الكثرة أو القوة في مادتها كالمطعم والغوار وأهل النظر في العلوم  
يسوغون لأنفسهم أن يدلوا على بعض المعاني التي لم تعرف اللغة أسماء لها بما يقرب  
من وضع اللغة وإن لم يرد فيه فالصحاحية هي حالة البدن التي يقوى بها على مدافعة  
المرض وهي غير الصحة فإن الصحة ضد المرض فلا تجتمع معه قط بخلاف الصحاحية  
فإنها قد تكون لمرض في حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها ترجع استعداده للجانب  
الصحة عنه لجانب المرض

ولا يقبل الانتهاز لا نفس عدم المرض والانتهاز وان كان استعدادا لسرعة  
الاذعان والانتقال سعى لا قوة طبيعية مثل المراضية واللين وهي أضافته  
بها يسرع قبول الجسم للمرض والانتهاز لانفس القبول ولا نفى بهذه القوة  
القوة التي هي في المادة الأولى فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض  
والصحة لكن تنمى هذه القوة وهي ترجعها من جهة أحد طرفي النقيض فلا  
يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد  
ترجع قبول المرض على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

وإما أن تكون في أنفسها ككالات لا استعدادات لكالات أخرى وهي  
مع ذلك غير محسة بذاتها فإكان منها ثابتا سعى ملكة مثل العلم والصحة  
والخلق كالشجاعة والعفة والفجور والجور وما كان سريع الزوال سعى حالا  
مثل غضب الحليم ومرض المصالح وهذا قسم رابع

وفرق بين المصاحبة والصحة والمراضية والمرض فان المراض قد  
لا يكون مريضا والمصالح قد لا يكون صحيحا وملكة الصناعة ليست هي  
أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية وفكرة كمن  
يكتب شيئا من<sup>١</sup> غير أن يروى حرفا حرفا أو يضرب بالطبوع من غير  
أن يروى فقرة فقرة وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات  
بل أن يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية ولا شك أن جميع  
ذلك يكون بهيات في النفس

فهذه هي أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكليات وثانيها كيفيات انفعالية  
وافعالات وثالثها القوة واللا قوة ورابعها الحال والملكة وجميع هذه  
الأنواع يقع فيها التضاد والاشتداد والتقص إلى النوع المختص منه بالكليات  
ولا ينبغي أن تشكل عليك أشياء عدت في هذا الباب وقد عدت أيضا في  
المضاف مثل العلم وذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافا حقيقيا بل عارض لها

---

١ من غير أن يروى يقال روا في الامر وروى فيه وهوذا وغير وهوذا  
إذا نظر وتفكر والزوية في الامر التفكير فيه مع أن لا عجة معه

الإضافة فإن العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والإضافة من لوازمهما لا ذاتهما  
فدخولها في المضاف بالعرض والشيء الواحد لا يتصور دخوله في المقولتين  
بالذات فانه إن كان متقوما من حيث ماهيته وحقيقته بمقولة فلا يقوم من  
حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي  
لكانت أنواعهما كذلك مثل <sup>١١</sup> النحو والشجاعة وليس النحو نحواً لشيء إلا  
أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذ ذاك هو علم بشيء وكذلك الشجاعة  
ليست بشجاعة على شيء إلا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على  
شيء وكل ما لجزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

## الفصل العاشر

( في باقى المقولات العشر )

وأما الآين فهى الحالة التى للجسم بحسب باحين يسأل أين هو وهى  
كون الجسم <sup>١٢</sup> فى مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عددناه وفى  
التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهىة تتم بالنسبة إلى المكان  
فاذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهى كون المتمكن محويا  
وهذه الإضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو  
حار فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض  
وهو احتواؤه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهى النسبة التى بين  
المحوى والحاوى وليس الكون فى المكان هو الكون فى الأعيان الذى هو

---

١) مثل النحو أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا  
وانما تعرض له الإضافة إذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات  
وكذلك الشجاعة تعلقها ملكة فى ذاتها قائمة بالنفس كأنها هيئة أو لون لها ان صح  
أن يعبر بالون فى مثل هذا ولكنها تعرض لها الإضافة عندما تعتبرها من حيث  
ما يصدر عنها وما يظهر فيه أثرها وهو الأشياء التى يتعلق بها ذلك الخلق

٢) كون الجسم فى مكانه أى منشأ أتزاع ذلك فى الخارج



الوجود فإننا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحته ولو كان الكون في المكان هو الوجود لكان<sup>١</sup> الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون للشيء وجودات كثيرة

ومن الآن ما هو أول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسمع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقي كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يماس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الأقاليم بل المعمورة بل الأرض كلها بل العالم

والآن منه جنسى وهو الكون في المكان ومنه نوعى كالكون في الهواء والماء والسبا<sup>٢</sup> أو فوق أو تحت ومنه شخصى ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسمع معه غيره

وفي الآن مضادة فإن الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف وإذا قد صار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا قبل الأشد والأضعف فإن اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب إلى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه فإن كثيرا من الأشياء تقع<sup>٣</sup> في أطراف الأزمنة ولا تقع في الأزمنة ويسأل عنها بمنى ويجاب به

(١) لكان الكون في الزمان الخ لأنه لا فرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلا منهما لازم للجسم الحادث وقوله فيكون للشيء وجودات لأنه إن سلم أن جسما لا يتغير مكانه على ما يزعمون في الفلك فلا نسلم أن جسما لا يتغير زمانه فإن الزمان متغير دائما فلو كان الكون في الزمان هو الوجود الخارجى لكان للشيء بكل زمان وجود وهو بدسى البطلان .

(٢) تقع في أطراف الأزمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دفى وكل دفى فلا يصح وقوعه في الزمان وهو منقسم فيكون واقعا في طرف الزمان الماضى

فنه زمان أول حقيقى وهو الذى يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه  
كقولنا كان وقت الزوال ومنه ثان غير حقيقى نظير السوق والبلد فى الآن  
كقولنا كان فى سنة كذا اذا كان فى جزمناها لكن بين المكان الحقيقى والزمان  
الحقيقى فرق فان الزمان الحقيقى المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل  
واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكون <sup>(١)</sup> هو النسبة الخاصة اليه  
والمكان الحقيقى لا يتصور نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك فى المكان  
الغير الحقيقى كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض  
نسبة تتخذ فى الأجزاء لأجلها بالقياس الى الجهات فى الموازاة والانحراف  
مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع والاقتراش <sup>(٢)</sup> وهذه  
النسبة اضافة للأجزاء ووضع لكل فكون الجسم بحيث فى أجزائه هذه  
الاضافة هو الوضع <sup>(٣)</sup>

والوضع اسم مشترك يقال على معان فنه ما يقال <sup>(٤)</sup> لما اليه إشارة أى

الذى يصله بالمستقبل كوجود صورة جوهرية فى مادتها عند القائلين بذلك وكوجود  
أى جهر من العدم فان ذلك كله يقع فى طرف الزمان ويسأل عنه بمنى الخ  
(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أى لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان

نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو الشأن فى المكان الحقيقى وهو حاوى الشيء  
فانه يفضل المتمكن ويفرزه عما عداه لحركة بدى فى عشر دقائق بصحبها فى الزمان  
حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة  
التي لحركة اليد أو اللسان شئت الحاصلة لما مر كنهها فى هذه الحقبة من الزمان ليست  
خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة لها بخلاف مكان  
اليد الذى يحتوينا فانه خاص بها لا يشركها فيه سواها

(٢) والاقتراش من اقترش ذراعيه أو بسطهما على الأرض (٣) هو الوضع  
خبر للبندأ وهو كون الجسم أى ار الحالة التي تحصل للجسم من جهة أن فى أجزائه  
هذه الاضافة هى الوضع (٤) فنه ما يقال الخ ما مصدرية أى فنه قولم

تعين جهة إن له وضعاً وبهذا المعنى للتفطة وضع وليس للوحدة وضع  
حيقال وضع لما ذكرناه في الكم وهو كونه بحيث يمكن أن يشار إليه أين هو  
مما يتصل به اتصالاً ثابتاً ولا يكون هذا إلا في الكميات المتصلة القارة  
الذات ويقال وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة والوضع المختص  
بالكميات كانه منقول من الوضع الذي هو المقولة وهو حال الجسم بسبب  
نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في الجهات فان الكميات التي ليس لها أجزاء  
بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار إلى كل واحد منها  
أين هو من الآخر إلا أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم  
كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التضاد فان وضع الانسان ورجلاه على الأرض  
ورأسه في الهواء مما يلي السماء يضاد وضعه ورأسه على الأرض ورجلاه  
في الهواء لأنهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما  
غاية الخلاف وقبل الاشتداد الضعف أيضاً على نحو قول الإين والقيام  
والقعود قد يكونان على أتم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك  
وهذا هو قبول الأشد والاضعف

وقد يقال<sup>(١)</sup> على الحركة إلى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة  
الحاصلة القارة والوضع هو القار منهما

وأما الملك فهو نسبة الجسم إلى حاصر له أو لبعضه منتقل بانتقاله  
كالنسلج<sup>(٢)</sup> والتقص والتتل والتختم فمنه جزئي كهذا النسلج ومنه كلي  
كالنسلج ومنه ذاتي كحال الهرة عند اهائها ومنه عرض كحال الانسان  
هند قميصه

لما تصح الإشارة إليه بأن يكون له جهة معينة إن له وضعاً

(١) وقد يقال على الحركة التي ابتدأ الكلام لتحقيق معنى الوضع الذي هو مقولة  
(٢) كالنسلج التي النسلج ليس لامة الحرب أو اعتقال الرمح أو تقلد السيف ونحو  
ذلك والتقص ليس التقيص والتتل بالعين المهمة ليس التل والتختم ليس الخاتم

واما ان يفعل فهو تأثير الجوهر في غيره اثر غير قارا الذات فعاله مادام يؤثر هو ان يفعل وذلك مثل التسخين مادام يسخن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما أن يفعل فهو تأثير الشيء من غيره مادام في التأثير كالسخن والتبريد والتقطع وإنما اختير لهما أن يفعل وأن يفعل دون الفعل والانفعال لأن الفعل والانفعال قد يقالان للحاصل المستكمل القار الذات الذي انقطعته الحركة عنده كما إذا قطع شيئاً ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان حينما يقطع هذا ويحترق ذاك

والحركة هي مقولة أن يفعل والتحريك هو مقولة أن يفعل وقد يعرض في هاتين المقولتين التضاد فان التبيض ضد التسود كما أن البياض ضد السواد ويعرض فيهما الاشتداد والتقص فان من الاسوداد الذي هو السلوك ما هو أقرب إلى الاسوداد الذي هو غاية السلوك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه أسرع وصولاً إلى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والتقص ليسا بالقياس إلى السواد بل إلى الاسوداد الذي هو حصول في السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله سواداً إلى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهي الكم والكيف والابن والوضع ويفهم من عروض الحركة لمقولة ما معان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيقى لها (والثاني) أن تعرض الحركة بواسطة الجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنساً لها (والرابع) أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة إلى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا إن الحركة تعرض لمقولة ما. أما عروضها لمقولة الكم فمن وجهين أحدهما أن يتحرك الجوهر من كم إلى كم أكبر منه بزيادة مضافة اليه ينمو إليها الموضوع ويسمى نمواً وإلى كم أصغر منه بنقصان أجزاءه وتحللها ويسمى

ذويلا . والآخر أن يتحرك من كم إلى كم أصغر أو أكبر لا بزيادة أو نقصان بل بتخلخل أجزائه وانسائها أو ثنائها أو انحصارها ويسمى تخلخلها أو ثنائها

وأما الحركة في الكيف فتسمى استحالة مثل التبيض والتسود والتسخن والتبرد وتعرض في جمع أنواعه إلا النوع المختص بالكميات منه .  
وأما الحركة في الآين فمعروفة وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكافة إلى مكان آخر

وأما الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الأوضاع من غير أن يفارق بكيته المكان إن كان في مكان بل أن يتبدل نسب أجزائه إلى أجزاء حاويه<sup>١</sup> أو محويه وهذا إنما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه .

وليس في مقولة الجوهر حركة فإن الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرا يسيرا وحركة المتى إلى الصورة الحيوانية ليست حركة في الجوهر بل استحالة في كفيات المتى وهو متى بعد إلى أن يصير علقه وكذلك هو علقه إلى أن يصير مضغة وهلم جرا إلى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات بالقول في التقابل والتقدم والتأخر فلنفرد لهما فصلين اقتداء بالمقدمين

## الفصل الأول وهو الحادى عشر

من هذا الفن في التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد وهو على أربعة

(١) إلى أجزاء حاويه أو محويه الأول إذا كان المتحرك في الوضع هو المتمكن ككوكب يتحرك على مركزه في فلكه فإن نسب أجزائه إلى أجزاء حلويه تتبدل بالحركة والثاني إذا كان المتحرك هو الحادى والمتمكن ساكنا فإن نسب أجزاء الحادى إلى أجزاء محويه تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالين إنما يكون في حركة مستديرة حول المركز

أقسام (أولها) تقابل السلب والایجاب ولا نغنى بالسلب والایجاب ههنا مانع  
 بهما في بادير منيانه بعد هذا فان الایجاب والسلب هناك يخص بما هو مثل  
 قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعم مع هذا الفرسيه واللافرسيه  
 فالمراد به التقابل في القول بين الأمر الایبائي والسلبی كان ذلك إثباته في نفسه  
 أو إثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره ولا نغنى بتقابل الفرسيه  
 واللافرسيه تقابلهما من حيث وجود الفرسيه وعدمها في الوجود الخارجي  
 فان ذلك من قسم العدم والملکة كما نختار إیراده ههنا بل تقابلهما في القول<sup>١٢</sup>  
 والضمير فقط (وثانیا) تقابل المتضایفین وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل  
 العبدین وهما الذاتان الوجودیان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد  
 وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبیاض والحرازة والبرودة  
 والرطوبة والیوسة والنارية والمائية إن اكتفيت في الضدية بتعاقبهما على  
 محل ما هیولی كان أو موضوعا وأما النور والظلة والحركة والسكون  
 والزوج والفرد والحیر والشر والذکورة والأنوثة فلیست أضدادا حقیقه  
 وإن عذت أضدادا في هذا الفن بحسب المشهور وذلك لأن الظلة والفردیه  
 والشر والأنوثة كلها أعدام لا ذوات ووجودیه فالفرد هو العبد الذی لم یقسم  
 بمساویین فموضوع الزوجیه وهو المدد قد أخذ مع سلب الزوجیه التي هي  
 الانقسام بمساویین ووضع له اسم وجودی هو الفرد فأوم أن الفردیه  
 معنی وجودی وليس كذلك وأما الظلة فهی عدم النور لا غیر وكذلك

(هـ) بادير منیاس معناه التألیف الأول وهو تألیف المقدرات

(١) في القول والضمير أراد من القول للصدق على الأفراد فلا يصدق أحدهما  
 على ما يصدق عليه الآخر وبالضمير ضمير الرأطة في قولك هذا هو فرس أو هو  
 لا فرس وهو المقيد للصدق والمحل للفرس واللافرس يقالان في الضمير فلا  
 هذان معا على شيء واحد برأطة ذلك الضمير والمحل ههنا في المتعاقبين إجمالی كما  
 ترى وقد صح مع السلب أيضا كما قول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض  
 الذي ذكره في القضايا فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لأخر

الكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليسلم كل هذا وإنما عذ المتقدمون هذه الأمور من الأضداد في هذا الفن بناء على المشهور فإن الجمهور إما أن يمتدوا أن هذه كلها أمور وجودية فإطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وإن اعتقدوها أعداماً فلا يتحاشون من إطلاق اسم الضد عليها لأن الضدين عدم كل شيئين لا يجتمعان في موضوع من شأنهما التعاقب عليه إن لم يكن<sup>(١)</sup> أحدهما لازماً فليشترك في هذا كل متقابلين هذا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل الضم والمملكة فنه مشهور ومنه حقيقى فأما المشهور من المملكة فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الأولى التى تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المهيئة لقبوله في الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هذا التبوؤ مثل المعنى للبصر والحدرد<sup>(٢)</sup> للأنسان والصلح للشعر فإن المعنى ليس عدم البصر فحسب فإن الجرو الذى لم يفتح<sup>(٣)</sup> عاذم البصر ولا يقال أعمى بل البصمى عدم البصر في وقت إمكانه وتبوؤ الموضوع له مع ارتفاع التبوؤ فلا يعود البصر البتة فالمملكة تستحيل إلى العدم أما العدم فلا يستحيل إلى المملكة.

وأما العدم الحقيقى فهو عدم كل معنى وجودى يكون ممكناً للشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أو بعد الذى يحق جنسه فكان لا توجد التى هي عدم المذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التى هي عدم الانقسام بمتباينين الممكن لجنس العبد وأما الذى يحق النوع فعدم العلة للبراءة الممكنة لنوع الإنسان وأما الذى يحق الشخص فكان لمدى هو عدم

(١) ان لم يكن أحدهما لازماً أما ان كان أحدهما لازماً فلا يسميان متباينين في اعتبار الجمهور لأنه لا تعاقب بينهما وذلك كالنور والظلمة في الشمس مثلاً

(٢) للحدرد بالشريك ذهاب الألتان

(٣) الذى لم يفتح فتح الجرو كنع ويقع بالتشديد وقع عنه أول ما فتح

لا في الوقت وكانتثار الشعور بالثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالعمى والسكون والظلة والجمل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الأقسام بحسب الرايين أن الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا في الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبا جميعا إذا نقلا إلى الحكم والقضية مثال ذلك في المضائق هو أن ينسب زيد بالأبوة والبنوة إلى شخص كذبا<sup>١</sup> فيقال زيد أبو خالد زيد بن خالد فيكذبان جميعا وأما المتضادات التي لها أوساط إمامسة بأسماء حقيقية كالقار بين الحار والبارد وكالأشهب بين الأبيض والأسود أو مساة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وإن كان أحد الطرفين لازما له فنعدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وإن كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة ما دام الموضوع موجودا وأما إذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما الملكة والعدم فينص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت وإن وجد الموضوع فان الجرو النير المقق لا أعمى ولا بصير بحسب المشهور ويعم المشهورى والحقيقى جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فان الميت لا أعمى ولا بصير والعدم الحقيقى وإن كان أهم من المشهور فليس عدما مطلقا حتى يصدق اطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعلوم فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضامين وسائر ذلك فان كل واحد من المتضامين مقول بالقياس إلى الآخر ملازم له وجودا وعدما ووليس<sup>٢</sup> هذا المعنى لغيره

(١) كذبا بأن يكون لا ابنا ولا أبا لخالد (٢) وليس هذا الشيء لغيره أى



وأما الفرق بين المتضادات وسائرهما فبان المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكية على وجه يعم المشهورى والحقيقى جميعا أن فى المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفى العدم الحقيقى لا بد من أحدهما وفى المشهورى أيضا لا بد من أحدهما فى الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن فى التضاد إما أن يكون <sup>١</sup> أحدهما ضروريا للوضوع وإما أن يكون أيهما كان جازئ الانتقال إلى الثانى كان بينهما واسطة أو لم يكن وفى المشهورى لأحدهما ضرورى للوضوع ولا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لأنه يجوز الانتقال من الملكية إلى العدم ولا يجوز من العدم إلى الملكية وإذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب <sup>٢</sup> أحدهما للوضوع فى كل وقت وأما فى المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما فى كل وقت وأما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكية الحقيقين فهو أن الضدين ذاتان متعاقدتان على محل واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثانى بل ذات تعقب ارتفاع الثانى أو توجب ارتفاع الثانى ولكل واحد منهما علة وجودية غير الأخرى بالذات وأما فى العدم والملكية فالعدم ليس ذاتا

ليست هذا الخاصة لغيره من المتقابلات

( ١ ) إما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا فان لم يكن ضروريا كالحركة أو الحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما إلى الآخر أيما كان من الحركة إلى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحرارة للبرودة أو للنور وبالعكس أما فى المشهور من الملكية والعدم فقد شرط فى العدم الوقت الذى من شأن الملكية أن تكون فيه للوضوع فبقيا قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما فليس أحدهما ضرورى له ثم إنه ينتقل من الملكية فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

( ٢ ) وجب أحدهما الخ كالحركة والسكون للجسم فانه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له فى كل وقت أما الجرد قيل أن يفتح فانه لا يجب له البصر ولا العسى فليس أحدهما واجبا فى كل وقت

وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة الملكة علة العدم والشيء الواحد يصير علة لها جميعا بوجوده ، وعدمه كالشئس إذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لاظلامه وكأ أن بين الفرسية والافرسية والسراد والياض والابوة والبنوة والعنى والبصر تقابلا فكذلك بين الفرس واللافرس والآب والابن والأسود ولأبيض والأعنى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع وإذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا لا بالذات

## الفصل الثاني وهو الثاني عشر

### في المتقدم والمتأخر ومما

المتقدم يقال على خمسة أنحاء ( الأول ) المتقدم في الزمان وهو مشهور ( والثاني ) المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو موجود ويوجد هو وليس الآخر بموجود وذلك كتقدم الواحد على الاثنين ( والثالث ) المتقدم في الشرف كما يقال إن أبا بكر قبل عمر أى لا أفضلية لعمر إلا وهى له وله ما ليس لعمر ( والرابع ) المتقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الأنواع التى بعضها تحت بعضها والاجناس التى بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف فى المسجد منسوبة إلى المحراب أو إلى باب المسجد كذلك المتقدم فى المرتبة قد يكون طبعيا كتقدم الجسم على الحيوان إذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ ( والخامس ) المتقدم بالمعية وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم

(١) كذلك المتقدم الخ أى كما ان ذلك التقسيم حاصل فى المراتب فهو حاصل أيضا فى المتقدم بحسبها

وأن كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم من حركة اليد. العقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستجيز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد وإذا تعقل<sup>١</sup> حال المتقدم في جميع هذه الأنحاء كان المتقدم هو الذي لا يوجد للتأخر المعنى المتغير فيه التقدم والتأخر إلا وقد وجد للتقدم وإذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك في المتأخر وفي مما

## المقالة الثانية

في تعرف الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور وفيها فصلان

### الفصل الأول

في بيان أصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة إلى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفته وتركيب اللفظ على أنحاء وما يهنا منها في غرضنا هو تركيب التقيد وهو أن يتقيد بعضه البعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة هـ الذي هو ، مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أى الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصور لا محالة

وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أى المقيد للتصور منه ما يسمى حداً ومنه ما يسمى رسماً ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللفظة فقط والخطب فيه يسير فان الطالب يفتن بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه

---

(١) أى إذا تعلقت حال المتقدم بالمعاني السابقة عرفت أن المعنى الذى اعتبر فيه التقدم والتأخر كالوجود في الية مثلاً لا يكون المتأخر الذى هو المعلوم حتى يكون قد حصل للتقدم الذى هو الية.

(٢) ما بين معنى المستطيل ولبنة اقتضاهما الباق

كتبديل الانسان بالبشر والليث بالأسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء  
 بينهما إذ هما مقصودا هذه المقالة  
 وكل واحد منهما ينقسم إلى التام ، الناقص ، والحد التام هو القول الدال  
 على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حداً إذ القول هو  
 المركب وكذلك يعلم أن ما لا تركيب في حقيقته وماهيته فلا حده  
 والدلالة على الماهية بحسب استعمالنا هي دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة  
 الالتزام فإذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حداً مثل  
 تحديدنا الانسان بأنه ضحاك مشاء على رجلين بادية البشرية بل يجب أن  
 تكون دلالة الحد إحدى الدالتين المعتبرتين وإنما تكون كذلك إذا كان  
 الحد مركباً من مقومات الشيء فإن كانت المقومات أجناساً وفصولاً فالحد  
 مركب من الجنس والفصل وإن لم تكن أجناساً وفصولاً كان الحد مركباً  
 من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضل المتأخرين في التنبهات أن  
 الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فإن كان هذا مصيراً منه إلى أنه  
 لا يكون تركيب من مقومات سوى الأجناس والفصول فليس كذلك فإن  
 الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوماً بالنسبة إلى  
 المركب وليس جنساً له ولا فصلاً كالجسم الأبيض إذا أخذ من حيث هو  
 جسم أبيض فإن الجسم والأبيض مقومان له وليس واحد منهما جنساً له  
 ولا فصلاً وكذلك الأفطس مركب من الأنف والتفكير والعدالة مركبة من  
 العفة والشجاعة والحكمة وليس تركيباً من الأجناس والفصول والعفة  
 وإن لم تكن محمولة على العدالة ولا التفكير على الأفطس ففى المثال الأول  
 الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا في تركيب المحمولات وليست  
 العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وإن كان ما ذكره تخصيصاً  
 منه لاسم الحد بما يكون مركباً من الجنس والفصل فهو يناقض عموم قوله  
 إن الحد هو القول الدال على الماهية لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية  
 الشيء مشتمل على مقوماته فهو حد كان مركباً من الجنس والفصل أو لم يكن

فاذا الواجب في الحد دلالة على الماهية وتألفه من المقومات كلها كانت  
أجناسا وفصولا أولا تكن

وهذا الفصل في ظاهره مناض لما قدمناه فإننا حصرنا الذاتيات في الأجناس  
والفصول والأنواع فادعاء ذاتي لير بشيء من هذه الثلاثة يناقض ذلك  
الحصر ولكن ذلك الكلام انما كان في أمور مركبة من معادن عامة وخاصة  
يحصّل منها شيء متحد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام الا بهذا الخاص  
حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالفعل فيكون العام بالنسبة  
إلى ذلك المركب جنسا له والخاص فصلا وكل تركيب ليس على هذا النحو  
فليس فيه جنس ولا فصل وإن كانت أجزاء التركيب بالنسبة إليه مقومات  
له ولا شك أن الجسم الأبيض لو لم يقترن به الأبيض كان متحصّل الوجود  
دون الأبيض فليس نسبة الأبيض إليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل  
نسبة عارض بعد تقومه ولو حققنا هذا التحقيق في الابتداء وقسمنا الماهيات  
إلى بسيطة ومركبة والمركبة إلى ما يتقوم بعض أجزائه بالآخر فيتحد منها  
طبيعة واحدة في الوجود وإلى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام في  
نفسه بالفعل وإن لم يقترن به الآخر لتشوش دركه على المبتدئ ولعل أفضل  
المؤخرين استمر ههنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين والتحقيق<sup>(١)</sup> ما ذكرناه

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل  
المنطق كانوا يراعون دائما في تقرير قواعد المنطق أنها موازين للعلوم الحقيقية  
ودرك الحقائق المتقررة وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج لا تغلو من  
عام بمنزلة القابل وخاص مقوم له وهو الصورة النوعية أما ماهية ليس لها عام  
يدخل في أجزائها وهي مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم  
الأبيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها في نظر  
طالب العلوم الحقيقية والعدالة لم تخرج عن أنها كيف من الكيفيات يتركب في  
وجوده الخارجي من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس وقوة الحركة وقوة  
الإرادة في تركيب الحيوان ثم ينتزع منها أصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفي وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فان معنى الحد في الذهن مثال مطابق للمحدود في الوجود فكما أن المحدود لا يوجد الا بتأليف مخصوص لأجزائه كالسرير لا يكفي في وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تركيب وتحصل بأن يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويفيده خصصا في الوجود ان كانت مقوماته<sup>(١)</sup> أجناسا وفصولا وأن يلحق المعنى العارض بمسا هو موضوع طبعا فتحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذا الحد يستدعي تركيبا لمقومات الشيء خصوصا محاذيا لتركيبها في الوجود

أما ما ليس<sup>(٢)</sup> في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الايض فتركيبه المحاذي للوجود هو أن يوضع من أجزائه ماهو الموضوع بالطبع كالجسم ويعرف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بلحق الايض معرفا بمقوماته فاذا فعل ذلك فقد أعطي حده الحقيقي وأما ماه مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد وفيت الدلالة على كمال الماهية لأن الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا هد بعد ذلك الفصول بأسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على المساهية بجميع

---

كيف أو خلق جامع للغة وأخواتها وزعم أن هناك فرقا بين « جامع الثلاثة » و « زين » متحرك بالإرادة وحساس ، لادليل عليه فهذا هو ما حمل الشيخ على حصر أجزاء الحد في الجنس والفصل لانحصار أجزاء الماهيات فيها

(١) ان كانت مقوماته أجناسا مرتبط بقوله بأن يقرن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق مطروف على أن يقرن والموضوع طبعا هو الجسم مثلا والمعنى العارض هو الايض مثلا

(٢) أما ما ليس الخ شروع في بيان كيف يكون التركيب المحاذي لتركيب في الوجود

ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتي الاشتراك أخصا وإذا استوفيت الذاتيات بأمرها تمت الماهية ثم إن لم يكن للجنس العرب اسم موضوع مطلق له أورد حده بدل اسمه ثم قرن به هـ ول هذا النوع لمحدود أولا وهذا كما تقول في حد الحيوان أنه جسم ذو نفس حساس متحرك لا إرادة فاختارنا حد جنسه القريب وهو الجنس ذو النفس لما لم يكن له اسم قرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالإرادة أما إن دلل له سم يطابقه فأتى بحده بدله عمدا أو سهوا لم يستظم صنبه بسبب هذا الطويل بعد رعايته واجب الحد من حصر جميع الذاتيات وترتيبها قد اعتقد به أن هذا لا يكون حدا لأن من شرط الحد عنده الإيجاز فانه قول وجيز وأهكذا وكذا وليس<sup>١</sup> في هذا من الزلل ما يخرج عن كونه حدا مع ذلك لو جيز أمر إضافي غير محدود بمحدود فرب شئ هو - و - يز بالإضافة إلى شئ طويل بالإضافة إلى غيره والأمور الإضافية لا يجوز استعمالها في تعريف مالمس بإضافي والحد ليس من قبيل الإضافات فيسوغ<sup>٢</sup> في تحديده استعمال اللفظ الإضافي

ويعرف بما ذكرناه أن الشئ الواحد لا يكون له إلا حد واحد لأن ذاتيات الشئ إذا وجب إيرادها كلها في الحد الحقيقي إما صريحا وإما ضمنا فلا يبقى لحد الثاني من الذاتيات شئ يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلا لالفاظ هذا الحد بمرادفاتهما ولا يكفي في الحد التام الحقيقي أن يذكر الجنس الأعلى أو الأوسط مقيدا بالفصل المختص بالنوع المحدود فان هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولها عليها إحدى الدلائل المتبرتين فان الجنس الأعلى أو الأوسط لا يدل على ما هو تحته بل دلالة بالمطابقة على

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في ذكر الجنس بحده زلل يخرج التعريف عن كونه حدا وإن خالفه لا يجاز

(٢) فيسوغ الخ مرتب على الخ وهو أنه من الإضافات فهو متغنى أي فلا يسوغ الخ حيث أنه ليس من الإضافات

بمجموع أجزائه من حيث مجموعة وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يحصل به الجنس الأعلى أو الأوسط دلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما تقول في حد الانسان إنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فإن الجسم لا دلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالة على شيء ذي نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا إنما يدري ذلك بالنظر في الوجود فإن ماله نطق لا يوجد الا حيوانا لأن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيوانا والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذى النفس والمغتذى والنأى والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضع في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بهذا أن قول من قال إن الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشيء، إذ لو كان الفرض التمييز الذاتي دون تحقق ذات الشيء كما هو لكان قولنا الانسان جوهر ناطق حدا لأنه يميز الانسان بذاتياته عما سواه وهذا لا إنكار على من يطلب من الحد تصورات الشيء وبحقيقته كما هو ثم يكتفى بالتمييز أما من لا يطلب منه الا التمييز فلا إنكار عليه في إثارة الا بتركه ماهو الأولى من طلب تصور ذات الشيء، فإن التمييز يحصل بعماله هذا الفرض فمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقته وأما الحد الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساويا له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثلنا به في حد الانسان أنه جوهر ناطق أو جسم ناطق

( ٣ ) وهذا إنكار أى ان قولنا فتعرف بهذا الخ يأتي على قول من اكتفى في الحد بمجرد التمييز مع ذهابه إلى أن الحد إنما يقصد به تصورات الشيء وتحققه فإن ذهب ذائب إلى أن الحد إنما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس السالى أو المتوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة فلا ينكر عليه إثارة لها على غيرها إلا من جهة أن الطريقة خلاف الأولى



(واعلم) أن كون الحد الأعلى الماهية مقيدا لتصور الذات إنما هو بالقياس الى من يعلم وجود الشيء. أما من لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه قلنا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالا على الماهية بحسب ذات الشيء. وأما التصور الذي حكنا في أول الكتاب بتقديمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به فليس لقائل أن يقول إذا كان الحد لا يفيد التصور إلا بعد العلم بالوجود والتصديق به، والتصديق به لا يمكن إلا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور إلا بعد التصور وهو دور وذلك لأن التصور الذي يفترقه التصديق هو تصور معنى الاسم والمراد به فإن من لا يفهم المراد بلفظ "الحد" لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه أن يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصور الحقيقة الذات وماهية تصور ذاتياته بل ربما كان تصورا له من جهة عارض من عوارضه أو لازم أو من جهة بعض الذاتيات دون بعض أو تصورا على خلاف ماهو عليه وأكثر تصورات الجمهور فيما يبنون عليه الأحكام التصديقية ليس تصورا لحقيقة الذات كما هي مثل ما يتصورون من معنى الروح والسماء والعقل والهيولى والطبيعة وغير ذلك

وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه جعلها بالاجماع والفاضل منه ما وضع فيه أولا الجنس القريب للشيء. ثم قيد بخواصه كلها كقولنا في حد الانسان إنه حيوان ضحاك متعدد اللحم مشاء على قدميه عريض الاظفار بأدى البشرة وإذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على الوازم والدوارض التي يخصه مجموعها كانت رسما ناقصا ثم

(١) لفظ الحد أى باللفظ الذي جاء الحد ليان مناه وهو اللفظ البليغ على المحدود كالانسان مثلا

يلزم فيها جميعا أن تكون هذه الموازن بينة للشيء فتعرف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كمن يقول في رسم المثلث إنه الشكل الذي له ثلاث زوايا فقط لا كمن يقول إنه الشكل الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان هذا ليس بينا الا للمهندس فهو رسم بالنسبة اليه لا على الاطلاق في حق الكل أما غير المهندس من لا يعرفه فهو في حقه خاصة <sup>١١</sup> مركبة لا رسم إذ ليس بمعرف وأقل درجات الرسم التعريف .

وهنا دقيقة وهي أن الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بينة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشيء اعتد بكونه رسما فاذا اقتصر على خاصة واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بينة له يبنى أن يكون رسما لأن المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه إلى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم واحد فليست اعتبار كونه قولابل المفرد أيضا رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف واذا جعلنا هذا رسما فليجعل بمجرد الفضل أيضا حدا طالبا للتمييز بالذاتيات وإن لم يكن حدا حقيقيا مساويا للمحدود في المعنى والعموم فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه ومن غيره وإن لم يكن وافيا بجميع ذاتياته مع أنه انتقال الذهن إلى الشيء المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشيء من الموازن الغير الذاتية ولا يلزم من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للمحدود حدا له بسبب كونه دالا على ماهيته لأن الحق للبيان فلا يدفيه من مجهول ومعلوم ولا يكون المجهول عن المعلوم فاهية الانسان مثلا إن كانت مجهولة من حيث هي محالة فيكونها تكون هي بعينها مطلوبة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم إلا أن تكون الماهية مطلوبة والمبتدئة باللفظ ملتبسا فحينئذ يعرف باللفظ مرادف له أو بملحة أخرى

هـ (هـ) خاصة مركبة أراد بالمركبة التي تحتاج في العلم ملزوما إلى وسط فكلها مع الوسط مركب يلزم الشيء فيمكن أن يعلم لكن بعد العلم بالشيء فلا يكون معرفة له

واعلم أن تعريف الماهيات التي لا حدود لها أى الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الأجزاء الذاتية إنما هو بلوازمها وإذا كانت لوازمها يتنقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك في حتمها تعريفا قائما مقام الحد وإن لم يكن حدا لأنه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فكان كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته وهذا<sup>(١)</sup> إنما كان حدا لأنه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبيسطان كان واحدا لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو فلا ينبغي أن يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد أى تعريفه<sup>(٢)</sup> بتوسط ألفاظ موضوعه لمقوماته لأنه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن الى حاق الشيء وإن لم تكن اللوازم بينة فلا يخلو إما أن يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات أو قصد نحو<sup>(٣)</sup> كونه ذات تلك اللوازم فإن كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذى هو بلازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التى هى للذات رسما وإن كان المقصود من ذكر هذا اللوازم تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم عنه هذا اللوازم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحدد وجميع القوى الفعالة والمنفصلة اذا عزفت بأفعالها على هذا الوجه أى قصد نحو كونها ذات تلك الأفعال كان ذلك كالجميع لها لأنها بسيطة ولا كون لها غير ذلك الذى يعرض لتعريفها.

## الفصل الثانى

فى التعرّض عن وجوه من الخطأ تقع فى الحمد والرسم  
اعلم أن القانون الذى أعطيتنا فى الحد الحقيقي من جميع الذاتيات بأسرها و ترتيبها يصعب جدا إذ لا يعثر على جميع الذاتيات دائما فى كل شيء فربما كان الشيء فضول عبدة فإذا وجد بعضها وحصل التبيين وقع الظن فى

(١) وهذا أى تعريف المركبة بتوسط مقوماته إنما كان حدا للح

(٢) أى تعريفه بالحفظ فتفسير لتعريف الحد

(٣) نحو كونه ذات تلك اللوازم

الأكثر بأن لا فصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا  
 فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب وربما اشتبهت اللوازم البينة للشيء  
 بذاتيائه فتؤخذ بدل الذاتيات ويركب الحد منها والذهن لا يتبہ للفرق بين  
 الذاتي واللازم البين في جميع الأشياء إذ هي متقاربة جدا في بيانها للشيء  
 وامتناع فهم الشيء دون فهمها ولصعوبة هذا الأمر أوردنا أمثلة من  
 الحدود والرسوم التي وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفتها ويتحرز عن  
 أمثلها

فنه ما هو في الحد إما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك  
 بينهما فالمشترك بينهما يشارك الحد فيه الرسم أما ما هو في الجنس فن ذلك  
 أن يؤخذ شيء من اللوازم كالواحد والموجود مكان الأجناس أو كالعرض  
 في حدود الأنواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسها  
 كما علمت بل لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن البش  
 إفراط المحبة والافراط فصل له وجنسه المحبة قد وضع الفصل مكان الجنس  
 والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل جنس كالمملكة بدل  
 القوة والقوة بدل المملكة أما أخذ القوة بدل المملكة فكقولهم العفيف  
 هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا  
 يفعل وأما أخذ المملكة بدل القوة فكقولهم القادر على العالم هو الذي من  
 شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره وهذا ملكة الظلم لا  
 القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس في طبعه نازعا إلى  
 انتزاع ما ليس له من يد غيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجسم كقولهم في  
 حد البشر إنهم ظلم الناس والظلم نوع من الشر ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان  
 الجنس كقولهم إن السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع السريرية لا  
 جنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الآن موجودا  
 مكان الجنس كقولهم في حد الرماد إنه خشب محترق وليس الرماد خشبا  
 بل كان خشبا وإذ ذلك لم يكن رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين

كان خشبا لم يمر بعد مادا ومن ذلك أخذم<sup>(١)</sup> الجزء مكان الجنس كقولهم إن العشرة خمسة وخمسة وكقولهم في حشد الحيوان إنه جسد فوقس والجسم جزء من الحيوان لا جنس وقد أورد هذا المثال في كتبهم وكأنه يناقض ما قدمناه من أن الجسم جنس للحيوان ويجب أن يعلم أن لا تناقض أصلا فإن الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به إلا جزءا فقط وإذ ذاك لا يكون محمولا على الحيوان لأن الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن

نحو كونه ذات تلك اللوازم أو الذات التي تعرض لها تلك اللوازم وحاصل ما قاله أن البسيط لا يمكن أن يكون لما حد بالمعنى السابق وهو المركب من مقومات الشيء إذ البسيط لا يقوم له ولكن البسيط تعرف أيضا كما أن المركبات تعرف فيكون تعريف البسيط بالرسوم وهو التعريف باللوازم وتقوم الرسوم لما مقام الحدود للمركبات إذا كانت اللوازم ينة فان اللوازم الينة بالاحتياج الى وسط هي لازمة من الذات فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للماهية المركبة أما ان لم تكن ينة بأن كانت محتاجة إلى وسط قد علمت أن ما ليس ينة لا يصح أن يكون معرفا للزومه ك مساواة زوايا المثلث لثلاثين فلو قصد باللوازم التهم الينة شرح الحقيقة وتعريفا لم يكن ذلك رسما لما كما عرفت أما إذا قصد بذكر اللوازم الغير الينة تمييز الشيء بكونه بحيث يلزم عنه هذه اللوازم أى ماحاله أن تعرض له هذه العوارض أى تعريفه بأنه هو الشيء الذى تعرض له تلك العوارض كان التعريف بتلك اللوازم التهم الينة رسما يقوم مقام الحد أيضا لأن كون الذات هي الذات التي تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها إذ لم يظفر فيه إلا إلى كونها هي معروض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها مع أن العارض غير بين للزوم كتعريفك النفس الناطقة فى الانسان بأنها قوة التي هي مناط اتصافه بالحكمة فان عروض الحكمة للانسان لقوة فيه تزيد عن مجرد الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الانسان وغيره لكن كون ذلك لازما من لوازم النفس الناطقة يحتاج إلى بيان طويل عريض ولذلك قال ان تعريف القوى الناطقة مثلا بأفعالها هو من هذا القبيل لأنها لا كون لما يعرف إلا كونها بحيث تصدر عنها هذه الأفعال وهو

الكون الذى يعرض لها عند تعرضها لى توصف به بقصد التعريف  
(٢) أخذم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى فى الوجود الخارجى

يؤخذ باعتباره جنسا محملا على ما تحته أما اعتباره كونه جزء فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى وصورة ذو أبعاد ثلاثة بشرط أن لا يدخل فى مفهومه غير هذا فالجنس مع غير هذا مثل كونه نباتيا أو حيوانيا أو أرحاميا فهو زائد على هذا المفهوم وهذا الاعتبار هو جزء وليس محمولا إذ ليس لحيوان هذا القدر فحجب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر فحجب بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى الصورة أى تلك الأنواع كان لا بأن تكون مقترنة به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول فى المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا الجنس مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولا يشك أن الجسم جنس بهذا المعنى للحيوان إذ هو أحد الأنواع التى يجوز دخولها فى مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على إطلاقه دور شرط الاقتصار على كونه جوهرًا ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فاذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان جنسا ويجب إيرادها فى حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز إدخاله فى الحد ولا حمله عليه أصلا لألا يلازم الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ فى الفصل فهو أن تأخذ الوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وأن تحجب الافعال فصولا والانعقالات<sup>(١)</sup> إذا اشتدت بطل الشيء والفصول إذا اشتدت ثبت الشيء وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لا تستعمل الألفاظ المجازية المستعمارة والغريبة أو حشية والمشتبهة كقولهم إن الفهم<sup>(٢)</sup> موافقة وإن

(١) والانعقالات إذا اشتدت فتح يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين بين الفصل والانعقالات لأن الانفعال تأثير إذا اشتد أدى إلى فساد جوهر التأثير المتفعل أما المصير فانها متغيرات لا يبرر وكما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم بالفتح وإطلاق اشتداد على الفصل ضرب من الضعاف

(٢) الفهم مرادفة مثال المشتبه وما بعده مثال للغريب والثالث مثال للشتت

النفس عدد محرك لذاته وإن الميول أم حاضنة . والثاني « أن يعرف الشيء بما هو أعرف منه فإن عرف بنفسه أو بما هو مثله في الحفظ أو أخفى منه أو بما لا يعرف إلا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم في حد الحركة إنها نقلة وفي حد الإنسان إنه الحيوان البشري والبشر والإنسان مترد فان . أما المساوى في المعرفة فكقولهم في حد الزوج إنه العدد الذي يزيد على الفرد بواحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايقين في حد الآخر فان كل واحد منهما في الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما معا جاز أخذ كل منهما في حد الآخر هذا خطأ فاحش لأن العلم بهما حتما إذا كان معا فلو كان أحدهما مجهولا كان الآخر مجهولا أيضا فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به شيء أن يكون معلوما قبله وإذا علم أحدهما صار الآخر معلوما معه فلا حاجة به إلى أن يعلم بصاحبه

لكن على هذا شك وهو أن المضاف مماهيته معقولة بالقياس إلى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده إذا كان يانا لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قباهة إلى الآخر وإلا لم يكن يانا لحقيقته وحله أن المضاف إليه ليس جزءا من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده بل هو لازم له وإذا يلزم من كون هذا مضافا وجود مضاف إليه بأذاته معه لاسبقا عليه ولو كان جزءا عن حقيقته لزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضادان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما التبر المتضايقين على معنى الإضافة . تقدم للمعروضات على عوارضها فن الإضافة إنما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولا بالذات على الإضافة لتحقق بينهما الإضافة ثم إذا اتصلت

والسبب ليس موافقة ما بل هو موافقة ما في الذهن للواقع تعريفه بالمواصفة تعريف بلفظ يشبه لا يدري ما يراد منه ولفظ العدد وان لم يكن غريبا في نفسه لكنه يوصف كونه محركا لذاته غريب لا يعرف

بينهما الاضافة الى هي قياس ما يوحه ما إلى الغير كان حصول هذا مضافاً  
والآخر مضافاً إليه مما من غير تقدم وتأخر فاذن في تحديد المتضايين  
ضرب من التلطف والحيلة وهو أن يأخذ الذاتان مجردين لامن حيث هما  
مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم  
بهما جميعاً مما مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدودها بعينه حد  
دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس إليه انه جار من حيث هما كذلك وكذلك  
الاخ هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس إليه  
انه اخ والاب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك  
وأما ما هو اخى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس<sup>(١)</sup> والنفس  
أخى من النار وأما ما هو معرف بهذا الشيء الذي يراد تعريفه به فكقولهم  
في حد الشمس انها كوكب يطلع نهاراً والنهار لا يمكن أن يحد الا بالشمس  
لانه زمان طلوع الشمس وكقولهم في حد الكية انها القابلة للمساواة  
واللامساواة وفي حد الكيفية انها قابلة للمشابهة وغير المشابهة والمساواة  
تعرف بأنها اتفاق في الكية والمشابهة بأنها اتفاق في الكيفية فهذا وما أشبه  
من أنواع الخطأ فيجتنب في الحدود ويصعب جداً اجتنبه ولذلك نرى  
المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الأمور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسم  
في أكثر المواضع

وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب  
بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما نشرع بعد في البرهان أخرنا هذا البحث  
إلى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحد والبرهان أيضاً إن شاء الله  
تعالى فهذا ما نريد إيراد في التأليف المفيد للتصور ونقل إلى التأليف  
التصديق بعون الله وحسن توفيقه إنه هو المعين والموفق

(١) النفس يسكون انما وجه مشابهة النار لها كمن الجوهري و ظهور النار ولكن  
النفس و حقيقتها أخى من النار



## المقالة الثالثة

( في التأليف الموصلة إلى التصديق وتقسيم إلى خمسة فصول )

### الفصل الأول

في التأليف الأول الواقع للفردات وهو الملقب بإدريمناس

ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول

أما المقدمة فهي أن للأشياء وجودا في الأعيان ووجودا في الازدعان وهو إدراك الأشياء إما بالحس أو الخيال أو الهم أو العقل على ما يعرف تفاصيل المدركات في المعلوم ووجودا في اللفظ ووجودا في الكتابة فالوجود لذمني ويسمى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على مافي الذهن ومافي الذهن يسمى معنى بالنسبة إلى اللفظ كما أن الأعيان في أنفسها أيضا تسمى معاني بالنسبة إلى الذهن لأنها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذي بأجزائها وتركيبها اجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان إلى انشائها دالة على مافي النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يحمل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة والسكون أخرى والسماء والأرض وغيرهما من الأعيان صوراً لكل بحسبه لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان بمنزلة بآن يحفظ الدلائل على مافي النفس ألقاظاً ويحفظها رقوماً أيضا فنفخت الحويزة في ذلك بأن قصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فوضع لها أشكال يكون حفظها مضمناً عن حفظ رقم رقم دال على شيء شيء وإذا حفظت حوذي بتأليفها رقوماً تأليفها لفظاً فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الألفاظ أولاً لكن مافي النفس من الآثار يدل بذاته على الأمور لا بوضع واضح فلا يختلف لا الهال ولا المدلول عليه ودلالة اللفظ على الأثر النفساني دالة لا وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ لو تواطؤوا على غيرها لتاب مثانها وتختلف

باختلاف الامم والأعصار وإن كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الألفاظ أيضا وضعية والبدال والمدلول فيها جميعا يختلفان فالإعيان والتصورات لا تختلف والألفاظ والكتابة تختلف

## الفصل الاول

( في الاسم والكلمة والأداة )

قد بناه العرض من المنعوق مرة الأقوال الشارحة والمجيج وكل واحد منهما مؤلف لكن الحجة أكثر تأليفاً فالتركيب الحد والرسم من المفردات والحجة لا تتركب أولاً من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولاً في أمور هي القضايا ثم تتركب من هذه القضايا أنواع المجيج والنظر فيها من التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وحب تقديم النظر في القضايا واصنافها على القياس والنظر فيها عوج الى تعرف هذه المفردات الثلاثة وهو الاسم والكلمة والأداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكتب وقد يشكك على هذا بلفظه أمس والمقدم ولفظة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمن فنقول في حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل يقتضى أن يكون المعنى متحصلاً في نفسه دون ازمانه ويكون ازمانه أمراً مقارناً لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل في حده وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لا أن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحق به والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشيء لا يكون مقارناً لمعنى الشيء بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل بمجموعهما معنى الشيء كاملاً ليس بالمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفية هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه إذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالحصل مثل زيد وبكر والانسان

والحجر وغير المحصل مثل لا إنسان ولا بحر ولا نخل وليس بالحقيقة اسماء فانه ليس بمفرد الاسم مفرد بل هذا مركب من حرف سلب واسم محصل جمل مجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن تركيبه ليس عن اللفظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لا تدل إلا مقرونة بشيء آخر ولفظه لا وإن كان السلب فلا تدخل هنا السلب وليس فيها إيجاب ولا سلب بل تصالح أن **لَوْ كُنَّ** وتساب وأن توضع للإيجاب والسلب كما سفيته من بعد

١ من الاسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرف فاسم ما لم يتغير عن بناءه الأصلي للحقوق لاحق من الأعراب وغيره والمصرف ما تغير عن بناءه الأصلي باقتران حركة به أو إعراب يصح منها عن اقتران بعض ما كان يقرن به لولاه مثل قولنا زيد فاربضة فباللاحقة به غيرته عن وضعه الأصلي ومنعت لحوق البناء أو في أو على أو عامل آخر به لولاهما لجاز لحوقه إذ لا يمكنك أن تقول يزيد ولا في زيد لا على زيد ولا أن تقول رايت زيدا والمصرف أيضا ليس مفردا حقيقة بل يسمع هناك مجموع جزأين أحدهما الاسم والآخر ما يلحقه من الحركة والأعراب وهذه الحركة ليست مغيرة للفظ فحسب بل والمعنى أيضا فلم يتغير المعنى ما تغير <sup>١</sup> حكم ما يقارنه جوازا واعتناعا ولا نفي بتغير المعنى قبله بمعنى آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادتها هذه الحركة لاستقلال <sup>٢</sup> لها دون اقترانها بمعنى اسم من الأسماء القائمة

(١) ما تغير حكم ما يقارنه الخ أي نولم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكم ما يقارن اللفظ من الحروف وغيرها من العوامل جوازا أو اسماء فان ضمة زيد منعت كل عامل لتغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المعنى في زيد المبدأ أو الفاعل مثلا يختلف عن في زيد المفعول أو ما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو سواء لا يتغير بضمة ولا غيرهما فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ فيكون مركبا

(٢) لا استقلال لما الخ أي أن هذه الزيادة التي أفادتها الحركة ليست معنى مستقلا

وأما الكلمة في لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الأرمئة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب إلى ضارب غير معين في زمان ماض والكلمة يسميها التحويون فعلا وليس كل ما يسمونه فعلا هي كلمة عند المنطقيين فان تمشى وأمشى ومشت كلها أفعال وليست كلها كلمات لأن الكلمة مالا يوجد لها جزء دال والتاء في تمشى تدل على المخاطب والهمزة في أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان يمشى أيضا حاله كذلك لأن الياء منه تدل على موضوع غيب غير معين وصغر<sup>١</sup> أفضل المتأخرين إلى أن يمشى على الخصوص يشبه اللفظ المفرد وأن لا صدق فيه ولا كذب دون تمشى وأمشى غير قويم لأن دلالة الياء على الموضوع الغير المعين لس على سبيل تجويز الاستناد إلى أى ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالأمر موقوف في التصديق به والتكذيب على التصريح ، التعيين وإذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شيئا به ولا تنخرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح والتعيين فلم يشترط في دلالة الألفاظ كونها دالة على التعيين فاذن هو مركب وأدلم يدخله الصدور والكذب فان الصدق والكذب خاصية بعض المركبات لأكملها وإن كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا إما صادق في نفس الأمر إن كان المنسوب إليه المشى ماشيا أو كاذب إن لم يكن ماشيا والسامع متوقف في التصديق والتكذيب إلى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقة في نفسه

وإذا تحقق هذا فلمل لغة العرب تخلو عن الكلمات المستقبلية فلم بأمرها مركبة لا بسيطة لكن المنطقي لا ينظر له في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم

بذاته وأما هو معنى لابد من تعده من اقترانه بمعنى من معاني الاسم لو كان قائما وهي ذوات المسميات مثلا

(١) صغر بكسر الصاد وفتحها وسكون النون المعجمة أى ميلة

أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه المستقبل لادلالة لجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة

والكلمة منها محصلة وغير محصلة ، مصرفة وقائمة أما المحصلة فكقولنا قام ، وقد وغير المحصلة كقولنا لاقام ولاصح ويشبه أن يكون حرف لالم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدلا على معنى واحدا كما كان في الاسم الغير المحصل بل هو لسلبه معنى الصحة عن موضوعها فليس اذذ في لغة العرب كلمة غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفعولة في لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس في لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد يمشى أى في الحال وربما استأثروا له الماضى كقولهم ان زيدا صح اذا أتاه البرء في الحال ، أما المصرفة فهي الدالة على أحد الزمانين اللذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضرب للماضى ويضرب للمستقبل

وأما الأداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا مقرونة بالأمور الى هي نسب بينها مثل من وفى وعلى ولا ولذلك اذا قيل وخرجت من ، لم يكن اللفظ دالا لدلالته المطلوبة مالم يقل من الدار أو ما أشبه

واعلم أن من الأسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة ويستعمل أخرى استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجودو كائن وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود أو كائن وتعنى بذلك الاخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود قائما أو كائن في الدار أو صار متحركا وتحملة تابعا لما بعده لو وقعت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المرادة ، وهذه هي الكلمات الوجودية والأسماء التي تربط بين معنيين وهي كالأدوات <sup>تربط</sup> ومن قبلها في أن لادلالة لها بذاتها دون ما يقرن بها

## الفصل الثاني

( في القول وأقسامه )

القول هو اللفظ المركب وهو الذي تدل أجزؤه على معنى م أحزاء  
معنى الجملة وقد سبق تعريف المفرد بأنه الذي لا يوجد له جزء دال على شيء  
حين هو جزء فإذا كان المركب ما تدل أجزؤه جميعه فبقي بين المفرد والمركب  
قسم آخر وهو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة  
وإن اقتضت وجود هذا القسم تدل على اللفظ في الوجود لفظ يدل جزء منه  
على جزء من معنى الجملة ولا دلالة للباقي أصلاً لأن معنى مجموع اللفظ يزيد  
للمعالة على معنى جزء فالمحال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي للمعالة  
ثم من القول ما هو تام الدلالة ومنه ما هو ناقصها أما تام الدلالة هو الذي  
كل جزء منه يدل بانفراده على معنى مستقل بنفسه كقولك زيد كاتب وراعى  
الشاة باب الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم دلالة أحد جزأيه بانفراده  
إلا مقروناً بالآخر كقوله لك لائنسان وفي الدار زيد كان إذا أردت كونه  
على صفة لم تذكرها بعد لا كونه في ذاته كما لو كان في نيتك أن تقول  
كان مريضاً فوقف على كان دون ذكر المريض فإن كان لا تتم دلالتها  
والحالة هذه ما لم نقبها بتلك الصفة

والالفاظ قد ترشحب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود  
والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب على أنحاء أخرى وذلك لأن الحاجة  
إلى القول هي دلالة <sup>١</sup> المخاطب على ما في نفس المخاطب والدلالة إما أن تراد  
بشيء أو شيء آخر يتوقع أن يكون من جهة المخاطب والتي تراد لذاتها هي الاخبار  
إما على وجه أو عرفاً عنه إلى صيغة التثنية والتعجب وغير ذلك مما هو

(١) دلالة المخاطب بفتح الطاء على ما في نفس المخاطب بكسر ما أى إتمام المخاطب  
ما في نفس المتكلم بما يقصده بالتركيب

في قوة الإخبار<sup>١</sup> فانك اذا قلت لبتك تأتيني استثمر من هذا أنك مرید لا تباته والتي تراد لشيء يتوقع كونه من المخاطب فاما أن يكون ذلك أيضا دلالة او ملاء غير الدلالة فان أردت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما وإن أردت عمل من الأعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الأعلى أمر ونهى ومن الأدون<sup>٢</sup> دعاء ومسئلة وانتفاع في المعلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبري الذي يقال لقائله انه صادق أو كاذب بل ذات أي قوله مطابق الأمر في ذاته وحكك بصدق قوله أي مطابقته الأمر هو التصديق

وهذا تركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولاً جازماً وقضية وأصنافه ثلاثة الحسلي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الحسلي فكذلك الإنسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك اما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وانما صارت الأصناف ثلاثة لأن الحكم اما أن يكون بنسبة مفرد أو ماهو في قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم أن معنى يحمول على معنى أو ليس محمولا عليه ومعنى قولنا ما هو في قوة المفرد أي المركب الذي لم يمتد من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينقل من مكان الى مكان ينقل قدم ووضع أخرى فان الإنسان يقوم مقام الحيوان الناطق المائت وينشئ مقام أتباعي وهذا هو القسم الحسلي وإما أن يكون الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرجها عن كونه قضية ويربطه بالآخر فيجعلها قضية واحدة وهذه النسبة اما نسبة

(١) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر  
(٢) ومن الأدون أراد منه الدون وهو الأدنى ولا حظ منزلة واستعمال أفضل من الدون ليس بقياس لانه لا أفضل له ولكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

المتابعة والازوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت  
بازوم جود النهار لطلوع الشمس وهذا هو الشرط المتصل أو تكون النسبة  
نسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون  
فردا وهو الشرط المتصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما  
في المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد  
زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجهما عن كونها قضية  
وهيأما لأن تكون جزء قضيه متقاضيا اصل الأخرى بها لنهنا معناه في  
الصدق والكذب دليل خروجهما عن كونه قضية زوال الصدق والكذب عنها  
أما في المتصل فلفظة ان قد اقترنت بأحدى القضيتين والفاء بالأخرى وفي المنفصل  
لفظة اما واما فقولك ان كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب  
فليس قضية وكذلك قولك مفردا فالنهار موجود اذا بتيت الفاء على دلالتها  
ولم تلغ لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صار قضية  
واحدة تلزم لإحدهما الأخرى أو تعاندها

ويسمى الأصناف الثلاثة أن فيها حكما بنسبة معنى الى معنى اما بإيجاب  
وإثبات أو سلب ونفي ولكن خاصة الإيجاب في المحلى هو الحكم بوجود  
شيء على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل مفسوبا والسلب هو الحكم  
بلا وجود شيء لشيء والإيجاب في المتصل هو الحكم بالزوم إحدى القضيتين  
للأخرى إذا فرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم  
لزمته الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالى والسلب هو رفع  
هذا الزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل  
موجود والإيجاب في المتصل هو الحكم بمباينة إحدى القضيتين للأخرى  
والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجا  
وإما متقسما بمساويين

وليس في المتصل مقدم وتال بالطبع بل بلوضع فإن كل واحدة من  
القضيتين يمكن أن تجعل مقدما والاتصال بمحاله أما في المتصل فلا يجب



امكان جعل كل واحدة منهما مقدما لأن المقدم ربما كان أخص من التالى  
فيلزم من وضعه وضع التالى الأعم ولا يلزم من وضع التالى الأعم وضع  
المقدم الأخص بل لو كانا متلازمين<sup>(١)</sup> متساويين لكان يلزم كل واحد منهما  
من وضع الآخر

والقضية التى حكمها الإيجاب تسمى موجبة والتى حكمها السلب تسمى  
سالبة فهذه هى أقسام القضايا لكن أولها المحلية لأن تركيب المفردات يقع  
أولا إليها ثم عنها تتركب الشرطيات والأول من جملة المحلى هو الموجب لأنه  
مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجود بينهما وأما السالب فتؤلف من  
موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشيء فى الذهن دون  
وجوده فى الذهن فكل عدم لا يتحقق فى الذهن ولا يتحدد إلا بالوجود  
أى بأن يؤخذ<sup>(٢)</sup> الوجود جزءا من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم  
فالإيجاب إذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الإيجاب فكان الإيجاب  
أولا بالنسبة إليه ولا نغنى بقولنا عارض على الإيجاب أن الإيجاب موجود  
مع السلب بل نغنى به أن السلب داخل على تأليفه لولا حرف السلب لكان

(١) المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقا  
كان مستعد للنظر وهو فرض الملة ليحصل المحلول أو تقول كلما كان هذا مستعدا  
لنظر كان ناطقا وهو فرض المحلول ليعلم ثبوت الملة المساوية وهكذا وجود النهار  
ويطوع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه  
واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالى طبيعيا على كل حال فى المتصل أما  
فى المنفصل فتقديم كل وتأخير الآخر لا يغير شيئا من وجه الاتصال فلا يكون  
بينهما ترتيب طبيعى

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزءا من حد العدم لا يريد بأخذه جزءا من حد العدم أن  
يكون الوجود مقوما للعدم فى ماهيته اذ العدم لامامية له وإنما يريد أنه لا يمكن  
فهم العدم حتى يخالف الى وجود فيكون الوجود محمدا لمفهومه بمعنى أنه يكون  
المحمول منه فى الذهن ومحمدا ما يكون له من صورة فيه ويميزها ان كانت له صورة

أيحاط أن الإيجاب اجتمع مع السلب في قضية أو اجتمع الوجود والعدم  
في ذوات الأمور

## الفصل الثالث

( في القضايا المخصوصة والمحصورة المهمة من الخليات )

وبعد أ عرفنا القضايا الثلاث فترد أن توضح الكلام في الشرطيات  
إلى حين التبراع من بيان أحكام الخليات والقياسيات المؤلفة عنها  
كل قضية كلية فموضوعها إما جزئي وإما كلي . القضية الجزئية الموضوع  
تسمى بمخصوصة وإما الكلية لموضوع فلا يتخلو إما أن يكون الحكم على  
أولم يبين مان لم يبين سميت مهمة وإن بن فلا يتخلو إما أن يكون الحكم على  
كله وتسمى محصورة كلية أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية فالقضايا الكلية  
هي هذه الأربع بمخصوصة ومهمة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية وحال  
الحكم عمومته ومخصوصته يسمى كلية القضية وحاله في الإيجاب والسلب  
يسمى كمية القضية وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب وسلب  
فالمخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب  
والمهمة الموجبة مثل قولنا الانسان كاتب والسالبة مثل قولنا الانسان  
ليس بكاتب والكلية الموجبة مثل قولنا كل إنسان كاتب والسالبة مثل قولنا  
ليس أولاً واحداً من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة  
مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أو ليس  
كل الناس مكاتب

واللفظ المميز لكلية الحكم يسمى سوراً وحاصراً وهو كل وبعض ولا

وحقيقة ما يمكن تصوّره من العدم هو تصور الموجود عارياً عن أمر كان يفرض  
عروضه له أو كونه فيه أو نسبته إليه فتصور عدم الياض هو تصور الجسم بلون  
آخر ليس الياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حاله هذه لا ينسب إليه  
ابن وهكذا فما يسمى أعداماً هو في الحقيقة ناحية من تصور الوجودات

شيء . لا واحد ولا بعض ولا كل وقد يظن أن الألف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فان كان كذلك فلا مهمل في لغة العرب مع أنه ليس كذلك علي الطرد فانه وان استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضا فتستعمل لفظة الانسان ويعني بها الانسان من حيث هو إنسان والانسان من حيث هو انسان ليس بعام والا لما كان الشخص انسانا وليس بخاص أيضا والا لما كان في العقل انسان كلي عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص بلحقه العموم تارة والخصوص اخرى ولو كان يقتضي العموم لا محالة لكان قولك الانسان بمنزلة قولك كل انسان حتى يصدق علي أحدهما ما يصدق علي الآخر وليس كذلك إذ يصدق أن تقول الانسان نوع ولا يصدق قولك كل إنسان نوع فاذن هو <sup>١١</sup> مهمل والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية فان أخذت كلية صدق الحكم جزئيا لا محالة فان الحكم اذا صدق كلياً صدق جزئيا وان أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضا في الحالير جميعا يصدق الحكم جزئيا مع امكان صدقه كلياً فان الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلي فربما كان صادقا فحكم المهمل اذن حكم الجزئي وهنا زوائد من الفاظ وهيآت خاصة تلحق القضايا فتفيدا أحكاما خاصة في الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته اياه من جملتها لفظة إنما فيقال إنما يكون الانسان ناطقا وإنما يكون بعض الناس كاتباً فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالانسان والكاتب ببعضه ، لولاها لم يكن مجرد الحمل والوضع مفيدا هذه الزيادة فان مجرد الحمل لا يقتضي

١١ فان هو مهمل الضمير في هو يعود الى الحكم على الانسان المعروف بالألف واللام وليس علي قولك الانسان نوع قال هذه القضية ليست من المهملات ادليس الحكم فيها علي الانسان من حيث هو بل من حيث هو كلي يقال علي كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مثل هذه القضية ليست من المهملات لان الحكم في المهمل يرد دائما علي الافراد كذا أو بكذا ولذلك قال المصنف والمهمل قد حكم فيه علي

الا وجود المحمول للموضوع فحسب أما مساواته له أو كونه أعم وأخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الأحوال الثلاثة واجبا في الحمل المجرد فان بعض المحمولات قد يكون مساويا مثل قولك الانسان ناطق وبعضها أعم مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحاك بزيادة الألف واللام في جانب المحمول فيدل في لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الأولى في الإيجابين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الا ناطق ويفيد أحد أمرين اما أنه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وقد <sup>١</sup> تقرن زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن آخرناها الى الفن المفرد فيها

### الفصل الرابع

في الاجزاء التي هي قوام القضايا الخلية من حيث هي قضايا

وفي المدول والتحصيل

القضية الخلية إنما تتم بأمور ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فانك إذا قلت الانسان حيوان عقلت علاقة ونسبة بين الانسان الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في انه لم يذهب مذهب القائلين ان هذا النوع من القضايا كالانسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وان لم يصرح له باسم وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعتبره المصنف كثير غيره في تقسيم القضايا لانه لا يستعمل في العلوم وانما أتى المصنف بقضية الانسان نوع هنا لثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالالف واللام كليا دائما ولم يقصد أمرا آخر وراء ذلك

(١) وقد تقرن زوائد بالشرطيات الخ التي يأتي المصنف هو ذكر صيغ في الشرطيات لازوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

والحيوان لولاها لما كان الإنسان موضوعاً والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظاً دالاً عليها ولكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلاً على فهم الذهن لتلك العلاقة على لو كان المحمول كلمة أو لفظاً مشتقاً لم يحوج إلى أفراد لفظ العلاقة لأن الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لأنها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والأيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق في الدلالة عليه على <sup>١١</sup> زمان معين والإسم المشتق عادم لهذه الدلالة والادال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية

والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتباً والتي لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية إنما تكون سالبة إذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتباً وتسمى سالبة بسيطة أما إذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أوليس بصيراً لأن هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فصار « ليس » أو « لا » مع ما بعدها شيئاً واحداً محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة وإذا وقع مثل هذا الإسم المتحد بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية أيضاً معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم إلا في جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلاً على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو خير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أمانى الثلاثية فمن

(٧) على زمان معين متعلق بتدل أى أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت الموضوع الذي تشترك في الدلالة عليه مع الاسم المشتق

وجيهين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول عليه في الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجودا لأن حكمها الإثبات فان «هو» إذا كان قبل حرف السلب يقتضى ثبوت ما بعده للموضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أى وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أى أمرا عديميا سلبيا فلست فى اعتبار صدق القضية وكذبها بل فى اعتبار مقتضى القضية إذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها إثبات ما بعدها وإيجابه للموضوع ولا يتصور إثبات شيء لآخر إلا إذا كان ذلك الآخر ثابتا إما فى نفس الأمر أى الوجود الخارجى أو فى الوجود بأن يحكم الذهن عليه بوجود هذا المحمول له لا فى الذهن فقط بل على أنه إذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشيء وجودا لا فى الذهن فحال أن يحكم عليه بثبوت شيء له لا فى الذهن بل فى نفس الأمر وليس هو موجودا فى نفس الأمر وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع فى الموجبة المعدولة موجودا لا لأن قولنا غير بصير لا يقع إلا على الموجود بل لأن الإيجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع إلا على الموجود وربما يقبل فى الظاهر الإيجاب المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الإيجاب السلب مثل ما يقال العنقاء هو غير موجود أو الخلاء <sup>١</sup> معدوم والتحقيق ملاذكرناه

(١) أو الخلاء معدوم جملة من أمثلة الإيجاب المعدول لأن معدوم فى معنى غير موجود لما سبق أن العدم لا يحصل فى الذهن إلا مضافا للوجود ويجرى مجرى ما ذكره المصنف من الأمثلة قولهم اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التى يقع فيها التسامح باقامة الإيجاب مقام السلب والحق أن العدم والاستحالة ليسا بشيء يثبت للشيء وإنما هما يصوران السلب فى قضية سالبة صادقة هى لاشيء من الخلاء بوجود أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أولا يرتفع مع ارتقاعه بالضرورة

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم إذ ماليس موجودا فيصح سلب جميع الأشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصير لأنه إذا لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شينا من الأشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لأن هذا حكم بإيجاب النير بصيرية لشريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور إثبات أمره وإن كان عدميا

وأما الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرون فيهما جميعا بالمحمول لكن يفترقان من وجهين (أحدهما) الثانية فإن نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول وإثباتهما<sup>١</sup> لشيء واحد وهو الموضوع كان عدولا وإن لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ماهو المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فإن لفظة (غير) لا تستعمل في العادة إلا بمعنى العدول و(ليس) لا تستعمل إلا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولة في قوة العدمية والعدمية عندهم هي التي محمولها أحسن المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة أو ضدا كالجود وفي التحقيق هي التي تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا لشيء أو لنوعه أو لنفسه القريب أو البعيد وهذا اصطلاح لنوى<sup>٢</sup> والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة في استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرايين جميعا وذلك لأن كل معنى بسيط محصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون فإن كان له ضد فاما أن يكون بينها متوسط أو لا يكون فاذا فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما أن كانت أو يكون جميع ذلك بالقوة مثل الجرو الذي لم يفتح فإن العمى والبصر

(١) وإثباتهما لشيء واحد الخ أي إثبات حرف السلب والمحمول أي إثبات المعنى المبرر عنه بمجموعهما

(٢) وهذا اصطلاح لنوى أي استعمال العدمية فيما كان محمولها أحسن المتقابلين والتحقيق عند المناطقة ما ذكره المصنف

كليهما فيه بالقوة أولا يكون قابلا لشيء من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا يقبل البياض ولا السواد ولا الوسايط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل ولتمثل ذلك المعنى بالعدل فإذا قلنا لموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم اذا كان جائرا أو متوسطا بين الجور والعدل أو كلاهما فيه بالقوة كالصبي أولا بالقوة ولا بالفعل كالحجر وإنما يكذب اذا كان الموضوع معدوما أو كان موجودا ولكنه عادل والعدمية هي التي محمولها أخص المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق الا عند الجور فهي أخص من قولنا غير عادل .

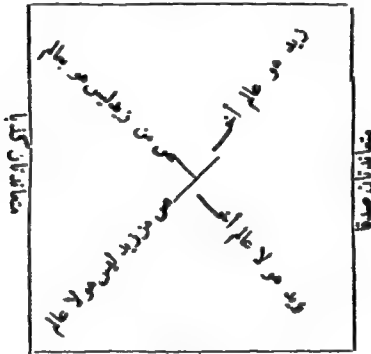
وأما علي الرأي الثاني فالمعدول أعم منها أيضا لانا نستعمل المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله وذلك أنا نقول الجوهر غير موجود في موضوع أو الجوهر هو لا عارض وليس للجوهر جنس فضلا عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس بعدل أعم من الموجبة المعدولة لأنها أغنى السالبة تصدق فيها تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوما أيضا والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بأن يفرض في هذا الموضوع<sup>(١)</sup> ألواح تثبت عليه الموجبة البسيطة وبأزائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة المعدولة وبأزائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبأزائها الموجبة العدمية ، ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة الى وجود المحمول وضدها الواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة فيما اذا كان الموضوع معدوما أو موجودا ويقاس بينهما وبين أخواتها في هذه الأحوال ويبين أن ما كان أخص صدقا من غيره فهو

(١) يفرض ألواح الخ يريد منها جداول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها الى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين ، ابن سينا ، منطق التلخيص ومنطق الاشارات فلم أجد فيها الواحا وقد يوجد في كتب بعض المتأخرين لوح يحتوي على شيء من هذا وهو



أعم كذبا منه وما كان أعم صدقا من آخر فهو أخص كذبا منه وأن ما كان  
أهم صدقا من غيره فقيقه أخص صدقا من قيقض ذلك الآخر وأنه إذا  
صدق الأخص صدق الأعم وإذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الأخص لكننا  
لما لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخيره أول لم تثبت هذه الألواح فن  
أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب أفضل المتأخرين ومن أخذت القطاة  
بيده أمكنه أن يتبر هذه الأحوال بنفسه إذا عرف حال التفاضل بعد هذا  
عن قريب

متافضتان



متافضتان

غير أن هذا الجدول يحتوي على البسيطة والمعدولة في السلب والایجاب لكنه  
لا يحتوي على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذي أشار اليه المصنف فانه يقول انه  
يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع أن اندي تحتها من هذا الشكل هو  
الموجبة المعدولة كما ترى وقد وجدت في منطق ارسطو تلخيص ابن رشد وصف  
جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه العدمية شكلا آخر يضاف على شكل  
المعدولة غير انه لم يرسم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خاليا  
واني رأسه ان شاء الله تعالى وذنا كرهينا من عبارته ما ينطبق على كلام المصنف ولا



بخالفه نجد في هذا اللوح مربع ا ب ج د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة وزيد عادل، في جانب الضلع الطولي ا ج وبازاتها السالبة البسيطة د زيد ليس هو عادل، في جانب الضلع الطولي الأخر ب د وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة د زيد ليس لا عادل، وبازاتها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة د زيد هو لا عادل، ثم نجد في مربع ه ز ج د السالبة الدمية زيد ليس هو بجائر، تحت السالبة المعدولة وبازاتها الموجبة الدمية زيد هو بجائر، تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة فما يتقابلان على الخط الاقصى من أعلى أو من أسفل في شكل ا ب ج د متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالاولى أحسن من الثانية لأنه اذا كان الموضوع موجودا فها شيء واحد لأنه اذا نفى عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل والا لزم رفع التقيضين وهو بدعي البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الاولى فقد قد يجوز رفع الشيء وتقيضه عما ليس بموجود البتة اذ يكذب كل حل ايجابي على ما ليس بموجود فيصدق كل سلب محلي عنه ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة وهي أهم من الموجبة المعدولة فتعد وجود الموضوع هما شيء واحد لان زيدا الموجود

إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل وإذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المدعولة لأن الإيجاب يقتضى وجود الموجب له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المدعولة فمتعاندتان صدقا إذا صح اثبات العادل ونفي العادل لموضوع واحد في آن واحد والسالبة المدعولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء ونفيه عما لاحظ له من الوجود ولا يجوز كذبهما معا لأن كذب كل منهما يقتضى صدق نقيضها فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المدعولة معا وقد قلنا إنهما متعاندتان في الصدق

فإذا انتقلت إلى شكل هـ زج د وجدت السالبة العدمية د زيد ليس هو بجائر ، وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المدعولة وهي أعم منهما مما أمامنا الموجبة فلو جرين الأول لانه عند وجود الموضوع إذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كما لو كان الموضوع الموجود صيالا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جثة ميتة وأمامنا الثانية فللوجه الثاني فقط فانه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقضى لثبوت العدل فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقضى لثبوت العدل نفي الجور

ثم تجد الموجبة العدمية د زيد جائر ، وفوقها الموجبة المدعولة والسالبة البسيطة وهي أخص منهما مما أمامنا من السالبة البسيطة فمن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل فيصح أن ينفي العدل مع الجور مما فتكذب العدمية الموجبة تصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأما من المدعولة فمن الوجه الثاني لانه إذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس يجوز أن لا يكون عادلا ولا جائرا ويمكن لمن له فطنة أن يستخلص بقية الأحكام ما ذكرنا

## الفصل الخامس

(في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها)  
(وكذبها والأمن من الغلط فيها)

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فإن كانا من الألفاظ المشتركة بين معان عدة دل على مامو المقصود<sup>١</sup> من جعلها إر كان لا يستمر صدق الحكم في جميعها كي لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضى<sup>\*</sup> وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ليزول التباسه بالمشتري الذي هو بأزاء البائع ومثل أن فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء إذ هو مشترك بينهما<sup>٢</sup> وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان فإذا قلت فلان أب تين أنه أب من وإن كان الموضوع موضوعاً بشرط والمحمول محمولاً بشرط لم ينقل فلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه مادام متحركاً والقمر يكسف الشمس فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك إذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فينبغي مثل أن تقول الزنجي أحمر وإنما جزء منه أحمر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكلية مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حالاً القوة والفعل مثل أن تقول الخمر التي في الدن مسكرة وإنما هي بالقوة مسكرة وأن يقال الصبي ليس عارفاً بالأشكال الهندسية وإنما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى

١) المقصود من جعلها أى المعنى الذى قصد فى القضية من بين جميع تلك المعانى لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر

٢) مشترك بينهما جاء فى لسان العرب قال الجوهرى وغيره التامل فى كلام العرب العطشان والتامل الذى شرب حتى روى والاتى ناهلة والتامل العطشان والتامل الريان وهو من الاخذاد وقال النابغة

حال الزمان إن كان المحمول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس  
تضج الثمار وإنما تضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن  
تقول أن شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وإنما تصمغ في مكان  
من الأرض فهذه أمور لا بد من مراعاتها وإلها لما يوقع ظلما كثيرا والقضايا  
لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسلبة ولا منكرة بل ولا متصورة  
حق التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الأمور

## الفصل السادس

(في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها)

كل محمول نسب الى موضوع بالاجاب فأما أن تكون الحال بينهما في  
نفس الأمر أن يكون ذلك الاجاب دائم الصدق أبدا لا محالة أو دائم الكذب  
أولا دائم الصدق ولا دائم الكذب  
فما يكون دائم الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه  
صادق أبدا لا محالة يسمى <sup>١</sup> مادة واجبة وما يكون دائم الكذب كحال الحجر

الطاعن الطعنة يوم الوغى ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كأنها تغطش الى الدم فإذا شرعت فيه رويت، وشرعت من شرعت  
الدواب في الماء أى دخلت فيه لتشرب

١) يسمى مادة واجبة جملة يسمى خبر ما يكون وما واقعه على الاجاب فيكون  
الاجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هي نفس كيفية ذلك الاجاب أعنى  
الدوام كما هو المشهور في لسان القوم

أصاب المصنف في ذلك المادة لأن في كلام أرسطو هي في القضايا على نحو ما في  
الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتحطمها كذلك  
القضايا تعرض لموادها وتنطبق عليها فإذ القضية هو ما تبر عنه القضية بتأثيرها  
مستوفية جميع ما يلزم في الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبر تامة خصوصا في  
العلوم الحقيقية الا اذا روعي في الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلا  
في الواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهما غير متجل للنفس على ما هو عليه  
في نفس الامر لهذا لم يعتبر في تسمية ما تبر عنه القضية ماد الا عند تكيف

بالقياس الى الانسان فان إيجابه عليه كاذب أبدا لا محالة يسمى مادة متمتعة وما لا يلزم صدق إيجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا الحال لا يختلف في الإيجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق عجزها عند الإيجاب أحد الامور المذكورة فجميع مواد القضايا هي هذه مادة واجبة ومادة متمتعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالتها صادقة اى مطابقة للامر في نفسه أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيوانا ويمتنع أن يكون الانسان حجرا أو يمكن أن يكون الانسان كاتباً وقد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجرا أو كاتباً فان المادة متمتعة في احدهما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة فيها جميعا

والقضية التي صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدما عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدمة عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط

حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة التي تطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية أما نفي الوجود أو الامكان فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفا في لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم الذي لا يتفك ضروريا والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع بحكم دائم لا يتفك لا يمكنه أن يحكم بعدم الاضكاك الا اذا لاحظ أمرا يوجب هذا الاتحاد لا بدى والا كان الحكم بالدوام كاذبا وما يقضى بعدم الاضكاك هو الذي يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم في الضرورة بين ما يكون موجبا في ذات الشيء أو خارجا عنها مادام المحمول ثابتا للوضوع مادامت ذاته فيكون الدائم ضروريا وكيف يمكن الحكم بدوام شيء لشيء أبدا بدون أن تراعى ضرورته له من أى وجه أنت

المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دلالة على تأكيد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيوانا كل انسان يتمتع أن يكون حجرا كل انسان يمكن أن يكون كاتباً وأما في السلب فتحته من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتباً وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعا فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً

وتعرف "الجزئيات من الكلّيات"، في الإيجاب والسلب، لكن إذا أزيلت عن موضعها إلى جانب الموضوع فربما يتغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لاجهة الربط ويصير المعنى أن كون جميع آحاد الناس بأسرم كاتباً يمكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لادوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فإن من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد إلا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للنطق في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وإنما نظره أن يعلم أن ما يقع فيه شك ليس ما يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئين أيضا إنما يتغير المعنى إذا أزيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين يجرى ان يجرى واحد في الظهور والخفاء

(١) وتعرف الجزئيات من الكلّيات الخ أي يمكنك أن تعرف الجهات في الجزئيات مما ذكره في الكلّيات فتقول مثلا بعض الناس يجب أن يكون حيوانا بعض الناس يتمتع أن يكون حجرا الخ

(٢) يجرى ان يجرى واحد الخ أي أن المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غيره في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثاني ظاهر لاشك فيه مثله في الكلّي والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكلّي أيضاً فإن الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس لاعلى قبول طبيعة البعض الكتابة وعدمها

واللفظ المستعمل السلب في اللغات هو الدال على إمكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً لكن هذا أشبه بالإيجاب منه بالسلب أما الدال على إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلعنا نختاره باصطلاحنا وهو أن نقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فهما فإن الجهة إذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وإن دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة فنقول تارة يجب أن لا يكون الإنسان حجراً فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة نقول ليس يجب أن يكون الإنسان حجراً فتكون سالبة للضرورة لاسالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الإيجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورة فأنما سلبت ضرورة الإيجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غير<sup>١١</sup> السالبة الممتنة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فنستعمل لفظ الضرورة مطلقاً لتكون شاملة للبعين فنقول المحمول قد يكون ضرورياً على الإطلاق وقد تكون ضرورته متعلقة بشرط والتي على الإطلاق فهو أن يكون المحمول دائماً لجميع أشخاص الموضوع إن كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد إن كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجود الذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجوداً دائماً بل ولا يزال فيكون المحمول بسببه دائماً كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائماً الوجود فيكون المحمول بسببه أيضاً غير دائم الوجود مثال الأول قولنا الله حي

(١) قوله غير السالبة الممتنة الى هذا وما سبقه أشار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لاشئ من الإنسان بحجر مثلاً في السالبة ولا يقولون لاشئ من الإنسان بحجر بالضرورة ولا يفرقون هذا الفرق في الإيجاب



ومثال الثاني قولنا الإنسان حيوان<sup>١٥</sup> فالضرورة إذا أطلقت عنى بها هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما فى هذا المعنى الواحد لا اشتراكهما فيه وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفا بما وضع معه وقد يكون هذا الوصف دائما مادام موجودا كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الإنسان موصوف بكونه حيوانا مادام موجودا وقد لا يكون دائما مثل قولنا كل أبيض فهو مفرق البصر فان تفريق البصر ضرورى للابيض لا دائما لم يزل ولا يزال ولا مادام ذات الابيض موجودا إن كان كما يزل البياض عنه بل مادام موصوفا بصفة البياض ومن هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائما مادام الموضوع موصوفا ولكن لا يثبت إلا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال ضرورى للجنوب وليس ضرورته مادام بجنوبا بل فى بعض أوقات كونه بجنوبا وبما نقول كل متقل من ههنا إلى بغداد فانه يبلغ قرمىسين<sup>١٦</sup> قبلوغه قرمىسين ضرورى للتقل ولكن لا مادام متقلا بل فى بعض أوقات كونه متقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه إلى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود فى الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه فى الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فان الكسوف ضرورى له فى وقت معين وذلك عند توسط الأرض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذى الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محمولا مادام محمولا فانك إذا قلت الإنسان ماش فالشى ضرورى له مادام ماشيا فجميع أقسام الضرورة المشروطة ثلاثة

(٥) الصواب أن يقال : مثل قولنا الانسان حي

(١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وياء مثناة من تحت وسين مهمة مكسورة وياء أخرى ساكنة وتون تعريب كرامان شاه بلدمعروف يتو بين ههنا ثلاثون فرسخا قرب الديور وهى بين ههنا وحوان على جادة الحاج اه

المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محولا مادام محولا والمشروط بشرط وقت إما معين وإما غير معين وإذا ضمنا إليها قسمي الضرورة المطلقة صارت أقسام الضرورة خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليل كثيرة في تلازم قوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ما ليس بمتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار إذ الواجب ليس بمتنع . . . يكون قسمة الأشياء عندئذ ثوبه ممكن أى ليس بمتنع ومتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العامى أى ليس بمتنع كونه وليس بمتنع لا كونها فنقصوا حالها من حيث هى كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسم الواجب والمتنع وكانت القسمة عندئذ ثلاثة واجب ومتنع وممكن ولم يكن هذا الممكن . . . قولاً على الواجب إذ الواجب لا يصدق عليه ما ليس بمتنع فى كونه ولا كونه جميعاً بل إنما يصدق فى كونه فحسب وهذا الممكن هو الذى حاله بحيث يصدق عليه ليس بمتنع فى طرفى كونه ولا كونه جميعاً وإذا كان الواجب والمتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذى لا ضرورة فى وجوده ولا فى عدمه فالضرورى المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل فى الممكن العامى لكنه يدخل فى هذا الممكن الضرورى المشروط وقد يقال يمكن لمعنى أخص من المعنيين جميعاً وهو الذى تنفى الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضرورى بمعنى ما من المعنيين جميعاً ولا عدمه كالكتابة بالنسبة إلى الانسان فليست ضرورة الوجود والعدم ولا فى وقت من الأوقات إلا باعتبار شرط المحمول فالوجود الذى له ضرورة فى وقت ما كالكشف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية بمتنع وواجب وموجود له ضرورة فى وقت ما

ويمكن وقد يقال يمكن ويعنى به حال الشيء في الاستقبال بحيث أى وقت فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لازمة في وجوده ولا عده ولا يبالى بان كان الشيء موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوما يشترطون في الامكان أن لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ إذ لو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير متممًا فإن واجب العدم هو الممتنع فإن كان العدم الحالى لا يباحق الشيء بالممتنع فالوجود الحالى لا يلحقه بالواجب كيف ويلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه فإن يمكن الوجود إن كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن يمكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فممكن الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون موجودا لاحالة وهذه المحالات تلزم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فإن الموجود إنما يصير واجبا بوجوده إذا أخذ بشرط مادام موجودا أما إذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود الصرف الحالى عن شرط ما ليس بواجب كيف <sup>٢١</sup> والوجوب لا ينافي بالامكان فانا قد بينا دخوله بأقسامه تحت الممكن العامي ودخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصي أما الممكن الآخر وإن

(١) فممكن الوجود الخ أى إذا شرطوا في ممكن الوجود أن لا يكون موجودا في الحال لزمهم أن شرطوا في إمكان عدم هذا الممكن بعينه امكانا استقباليا أن لا يكون معدوما في الحال فيكون موجودا فيشرطهم نفي الوجود لزمهم شرط الوجود فلزمهم التناقض

(٢) كيف والوجوب الخ كيف يشترط عدم الوجود في تحقيق الامكان الاستقبالي مع أنه لو فرض أن الوجود يقتضى وجوبا لم يكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لانه إن أخذ الامكان المعنى العامي فهو شامل للوجوب بأقسامه وإن أخذ بالمعنى الخاصي شمل الوجوب بشرط وهكذا فلو فرض أن الوجود في الحال يستلزم وجوبا فيه لم يكن ذلك منافيا للامكان في الاستقبال

كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار وبمكتناها<sup>١١</sup> المعنى باعتبار كالكثابة للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها إما شرط وجودها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل لا يتنافى الوجود أيضا لأن الوجود في الحال لا يناو العدم والوجود في تاني الحال فكيف يتنافى ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

وأعلم أن لفظ الممكّر واقع على هذه المعاني الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدي الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أى واحد<sup>١٢</sup> من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا التحقيق الذى ذكرناه في الممكن هان عليك انتفىصى<sup>١٣</sup> عن سؤال يهول به قوم وهو أن الواجب لا يخلو إما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فما يكون وجوده يمكن عدمه فالواجب يمكن العدم وهو محال وإن كان ليس بممكن فما ليس بممكن تمتع فالواجب تمتع<sup>١٤</sup> وذلك لان

(١) بهذا المعنى أى الامكان بالمعنى الاخص

(٢) أى واحد من المعنيين كان يبنى أى واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أى قول الكل الحقيقى على جزئياته فالممكن اذا أخذ بالمعنى العام ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاص كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تلك الجزئيات الممكنات الماخضة تحت المعنى الخاص أيضا كما يقال الحيوان على جزئيات الانسان وليس الممكن مقولا عليها في هذا الاخبار بالاشتراك وممكننا اذا أخذ بالمعنى الخاص دون النظر الى أن له معنى الاخص وممكننا

(٣) انتفىصى بتاء فاء التخلص يقال انتفىصى الانسان من الضيق والبلى اذا تخلص منها

(٤) وذلك لان الواجب الخ يان الطريقة انتفىصى

الواجب ممكن بالمعنى العامى وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك  
المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى الخاصى وليس يلزم من سلب الممكن  
بالمعنى الخاصى ثبوت الامتناع الذى هو ضرورة العدم بل يلزمه إما ضرورة  
العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضرورى الوجود وإنما تلزم ضرورة العدم  
التي هي الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامى اذ الممكن العامى هو ما ليس  
بممتنع فحسب من غير اشتراط ممكن بالمعنى الخاصى ولا واجب فسلبه هو  
سلب ما ليس بممتنع أى ليس ليس بممتنع فيكون ممتنعا ويناسب (١) كلامنا هذا  
ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن  
لا يكون بالمعنى الخاصى وليس كذلك بل هو بالمعنى العامى لانا اذا سلطنا  
ضرورة الوجود لم تنسلب ضرورة العدم أيضا وإنما يلزم الممكن الخاصى  
عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصى هو ما ليس  
بضرورى الوجود ولا ضرورى العدم واذا كان السلب لضرورة الوجود  
فحسب بقيت ضرورة العدم والامكان الخاصى الذى هو لضرورة الوجود  
والعدم جميعا والعام لهما جميعا ممكن أن لا يكون بالمعنى العامى

واذ قد بلغنا في بيان الجهات هذا المبلغ فنشير الى تلازم القضايا الموجهة  
اشارة خفيفة فنقول إن من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بعضا لزوما  
متعا كسا أى تلزم كل واحدة منهما الاخرى ومنها ما يلزم لزوما غير متعا كس  
أى تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فن المتلازمات المتعا كسة قولنا  
واجب أن يوجد \* ممتنع أن لا يوجد \* ليس بممكن العامى أن لا يوجد  
وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعا كسة وهو قولنا \* ليس بواجب أن  
يوجد \* ليس بممتنع ان لا يوجد \* ممكن العامى ان لا يوجد فهذه طبقة  
وطبقة أخرى من المتلازمات المتعا كسة ايضا قولنا \* واجب ان لا يوجد

(١) ويناسب كلامنا هذا الخ أى يناسب ما قلنا في التعقبي عن المآل  
السابق ويقرب منه الكلام فيما يلزم الخ

ممتنع أن يوجد \* ليس بممكن العامي أن يوجد \* ومقابلتها كذلك  
متلازمة متعاكسة وهي قولنا \* ليس بواجب أن لا يوجد \* ليس بممتنع  
أن يوجد \* ممكن العامي أن يوجد . وطبقة أخرى من الممكن الخاصي  
وتنمكس معدولة على محصلة مثل قولنا يمكن أن يكون يلزمه متعاكسا  
عليه يمكن أن لا يكون ومقابلتهما (١) كذلك يتعاكسان ولا ينمكس عليه  
من سائر الجهات شيء فهذه هي المتلازمات المتعاكسة

وأما القوازم التي لا تنمكس فأت الطبقة الأولى وهي واجب (٢)  
أن يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهي قولنا \* ليس بواجب أن  
لا يوجد ليس بممتنع أن يوجد \* ممكن أن يوجد للعامي ويلزمها سلب  
الامكان الخاصي محصلا ومعدولا مثل قولنا \* ليس يمكن أن يوجد الخاصي  
ليس يمكن أن لا يوجد الخاصي \* والطبقة الثانية وهي قولنا واجب  
أن لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الأولى وهي قولنا \* ليس بواجب أن

(١) ومقابلا كما كذلك يتعاكسان أي قوله « ليس يمكن بالامكان الخاصي  
أن يكون » يلزمه متعاكسا « ليس يمكن بالامكان الخاصي أن لا يكون »  
وذلك لأن تبيك الامكان الخاصي عن الوجود هو تبيك أن يكون الوجود  
جائز الطرفين فلا يكون جائز الحب والايجاب معا هو ضروري أحدهما فهو  
إما واجب أو ممتنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصي ويلزم هذا وبعاكسه  
تبيك بالامكان الخاصي عدم الوجود فانك اذا تبيك عدم الذي يجوز سلبه  
وايجابه معا فقد حققت إما واجب عدم وهو الممتنع أو ممتنع عدم وهو  
الواجب وهو بعينه ما كان في نفى امكان الوجود الخاصي

(٢) وهي واجب أن يوجد الخ أي واجب أن يوجد وممتنع أن لا يوجد  
وليس بممكن العامي أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما واجب وجزده أو  
احتمال عدمه أو نفى عنه عدم بالامكان العامي كان عدمه ليس بواجب وكان  
هو ليس بممتنع وأمكن بالعامي أن يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس  
وقوله ويلزمها أي يلزم الطبقة الأولى سلب الامكان الخاصي الخ

يوجد . ليس بممتنع ان لا يوجد . ممكن ان لا يوجد العامى ويلزمها (١)  
 حطب الممكن الحقيقى محملا ومعدولا واما الممكن ان يكون الحقيقى  
 فيلزمه من غير انعكاس الممكن العامى معدولا ومحصلا ومانى طبقتها وهى  
 . ممكن ان يكون العامى . ليس بممتنع ان يكون . ليس بواجب ان  
 لا يكون . ممكن ان لا يكون العامى . ليس بممتنع ان لا يكون . ليس  
 بواجب ان يكون

### (الفصل السابع)

فى تحقيق الكليتين والجوئيتين فى القضايا الموجهة والمطلقة وفيه

بيان أن الدوام فى الكليات يقتضى الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تمتدى مقولا على الكل ولكليتها شرائط  
 فى جانب الموضوع والمحمول الا أن ما يتعلق للموضوع لا يختلف فيه شيء من  
 القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيئا  
 من الحروف كى لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول اذا قلنا كل ب ج فلا  
 نغنى به الكل جملة ولا الباء الكلى وليس معنى قولنا كل انسان كل الناس  
 جملة ولا الانسان الكلى بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على  
 الجملة هو الحكم على الافراد اذ قد يصح على الجملة مالا يصح على الافراد وعلى  
 الافراد مالا يصح على الجملة وقد يصح على الكلى أيضا من حيث هو كلى  
 مالا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيما سلف ولا نغنى به كل  
 ماهوب (٢) من حيث ماهوب بل نغنى به ما يقال له ب سواء كان ذاته  
 وحقيقته نفس ب أو شيئا آخر ولكن يقال له ب وقد بينا هذا أيضا فيما  
 (١) ويلزمها اى ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب المبروردى لهذه  
 الطبقات لوحا وانا ناقولوه عنه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من  
 خطأ النسخ

(٢) كل ماهوب من حيث هو ب اى الحقيقة من حيث هو لا بقيد كونها كلية أو

جزئية أو مجموعة أو منظورا إليها فى واحد واحد

سلف ولا نفي به ايضا كل ماهوب دائما بل ماهوب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نفي به ما يصح ويمكن ان يوصف بب بل ماهوب بالفعل ولا نفي بهذا الفعل الوجود في الاعيان بل سواء كان بالفعل في الاعيان أو في الازدهان فربما لم يكن لشيء وجود في الاعيان اوريا لم يمكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولنا كل كرة تحيط بنى عشرين قاعدة مثله فيكون قوله كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائما أو في وقت أي وقت كان فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجبة والمطلقة (١) أما في الضروريات بلا شرط فالمعتبر بما دامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة

الطبقة الاولى		ومناهج
متقابلات		متلازمات متساكيات
بالضرورة او واجب أن يكون	متنوع أن لا يكون	متلازمات متساكيات
ليس يمكن التامى أن لا يكون	ليس يمكن التامى أن لا يكون	متلازمات متساكيات
الطبقة الثانية	متنوع	متلازمات متساكيات
واجب أن لا يكون	متنوع أن يكون	متلازمات متساكيات
ليس يمكن التامى أن يكون	ليس يمكن التامى أن يكون	متلازمات متساكيات
متقابلات		متلازمات متساكيات
ليس يمكن أن يكون الخاص	ليس يمكن أن لا يكون الخاص	متلازمات متساكيات
ما تان تزد بها الستة التي في	ما تان تزد بها الستة التي في	متلازمات متساكيات
جهتها دون العكس	جهتها دون العكس	متلازمات متساكيات

(١) والمطلقة أي التي أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها



ليبان ذلك قيداً في القضية فإذا قلنا كل ب ج فمعناه كل ماهوب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائماً مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يبين شرط الضرورة فيقال كل ماهوب فهو ج مادام الموضوع موصوفاً بما وضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائماً مادام موجود الذات ولكننا لا ظنفت إلى دوام الوجود بل إلى دوام الوصف كان دائماً مع وجوده أو غير دائم أو يقال ما دام محمولا أو يعين الوقت أن كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتاً ما لا بعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهوب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن أن يوصف بـ ج الامكان الأعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا إذا صرح بمجهة القضية أما إذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع أحوال الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو إطلاق القضية عند قوم فينتج عنه الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائماً أو غير دائم وقتاً معيناً أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضرورياً بمعنى مادام الذات موجوداً فيكون إطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته ما شرطه كونه الموضوع موصوفاً إلا ما ليس دائماً إذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأى الأول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كينها كان فهو ج لادائماً بل وقتاً ما إما مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به أو مادام المحمول محمولا أو وقتاً آخر معيناً أو غير معين

وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط أن لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلياً وجد في الحال أو في الماضي ب فقد وصف بـ ج وقت

وجوده (١) فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضروري باعتبار الأزمنة الثلاثة والممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل فعلى هذا رأى يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعلم جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غير ( ٢ ) الانسان ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا رأى بل مطلقا اذ ربما يعدم نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وليس بموجود دائما فليس بضروري على هذا رأى

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأى الاول ونسمى الاطلاق بالرأى الثانى أى ما يخرج عنه الضرورى وجوديا والرأى الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية العالقة في الجهات فينبغى أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد ما هو موصوف بب كينها وصف به تناولا غير مبين الوقت والحال لا يبرى أنه دائم أو غير دائم لكن الغات التى نعرفها تشمر في السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى في اللغة العربية هو لا شيء من ب ج وإلغرافية هـ ب ج فيمت فكلاهما يغهران زيادة معنى وهو أن ج مألوب عن ب مادام موصوفا ب حتى ان كان شيء موصوفا بب

( ١ ) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضروريا مادامات الذات أم لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تعيد القضية بجهة الضرورة مالم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية أزلا وأبدا أما لو جاز أن تنعدم في وقت ما فلا شيء مما يثبت لها بضرورى على هذا رأى لان الذات ان كانت جائزة العدم فثبت لها حكمه حكمها

( ٢ ) غير الانسان أى وهه تحقق هذا العدم بالتعلل لوقال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمول الانسان لجميع الافراد الموجودة حال القول او قبله قد وقع في زمن من الماضى أو الحال

ولم يكن ج. معلوما عنه كانت التقضية (١) كاذبة فإن شئنا أن نقرر دلالة التقضية على معنى الساب المطلق دون هذه الزيادة استعمالنا قولنا كل ب ليس ج أو يساب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا الساب الوجودي الذي هو المطلق الخاص كل ب ينشئ عنه ج هيا غير ضروري ولا دائم وأما في الضرورة فلا فرق بين التقذين وكذلك في الامكان الامن الوجه الذي بيناه قبل وهو أن قولنا بالضرورة لاشئ من ب ج يجعل الضرورة لعدم الساب وحصره ولا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وقولنا كل ب فبالضرورة ليس ب ج يجعل الضرورة لحال الساب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق السكيتين فقس عليها الجزئيتين الا في شيء واحد وهو أن دوام الساب والاحجاب في الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس ان يكون ايض البشارة مادام موجود القات وليس بضروري وإنما في السكيات فإن تنس الضرورة فيها هو دوام الحكيم في جميع

(١) كانت التقضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه القوق الصحيح الفائق وبين بان لاشئ اوضح انفاضية ليس فيها دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكره المصنف بعد اسطر وانما هي فتنى التعريف وتصوره وهو ما يمتنيه فيما بعد بعدم الساب وحصره فكان الذي معلقا بالوصف مباشرة فليزمه فاذا قلت مثلا لاشئ من المصاب بذات الجنب بماعل أفدت بعبارتك أن فنى السعال متعلق بعروض ذات الجنب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصاب في جميع أحواله شيء فاذا قلت لاشئ منه بماعل فقد سلبت السعال عنه في كل حال من أحوال كونه مهابا فتكون التقضية كاذبة لانه يدخل بالضرورة في بعض كونه مصابا وانما ينشئ عنه السعال في بعض أحواله بخلاف كل مصاب فليس بماعل وهو ظاهر

(١) ألاحد فلا (١) يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون في الكليات حمل غير ضروري وليس كذلك فإنه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه أن كانت له أشخاص كثيرة إيجاب (٢) أو سلب وقتا بعينه مثل ما للسكواك من الشروق والغروب والنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل ما للسكل انما من مولود من التنفس وما يجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم اعتقدوا أن الحمل في الكليات يكون دائما ولا شك أن الدائم في الكليات ضروري فأتتجوا من ذلك أن الحمل في الكليات ضروري لكن الصغرى خطأ فإنه قد يوجد في الكليات ما هو لكل واحد منها وقتا ما كما بيناه

واعلم أنه قد يوجد حمل ضروري لبعض جزئيات كل غير ضروري لبعض فإن بعض الاجسام متحرك بالضرورة لمادام ذلك البعض موجودا وبعضها متحرك بوجود غير ضروري وبعضها بامكان غير ضروري وليس حكمنا بضرورة الحركة لبعض الاجسام بسبب دوامها فانا قد بينا أن الدوام في الجزئيات لا يجمله ضروريا بل عرفيا أو لاستحقاقه (٣) الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكمنا بضرورتها لذلك

(١) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بديهيا فإن من يحكم حكما كليا دائما لا يفارق الذات لا في ماض ولا حال ولا مستقبل لا بد أن يكون قد بني حكمه على الحكم بالضرورة والا فكيف يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير حاكم بضرورة المحكوم به وانما يتصور ذلك في علم واحد وهو علم النبوة وهو لا يدخل في موضوع علم المنطق ثم ان الدوام لا يكون الا لشيء اقتضاه في ذات الموضوع او خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما

(٢) إيجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم أي في الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن في وقت معين أو غير معين

(٣) أولا لاستحقاقه معطوف على عرفيا أي ان الدوام في الحكم الجزئي إما مبني على العرف كالحكم بابيض البشرة دائما على بعض الناس أو مبني على العلم بصفة الحركة في الجسم المتحرك وأنها علة لازمة لثباته

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وإن كالأ ذلك البعض موصوفاً ب ج في وقت ما لا غير وكذلك تعلم أن كل بعض إذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض وإذا صدق الإيجاب في كل بعض صدق في كل واحد فتعلم (١) من هذا أنه ليس من شرط الإيجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت واعلم أن أعم القضايا هي القضية الممكنة بالامكان العامي فانها تشمل الموجود من الضروري وغير الضروري وما ليس بموجود مما هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لأن المطلق لا يتناول إلا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي اذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجود لا يتناول إلا الموجود (٢) الغير الضروري واعلم أن القضية المطلقة ليست من جهة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة رائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة فاذا دخلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فان عنى بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضاً لنا فانه يعنى بالاطلاق والجهة غير ما عنيناه وأما اذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن تعبر القضية موجهة على قياس قولنا أيضاً

(١) فتعلم أنه ليس من شرط الخ يريد أنه إذا صدق قولك بعض الانسان متنفس إذا كان التنفس ثابتاً لذلك البعض وقتاً ما قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك في كل بعض على النحو المتقدم تبعه صدقه في كل واحد من الأفراد كذلك فإذا حكمت في كلية مطلقة بأن كل انسان متنفس كأن ذلك متناولاً لما قبل الحكم وحاله وبعده وصدقت القضية ولا يفتقر أن يكون العموم للجميع في وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد مع تنفس الآخر فيعم المدة في كل وقت من أوقات التنفس

(٢) إلا الموجود الغير الضروري هذا على اصطلاح المصنف حيث خص الوجودي بالألا ضرورة فيه

## الفصل الثامن

### في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الأولى وهو اختلاف قضيتين بالمحب والايجاب بحيث يلزم عنه قداته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وانما تكونان كذلك اذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظا ومعنى واتفقتا في الشكل والجزء والقوة والفعل والشرط والاضافة والزمان والمكان أما اذا اختلفتا في شيء من هذه الاشياء لم يجب ان تنقضا الصدق والكذب مثل ان تختلفا في الموضوع فقول العين مبصرة وعنى بالمين هذا العضو المبصر وقيل العين ليست بمبصرة وعنى به التهم لم تنافسا بل صدقتا جميعا . أو تختلفا في جانب المحمول فقول زيد عدل وعنى به العدل وقيل ليس يعدل وعنى به العدالة لم تنافسا اذ قد تصدقات جميعا . أو تختلفا في الجزء والكل فقول الزنجي أسود وعنى به في بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به في لحمه وأسنانه صدقتا أو تختلفا في الاضافة فقول فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد لانسان صدقتا . أو تختلفا في القوة والفعل فقول الحر مكسرة وعنى به في القوة وقيل ليست بمكسرة وعنى به في الفعل لم تنافسا أو تختلفا في الزمان فقول النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس وعنى به قبل تحويل القبلة وقيل لم يصل إلى بيت المقدس وعنى به في زمان بعد تحويل القبلة صدقتا ولم تنافسا أو تختلفا في المكان فقول زيد متحرك وعنى به على الأرض وقيل ليس زيد بمتحرك وعنى به على السماء لم تنافسا أو تختلفا في الشرط فقول الأسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تنافسا

واذا كانت القضيتان مخصوصتين كفى في تنافسهما هذه الشرائط المذكورة ماوا اذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكيفية أعنى بالكيفية

والجزئية كما اختلفنا في الكيفية أعنى في الايجاب والسلب فان اتفقنا في الكمية جاز اجتماعها في الصدق والكذب أما المجتمعتان في الكذب فكالكليتين في مادة الممكن (١) وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لاشئ من الناس بكاتب فانها جميعا كاذبتان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معاً في الوجود وقد يرتفعان معاً ويكذبان معاً في القول ايضاً كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان في صدق القول البتة فان التقضيتان ايضاً لا اجتماعاً في الكذب ولم يتصور اجتماعهما في الصدق مثل التضاد في نفس الأمر سميتا متضادتين وأما المجتمعان في الصدق فكالجزئيتين في مادة الممكن وتسميان داخلتين (٢) تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتباً فانها جميعاً صادقتان نعم الكليتان المختلفتان في الكيفية

(١) في مادة الممكن انما كذب الكليتان في مادة الممكن لانه مع امكانه أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكلية القائلة بمعيها كل ما لو وجد كان موضوعاً فهو لو وجد كان المحمول لانه قد يوجد ولا يكون المحمول ولا القائلة كل ما لو وجد كان الموضوع فليس بالمحمول لانه يمكن أن يكون المحمول ولتحقيق السلب في بعض الافراد مع الاولى والايجاب في بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد انما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من المتناقضتين لصدقهما كاتبا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجوداً في الكليتين دون الجزئيتين لان الضدين لا يصدقان في القول على شئ واحد وأفضل عندي أن يقال إنه لما كان صدق الجزئيتين في الحقيقة مبني على أن الافراد التي ثبت لها المحمول هي غير الافراد التي سلب عنها وان كان العنوان واحداً فلم يخرجاً بذلك عن حال الضدين فانها يصدقان معاً فقد اختلفت الافراد الموضوعه لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لانحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة فكلها موقوفة حكم الضدين

المتفتتان في السكية تقسمان الصدق والكذب في مادة الواجب (١) والمتنع والموجبة في الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه فكذب والسالبة في المتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقسام ليس لنفس القول بل لأجل المادة فإن ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا في قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما اذ يصدقان معا في مادة الممكن كالجزئيتين. والقضيتان المتفتتان في الكيفية المتخالفتان في السكية وتسميان متداخلتين (٢) تصدقان معا في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذبان في المتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانتا سالبتين صدقتا في المتنع كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس حجرا وكذبنا في الواجب كقولنا لا شيء من الناس بحيوان ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فقد اقتسمتا الصدق والكذب لكن (٣) الصادق في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقسام أيضا للمادة لنفس القول

فحاصل الامر في التناقض أن الخصوصيتين يكفي في تناقضهما اختلافهما في السلب والايجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى الايجاب والسلب وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والايجاب اختلافهما في الكلية والجزئية أما الشروط الأخر فلا خلاف فيها بين المحصور والمحصر واذا روعيت هذه الشروط في التناقض عرف أن قبض كل قضية واحد لان المحمول الواحد في موضوع

(١) في مادة الواجب والمتمتع كما تقول في الاول كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتقول في الثاني كل انسان حجر ولا شيء من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٢) متداخلتين لان الجزئية منهما داخلة في السكية  
(٣) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكاتب لا شيء من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة



واحد بمجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يحلب مرتين أو يوجب له مرتين  
الهم الآن يختلف شيء من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وإيجاب  
آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطاً في المتناقضتين وفي رعاية اتحادهما بالحقيقة في  
المطلقات والموجهات عسر اضطررنا إلى التنبيه على تقيض كل واحدة من القضايا  
المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها تقيضاً من جنسها والحق يأباه فالموجهة الكلية  
منها تقيضها السالبة الجزئية الدائمة لأن الحمل في المطلق إذا جاز أن يكون  
دائماً وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع في وقت واحد  
أولا تشترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الإيجاب غير دائم والسلب كذلك  
ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقنا  
جميعاً فتقيضها إذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق وذلك إما  
الدائم أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لأنه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان  
كذبها بسبب أن المحمول مطلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان (١)  
الاخص دائماً وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا  
السلب كاذباً أيضاً إذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد  
من أن يكون السلب على وجه يرفع الإيجاب المطلق ويصدق على هذا السلب  
الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضرورياً وإن  
كان لا يمنع منه كما بيناه

(١) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون  
معه ضرورة ما كادى في ثبوت الكتابة للانسان مثلاً وقد تقدم أيضاً أن الدوام في  
الجزئيات لا يقتضي ضرورة فتجتمع مع الامكان الاخص ولهذا يصدق في مادة الامكان  
كثبوت الكتابة للانسان بعض الانسان ليس بكاتب دائماً مع كذب كل انسان  
كاتب بالأطلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكاتب  
بالضرورة لأن ثبوت الكتابة كثبوتها عن كل فرد من الانسان إنما هو بالامكان الاخص

والسالية الكلية المطلقة تقيضها الموجبة الجزئية الداعمة والموجبة الجزئية المطلقة تقيضها السالبة الكلية الداعمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجية لاننا قدرنا أن (١) كذبها ربما يكون بسبب كون الحمل معلوما عن البعض دائما بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدرنا كذبها بسبب كون الحمل معلوما عن الكل دائما بالامكان كان على خلاف ما قدمناه فاننا بينا أن الدوام في الكليات لا يكون الا ضروريا فتحصل من جميع هذا أن تقيض هذه هي السالبة الكلية الضرورية لكنه وان كان كذلك فاننا اذا جعلناها داعمة صدقت على الضرورة أيضا فان السلب الكلي الدائم لا يكون الا ضروريا والسالبة الجزئية المطلقة تقيضها الموجبة الكلية الداعمة

وأما تقيض الموجبة (٢) الكلية الوجودية فالجزئية للسالبة وجود وهي قولنا ليس

(١) ان كذبها أى كذب الموجبة الكلية وقوله وهذه أى الموجبة الجزئية المطلقة وقوله بهذا التقدير أى تقدير السلب عن البعض دائما بالامكان الاخص (٢) الكلية الوجودية تقدم أنه سمي بالوجودية ما كان الحكم فيها خاليا عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن يكون الثبوت مشروطا بعدم الدوام وهو ما يسميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى في تسميتها بالوجودية شرط أن لا تكون شاملة لما فيه ضرورة ذاتية فاذا راعيت أن الدوام في الكلي يستلزم الضرورة عنده فكانه اشترط أيضا أن لا يكون في الكلية الوجودية دوام فتكون الكلية الوجودية عنده قد قيدت باللا دوام واللا ضرورة فيكون كذبها اما للضرورة الايجاب في الكل أو البعض أو الضرورة السلب كذلك أو لان السلب صادق في البعض دائما وان لم يكن ضروريا لان الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وان كان لا ينافيها ولما كان صدق الكلي يستلزم صدق الجزئي ولا عكس كما هو معلوم وتقيض الكلية لا يكون الاجزئية كان تقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما لأحد أمور ثلاثة إما ضرورة الايجاب في البعض أى الضرورة الذاتية وهي تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب كذلك وإما دوام السلب وان لم يكن ضروريا بل كان ممكنا فهو مرددين ثلاثة لا بين اثنين كما ترى ويكون تقيضا للوجودية على أنها شاملة للوجودية اللا داعمة والوجودية اللا ضرورية في اصطلاح غير المصنف

بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت وإذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لأن الحق هو الإيجاب الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض وربما كذبت لأن الحق سلب ضروري في الكل أو البعض وربما كذبت لأن الحق كون ج مصلو با عن بعض بدائعا بالامكان والسلب الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الإيجاب الدائم والضروري يصدق عليها الإيجاب الدائم ولكن هذه الإيجابيات والسلب لا تفترق في عبارة تعميها جميعا إلا في سلب الوجود فتقيضها الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه بعض ب إما ضروري دائم له إيجاب ج أو سلبه عنه كذلك أودائما (١) وأفضل المتأخرين حكم في الاشارات بأن له الإيجاب أو السلب ضروري وقد توافقوا للنسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه أو أما الكلية السالبة الوجودية فتكذب إما لأن الصدق لإيجاب ضروري في الكل أو البعض أو إيجاب دائم في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في الكل أو البعض ولا نجد لهذه التقيضا إيجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد وهو سلب الوجود فلا بد من أن نقول تقيضا ليس بالوجود لاشيء من ب ج ويلزمه بعض ب إما دائم إيجاب ج أو سلبه عنه (٢) بالضرورة وتقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج بل (٣) إما كل ب ج بالضرورة أو ج مصلوب من كله دائما وتقيض وقولنا ليس بعض ب ج وهو كل ب دائما ج أوليس ج بالضرورة

- (١) أودائما أي أو مصلوب عنه ج دائما في التعبير تماهلا يفترق لظهور المعنى وفي هذا الموضع قد أتى المصنف بالامور الثلاثة التي يتردد بينها لازم تقيض الوجودية وسيكتفي في السالبة باتنين فقط الدوام في الإيجاب على أنه شامل للضروري وغيره والضرورة في السلب
- (٢) بالضرورة مرتبط بالسلب أما الإيجاب فهو دائم سواء كان ضروريا أو ممكنا بالامكان الاخص كما أثبتنا الى ذلك قبل
- (٣) أما كل ب ج الخ أي كل واحد من ب أما أن يكون ج بالضرورة أو دائما وإما أن لا يكون ج دائما حتى يتناقض بعض الجسم حيوانا لادائما وهو معنى الوجود عند المصنف مع التقيض المردد فإن لم يرد بين كل واحد كذب الاصل الجزئي والتقيض المردد بين كليتين

وبهذا التحصيل الذى ذكرناه تعرف ان الدائم لابد له من ايراده فى لازم تقيضى المطلقة العامة والوجودية ولكن فى المطلقة العامة يكفى (١)

(١) يكفى ايراده فى الاصل اراد من الاصل النقيض نفسه وحاصل مقاله أن الدوام لابد من ذكره فى لازم تقيضى المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره فى كل من التقيضين فرقا قفى المطلقة العامة الكلية نحو كل حيوان متحرك بالارادة تقول اذا اردت أن تناقضها ليس كل حيوان متحرك بالارادة دائما ويكون الدوام قيدا للسلب أو تقدم الدوام على النفي للتنصيص فهذه القضية المالية هى نفس تقيض تلك الكلية الموجبة وهى قضية جزئية مسورة بسور جزئى مصطلح عليه كما ترى فان من أسوار الجزئية ليس كل أيضا ويمكنك الاكتفاء بذكر الدوام فى التقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم التقيض ويجوز لك أن تأتى بدل ليس كل الذى هو التقيض بلازمه وهو بعض الحيوان ليس متحرك بالارادة دائما وهو لازم غير مردد فتلحق الدوام بالقضية التى يخالف الموجبة فى الكيف وأما فى الوجودية فالتصرف يختلف فانك لو قلت كل حيوان متمسك بالوجود فالتقيض هو قولك ليس بالوجود كل حيوان متمسك ولا يموغ لك أن تقيده هذا السلبي نفسه بالدوام فحسب لان مجرد التقييد به لا يكفى فى التنصيص على جهات المناقضة لان من جملتها ضرورة الايجاب ولا يمكن استفادتها من قيد الدوام الملحق بالسلبي فى التقيض فلا يكون الدوام هو التقيض نفسه بل هو لازم من لوازم التقيض بذكر الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم التقيض مع التريد ولا يمكن الاكتفاء بتقييد السلبي بالدوام ويجوز أن يراد من الاصل أصل القضية التى يراد مناقضتها لانها هى بنفها مذكورة فى قولك ليس كل حيوان متحرك غاية الأمر انها تخالفت فى الكيف ولذلك قال يكفى ايراده فى الاصل بنفسه مخالفا لها أى القضية التى يراد مناقضتها فى الكيفية والاصل مع الخلف فى الكيفية هو نفس التقيض ومن هذا يمكنك أن تعرف ما يقال فى السالبتين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق

ايراده في الاصل بنفسه مخالفا لها في الكيفية وأما في هذه فليس هو بنفسه  
القيض بل لازم التقيض ثم يكون مرددا بين ما يوافقها وما يخالفها في  
الكيفية ولما كان اللازم في المطلقة العامة غير مردد تميز ذكر الدوام فيما  
يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم بلا تردد وأما في هذه فلما تردد لازم  
تقيدها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا  
قيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقتية ففرقة تقيدها سهل لتعين (١) الوقت فيها وهو  
ما حصل من الزمان أعني الحاضر والماضي فيتمتع الزمان الحاصل فيه السلب  
والايجاب جميعا

وأما القضايا الضرورية التي لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج تقيده  
ليس بالضرورة كل ب ج بل ممكن أن لا يكون كل ب ج لانا إذا كذبنا  
الموجبة الضرورية ورفضنا ما بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب  
الوجودي أو الممكن أو كان كذبها لان الحق هو السلب الضروري وتشارك  
الثلاثة في السالب الممكن العامي وقد بينا من قبل في المتلازمات أن قولنا  
ليس بواجب أن يكون يلزمه ممكن أن لا يكون بالمعنى العامي وقولنا  
بالضرورة لاشئ من ب ج تقيده الحقيقي ليس بالضرورة لاشئ من ب ج  
بل إما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه بالضرورة  
ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا

(١) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضى أو الحاضر  
وهو معنى الاطلاق عند قوم كما سبق للمصنف ذكره وخصه هو باسم الوقتي  
وما على مريد استخراج التقيض سوى أن يضم الى الشروط العامة في  
التناقض ذكر الزمان الذي كان الايجاب فيه وجعله زمانا للسلب فاذا قلت  
كل انسان فهو مولود أى في الماضى فتقيده بعض الانسان ليس بمولود في  
الماضى بل كان انسان في الزمن الماضى غير مولود

بالضرورة. بعض ب ج تقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزمه (١) يمكن أن لا يكون شيء من ب ج إلا مكان الأعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الأعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به فقد عرفت انضمامها الى ما يدوم الحمل بدوام كون الموضوع موصوفاً بما وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا يثبت (٢) الا عند اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفاً فقد يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجوداً وقد لا يكون مادام موجوداً بل يعرض ذلك الوصف ويزول والذات باقية فأخذت القضية على وجه يعنى هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحمول (٢) مادام الموضوع موصوفاً كان ذلك الوصف دائماً أو غير دائم فتقيض الكلية الموجبة منها وهى كل ب مادام

---

(١) ويلزمه يمكن ان لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكلية الممكنة العامة التي يذكرونها في تقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي يصوغونها هكذا لا شيء من ب ج إلا مكان العام وعلى ذلك تقيس في صوغ التناقض وتطبق ما يذكره في التقيض على ما يذكره غيره فان المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى للتناقض غير مبال بالصيغ مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يثبت الا عند اتصاف الخ كما في قولك كل مجنوب يسهل بالضرورة

حال كونه مجنوباً

(٣) مادام الموضوع موصوفاً الخ هذه هى المشروطة العامة التي هى أعم

من الضرورية المطلقة

ب هـ ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (١) اما ان لا يكون ج او يكون وقتنا من اوقات كونه ب دون وقت وتقيض لاشئ من ب ج مادام ب ليس لاشئ من ب ج مادام ب بل بعض ب إما دائماً (٢) مادام ب هـ ج وإما وقتنا من اوقات كونه ب هـ ج وتقيض بعض ب ج مادام ب ليس شئ من ب مادام ب موصوفاً ب ج بل إما ان لا يكون ج أو يكون وقتنا دون وقت وتقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إما دائماً (٣) ج وإما وقتنا

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائماً وذلك الوصف فتقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب إنما يكون ج مادام موصوفاً

(١) اما أن لا يكون ج أي بعض ب اما ان لا يكون ج بالامكان العام في جميع الاوقات أو في جميع اوقات كونه ب أولاً يكون ج مادام ب بل يكون ج في بعض اوقات الوصف دون بعض ويعم الجميع الحيفية الممكنة وهي بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق الملب في جميع الاوقات أو جميع اوقات الوصف او في بعض اوقاته صدقت الحيفية لان المحمول قد سلب عن الموضوع في بعض اوقات اتصافه بالموضوع على حال من هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان تقيض المشروطة العامة هو الحيفية الممكنة (٢) اما دائماً مادام ب هـ ج الخ والدوام هنا امكان عام لان التقيضية جزئية وبقيّة الكلام تعرفه عما قلنا في الموجبة

(٣) اما دائماً ج وإما وقتاً هذا هو لازم التقيض والتقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف الملب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة او دائماً بعض ب مادام ب ليس ب ج واللازم الذي ذكره المصنف يعاغب في حينية ممكنة موجبة وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام وما قاله المصنف في تقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده يلزم الضرورة في الكليات سواء كان الدوام مشروطاً او غير مشروط فانه يستلزم ضرورة بحسبه غير مشروطة إن كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطاً

بمعرض ب (١) له بل إماماً وإماماً في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإماماً غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر وتقيض قولنا لا شيء من ب ج مادام ب ليس لا شيء من ب مادام موصوف ب ب طرأ له ج بل إماماً موصوف عن كله أو عن بعضه أو موجب كذلك أو وقتاً من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يسلب عنه وقتاً آخر غير وقت كونه ب وتقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب إماماً يكون.

(١) بل إماماً إماماً الخ أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض. الحقيقي للشروط المذكورة وفيها لا دوام الوصف المعروفة بالمشروطة الخاصة أو الزمنية الخاصة عند الجمهور فإذا قلت كل إنسان حيوان مادام إنساناً لا دائماً فكذب هذا الإيجاب الكلي إماماً بأن يكون كل إنسان حيواناً دائماً أو بعضه حيواناً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائماً ويكون كله أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه إنساناً أو يكون كله أو بعضه حيواناً في وقت آخر غير وقت كونه إنساناً ولوجاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لكان أوضح ولكن وقع في عبارته التشويش الموجب للاغماض فقوله إماماً أي ثبت له ج دائماً في الكل أو البعض وقوله وإماماً في وقت البتة أي ينفي ج عن الكل أو البعض في جميع الأوقات فيكون السلب الكلي أو الجزئي دائماً وقوله أو في بعض أوقات كونه ب أي يسلب عت ج كلاً أو بعضاً في بعض أوقات الخ وقوله وإماماً في غير وقت الخ أي وإماماً أن ثبت ج لذات ب كلاً أو بعضاً في وقت آخر غير كونه ب على أن هذه الصورة الأخيرة وإن كانت من صور كذب الأصل إلا أنه لا حاجة إلى التصريح بها في لازم النقيض لأنها داخل في التي قبلها دخولا قريباً وهي صورة الملب وقت ثبوت وصف الموضوع ولازم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور فيتناقض مع الأصل لا محالة إلا أن الجمهور راعوا الاختصاراً فكتفوا بنقيض الجزأين على التردد. طريقته أدق وأحوط وطريقته أميس وأخصر وبهذا قدمهم ما قال في السالبة



ج مادام موصوف بعارضاً (١) ب بل إما دائماً أولاً في وقت البتة أو في بعض  
أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر وتقيض قولنا ليس بعض  
ب ج مادام ب ليس ج ملوباً عن بعض ب مادام ب عارضاً له بل امامسلوب عن كله  
دائماً أو في وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكلمه دائماً أو وقتاً من أوقات كونه ب  
وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف  
الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتاً آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت  
معيناً أو غير معين فإن كان معيناً فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان  
بمعينه في القضيةتين وإن لم يكن الزمان معيناً فنقيضها كتنقيض الوجودى لا غير  
وأما ما شرطه دوام المحمول فلا تائدة في أخذ تقيضها ولا خفاء بكذب السالبة  
فيها فانك اذا قلت كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشياً وقلت في النقيض ليس  
بالضرورة كل انسان ماشياً مادام ماشياً بأن كذب السالبة لا محالة  
وأما القضا بالممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى تقيضه ليس يمكن أن  
يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائص  
الباقية (٢) من تمسك وقولنا كل ب ج

(١) عارضاً له ب توضيح لقوله موصوف ب وقوله بل إما دائماً الخ تقول فيه ما  
مربيعته في الموجبة الكلية إلا أن الجمهور ههنا لم يكتفوا في لازم تقيض الجزئية  
بتقيض الجزأين على أن يكون التردد بينهما كما هو في لازم تقيض الكلية بل قالوا لا بد  
أن يكون التردد بين التقيضين في كل واحد حتى لا يكذب الاصل ولازم تقيضه في نحو  
قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فإن هذا الاصل كاذب ويكذب قولك كل جسم  
حيوان دائماً ولا شئ من الجسم يحوي دائماً أما لو قلت كل واحد من أفراد الجسم إما  
حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً كان قولك هذا صادقا

(٢) الباقية أى من قضايا الممكن العامى وهى السالبة الكلية والموجبة الجزئية  
والسالبة الجزئية

بلا مكان الخاصي قبيضة ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إمام متنع أن يكون  
أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لاشيء من ب ج بهذا الامكان  
قبيضة ليس بالامكان لاشيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق  
لا محالة حينئذ بعض ب ج بالضرورة وليس بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض وقبيضة  
قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان شيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أو  
ضروري أن لا يكون وقبيضة قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون  
بعض ب ج بل إما ضروري إيجابه لكلمة أو سلبه عن كلمة وهذا عام القول في التناقض

### ( الفصل التاسع )

#### في المكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء  
الصدق والكذب بحال أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات  
ومنها بالمالية المحكية

وقد ظن أنها تنعكس مثل قسمها في الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل إذا  
صدق قولنا لاشيء من ب ج صدق لاشيء من ب ج وإلا فليصدق قبيضة  
وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليصح (١) ذلك البعض

(١) فليبين ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها بوجود  
الموضوع ومحققه فيصح حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا واحتج الى تعيينه ليحقق  
ثبوت الوصفين مما له لأن ما ليس معيننا لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق وتمتريه  
التفروض فبعد التعيين يرتفع كل ابهام في ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك  
أن يفرض عند المكس وهو بعض ب ج الذي هو قبيضة الاصل أن ذلك البعض  
الذي هو باء دائما كان غير البعض الذي كان ج في قبيضة المكس كما يقع في مثل  
قولك بعض الانسان حيوان عند عدم التمييز فانك لو قلت بعض الحيوان انسان  
تمكنك أن تفرض أن ذلك البعض شيء آخر لأن الحيوان أعم ولذلك يصح أن  
تقول بعض الحيوان ليس بانسان فلا يكون الوصفان ثابتين لذلك البعض الواحد  
بالتحقيق بخلاف ما لو عينت البعض من الحيوان الذي هو انسان فانه يكون  
حيوانا وانسانا معا لا محالة

فهو بعينه ج وب فيكون باء ما ج وقد قلنا لاشيء من ب ج هذا خلف وقد  
عرفت فيما تقدم أن لا تكاذب بين السلب الكلي المطلق والایجاب المطلق وان  
كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لاشيء من الانسان ضاحك  
مع أن كل انسان ضاحك أى الضحك بالفعل فعلا عن صدقه مع بعض الانسان  
ضاحك فليس ما ادعوه خلقا بخلاف والقضية (١) التى لومت بعد التعيين وهى  
قولنا باء ما ج ليست دأمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد  
عرفت أنا إذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنحنى به أن كل ما يقال له ج دائما  
أو غير دائم فاذالم يشترط الدوام فى جانب الموضوع فيكون معنى بقولنا بعض ج ب  
دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فاذا عينا ذلك، البعض  
كان ذلك البعض بعينه دائما ب وهو وصوفا بكونه ج مطلقا لا يدرى أنه دائم  
أو غير دائم فيكون باء ما ج مطلقا لا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى  
وهى قولنا لاشيء من ب ج فهذا نقض ماتوجهوه حجة مع ان الدعوى (٢)  
فى نفسها ليست صحيحة اذ يصدق سلب الضحك أو خاصة من الخواص الغير  
اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق سلب الانسان عن الضحك

(١) والقضية التى لومت الخ من قدمة البيان لا بطلان ما زعموه وحاصله  
أن اثبات الجيم الباء بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم فى النقيض كان موضوعا  
وثبوت وصف الموضوع لذاته لا يشترط فيه الدوام فعندما عرفت الذات فقد  
قضيت بأنها الذات التى ثبتت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما فاذا قلت  
إنها جيم فانما ثبتت لها الجيم على الوجه السابق فيكون باء ما وهو باء دائما جيبا  
بالاطلاق وهو لا يتناقض الاصل لجواز صدقهما اذ يجوز لاشيء من الانسان  
بضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

(٢) الدعوى ليست صحيحة أى دعوى انعكاس المطابقة كتنها هذا استدلال  
على بطلان الدعوى بعد ان أبطل دليلها وحاصله ان من المطلق ماتمنى فيه  
الخاصة الغير اللازمة وهى خاصة موضوعها لا يمكن أن ينفى هو عنها كما  
فى لاشيء من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

ولا سلب شيء من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض الا لها واذا عرفت هذا في المطلق الذي يجوز اشتراكه على الضروري عرفته في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري

وقد احتيل لصدق (١) هذا العكس حينئذ اما بقية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي وهو سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذي وضع معه أو تخميص السلب منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين فاننا إذا قلنا لاشيء من بـ ج مادام موصوفا بـ ب كان دائما موصوفا بمادام موجودا أو غير دائما صح عكسه وهو لاشيء من ج ب والحجة التي ذكرناها تستمر هنا فان الجزئية الموجبة المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا

(١) لصدق هذا العكس أي عكس المطلق والوجودي وقوله اما بقية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي الخ ذلك ما يسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالشرطة العامة تنعكس عرفية عامة في السلب والخصتان تنعكسان عرفية لادائمة في البعض وقوله أو تخميص السلب الخ ليس هذا من الوقتيتين المعروفتين عند الجمهور وانما هو توقيت خاص يستغرق الماضي والحال واذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصفه الموضوع في جميع الأزمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تناقيهما في جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا لصدق تقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض أفراد المحمول في أحد تلك الأزمنة لتعيينه فيثبت له الوصفان في أحد هذه الأزمان وقد كان الاصل ان لاشيء من الموضوع بمحمول في جميعها ولنفرض الاصل لاشيء من الانسان بذى ذنب مثلا على أن يكون السلب في الماضي والحاضر ثم نجري فيه ما ذكرناه وقوله والحجة التي ذكروها الخ يريد حجة الافتراض التي سبقت وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد منها الجزئية التي حملت من تعيين الموضوع في تقيض العكس وهي بعض بـ ج فهذه الجزئية إذا أخذت حذبة وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك ياها هو ج حين هو ب يناقض لاشيء من بـ ج مادام بـ

حاً خوذتين عند اطلاقهما على مفهومهما العرفي ثم هذه (١) السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجوداً فكذلك عكسها لا يكون ضرورياً في الكل بل مادام الموضوع موصوفاً بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضرورياً لكان عكسه ضرورياً كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائماً مادام موجوداً فقي عكسها أيضاً تكون كذلك ومثال الاول لاشيء من الأبيض بأسود اى لادائماً بل مادام موصوفاً بالأبيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضاً وهولاشيء من الأسود بأبيض

(١) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذى أخذ على المفهوم العرفي وقوله ان لم يكن الخ خاصة ان ما كان دوام السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائماً بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم ذاته في الكميات فاذا كان السلب مشروطاً بدوام الوصف الضروري كان ضرورياً فيكون عكسه ضرورياً وهذا هو الشق الثانى المذكور في قوله « وان كان الوصف دائماً الخ » وقد يكون وصف الموضوع غير دائماً مادامت ذات الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضروري فيكون العكس كذلك غير ضروري وهذا هو الشق الاول المذكور في قوله « ان لم يكن وصف موضوعها الخ » وقوله « اذ لو كان ضرورياً لكان عكسه ضرورياً الخ » أى لو كان العكس ضرورياً لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضرورياً لانعكس الى ضرورية وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضرورياً وقد فرضناه غير ضروري لانه مشروط بما ايسر بضروري ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قرره الجمهور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يهبط القواعد في الالتقاط فقط أما من يريد ان يحقق أحكامه ويمحص عقائده فعليه أن يبنى جميع قضائه على ما استقر في نفسه من علم الواقع

ومثال الثاني لاشيء من الحجارة بحیوان مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فمكسمة أيضا وهو لاشيء من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما السلب الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كلياً لأن المحمول ربما كان اعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان اعم من الانسان وأما أنه ينعكس جزئيا فيبانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات ب فذلك الواحد بعينه ب وج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفاً ب دائماً او لم يكن ولكنه لا بد من أن يكون موصوفاً به ولو وقتاً ما اذ لو لم يكن كذلك لكان ب مملوياً دائماً مما يقال له ب وهو (١) محال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه قد سبق أن وصف الموضوع صادق على أفرادها بالفعل وهي مفروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضرورة أو بالوجود المشروط فيه سلب الضرورة فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لقرد معين يصح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتاً بالفعل فذلك القرد المميز فرداً للمحمول وقد كان موصوفاً بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لامحالة اذ لو سلب عنه لكان سلباً لما فرض ثبوته فاذا صدق كل انسان متنفس بالاطلاق أو الوجود كان واحد من الانسان فرداً من المتنفس فيكون بعض المتنفس الذي هو ذلك الواحد انساناً وإلا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الأصل والفرض الصحيح وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودي وجودياً لامحالة بهذا الدليل ذلك أن قول إنه مطلق لأن المطلق يشمل الوجودي فيصدق عليه وسيعين بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يهكون مطلقاً يشمل الضروري ويسلك لذلك طريقين سيذكرهما

والوجودي جميعاً لأن ذلك الواحد توجد له صفة البائية والجمعية فكونه وجودياً لا شك فيه والمطلق يصدق على الوجودي لا محالة

مع أننا نبين بطريقتين آخرين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقاً يشتمل على الضروري (أحدهما) الحجة المتقدمة (١) وهي إذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فليصدق تقيضه وهو لا شيء من ج ب دائماً فينعكس لاشيء من ب ج دائماً وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليلزم أن السالبة الكلية الدائمة تنعكس دائمة فإنا قد بينا أن الدائم في الكليات والضروري سواء والضروري ينعكس ضرورياً كما يأتي من بعد بيانه على ما هو مبين به

والقدماء لما لم يحققوا تقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستمر لهم هذه الحجة لأن تقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشيء من ج ب مطلقاً وهذا لا ينعكس كما قدمنا ولو انعكس أيضاً مطلقاً لم يكن بينه وبين الكلية الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد رد على القدماء بما ذكرناه وخصص (٢) استمرار هذه الحجة بما شرط ضرورته دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به ورده عليهم متجه وأما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها في عمومها كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تمنعنا له عذراً سنذكره في عكس السالبة الكلية الضرورية

(١) المتقدمة أي في بيان عكس السالبة المطلقة على رأي من رأى عكسها وتلك الحجة هي ترتب الحال على صدق تقيض العكس وإن لم يكن معه افتراض كما هنا

(٢) وخصص استمرار هذه الحجة الخ أي أن الشيخ قرر هذه الحجة في المطلق لكن في نوع خاص بما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضرورته أن يدوم الموضوع موصوفاً بما وصف به في الوضع كقولنا كل حيوان حماس بالاطلاق فإن الحماسية في الواقع وفي اعتقاد الحاكم ضرورية لحيوان ومشرطة للضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال في الوجودي كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الأصابع بالوجود أما عند الشيخ في هذا التخصيص فيذكره المصنف بعد سطور وستوضحه هناك

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضروريا للموضوع والموضوع ضرورى له كما ذكرنا من مثال الانعام والاضاحك والمتنفس فأذن الانسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة فينبغى إذن أن يكون هذا العكس مطلقا يشتمل على الضرورى لا وجوديا محضاً يشتمل عليه وإذا عرفت هذا في الكلى فاعرفه بعينه في الجزئى الموجب فانه يتعكس جزئيا موجبا مطلقا أيضا وطريق البيان يستمر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فان قولك ليس كل انسان كاتباً صادق ولا يصدق ليس كل كاتب انسانا وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص

وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضروية فإذا قلنا لاشي من ب ج بالضرورة وصدق (١) صدق لاشي من ج ب بالضرورة وإلا صدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامى أن بعض ج ب فنقضه (٢) موجودا

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من قسمة الشرط  
(٢) فنقضه موجودا أى نفرض هذا الممكن وهو أن بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض أن ثبوت الباء للجم الذى هو بالامكان وقع بالفعل لان الممكن العامى وهو ذلك الثبوت غير محال فنقض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائز لا يترتب عليه محال فإذا صح هذا الفرض فى شيء معين كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ج ب وقد قلنا فى الاصل لاشي من ب ج بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالا فالعكس صحيح

وانما التجأ المصنف الى فرض ثبوت ب لج بالفعل لانه لو بقى على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفاله عند وضعه فى العكس الذى يناقض الاصل فان وصف الموضوع بفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء الممكن عنوانا له والجمهور يقولون إن الضرورية السالبة انما تنعكس الى دأمة وإن القول بانعكاسها ضرورية فاسد ويستدلون عليه بمجواز امكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل ولا تحصل للاخر أبدا فيكون النوع الآخر منلويا باعماله



فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه ج وب فذلك الجيم باء وذلك الباء جيم وقد قلنا لا شيء من ج ب بالضرورة وفرض الممكن موجودا غير محال إذ لو كان محالا وجوده كان ممتنعا لا ممكنا

تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة لتلك النوع المطلوب بالضرورة عما ثبتت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثلوا له بأن مركوب زيد وصف يمكن أن يثبت للفرس والحمار فإذا لم يركب زيد إلا الفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح أن يقال لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة لأن المركوب بالفعل هو الفرس ولكنه لا يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق تقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالإمكان العام وإنما يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد دائما

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا إليه لأنهم يتفقون مع المصنف في أن فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها في القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتا في الماضي والحال بل المراد أن ما لو وجد كان موصوفا بذلك فهو لو وجد كان محكوما عليه بما في القضية ولا يعنون من « كل كاتب إنسان بالضرورة » أن ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل في الماضي والحال هو إنسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف في أي زمن كان فالحكم في الحقيقة على طبيعة الكتابة عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى أن الحكم إنما هو آت من أن الكتابة لا تكون محال ما إلا لإنسان وقد صرحوا بعنانه وفي مثاهم لا يصدق الاصل المفروض فانه لا يصح أن يقال لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة مع أن من الأفراد الممكنة في ذاتها لمركوب زيد الحمار وليس في طبيعة المركوبة ما ينافي الحمارية وإنما اتفق لهم هذا المثال عندما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحققت في أشخاص من المركوب معينة في القضية بهذا الاعتبار كلية في الصورة لكنها في الحق شخصية فانك عند ما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ما ركب بالفعل وهو أشخاص معينة من الافراس فتقول هذه الافراس ليست بحمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الحمار ليس بشيء منها بالضرورة كذلك ولا تحكم على المركوب باعتباره طبيعة متحققة في أي فرد يمكن أن يكون لها عندما تتحقق فيه فذكروه ليس من القروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

وأما أفضل (١) المتأخرين فلهذا إما خصص احتجاجة في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقين والوجوديين بما شرط ضرورته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال عكس السالب الكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضروري في الكليات المفترق بيان عكسه الى استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي اذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

(١) وأما أفضل المتأخرين فلهذا الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عندما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشيء من ج ب دائما فليصدق لاشيء من ب ج دائما والا لصدق تقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الأصل الصادق لاشيء من ج ب دائما فيلزم صدق التقيضين وهو محال وهو إنما لم من فرض صدق تقيض للعكس كما هو ظاهر فقد رأيت أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو أنه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها لزم الدور كما هو ظاهر فيجب أن يمتنع في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في البيان بهذه الطريقة أن يكون الأصل الموجب المطلق أو الوجودي قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لدائه فانه عند هذه الملاحظة يكون المطلق أو الوجودي من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا لصدق تقيضه وهو العالبة الضرورية والعالبة الضرورية تنعكس كنفسها فتناقض الأصل الصادق وانعكاس العالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذي ذكره المصنف ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في

هو أما السكلي الموجب الضروري فينعكس جزئيا موجبا وبيانه (١) بالافتراض الذي ذكر في المطلق العام لكنه ليس بضروري بل هو ممكن تام فان المحمول

البيان دور حيثئذ ولا يقال ان الدعوى كانت هي ان المطلقة تنعكس مطلقة لانها تنعكس ممكنة لانا نقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن فيكون الدوام في النقيض من نوع الضروري الذي بين عكسه بطريق آخر والا فالدعوى هي الاطلاق والبيان له لا للامكان في الحقيقة ولنموض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص مسمى المصنف هذا لا عتذار تمحلا وما ذكرناه من ملاذحظة أفضل المتأخرين هو الذي حمل المصنف على تأخير التحمل الى ما بعد كره عكس العالبة السكالية الضرورية حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذي ذكره

أما على طريقة المصنف فالضروري والدائم شيء واحد في السكليات وهو الم يأخذ في بيان عكس العالب من الضروريات السكالية الا الافتراض وهو فبينه البيان في عكس الدائم ولم يلتجئ الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه بلو اخذ عكس الدائم في بيان هذا العكس الأخير لم يازه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن تكون ضرورته مشروطة بدوام وصف الموضوع لداته أم لم يلاحظ فيه ذلك

(١) وبيانه بالافتراض بأن تقول اذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ج ب بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لداته بالفعل فكأنك قلت كل ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل فهو انسان فيصح لك أن تفرض شيئا معينا قد اتصف بالكتابة بالفعل وبالنسانية بالضرورة وهي فعل وزيادة فهذا المعين إنسان بالفعل فهو بعض الانسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه اتصف بالكتابة في ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت التعلبية في الموضوع لم تعتبر في الماضي والحال فقط وانما تفرض عند ثبوت المحمول للموضوع والكتابة ممكنة بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تتحول محمولا تكون أعجمية لها هي الامكان العام ولو لم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب دائما وبالضرورة مما اعتبرناه كاتبا بالفعل ويوتناقض

ربما كان ضروريا لشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الانسان للكتاب فانه  
ضروري له وليس الكتاب ضروريا للانسان بل ممكن خاص وقد يكون كل واحد منهما  
ضروريا للآخر كالانسان والناطق والانسان والحيوان واذا كان العكس في بعض  
المواضع ضروريا في بعضها ممكنا خاصا كان يشتركان مافيه هو العكس في جميع المواضع  
وهو الممكن العامي والجزئي الموجب الضروري يعرف بيانه من هذا ايضا

وأما السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عرفت في المطلق فان قولك  
ليس كل حيوان انسانا صادق ولا يصدق في قولك ليس كل انسان حيوانا  
وأما الممكنات فليس يجب لها عكس في السلب اذ يجوز أن ينفي شيء.

عن شيء بالامكان الخاص والعام جميع وذلك المنفى عنه لا ينفي عن هذا لانه  
موضوعه الخاص الذي لا يعرض إلا له كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة  
للانسان اذ يصدق ان يقال لا شيء من الناس يكتب أو ضاحك ولا يصدق سلب

الانسان عن الكاتب والضحك فان كل كاتب أو ضاحك انما بالضرورة  
وأما في الايجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل

غاما في الممكنين جميعا فان المتحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضروري  
له فيجب ان يكون العكس على وجه يشمل الضروري مع الممكن الخاص

وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا بد منه فانه اذا كان كل ب ج أو بعض  
ب ج بأي امكان شئت فسمه ج ب بالامكان العام والا فليس يمكن أن يكون شيء من

ج ب ويلزمه بالضرورة لا شيء من ج ب وينعكس الى لا شيء من ج ب بالضرورة  
وقد قلنا إن كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن المبالغة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية  
في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالمبالغة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه

بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامي والموجبة لاتصاح ان تكون  
عكسا لمبالغة المخالفة للقيستين في الكيفية ولا يجب انقلابها من الايجاب الى

السلب لكونها (١) من الممكن العامى واعلم أن القانون الاعظم فى العكس هو رعاية الموضوع بتهامه والمحمول بتهامه وربما أوم الاخلاق ببعض أجزائها تختلفا فى العكس اذ الصدق غير متحقق فيه مثال ذلك أن نقول لاشئ من الحيطان فى الوند ولاشئ من البطاطيخ فى السكين وهو قول صدق ويعتقد أن عكسه لاشئ من الوند فى الحيطان ولا من السكين فى البطاطيخ وهو كذب وانما كان كذلك للاخلال ببعض أجزاء المحمول لان المحمول هو فى الوند وفى السكين لا الوند ولا السكين وحدهما فلنجعل جملة موضوعا كما كان محمولا فيبقى الصدق بحاله وذلك أن نقول لاشئ مما فى الوند بحيطان ولا مما فى السكين ببطاطيخ وهذا تمام القول فى العكس

(١) لكونها من الممكن العامى أى والممكن العامى اذا انقلب من الايجاب الى السلب تغير الحكم فيه بالمرّة بخلاف الممكن الخاصى فان السلب والايجاب فيه بمعنى واحد فى الحقيقة

ثم اعلم ان المصنف قد اقتصر فى أنواع القضايا وعكوسها على ما يقبل استعماله فى العلوم ولهذا سلك المصنف الذى رأيت فى البيان اما الجمهور وخصوصا المتأخرين منهم فانهم جاؤا فى القضايا المركبة وعكوسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف فى الحكم بهذا ذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصرناها على استعمال عكوس القضايا فى بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها فى بعض الأشكال وأنت ترى أن العكس فى نفسه يصلح أن يكون من الأدلة وحده فيجوز لك ان تدعى دعوى وتمتدل عليها بانها عكس لاصل صادق بين الصدق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لاله لا الله فانه فى معنى لاشئ من الاله بغير الله وهو سالية كلية ضرورية معدولة المحمول والمبرهن عليه بدليل الوحدانية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهى لاشئ من غير الله بالضرورة ولكنه متى صدق هذا الاصل صح لنا أن نأخذ دليلًا على صدق عكسه وهو لا إله الا الله

## الفن الثاني

في صورة الحجج وينتظم الى ستة عشرة فصلا

### (الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحجة هي المقصود الاصح من المنطق وكانت في تصورها مركبة  
والعلم بالركب لا يحصل الا بعد العلم عامنه التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا  
المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقمت البداية في بياننا بمفردات الماني  
والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك  
بالبیان الشافي تخليق بنا تجريد النظر لتعريف الحجة وأقسامها

والحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصده إيقاع التصديق بقول آخر غير  
مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثال (١) ولكل واحد منها أمور  
قريبة منه كالضمير (٢) والدليل والرأي والعلامة والمعتمد الموثوق به من جهة ذلك  
القياس وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لم عنه لداته قول

(١) والمثال يريد به التمثيل الذي هو القياس الاصولي كما يأتي في الفصل

المادس عشر من هذا الفن

(٢) كالضمير الخ سيأتي للمصنف في الفصل المادس عشر من هذا الفن  
تفسير هذه الالفاظ ولنجعل به الآن فالضمير قياس حذف كبراه إما لظهورها  
كما يقال في الهندسة خطأ ب واج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان  
وإما لاختفاء كذب الكبرى كما يقول الخطابي فلان يكلم المدبر فهو خائن  
ولو قال وكل من يكلم المدبر فهو خائن لاحت بكذبه والرأي هو مقدمة  
توضع لاشعار النفس بأن شيئا حاصل أو غير حاصل أو أنه حسن أو قبيح أو من  
الصواب فعله أو من الصواب تركه وذلك بما يستلقتها مضمونها الى معهوداتها  
في الشأن الذي يقال فيه تلك المقدمة ومنه كل جوامع الكلم وما يسمى بالحكم  
كقولهم الخائن خائف والأمين آمن والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن  
شيء لو ثبت للاصغر تبعه شيء آخر دائما ثبت له كقولك هذه المرأة ذات

آخر ققولنا مؤلف من قضايافضل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذب تقضيها وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلت لانغنى به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل ربما كانت منكرة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلت لزم عنها بتأليها قول آخر وقولنا لزم عنه فضل بين القياس والاستقراء وما هو (١) معدود معه اذ لا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد أمورا منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيره لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس حصال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والحصال سلب الصحال عن الانسان ولو بدلت بما ليس مساويا للفرس في الحمل فربما لم يلزم السلب مثل ما اذا جدد الصحال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد زاد في الحد لفظة الاضطراب (٢) احترازا عن هذا ولا حاجة إليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم

لين فهي اذن قدولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدليل والضمير ايضا ينظر فيه إلى ان أمر واحد يثبت لأمرين فيثبت أحدهما للآخر وأن أمرين يشتركان لشيء واحد فيثبت أحدهما للآخر فالاول كما تقول هذه المرأة مصفارة فهي حبلى ظن الاصفرار شيء وحدثت لهذه المرأة وهو ثابت للحبلى ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكاف من موجبتين من الشكل الثاني هكذا المرأة مصفارة والحبلى مصفارة والثاني كما تقول الشجاعان ظلمة لأن الحجاج كان شجاعا وكان ظالما فانه ظالم ثبت الشجاعة والظلم للحجاج ثبت الظلم للشجاعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الحجاج شجاع والحجاج ظالم فالشجاع ظالم

(١) ما هو معدود معه كالضمير والدليل ونحوهما فان هذه قد يكون عنها قول آخر ولكنه ليس بلازم لها فاقية تخلف اذا اختلفت المادة (٢) احترازا عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطرابا يخرج منه ما يكون لزومه للمادة لانه ليس بلازم اضطرابا بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة إليه فانه يغنى عنه قيد لذاته اذ لزم سلب الصالح عن الانسان في المثال ليس لهيئة التركيب لئلا يهازل لخصوص المادة كما ذكره

عنه الى أن يقتضيه به شيء آخر يتم به ثبوت اللازم إما محذوف بالكلية من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أما ما حذف رأينا فقل قولنا أما ولب وب مساو لـ (١) مساو لـ فلا يلزم من مجرد هذا القول أن مساو لـ بل يلزم من أمر آخر حذف وهو أن مساو لمساو ج ومساو المساو مساو فيلزم حينئذ أن مساو لـ فالتقدير المذكور ليس قياساً (١) على هذا اللازم اذ لا يلزم عنه لداته وأما ما أورد بدله ما في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وارتفاعه ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح به بل من مقدمة أخرى حذفت يجب أن تقرر بالاولى وهي أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكورة وهي أن ارتفاعه ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتوهم أن اللازم يلزم منها مقرونة بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة في الحد وهي قولهم لداته لا بالعرض وإنما يحتاج الى هذه الزيادة ان لو جاز أن يلزم لازماً عن شيء لداته وبالعرض عنه فيحترز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم لذات المصرح بها فيمكن قولنا لداته احترازاً عنها دون أن يقتضيه بالعرض وهذا بيان ما ذكر في حد القياس من الاحترازات والحد الذي فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلفه من أقوال إذا سلمت لم عنها لداتها قول آخر لا بالعرض اضطراراً

واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم القياس الى البرهاني والجدلي والمغالطي والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادها لكن الصورة واحدة فيها جميعاً وإذا كان لكل واحد مادة خاصة وبمعناها جميعاً صورة فالأخرى تقدم النظر في العام على الخاص فنبدأ ببيان صورة القياس أولاً ولما كان النظر في الاستقراء والمثال والضمير والدليل والعلامة الرأي والقياس الدوري وعكس القياس ورد المستقيم الى الخلف والخلف الى (١) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياساً أي ليس قياساً أقيم دليلاً على هذا

اللام لينتج فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا التأليف وحده



المستقيم وغير ذلك مما تعرفه (١) من الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده في هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج

والقضايا اذا ركب منها القياس وصارت أجزائه تسمى حينئذ المقدمات وأجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الجمالية اذا حلت الى أجزائه الذاتية بنى الموضوع والمحمول أما المور والمجهة فليس ذاتيين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها نقطة دالة على الارتباط ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال وتمثل للقياس والمقدمة والحدود مثلا وهو « كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث » يلزم منه أن كل جسم محدث فقولنا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة أخرى وأجزاؤها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذي نظمناه قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند لزوم نتيجة وقبل الزوم هند أخذ الدهن في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا

وهذا اللازم اما أن لا يكون مذكورا هو ولا تقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى مثل هذا القياس اقترافيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصحرا به بالفعل ولا تقيضه ولكنه فيه بالقوة لانه (٢) تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما إن ذكر هو أو تقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمتساويين ولكنه فرد فيلزم أنه لا ينقسم بمتساويين وهو بعينه مذكور في القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا المثال « لكنه منقسم بمتساويين » يلزم منه أنه ليس بفرد فتقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل

(١) من الامور خبر كان في قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التي ذكرها فقد سبق بيان بعضها وسيأتي بيان الباقي في كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتقدمه عن موضعه

(٢) لانه تحت المؤلف أي لان الجسم مندرج في المؤلف الخ

والقياسات الاقترافية قد تكون من حمليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة من الحمليات والشرطيات فقدم الكلام فيما هو من الحمليات الساذجة وهو مؤلف لاحالة من مقدمتين تشتركان في حدا اشتراك (١) المثال المورد في المؤلف ويسمى حداً اوسطاً لكل واحدة من المقدمتين حداً آخر خاص بها كالجسم في مثالنا لاحداهما والمحدث للآخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما فما هو موضوع في النتيجة يسمى حداً أصغر وما هو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة التي فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى اقترانا وما كان من الاقتراعات يلزمه النتيجة لداته يسمى قياساً وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلاً

وهذه التسمية بالقيمة الصحيحة على أربعة أنحاء فان الاوسط إما أن يكون محمولاً على الاصغر موضوعاً للاكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعاً للاصغر محمولاً على الاكبر أو محمولاً عليهما جميعاً أو موضوعاً لهما جميعاً لكن القيمة الثانية وإن أوجبت انقساماً غير معتبر لانه يبيد عن الطبع يحتاج في ابانته ما يلزم عنه إلى كلف في النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلان الآخران وإن لم يكن لزوم ما يلزم عنهما بيانا بذاته لكنه قريب من الطبع والفهم (٢) الذي يتبين قياسيهما قبل البيان بشيء (٣) آخر ويسبق ذهنه الى ذلك انشئ المبين به عن قريب فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذن الاشكال الحملية المعتبرة ثلاثة

- (١) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركبة من مقدمتين مشتركتين في المؤلف لهذا صح أن يقول اشتراك المثال في المؤلف
- (٢) الفهم يفتح فكسر المربع الفهم
- (٣) بشيء آخر متعلق بالبيان أي يمكن لسريع الفهم أن يتبين لزوم النتيجة لقياسي الشكلين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك لزوم شيء آخر غير مجرد القياسين

وتشترك كلها في أن الاقياس عن جزئيتين على الإطلاق ولا عن سالتين  
ولا عن صغرى سالبة كبراهما جزئية الا في المواد الممكنة على مائرفه والنتيجة  
تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية الا فيها (١) تستثنيه وأما في الجهة فمذكور  
أي المقدمتين تتبع ثم يخص كل شكل منها بشرائط  
(الشكل الاول)

وإنما سمي أولاً لأن إنتاجه بين بنفمه وقياساته كاملة وتبين به جميع الاشكال  
ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة الكلى الموجب والكلى السالب والجزئى  
الموجب والجزئى السالب ولا ينتج الكلى الموجب الذى أفضل المطالب غيره .  
والشكل الثانى ينتج السالب والثالث ينتج  
وشرائطه في إنتاجه أن تكون صغره موجبة أو في حكم الموجبة بأن تكون  
سالبة ممكنة أو وجودية ينقلب (٢) السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية  
وإنما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر

(١) الا فيا تستثنيه سيأتى المصنف التصرح بهذا الاستثناء في فصل  
الختلاطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان  
لايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا  
قرنا الصغرى السالبة الممكنة (أى بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة  
موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة  
الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية  
وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتى في اختلاط الممكن المطلق في الشكل  
الثانى فان بيان الضرب الثانى من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة  
موجبة جزئية مع أن إحدى المقدمتين سالبة كما سيذكر قبيل آخر فعل الختلاطات  
(٢) ينقلب السالب فيها الى الايجاب وهى السالبة الحقيقة لموضوع كما طاقه الى  
دوعى فيها السالب بالفعل مع ملاحظة ان السالب غير دائم بل قد يكون الايجاب  
بالفعل أيضاً فان منزلة هذا الوجود منزلة لا مكان الخاص من جهة أن السالب ينقلب الى  
ايجاب كان الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سالب متى دوعى عدم دوام الايجاب

تحت الاوسط بأن يقال (١) عليه ما قبل على الاوسط فاذا كان الاوسط مملوياً عنه فلم يكن من الموصوفات بالأوسط فلا يلزم أن يتمدى اليه ما قبل على الاوسط واشتراط كلمة الكبرى أيضاً هو ليتأدى حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فرعاً كان أعم من الأصغر وكان الأكبر مقولاً على البعض الذى ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذى هو الأصغر

فرائضه المنتجة أربع لأن التقاضيا إما مهمة وإما خصية وإما محصورة والمحملات في حكم الجزئيات فليستغن بها عنها والشخصيات لا فائدة في إقامة الأقضية عليها فانك إذا قلت زيد هذا وهذا أبو بكر لم يكن عليك بأن زيداً أبو بكر علماً لا يحصل الا بهذا النظم القياسى فان كان بيننا له أن هذا أبو بكر وهذا عينه زيد كان بيننا له أن زيداً أبو بكر فبقيت القضايا المعنى بآبائنا بالقياسات هي المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من هذه الأربع اذا جعلت صغرى أمكن ان يقرن اليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقتربات ستة عشر لسكن الصغرى اذا لم يجوز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقتربات عن النتائج والكبرى اذا وجب كليتها لم يمكن أن تقرن الجزئيات لا بالصغر الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت أربع اقتربات أخرى عن النتائج وبقيت من جهة الستة عشر أربع اقتربات ناتجة

(الاول) من كلتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د يفتج كل ب د  
(الثاني) من كلتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د يفتج لا شيء من ب د

(والثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د يفتج بعض ب د

(١) بأن يقال عليه الخ عزلة التعوير لدخول الأصغر تحت الأوسط كأنه قيل لان لزوم التشبيه فيه إنما هو بدخول الأصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الأكبر على الاوسط كان مقولاً على الأصغر أيضاً في ضمن الاوسط

(الرابع) من جزئية موجبة وكلية سالبة كبرى مثل قوله بعض ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس بعض ب د

وربما توهم ان غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى اذا قرئت بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل ب د لأن الكبرى اذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل دب فانها تصير صغرى الشكل الثاني لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب ان تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراهوا اذا جعلت صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو انا انما قلنا لا ينتج هذا الاقتران اذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى لان فيها الاصغر الذي يجب ان يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وحلما (١) د عليه لم يلزم البتة

(١) وحلما د عليه أي راعينا أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان المحل على وجه الطلب فالنتيجة على هذا الترتيب لا تلزم لا قدر ان السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لأنه اذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى كبرى للشكل الثاني الذي رجع اليه الاقتران بعكس العكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران ليس بعض د ب فيكون الباء محمولا في النتيجة لاموضوعها كما فرض أولا ولا يمكن ان نقول إنه يمكن عكس النتيجة الى ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها فاقتران الصغرى السالبة في الشكل الأول بالكبرى الموجبة لو أتيح فلا تكون نتيجته عن الصغرى والكبرى على ما وضعنا عليه وانما تكون نتيجة لترتيب آخر ليس من هذا الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد انه لو صح هذا الاقتران في الشكل الأول للزم بيان اتجاhe بالرد الى الشكل الثاني عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الأول وانما تبين نتائجها بالرد اليه فكيف بين الاجلي بما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب هذا الشكل بالعكس الرابع الى آخر مقال

من هذا الافتراض أن ليس بمضرب د فاذا إن اتج هذا الافتراض شيئاً فليس عن كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل ما كانت كبرى والشكل الثاني لاقتين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يردده الى الشكل الاول فيتضاعف العمل على ما في الشكلين ويتحقق بالشكل الرابع الذى كان سبب الغائه بعده عن الطبع وزيادة الكلفة في بيانه يأسسته ثم هذه الافتراضات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أى تكون كل واحدة من مقدمي القياس من جنس الاخرى وقد يختلف بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للآخرى في الجهة ونؤخر الكلام في المختاطات الى أن نقرغ من بيان ما لا اختلاط فيه من الاشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بينا إذا الاصغر داخل بالفعل تحت الاوسط فالحكم على الاوسط حكم عليه وأما إذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الاوسط اليه حسب بيانه في المطلقين والضروريتين وذلك لأن فيها (١) كل ب ج بالفعل فاذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكماً على ب لا محالة من غير تردد للعقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فاذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يبين تعدى ذلك الحكم الى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وانما قلنا ان الحكم على ما هو ج بالفعل لانه اذا قيل كل ج د لا مكان عنى به أن كل ما يوصف بحج بالفعل فهو إما بالامكان أو بغيره كما عرفته في جانب الموضوع لكنه (٢)

(١) لأن فيها أى في المطلقين والضروريتين كل ب ج بالفعل فان لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وان سحبه الضرورة كانت القضية ان ضروريتين

(٢) لكنه وان كان في البيان الدورى ما تقدم الخ أى لكن تعدى الحكم الى ما هو اوسط بالقوة وان لم يصل في سهولة بيانه الى ما تقدم في المطلقين والضروريتين فهو لا يحتاج الى أن يبين بشئ آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهى طريقة الاندراج التى سماها بيا نادورىا و إنما سميت بذلك لانه تدور عند البيان بين الاصغر والا كبر فأيها ابتدأت به وصلت الى المطلوب فاما أن تقول اذا كان الاصغر مندرجاً في الاوسط والاوسط محكوم عليه بالا كبر - لمبأ أو إيجاباً كان الاصغر محكوماً عليه بما حكى به على الاوسط لانهم من مشمولاته وأما أن تقول اذا كان الحكم بالا كبر إنا هو على الاوسط والاوسط حاول الاصغر فالحكم حينئذ يكون على الاصغر لا شتمال الاوسط عليه

وان كان في البيان الدورى دون ما تقدم فليس محتاج الى أن يبين بشئ آخر بل يكفى فيه أدنى تقييد فان الأكبر اذا كان ممكنا للاوسط الممكن للاصغر كان ممكنا للاصغر والأصغر اذا أمكن أن يكون الأوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لأن امكان (١) الامكان قريب عند الفهم أنه امكان أما اذا كان الأكبر للاوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والاوسط بخلاف ذلك للاصغر فليس يتبين جهة النتيجة بل محتاج الى بيان وسنذكره في المختلطات

(١) امكان الامكان الخ أى الممكن لذلك الشئ وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لأن من القريب عند الفهم ان امكان أمر لممكن لشئ يستدعى امكان ذلك الأمر لذلك الشئ

وقد خالف المصنف رأى الجمهور هنا أيضا حيث جوزا إنتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول وقد شرطوا فيها الفعلية وقالوا في بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة انه يجوز ان يقال في المثال المشهور كل حمار مركوب زيد بالأم كان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لأن زيد الميركب بالفعل إلا الفرس فكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لأن وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم لنا أن الجمهور سهوا عن معنى الفعلية في الموضوع وان معناها ان كل مالو وجدو كان بالفعل كذلك الأبعد الماضي وأما عند التقييد كما في المثال تخرج القضية عن كونها محصورة الى أن تكون شخصية

فقولك وكل مركوب زيد فرس بالضرورة غير صادق لأنه ليس كل مالو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس وانما يصدق اذا جعلت مركوب زيد عنوا على الافراس المعينة التي ركبها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فاذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لا تنتج في الشكل

## الشكل الثاني

الأول هو الذي فيه الأوسط محمول على الطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج لاسالبا وشرطه اختلاف مقدمتيه بالماب والايحاب وأذ تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تنتجان فيه لأن الشيء الواحد قد يوجب شيئين متباينين كالجسم والحجر والحيوان والمتفقين كالانسان والناطق والنتيجة في أحد المثالين سالبة وفي الآخر موجبة والمالبتان كذلك لا تنتجان فإن الشيء الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالحجر عن الانسان والقمر قارة وعن لانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لأن البعض الموضوع في الكبرى قد يكون بعض شيء محمول على كل موضوع الصغرى اعم (١) منه وقد يكون بعض شيء مملوب عن كله والنتيجة في إحداهما موجبة كلية وفي الأخرى سالبة كلية أما اذا جعلت (٢) هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن في الصغرى لأن الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة في الموضعين جميعا سالبة جزئية

والمشهور (٣) ان المطلقين تنتجان في هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق

(١) أعم منه كما تقول لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شيء مملوب عن كل موضوع الصغرى كالو بدلت الحيوان في المثال بالصاهر فإن الصاهر مملوب عن كل انسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فإن كانت سالبة فهي كما تقول في القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) اما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن تقول بعض الحيوان فرس ولا شيء من الانسان بفرس فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو قلت بعض الصاهر فرس بدل بعض الحيوان والنتيجة في الحالتين سالبة جزئية (٣) والمشهور ان الخ سكت عن الضروريتين والاعتنتين لأنها تنتج بلا نزاع

وأيما اراد أن ينص على ما قيل انه ينتج وليس بمنتهج



أنه إنما ينتج من المطلقتين إذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلاً وذلك لأن شيئاً واحداً كالتحرك يوجب بالاطلاق أو الامكان لأحد الشئتين المتنفقين كالانماز ويسلب بأحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب بإحدهما لأحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالنور والنتيجة سالبة فلا تتمين إذن من هذا التأليف نتيجة

وإذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بيناه في الشكل الأول (الاقتران الأول) من كليتين في الكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من د ج ينتج لاشيء من ب د لأنك إذا عكست الكبرى ارتدت إلى الضرب الثاني من الأول وتنتج ما ذكرناه ويبين أيضاً بالغلف فانه إن لم يصدق قولنا لاشيء من ب د أي مادام ب صدق قبيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لاشيء من د ج ينتج من رابع الأول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثاني) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لاشيء من ب ج وكل د ج ينتج لاشيء من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها إلى ثاني الأول ثم عكس النتيجة ويبين بالغلف أيضاً لانه إذا لم يصدق قولنا لاشيء من ب د صدق قبيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لاشيء من ب ج هذا خلف

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى والغلف أيضاً

(الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لأن السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس

عن جزئيتين لكنه يبين (١) بالافتراض والخلف أما الافتراض فهو أنه يفرض البعض من ب الذي ليس ج شيئاً معيناً ونسميه ألفاً فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لا شيء من ا د ثم تنكس أولى الافتراض الى بعض ب ا وتضمها الى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو (٢) ماعرفته

### (الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته في اتجاهه أنه لا ينتج الا جزئياً وشريطته كون صفراء موجبة وأن تكون إحدى المتقدمتين كلية كان كانتا سالتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شيء واحد متفقين أو مختلفين كسلب الإنسان والفرس عن الحجر تارة وسلب الإنسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جاز أن يوجب في بعض شيء واحد أمران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضاً وراز أن يوجب في بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضاً كما تقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه إنسان ومرة ليس بعضه إنساناً وان كانت الصغرى سالبة لم تنتج لأنه لا يجب اذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما تقرر بقوله لا شيء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهال

(١) يبين بالافتراض ذلك اذا روعي في السالبة عدم دوام السلب فان ذلك يحقق الايجاب أحياناً فيكون قد روعي في الحكم ثبوت الموضوع  
(٢) فهو ماعرفته وعصمه أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق تقيضه وهو كل ب د ويضم الى الكبرى التقياس وهي كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى التقياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا خلف

وينتج من المطلقين والممكنين (١) بخلاف الثاني وقرانه سنة لان الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقتراقات أربع كافة، الاول لكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية وهنا حصل اقتراقان آخران ( فالاقتران الاول ) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د لأنك اذا عكمت الصغرى رجع الى ثالث الاول ويبين بالتخلف أيضا وهو أنه إن لم يصدق بعض ب د وكان مطلقا (١)

(١) والممكنين خالف المصنف الجمهور هنا أيضا فانهم شرطوا فعلية للصغرى كما شرطوا في انتاج الشكل الاول وبينوا ذلك بنحو المثال المشهور كما لو زدنا أن زيدا يركب القرس ولم يركب الحمار قط وعمرًا يركب الحمار دون القرس فانه يصدق كل ماهو مركوب زيدمركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيدمركوب عمرو بالصدق وبكذب بعض ماهو مركوب عمرو فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لأن كل ماهو مركوب عمرو حمار بالضرورة وعما سبق في العكس وفي الكلام على هذا الشرط في الشكل الاول تعرف مفشأوم الجمهور والمقل بحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيئان لشيء واحد جاز أن يتصادقا معا وهذا هو معنى الامكان الجزئي اى في قضية جزئية وهى نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما له في الاثبات وسلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثانى عن الاول بالامكان لجواز تحقق الاول في ذلك الشيء أحيانا فيكون له حكمه ولو

فى بعض أفراده عند ما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا (٢) وكان مطلقا ما لا يقال لاحاجة لهذا القيد فانه يخرج الممكن العام مع أنه من نتائج هذا الشكل على رأيه كما سبق فكان عليه حذفه أو ابداله بالممكن العام الذى هو أمم الجهات لان الدليل يأتي فيه فانه لو لم يصدق بعض ب د بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب د بالضرورة فتجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل ج ب ولا شيء ب د بالضرورة لينتج من ثانى الاول لا شيء من ج د بالضرورة وكان كل ج د بالامكان هذا خلف وقلنا ان النتيجة ضرورية

طاما فنقيضه صادق وهو لاشيء من ب د دائما وكل (١) ج ب ينتج من ثانياً  
الاول لاشيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف

(الثاني) من كليتين والا الكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج  
ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د ويبانه بعكس الصغرى وبالحلف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض  
ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د ويبانه أيضا بعكس الصغرى وبالحلف

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض  
ج د ينتج بعض ب د وبين بعكس الكبرى وجعلها (٢) صغرى الاول فينتج  
بعض د ب ثم تعكس النتيجة فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة  
المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالمعنى العام وكذلك عكس  
الوجودى الموجب

(الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية  
سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه  
بالعكس لأن الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت  
جزئية ولا قياس من جزئيتين فيبانه إما بالحلف ان كان من المطلق العام وهو  
أنه إن لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل (٣) ج ب

لأن النتيجة في العكس الاول تتبع الكبرى في الجهة الا اذا كانت من المشروطتين  
أو العرفيتين وهى هنا ضرورية لا يقال ذلك لانا نقول ان المصنف قيد هنا  
بالمطلق العام لانه سيأتى يتكلم على ما تألف من ممكنتين بوجه خاص في آخر  
فصل المختلطات لهذا لم يرد أن يجعل الدليل ههنا شاملا

(١) وكل ج ب أى على أن تكون هذه صغرى ونقيض النتيجة كبرى  
(٢) وجعلها صغرى الاول أى جعلها صغرى لقياس من الشكل الاول  
وكبراه هي صغرى القياس من الضرب الذى نحن بصدد من الثالث  
(٣) كل ج ب كانت صغرى قياسنا فتجعلها صغرى لنقيض النتيجة

ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو الافتراض وهو ان تقرض بعض ج د لشيء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لشيء من ا د ينتج (١) ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د ويانه بعكس الصغرى وبالحلف وبالافتراض هذا يبان النتائج من المطابقات في الشكلين

وأما التأليف من الضرويات فيهما فكال تأليف من المطلقات لا يخالفه إلا في جهة النتيجة وفي أن البيان ان كان بالحلف كان تقيض الضرورية الممكن العامي فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطاً من ممكن وضروري ونحن نعرف بعد نتيجة هذا الاختلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسى الافتراض من وجودى وضرورى ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختلاط في الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان في اتناجه لان الوجودية هي الصغرى وهي مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاضمر وان كان البيان بالحلف فنفرض الممكن العامي الذي أخذ تقيض الضرورية في الحلف موجودا وليس بمحال فرضه ويتنظم أيضا من الوجودى والضرورى

وربما يحتج في خاطر أحد أن هذين الشكلين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان بين القياسة بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهي أنه ربما كان السلب الطبيعي في نفس الامر أن يتعين أحد جزأى المقدمة للوضع والآخر

(١) ينتج أى من الضرب الثانى من هذا الشكل ذلك أن تمكس كل ا ب الى بعض ب ا ثم تفضها الى لشيء من ا د لينتج بعض ب ايس د من الضرب الثانى من الشكل الاول

الحمل فلو عكس لم يكن طبيعياً كقولنا ليست المياه بخفيفة ولا النفس بمائية ولا النار بمرئية فإذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعي وإن كانت حقا وربما لا يلتزم قياس مع هذه إلا بأن يقرن بها قضايا أخر على غظم الشكل الثاني وكذلك أعما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية أن يوضع بعض الأعم فيه ويحمل عليه الآخر فإذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لا يلتزم منها قياس الأعلى هيئة الشكل الثالث

وقد ظن أفاضل الأطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل في العلوم فالبحث عنها غير مفيد والمعجب أن أكثر القضايا المستعملة في صناعاتهم هي المطلقات حفظه إذن خطأ

### الفصل الثالث

( في المختلطات )

واذ قد فرغنا من المطلقات والضروريات في هذه الأشكال الثلاثة ومن الممكنات أيضاً في الأول والثاني فلا بد من بيان الاختلاط بينها فيها أما إن كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية في الشكل الأول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى وإذا كانت ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك ويان كون النتيجة ضرورية أنها إذا قلنا في الصغرى كل ج د أي كل ما يوصف بـ ج كيف وصف به دائماً أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة وب من جهة الموصوفات بـ ج مطلقاً فكان داخل تحت الكبرى ومقولاً عليه بالضرورة فاذن النتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط إلا إن كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باتصاف الموضوع بما وصف به فإن النتيجة ضرورية لأن ب إذا كان موصوفاً بـ ج مادام موجوداً وكل ج مادام موصوفاً بـ ج فهو د (ب) مادام موجوداً فهو د فإن دوام د لابد دوام ج وج دائماً مادام موجوداً قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط في الكبرى أن ج مادام موصوفاً

يخرج لادأما فانها تصير كاذبة فانما إذا قلنا ان كل ج د لادأما بل ما دام ج د كذا  
ان كل ج ليس دأما ج وقد قلنا في الصغرى ان مما هو ج أى ب ما هو ج  
هذا خلف

ولنتعقب ما قاله أما منحه اشتراط أن لا دوام في الكبرى فعلى الوجه فان  
القياس لا يتصور انتاجه مع هذا الشرط وأما تعمله ذلك بكذب الكبرى فليس  
كذلك على الاطلاق في جميع الاعتبارات ووجوه الحمل والوضم اذ يمكن أن توجد  
الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو  
ان يحمل اللادوام جزءا من الموضوع فيقال وكل ما هو ج لا دأما فهو د وهذا  
غير الوجه الذى ذكره فانه جعل اللادوام جزءا من المحمول اذ قال وكل ج د  
لا دأما بل ما دام ج فان اللادوام ههنا جزء من المحمول ولا جله ككذب  
الكبرى فانما جعلناه في الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجيمية دأما وجعلناه  
ههنا أى في الكبرى اتصاف كل ج بالجيمية لا دأما إذا جعلناه الحمل غير دائم بل  
متروتا بدوام الجيمية فبالضرورة تكون الجيمية غير دائمة اذ لو لا عدم دوام  
الجيمية لما كان اتصافه بد غير دائم فانما جعل شيئا ما غير دائم بسبب مساوقة  
ذلك الشيء إياه لا محالة فهو في نفسه غير دائم وأما في الوجه الذى جعلناه  
جزءا من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف بج  
لا دأما بل تحكم بالدال على ليس دأما ج من جهة الموصوفات بج وهذا لا يمنع  
وجود موصوف بج دأما لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولا في الصغرى فان  
محمولها هو ما كان ج دأما فلا يكون الوسط اذن في القياس واحتمل مشتركاً فيه فلا  
يلزم منه نتيجة

فاذن الوجه أن يقال لا ينبغي أن يفترط لا دوام الجيمية في الكبرى  
لأنه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون القياس وسطاً وأما  
ضروب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك

وأما هذا الاختلاط في الشكل الثانى فنتيجته ضرورة أبداً أما إذا كانت

المطلقة عامة فلا خلاف فيه بين المشهور والحق. وأما إذا كانت وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنكسة والحق أن النتيجة دائماً ضرورية لأن إذا كان موجبا لاحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وهي لاحدهما بالضرورة والاخر لا بالضرورة فينبى طبعى الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا نلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تنتجان وكذلك (١)، الموجبتان ولكن يشترط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتغالها على الضرورة فلا (٢) يتألف قياس من السالبتين او موجبتين كما لا يتألف اذا كانت السالبتان الموجبتان ضروريتين

وأما في الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة ويان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس المعنى فبالعكس وأما فيما يرجع إليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه البتة بالعكس فبالافتراض وذلك في اقترايين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفرض البعض القى هو ج

(١) وكذلك الموجبتان أى وتنتجان سالبة أيضا لانه إيجاب صورى وموضوع النتيجة ومحورها متباينان في الحقيقة لتباين الجهة في المقدمتين فان شيئا واحدا قد ثبت لاحد الأمرين بالضرورة وثبت للآخر لا بالضرورة وما ثبت لا بالضرورة قل سلبت فيه الضرورة التى كانت وصفا لثبوت الاول فتكون إحدى المقدمتين سالبة في المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلا يتألف قياس من السالبتين أو موجبتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ فقد كان التباين آتيا من أن المحمول الواحد ثابت لشيء بجهة وللآخر بجهة تبانيها فاذا كانت العامة مطلقة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد في إحدهما ما تنافى به الاخرى لجواز اتفاقها في حالة ما لو كان صدق المملقة عند تحقق الضرورة وإنما يكون التناقى حتما اذا كانت المطلقة وجودية أخذ فيها سلب الضرورة الداقية كما قال



حوليس (١) د ا فيكون لاشيء من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولا شيء.  
من ا د فليس بعض ب د ولا شك ان العبارة في الجهة لقولنا لاشيء من ا د اذ  
تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لاشيء من ا د هي جهة ليس بعض  
ج د وقد يعتقد في المشهور أن العبارة في الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس

(١) وليس د ا هذا إذا كانت الكبرى سالبة كما تقول كل ج ب وبعض  
ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على  
جميعها وقوله وكل ج ب هذه هي صغرى القياس المستدل على اتاجه كما رأيت  
وقوله فكل ا ب ولا شيء من ا د قياس من الضرب الثاني من الشكل الثالث  
ينتج النتيجة التي ذكرها بعكس الصغرى  
ليرجع الى الاول وقوله والعبارة في الجهة الخ لان لاشيء من ا د صارت كبرى  
في الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط  
من الشكل الاول وقوله وجهة لاشيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د أي  
التي هي كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج د التي تقي عنه د في تلك  
الكبرى بعد ما فرض طائفة معينة فتكون الجهة في القرض هي الجهة في أصل  
القضية وقد قلنا إن جهة النتيجة هي جهة لاشيء من ا د التي هي جهة كبرى القياس  
فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض  
ج د ينتج بعض ب د بجهة الكبرى لانا فرض البعض الذي هو ج طائفة معينة  
ولنمهما ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسنا ينتج من الاول كل ا ب وكل ا د  
وهي ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم أن  
هذه النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول  
فتكون العبارة في الجهة الكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها في هذا  
الاختلاط وجهة هذه الكبرى وهي كل ا د هي بعينها جهة بعض ج د التي هي  
كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج ب بعد فرضه طائفة معينة

الكبرى الصغرى (١) لانها تعبير كبرى الاول فتكون العبارة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا يبان اختلاط المطلق والضرورى فى الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فاذا اختلط مع الضرورى فى الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى فان كانت ممكنة فلا خلاف فى أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقى وإن كانت ضرورية فلهيود ان النتيجة ممكنة حقيقية (٢) إن كانت الضرورية موجبة لانه إن لم يكن ممكنا أن يكون كل ب د فالضرورة

(١) الصغرى متعلق بما هو خبر لان فى قوله وقد يعتقد فى المشهور أن العبارة فى الجهة الخ وحاصل المشهور الذى ذكره أن الكبرى إذا كانت موجبة جزئية فى هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صفراء كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول فى المثال الذى سبق بعض د ج وكل ج ب ينتج بعض د ب وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث رجع الى الشكل الاول وتبعته تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط والكبرى هنا هى صغرى القياس المستدل على إنتاجه فتكون العبارة لجهة هذه الصغرى التى هى كبرى الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف فى هذا المشهور أن العبارة لجهة الكبرى فى الاول فى تتبعته وهى بعض د ب فى المثال المذكور وهى ليست نتيجة لقياسنا من الثالث بل لابد من عكسها حتى تكون النتيجة وهى موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل فى العكس فلو فرضناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة فى مثل هذا الضرب تابعة لصفراء احتجاجا بأنها تعبير كبرى الاول

(٢) حقيقة أى ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أى الضرورية الكبرى وقوله لانه إن لم يكن ممكنا أن يكون كل ب د يريد أنه إن لم تصدق هذه النتيجة لقياس القائل كل ب ج بالامسكان وكل ج د بالضرورة فليصدق قبيضا وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فى كبرى القياس المستدل

ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكنا أن يكون كله ج ولكن هذا ليس بخلف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة طامية فيلزم سلبها بالضرورة وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة طامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح مطلقة والحق أن النتيجة ضرورية أبداً لا إذا قلنا في الكبرى كل ج د أو لا شيء من ج د بالضرورة أي كل ما يقال له ج فذلك الشيء دائماً أو ليس د لا مادام ج بل مادام موجودا (ب) إذ قيل له ج فهو دائماً أو ليس د وان لم يكن (١) ج وليست هذه الضرورة تحمل عند انصافه مع بل إذا صار ج كان موصوفاً بد قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة وايضاً لا ليس بمحال أن يصير ما هو باهوى ج جبالفعل وإذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لاحقين حصوله مع بالفعل بل دائماً قبل ذلك وبعده والمثال وهذا قولنا كل إنسان يمكن أن يكون متحركاً وكل متحرك جسم فكل إنسان جسم لاحقين ما حصل كونه متحركاً بل دائماً مادام ذاته موجوداً وقد قدمنا أن الإيجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الاق

عليه فينتج من رابع الثاني ليس كل ب ج بالضرورة وكان ممكناً في صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس تقيضاً صحيحاً فنتيجة الممكنة الخاصة وإتمامها تقيض للممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما تقيض الممكنة الخاصة فهو أحد الأمرين إما ضرورة الإيجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذي ذكره

(١) وان لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فالتلازم بين ج ود أو التناقض بينهما ليس من جهة وصف ج وإتمامه تلازم أو تنافرين طبيعيتين ود في أي فرض تحققاً فما يكون ج بالقوة فهو واحد مما تتحقق فيه هذه الطبيعة إذ ليس بمحال أن تتحققا فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم أو التنافر بين الطبيعتين

المادة (١) الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء عن اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال وأما اذا اختلط مع الاطلاق في هذا الشكل فان كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لان ب داخل تحت ج المقول عليه د بالمكان وإن كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقية ونضع (٢) الكبرى موجبة فنقول ان لم يكن كل ب د بالمكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة ايجاب فنضع أولا ضرورة المطلب وهي ليس بعض ب د بالضرورة ونقرن (٣) بها الصغرى الممكنة

(١) الا في المادة الممكنة أى الممكنة الخاصة فان معناها يجوز أن يكون ويجوز ان لا يكون فهي موجبة في قوة سالبة أيضا وهي سالبة في معنى موجبة فالسلب فيها ضروري ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة موجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها أن ب ج بالفعل وليس ج دائما له فيكون مسلوبا عنه بالفعل هذا اذا كانت موجبة فان كانت سالبة فمعناه أن ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائما فيكون الايجاب حاصلا وقتا ما فيكون الباء جبا بالفعل فسالبتها في قوة موجبة أيضا ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية (٢) ونضع الكبرى موجبة شروع في الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أى الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بدأ في البيان بالقياس الذي تكون كبراه الوجودية موجبة فقال ونضع الكبرى موجبة الخ (٣) ونقرن بها الصغرى الممكنة الخ أى على ان تكون الصغرى الممكنة صغرى والجزئية السالبة الضرورية التي فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن قررنا وقوع الممكن في الصغرى حتى تكون فعلية وجودية وهو فرض جائز لان وقوع الممكن ليس بمحال وان كان هذا الفرض كاذبا لانها في الاصل ممكنة اذ ليس يلزم من كذب شيء ان يكون محالا

هو كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ  
فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عنه محال فان الكذب  
الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد  
لازمه معه فيصير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغي أن  
يصكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتران ونتبينه فان كانت  
محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية  
لما بيناه فاذن هو بسبب المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرا في  
النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود  
فعلنا أنه لم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع  
ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د وقرن بها الصغرى الممكنة ونفرضها  
وجودية فيلزم (١) بعض ج د بالضرورة وكان كاه د بالوجود الغير الضروري  
هذا خلف

فاذا فعلنا ذلك وجد معنا قياس من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ج بالوجود  
وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لان النتيجة تتبع  
الكبرى في الشكل الثالث في اختلاطين المطلق والضروري كما تقدم وهذه النتيجة  
محالة لان كبرى القياس المحتدل عليه وهي مفروضة الصدق كانت كل ج د بالوجود  
فقولنا ليس بعض ج د أخص من تقيدها فلو أمكنت هذه النتيجة لاجتمع  
التقيضان فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف  
صحيح ولا نفرض الممكنة وجودية لما سبق من أن فرض الممكن واقعا ليس بمحال  
بالبداهة وما ليس بمحال لا يلزم عنه محال والا كان محالا فاذن هي لازمة من  
فرض صدق تلك القضية وهي قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فتصكون  
هي الكذبة

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الشكل الثالث هكذا كل ب  
ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا الصغرى وجودية واختلاطين الوجودي  
والضروري تتبع فيه النتيجة كبراه في الشكل الثالث كما سبق

ويجب أن يتذكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل تقيض الوجودى فى الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فليس (١) لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فعله سها فى هذا الكتاب.

(١) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان تقيض الوجودى على رأى أفضل المتأخرين هو أحد الأمرين إما سلب الضرورى أو الايجاب الضرورى كان الدليل المتقدم جاريا فى الوجودى كما هو جار فى الممكن بغير فرق فيصح عنده أن يفتح الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح فى الواقع لأن تقيض الوجودى هو لمرددين الدائم والضرورى وقد سبق للمصنف فى باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين فى الاشارات لرأيه فى تقيض الوجودية وقال « إنه حكم فى الاشارات بأن الايجاب أو السلب ضرورى وقد توافقت النسخ التى شاهدناها على هذا الحق ما ذكرناه » فإذا كان تقيض الوجودية ليس مرددا بين الضروريتين فلا يجرى الدليل المتقدم فى بيانها لانه فى حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس فى الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودى فى الشكل الثالث وهو لا ينتج الا ممكنا خاصا كما سيأتى قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التى هى كبرى القياس المستدل عليه والدوام هنا لا يمتلزم الضرورة عند المصنف لأن التقيض المردد هو من قضايا جزئية والدوام فى الجزئى لا يمتلزم الضرورة كما سبق وأيضاً الأحكام الوجودية ليست بلازمة للطبائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة ذمى من الواحق التى تثبت أو تنفى للموارض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئا عن عروض الوصف بالفعل فلا يمتدى الى ماله ذلك الوصف بالامكان كان تقوله كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات فى الجو بالفعل فان غاية ما يلزم عن هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص أن يقطع المسافات فى الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات فى الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت منطق الاشارات فى باب التناقض فاذا عبارتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذى ذكرنا ( أى وجودية ) كان تقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أى بل إما بالضرورة بعض ج ب أو ب . ملوب عنها كذاك » قال الطومى « وفى بعض النسخ أى بل إما دائما بعض ج ب أو ملوب عنها كذاك والله اعلم » هو الاخير

فانه أورد في سائر كتبه تقيض الوجودى على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب باختيار الحق ومجانبة المجهول الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فاعتدنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا لفتح فيه وإذا عرفت هذا فيما إذا كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة

وأما إذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة لان المطلق لا يمتنع يشتمل على الضرورى وغير الضرورى فتكون النتيجة قارة ضرورية كما بيناهم وقارة ممكنة خاصة والعامة لها جميعا هو الممكن العام

وأما اختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثانى فإذا اختلط مع الضرورى فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالتين أو إحداهما موجبة والاخرى سالبة وبيانها (١) كما ذكرناه في اختلاط المطلق والضرورى في هذا الشكل وإذا اختلط مع المطلق وكان ما (٢) ينعكس فيكون منه قياس إذا كانت المطلقة سالبة والممكنة (٣) يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة

وحده لانه تقيض الوجودى اللادائم والأول ليس بتقيض لاحد الوجوديين بل انما هو تقيض الممكن الخاص ولعل السهو انما وقع من الفساحين (١) وبيانها كما ذكرناه الخ وهو أن الشيء الواحد إذا ثبت لشيء بالضرورة ولاخر بالامكان الذى لا ضرورة فيه أو سلب عنه كذاك أو ثبت لهما أو نفي عنهما بالجهتين المختلفتين الضرورة والامكان كانت طبيعتا الشئين متباينتين فهما متناقضان بالضرورة (٢) وكان ما ينعكس أى كان المطلق ما ينعكس وقد سبق أن مالا ينعكس منه هو السالب القلى لم يؤخذ بمفهومه العرفى أى لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذى وضع معه أو لم يخص بزمان معين فى الماضى أو فى الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفى أو خص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقا غير أن السالب المنعكس ينعكس كنهه فى الكم والجهة بخلاف الموجب فانه ينعكس كنهه فى الجهة دون الكم (٣) والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أى وكانت الممكنة خاصة

### تتكون المقدمتان سالتين

فالضرب الاول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس  
فلا شيء من ب د بالامكان (١) الخاص ان كانت المطلقة خالية عن الضرورة  
في العكس وإن جاز اشغالها على الضرورة وهي التي يجوز (٢) دوام اتصاف  
موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانها بالعكس  
والرد الى هذا الاختلاط من الاول

الضرب الثاني لاشيء من ب ج وكل د ج نعكس الصغرى ونجعلها كبرى  
لترجع الى الاول فينتج لاشيء من د ب بالامكان الخاص ان كان المطلق مما  
لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس (٣) الابجحة وهي أن يقبل الى  
الايجاب فانه ممكن خاصي ثم ينعكس الموجب الى الممكن العامي الموجب

فيجوز أن تكون موجبة وأن تكون سالبة لان سالتين في قوة الموجبة أيضا  
فاذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالتين على خلاف المعروف وإنما شرط أن  
تكون الممكنة كذلك لأنها هي التي تنعكس بالحيلة كما سيأتي الى ممكنة عامة  
إن كانت سالبة

(١) بالامكان الخاص لان القضيتين ممكنتين لا ضرورة فيهما

(٢) وهي التي يدوم اتصاف موضوعها الخ أي المطلقة التي يصح أن يلحظ  
فيها أن الحكم إنما هو منوط بوصف الموضوع دائماً بدوام الذات وما كان كذلك  
فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضرورة فالنتيجة حينئذ تكون سالبة  
ممكنة عامة لأنها ترجع إلى الاول بعكس الكبرى كنفسها وهو ينتج الممكن  
العام من هذا الاختلاط

(٣) لا ينعكس الابجحة تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة الى موجبة  
فتنعكس عامة كما قال وهذا الاحتيال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل  
العكس المنطقي المعروف فقد تفاد المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تستعمل  
هذه الحيلة في باب العكس بان الموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة  
لخالفه القضيتين في الكيف وإنما سهل على المصنف الاخذ بهذا العكس هنا  
أنه صادق في الواقع وإن لم يكن بصورته مطابقا للقاعدة



فنتيجة هذا الضرب اذن موجبة جزئية بالامكان العام وان كان المطلق ما يقع تحته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وقارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس .

الضرب (١) الثالث كالأول الا أن نتيجته جزئية والرابع (٢) لا يمكن (٣) بيبانه بالعكس كما عرفت ولا بالافتراض لان نتيجة (٤) أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الاخرى

وأما الممكنتان فيتألف منها قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك

(١) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطلقة مما ينعكس وقوله كالأول أى في جهة النتيجة فهي الامكان الخاص ان كانت المطلقة خالية من الضرورة في العكس وإلا كانت من الممكن العام المالب وبيان ذلك بالعكس والرد الى الاول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لان صفراء كذلك

(٢) والرابع وهو ما تتركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فان كانت صفراء مطلقة فهي جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج (٣) لا يمكن بيبانه بالعكس لان الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب

القياس من جزئيتين

(٤) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أتا في الافتراض نفرض بعض ب الذى ليس ج بالاملاق طائفة معينة وليكن افكل اب ولا شيء من ا ج فنضم الثانية الى كبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثاني من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثاني يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهي موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

بالمعكس فيما يرجع الى الاول بمعكس واحد وأما فيما (١) يرجع إليه بمعكسين فلا يبين بالمعكس لأن النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وإن اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل فانت النتيجة تابعة للكبرى وإن اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وإن اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة وإنما كان كذلك لأنه يرجع الى الاول بالمعكس ونتيجة هذا (٢) الاختلاط في الاول الممكن الخاص ان كان المطلق وجوديا والممكن العامي إن كان المطلق عاما فحاصل القول في الاختلاطات أن النتيجة في الاول تتبع الكبرى في الجهة إلا في موضعين (أحدهما) إن كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى ما دلم الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثاني) إذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٣) ممكنة أما الشكل الثاني

(١) وأما فيما يرجع إليه بمعكسين الخ كما ضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد إلى الاول بمعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والقرض أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أي خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهي غير المطلوب لأن المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن تفرض بعض ب الذي هو د في الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د فنضم الأولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا قل ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج ونضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا قل ا ج وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذي أمتج هذه النتيجة بين بمعكس الصغرى فيكون حكمه في النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٢) هذا الاختلاط يريد الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء في قوله وإن اختلط مع الوجودي أو كان عاما وهو قوله وإن اختلط مع المطلق (٣) فالنتيجة ممكنة أي خاصة ان كانت الكبرى وجودية أو عامة ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق في اختلاط الممكن مع المطلق في الشكل الأول

خلاف قياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت للمالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممتنتين  
ولا عن ممكنة ومطلقة الآن تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت  
المطلقة عن معنى الضرورة والامكان ممكنة عامة وأما في اختلاط المطلق والضروري  
والممكن والضروري فالنتيجة ضرورية أبدا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو  
محالة وموجبة إلا أن يكون المطلق عاما فاختلف الكيفية حينئذ لا بد منه  
وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للحكوى لان الجهة جهتها عند الدال  
الاول الا في موضع الاستثناء في الاول. هذا تمام القول في المختلطات وتم  
تمامه القول في صورة الأقيسة المحلية من جهة الاقتراحات

### الفصل الثالث

(في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والحصر والامهال وغير ذلك)  
قد بينا انقسام القضايا الى الحمليات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة  
والمنفصلة وكان من الحمليات ما يصدق به بقياس ومنها ما يفتر التصدق  
به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والحمليات قد تنتج عن  
قياسات محلية وقياسات شرطية ايضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية  
سواء كانت مقدمتها شرطية صرفة أو مخلوطة بحمليات فاذن هنا قياسات شرطية  
لا بد من البحث عنها وعن شرائطها في النتائج  
وقبل البحث عنها نعرف أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وتركيبها  
والحقيقى منها وغير الحقيقى وإيجابها وسلبها وحصرها وإمهالها مع الاشارة الى جهاتها  
وتناقضها وانعكاسها وقد أشرنا لك قبل هذا الى أن الشرطية تشارك المحلية  
في أن كل واحدة منها قوله جازم أى قضية يحكم فيها بلسبة شيء إلى شيء  
فمكن النسبة في المحلية أن الثانى فيها هو الاول وفي الشرطية ليس كذلك  
بل النسبة في المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف  
الحمليات إنما هو من المفردات أو مما هو فى حكم المفردات وأما تأليف  
الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها

قضية بادخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الاتصال والعتاد فيها فصارت جزء قضية اذا ارتبطت بها الاخرى حصل من مجموعها قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون حليات والمؤلف منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعد أصنافها. أما المتصلة فقد تكون مركبة من حليتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من حلية وشرطية إما متصلة وإما منفصلة أما تركيبها من الحلية والمتصلة وليكن المقدم حليا كقولك ان إن كانت الشمس علة النهار فكلا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثاني كقولك جماليا ان كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس علة النهار وأما تركيبها من الحلية والمنفصلة والحلي هو المقدم فكل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد وإما علة والحلي هو الثاني كقولك ان كان هذا إما بيضا وإما سودا فهو لون وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن المتصل مقدما كقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تاليا كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان كان زوجا فليس فرد

والمنفصلة أيضا بأزاء كل قسم من هذا قسم أما تركيبها من الحليتين فكقولك إما ان يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وتركيبها من المتصلة والحلية كقولك إما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة وإما ان لا تكون الشمس علة النهار وتركيبها من المنفصلة والحلية كقولك إما أن يكون هذا إما زوجا وإما أن لا يكون عددا وتركيبها من المتصلتين كقولك إما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن

يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بوجود وتركيبها من  
المنفصلتين كقولك أن لا تكون هذه الحى اما صراوية واما دموية واما  
ان تكون هذه الحى إما بلغمية وإما سوداوية وتركيبها من متملة ومنفعة  
كقولك إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون  
إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا

واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب  
وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية في الفعل والقوة كقولك إما أن  
يكون هذا المدد تاماً أو زائداً أو ناقصاً أو غير متناهية في القوة كقولك  
هذا المدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرا وهذه الأجزاء قد  
تكون سوالب وموجبات

وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم  
قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا إن  
كان هذا الانسان به حى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع فاحس  
ونبض منشأرى فيه ذات الجنب وأما إذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالى  
لم تكن القضية واحدة بل كانت قضايا كثيرة بالفعل كما إذا عكست هذه فقلت  
ان كان بهذا الانسان ذات الجنب به حى وسعال يابس وضيق نفس ووجع  
فاحس ونبض منشأرى فهذه ليست قضية واحدة بل قضايا كثيرة، فان قولك  
ان كان مجنونا فيه حى كلام تام وكذلك لو قلت بده فيه سعال يابس وكذلك  
غيره من الأجزاء

وأما الايجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الايجاب في المتصل  
هو الدلالة على وجود لزوم التالى للمقدم واتصاله به ومتابته اياه مثل قولك  
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع هذا اللزوم والاتصال  
مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالسواء متقيمة (١) وليس السلب فيه

(١) متقيمة يقال تقيمت كما يقال قامت وغيمت

أن يكون المقدم أو التالي سالبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة  
كقوله إذا لم تكن الشمس طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم  
عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الايجاب في المنفصل هو التلافة على  
وجود المباينة والعناد بين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا  
وإما أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال إحدى القضيتين عن الأخرى أى القضية  
القائمة بهذا العدد وزوج عن القائمة بهذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد  
بإدخال حرف السلب على كل أجزاء القضية وبالجملة أن يكون واقعا قبل حرف  
الامباينة والافتصال لا بعده كقوله ليس إما أن يكون الجسم أبيض أو متحرر كما فقد رفعت  
المباينة والافتصال بينهما فاما إذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على إحدى  
القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقوله إما أن لا يكون  
العدد زوجا وإما أن لا يكون فردا وكقوله إما أن لا يكتب زيد أو يحرك  
يده فأنهما موجبتان وإن افترقا حرف السلب بكل واحدة منهما في أحد المثالين  
هو بواحدة منهما في المثال الآخر

وأما الحقيقة وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقي هو ما يقتضى وضع المقدم  
لذاته أن يتبعه التالي سواء كان معه له أو معلولا لا يفارقه أو مضائفا أو كاذبا  
معلولا معه واحدة وغير الحقيقي هو الذى يصدق الحكم فيه بالتالى مع صدق  
القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة ما كما إذا قيل كلما كان الإنسان  
ناطقا فالحر ناطق فليس هذا حكما وإنما التالى للاول بسبب أن التالى من موجبات  
المقدم أو بينهما علاقة ما ظاهرة لنا أو خفية علينا بل على سبيل الاتصاف  
والموافاة ومثل هذا لا فائدة فيه فى العلوم فإن الذهن إذا سبق فعلم وجود التالى  
ولم ينتقل إليه عن وضع الاول إما يندبها أو بنظر فلا فائدة لوضع المقدم فى انتقاله  
الذهن منه إلى التالى

والحقيقى لا يشترط فى صدقه صدق أجزائه بل ربما كان جزؤه كاذبا بل الشرط

نأنه إذا وضع الاول ثمة الثانى ومثال الصادق للكاذب الاجزاء قولك ان كانت  
والخمرة زوجا فهى منقسمة بمساويين فهذه قضية صادقة يلزم التالى فيها المقدم  
مهما وضع المقدم لكنه محال فى نفسه لا يتصور وجوده فلو أمكن وجوده  
وتصور فى نفسه لزمه التالى

وأما المنفصل الحقيقى فهو ما يراد فيه بما أن الامر لا يخلو عن أحد الاقسام  
ولا يجتمع فيه فقيه المنع من الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا  
العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور خلو العدد عنهما جميعا ولا يتصور  
اجتماعهما معا فيه ولا تليق نقطة لا يخلو على التحقيق إلا بهذا القسم

وأما غير الحقيقى قسمان (أحدهما) الذى يراد فيه بلفظة إما المنع من  
الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك فى جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر  
ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا أى هذان لا يجتمعان  
فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فانه قد يخلو منهما كالجناد فانه ليس  
بحيوان ولا شجر والقسم الآخر هو الذى يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو  
للمنع من الجمع مثل قولك حين يقال هذا الشيء نبات حيوان إما أن لا يكون  
نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أى إما أن لا يكون نباتا فتكون كاذبا إذا قلت  
انه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا إذا قلت انه حيوان ولا يخلو  
الشيء عنهما جميعا أى عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وان كانا قد يجتمعان  
بأن يكون جمادا فيجتمع فيه العدمان مما ومن هذا القبيل كل من فصل ذكر  
فيه قسم ولازم تقيضه إذا كان ذلك اللازم أعم من التقيض كما إذا قلت إما أن  
يكون زيد فى البحر وأما أن لا يفرق فقولنا لا يفرق لازم لقولنا لا يكون  
فى البحر وهو تقيض للقسم المورد فى الاتصال لكن هذا اللازم أعم من  
هذا التقيض فان من يكون فى البحر قد لا يفرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع  
مثل هذا الاتصال بل الخلو هو الممنوع ولا يتصور خلو الشيء  
عن الكون فى البحر وعن عدم الفرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون فى البحر  
ولا يفرق ونقطة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فان معنى قولنا لا يخلو شيء

عن كذا وكذا أى أيهما لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود فى الأول من هذين التعمين وأيهما (١) كان لم يكن الآخر وهذا غير موجود فى الثانى منهما وأما المحصر والأهمل فى الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالى كلياً بل الكلية فى المتصلات أن يكون الاتصال كلياً أى محكوماً به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفى الاتصال كذلك ينبغى أن يكون الاتصال كلياً أو محكوماً به اتصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط فرض له والافتقار للدال على الإيجاب الكلى المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الإيجاب الكلى المتصل قولنا إذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب الكلى المتصل قولنا ليس البتة إذا كان كذا كان كذا وهو المتصل أيضاً للسلب الكلى المتصل

وأما الجزئية فهى أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الاحوال والاشتراطات وإن كان المقدم والتالى كليين واللفظ الدال على الإيجاب الجزئى المتصل قد يكون إذا كان كذا كان كذا وكذلك هو الدال على الإيجاب الجزئى المتصل والدال على السلب الجزئى المتصل ليس كلياً وعلى السلب الجزئى المتصل ليس دائماً

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والاتصال من غير تعرض لبيان الكلية الجزئية مثل قولنا إن كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة معرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون اب ويكون (٢) ج د وهى من المتصلات فى قوة قولك إما أن

(١) وأيهما كان لم يكن الآخر من تنبيه معنى لفظة لا يخلو  
(٢) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حتى وأنا حتى وكأنى الحديث لا يسرق المارق وهو مؤمن فعنى هذا إما أن لا يهضم حتى فأبى حياً وإما أن لا أكون حياً فهضم بعد موتى وإما أن لا يسرق المارق فيكون مؤمناً وإما أن لا يكون



لا يكون اب وإما أن لا يكون ج. د ومن المتصلات في قوة قولك ان كان  
 اب فلا يكون ج. د وكفك تقول لا يكون ج. د أو يكون (١) اب وهي  
 من المتصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج. د وإما أن لا يكون اب  
 ومن المتصلات في قوة قولك كلما كان ج. د (اب) وقريب من هذا قولنا  
 ليس (٢) يكون ج. د إلا و اب فهاتان الصيغتان تعيدان المحصر الكلي

وقد تمتثل صيغة لما فلا تقتصر دلالتها على الزوم والاتصال فقط بل تدل  
 على تسليم التالي ووضعه لازما من تسليم المقدم ووضعه على عكسه صيغة لو فلها  
 تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازما من تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فإذا أردت اعتبارها في هذه القضايا ففي المتصلات أولى والجهة  
 هي جهة الاتصال لاجبة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والطلب والسلبية والجزئية  
 فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيها دائما مع أي وضع كان للمقدم  
 سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء انما هو حيوان  
 وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم  
 مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا انما هو

مؤمن ان مرق ولو جعلها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال  
 الشخص إما سارق أو مؤمن وأنا اما مهضوم الحق واما حي أي لا يجتمع هضم  
 حتى وحياتي

(١) أو يكون اب كما تقول لا يكون الا في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة  
 كلما كان في البلد قبض عليه من المتصلات وفي قوة اما أن لا يكون في القرية وإما أن  
 لا يقبض عليه من المتصلات أي لا تخلو منفعته من أحد الملبين لانه ان خلا منها  
 فكان في القرية وقبض عليه ولا منفعة له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا  
 للتأليف هو في معنى المتصلات لا غير لأن تحويله إلى المنفصل يخرجها إلى ما لا يكاد يفهم  
 (٢) ليس يكون ج. د الخ يصح أن تمثل له المثال السابق بأن يقال لا يكون  
 الا في البلد الا ويقبض عليه وتقول لا يكون الحاصل على حالة وهو مسخوط  
 عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي ردعها إلى الاتصال تكلف ظاهر

متنفس و كلما طلعت الشمس فهي توافي السموت وأما الاتفاقية فحتمها الضرورة  
 فيما فيه دوام التالى مع دوام المقدم وأما الوحدة الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع  
 ومع (١) ذلك توجد مع كل وضع فرعا لم توجد لاه إذ لم يكن لزوم ولا دوام  
 فيكون مثل هذا عروضا اتفاقية فيها فرعا لم يعرض التالى الذي لا دوام له ولا لزوم بل  
 يكون ممكنا عروضا فلذن جهة الامكان إنما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة  
 الوجود في الازومية وجهة الضرورة فيها جميعا  
 وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفته في الخليات فقولنا كلما كان قبيضة « ليس  
 كلما كان » وقبيض قولنا دائما إما وإما « ليس دائما » وقبيض ليس البتة « قد  
 يكون » في المتصل والمنفصل

وايراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالى والجزء والكل والزمان  
 والمكان والشرط والاضافة والقوة والقمل  
 وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالى مقدما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية  
 وققاء الصدق والكذب بمحاله فمكس المالب الكلى سالب كلى وعكس الموجب  
 الكلى موجب جزئى وعكس الموجب الجزئى موجب جزئى ولا عكس سالب الجزئى  
 وأما الاتصال فليس هناك مقدم وقال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز  
 أن يقدم ويؤخر والاتصال بمحاله ولنقتصر من أحكام القضايا على هذا القدر

### الفصل الرابع

في القياسات الشرطية من الاقتراعات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حملى ومتصل والشرطة في المقدم  
 أو في التالى أو بين حملى ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولما نؤثر استيفاء الكلام  
 في هذه الاقتراعات بأسرها فلزمنها ما هو بعيد عن الطبع لا يمتين انتاجه الا بكافة  
 شديدة ولا يليق بالاختصارات التعرض للامور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب

(١) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلا كان  
 زيد السكاتب متحرك الأصابع

من الطباع السليمة انتاجه فن شاء الوقوف على جميع هذه الافتراضات فأنجها وعقيمتها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها وتمييز النتائج عن القيم منها دون من تقدمه وإن أخر الله في الأجل فسنفرد لهذه الافتراضات كتابا جاء ما للدألف والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالانج منها ما تكون الشركة بين المتقدمين في جزء تام أى في مقدم أو تال وحيث أن تتألف منها أشكال ثلاثة لأشكال الحملات لأنه إما أن يكون المشترك فيه تال احدها مقدما الأخرى وهو الشكل الأول أو تال المتقدمين جميعا وهو الشكل الثانى أو مقدمها وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الحملات من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى في الأول وكلية الكبرى وكون احدها سالبة في الثانى وإيجاب الصغرى وكون احدها كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والأول ينتج الكلين والجوئين جميعا والثانى لا ينتج إن سالبة والثالث لا ينتج إلا الجزئية وتشارك الثلاثة في أن لا قياس فيها عن جزئيتين ولا سالتين ولا سالبة صغرى كبراهها جزئية

ومثال الأول كلما كان ا ب فح د وكلما كان ج د فه ز ينتج كما كان ا ب فه ز عليك أن تعد ضروبه الباقية، ومثال الثانى كلما كان ا ب فح د وليس البتة إذا كان ه ز فح د ينتج ليس البتة إذا كان ا ب فه ز وعد ضروبه الباقية بنفسك. ومثال الثالث كلما كان ا ب فح د وكلما كان ا ب فه ز ينتج قد يكون إذا كان ج د فه ز وضروبه كضروب الحملات

وأما الاقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقيتين منها قياس إلا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الأول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون فردا وكل زوج فهو اما زوج الزوج واما زوج الفرد فقط واما زوج الزوج والفردي ينتج أن ههنا

العدد إما فرد وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والقوة  
وأما الاقتران الكائن بين المتصل والحملي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون  
الاشتراك بين قالي المتصل والحملي لا يبينه وبين المقدم ولنضع الحملي أيضاً أولاً  
مكان الكبرى فيتألف منهما أشكال ثلاثة

الأول أن يكون الاشتراك في محمول التالى وموضوع الحملي وشريطته في  
النتاج إن المتصلة إن كانت موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والحملي كليا  
كالحال في الحملات والنتيجة شرطية مقدمها مقدم المتصل والتاليها ما تكون نتيجة  
التالى والحملي لو اتردا مثالة إن كان  $ab$  فكل  $c$   $d$  وكل  $d$   $e$  ينتج أن كان  $ab$   
فكل  $c$   $e$  وعد ضروريه بنفسك

الثانى أن يكون الاشتراك في محمول التالى والحملي وشريطته إن كانت المتصلة  
موجبة كاقيل في الثانى من الحملات من كلية الكبرى وكون الحملية أو التالى  
سالباً مثلاً إن كان  $ab$  فلا شئ  $c$   $d$  وكل  $d$  ينتج أن كان  $ab$  فلا شئ  $c$   $e$   
الثالث أن يكون الاشتراك في موضوع التالى والحملي وشريطته إن كانت  
المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الحملات من كون التالى موجبا وكون  
إحداها كلية مثالة إن كان  $ab$  فكل  $c$   $d$  وكل  $c$   $e$  ينتج أن كان  $ab$  فبعض  $d$   
وأما إن كانت سالبة فيحدث أشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع. لا نذكرها  
ولنضع الحملي مكان الصغرى فيحدث أيضاً أشكال ثلاثة والشرايط فيها إن كانت  
المتصلة موجبة مذكراًه وإن كانت سالبة فهى من جملة ما لا نذكره

الأول كل  $c$   $b$  وإن كان  $e$   $d$  فكل  $b$   $a$  ينتج أن كان  $e$   $d$  فكل  $c$   $a$   
الثانى كل  $c$   $b$  وإن كان  $e$   $d$  فلا شئ  $c$   $e$  من  $ab$  ينتج أن كان  $e$   $d$  فلا  
شئ  $c$   $a$

الثالث كل  $c$   $b$  وإن كان  $e$   $d$  فكل  $c$   $a$  ينتج أن كان  $e$   $d$  فبعض  $b$   $a$   
وأما الاقتران بين المنفصل والحملي فإن كانت الحملي صغرى كان القريب من الطبع  
ما هو على منهاج الشكل الاول وهو أن تكون الحملي موجبة ومحورها موضوع أجزاء  
الاتصال كله وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم إمانات

أوجاد أو حيوان فكل متحرك إما نبات أو جاد أو حيوان وقد ينتج منه على  
حسب الحاجة الثالث أما على منهاج الثاني فلا ينتج

وإن كانت الحماية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وإن كانت  
قضايا فاما أن تكون مشتركة في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحد  
عنها محمول على حiale والقريب من الطبع أن يصح كون الاقتران مع حملات بعدد  
أجزاء الاتصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على منهاج  
الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاءها موجبة والحملات كليات وتكون أجزاء  
الاتصال مشتركة في حد هو الموضوع ولكل حمل اشتراك مع أجزاء  
الاتصال في جزء فالنتيجة حملية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء  
بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل  
متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون جادا  
وكل حيوان جسم وكل جاد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم  
وقد يكون منه (١) على سبيل الشكل الثاني والشرط بين أجزائه وأجزاء  
الحملات ما هو الشرط بين الحليين في الثاني ولا يكون (٢) على سبيل الشكل  
الثالث إلا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون للشركة في كلي أهني أن يكون  
في أجزاء الاتصال أو أجزاء الحملات كلي يكون مشاركا لكلي أو جزئي من قرينه  
وإن كانت الحملات الكثيرة لا تشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها

(١) على سبيل الشكل الثاني فتقول في المثال بعدد المنفصلة ولا شيء  
من العقل بحیوان ولا شيء من العقل بنبات ولا شيء منه بمجماد وينتج لا شيء  
من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال إما أن يكون المامة غافلين وإما أن  
يكون أولياؤهم غافلين وإما أن يكون رؤساء دينهم غافلين والمامة مذبذبون  
في غفلتهم وأولياؤهم مذبذبون في غفلتهم ورؤساء دينهم مذبذبون في غفلتهم  
ينتج بعض الغافلين مذبذبون في غفلتهم

ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لعدم الاجتماع (١) وموضوعها موضوع المنفصلة ومحمولات الاتصال هي محمولات الحملات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بمساويين وكل فرد لا ينقسم بمساويين فكل عدد إما منقسم بمساويين أو غير منقسم بمساويين وإن كانت الحملة واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاؤها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول الحملة بدل (٢) موضوعها

وأما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صفري والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة وإحداها لامحالة كلية ومالم تكونا كلتيهما لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال إنه ينتج منفصلة مثاله أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج كل وجهين إما متصلة هكذا فإن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في المنبهي منه أن يكون محمول التالي موضوعا في أجزاء الاتصال والتالي كليا موجبا ينتج انفصال على الباقي من اتالي وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله أن كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد ظاهرا زوج وإما فرد ينتج أنه إن كان هذا الشيء كثيرا فاما زوج واما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين حملة وشرطية فإن مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطي متصلا فنثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل اما في المقدم أو التالي وهذا

(١) وموضوعها أي موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحمولات الاتصال أي في النتيجة هي محمولات الحملات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج ينقسم بمساويين والنتيجة كل عدد إما فرد وإما منقسم بمساويين فقد حذفت موضوع الحملة وهو الروح من المنفصلة التي هي النتيجة وأثبت بمحمول الحملة مكانه فيها

القدر من الافتراضات الشرطية كاف في هذا الكتاب وربما يترض فيقال لاجابة هذه الاقيمة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كلها بينة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الحليات بأن يقال في المتعة ج د لازم اب وفي المنفعة معاندة والاكتفاء في بابها بالاقيمة الحلية فجوابه أنا لو كنا نحقق عن احسننا في صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناجمة لمطلوب واحد لمبب الاكتفاء بما يقوم مقامها لاكتفينا بالشكل الاول الناتج لمطالب الارعة بل لاكتفينا بالناتج للموجب منه أو السالب اذا الموجبات يمكن ردها الى السوالل والسوالل الى الموجبات المدولة لكن لم نكتف بل أعددنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكال الصناعة وكفاء عن تغيير القضاء عن وضعها الطبيعي فانا بالنا تؤثرهنا الاختصار والجمود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصدها أن نمهد طريقا الى نتائج الشرطيات من حيث هي شرطية والاقيمة الحلية لا تفتح ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطى فبان بهذا فماد هذا الاعتراض

## الفصل الخامس

### في القياسات الاستثنائية

واذ فرغنا من القياسات الافتراضية حليها وشرطها فجدد بنا الاقبال على بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو تقيضه فيها بالفعل وهو مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية لاحالة والآخرى استثنائية فيستثنى أحد جزأى الشرطية أو تقيضه فينتج الجزء الآخر أو تقيضه فان كان المستثنى من جزأى الشرطية حليا كانت المقدمة الاستثنائية حلية وان كان شرطيا كانت شرطية والشرطية ان كانت متممة لم يفتح فيها الا استثناء عين المقدم أو تقيض التالى أما استثناء تقيض المقدم أو عين التالى فغير ناتج وعين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالى مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه

حيوان فان استثنيت هيمض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء تقيض التالي يفتح تقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالنا لكنه ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالي اذا كانا متلازمين ينمكس كل واحد منهما على الآخر بالازوم فينتج فيه استثناء تقيض المقدم وعين التالي والحق أن ذلك ايسر يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد وأحضرناها الدهن قضى يلزم أمر ما منها وما يلزم من مفهوم قولنا أن كان ا ب قح د هو أن ج د لابد منه عند وجود ا ب وان ا ب لا يتصور وجوده دون ج د فأما أن ا ب لابد منه عند وجود ج د أولاً لا يتصور وجود ج د دون ا ب فليس واجباً من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولو راعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمتنا في الشكل الثالث بأنه قد ينتج كلياً ان كان المحمول فيه مساوياً للموضوع وحكمتنا في الثالث والرابع من الأول بكالية النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساوياً للمحمول وحكمتنا بانعكاس الكلى الموجب كالياً أيضاً في بعض المواد المتماوية الحمل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزأين باستثناء عين أيهما كان ينتج تقيض الآخر واستثناء تقيضه ينتج عين الآخر مثاله هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بفرد فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد تقيض البواقي أو منفصلة سالبة من البواقي مثاله كل عدد فهو إما زوج الزوج أو



زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما قبيض البواقي وهو أنه ليس بزواج للفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فرد أول ولا مركباً أو منفصلة سالبة من البواقي وهي ليس العدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الأول أو المركب وإن استثنيت قبيض واحد وقلت لكنه ليس بزواج الزوج فينتج أنه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب

وإن كانت الأجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لأن رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع الواحد لرفع الكل لا يفيد لأنه إن كان الغرض (١) هو ما وضع فوضعه ليس مستفاداً من القياس وإن كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل في التصور

وأما الغير الحقيقية فإن كانت مانعة الخلو فينتج استثناء للنقيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها استثناء العين مثاله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يفرق لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يفرق لكنه يفرق فينتج أنه في البحر

(١) إن كان الغرض هو ما وضع الخ أي أن كان المطلوب من القياس هو ما قوضه من الأجزاء فما يوضع منها ليس مستفاداً من القياس لأن ما يوضع هو الاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهي مستفادة لأمس القياس بل هي إما بدئية أو معروفة من طريق أخرى وإن كان الغرض من القياس هو رفع ما يرفع فما يرفع غير متناه وما لا يقناهى لا يحصل في التصور حتى يتأتى ملاحظة وفهم التفصيل هذا تقرير ما قال المصنف والصحيح أن المنفعة ذات الاجزاء الغير المتناهية لا وجود لها إلا في الغرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فإن مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتي بالمقدمة الثانية ومتى وقف انتهت الأجزاء ثم إذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متناهية للأجزاء ومن استثنائية فليجز أن يكون الغرض رفع ما يرفع لأنه حاصل في التصور أجمالاً فإذا قلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئاً مما عدا الثلاثة

ونفى بالبحر كل ماء يفرق ولو استثبت عين واحد من الم تزم منه نتيجة مثل أن  
 نقول ولكنه في البحر فلا يزم منه أن يفرق أو أن يفرق أو نقول لكنه لا يفرق فلا  
 يزم منه أنه في البحر أو ليس في البحر ومن هذه ما تستعمل معرفة كقولك لا يكون  
 زيد يفرق أو هو في الماء وكذلك لا يكون زيد يفرق وهو ليس في الماء فـ (١)  
 يكون فيه الجزآن كجزأي الأصل فينتج فيه استثناء قبيض أيها كان عين الآخر  
 وما أحد (٢) جزأيه فقط كجزء الأصل فينتج فيه استثناء قبيض الجزء الموافق  
 الجزء الأصل قبيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك إن  
 كانت المنفصلة عن سالبين فحكم النتائج فيها وفي معرفتها الموافقة للأصل في الجزأين  
 والموافقة في أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتا  
 وإما أن لا يكون جادا فتارة تحرفها إلى قولك لا يكون هذا نباتا وهو جاد وتارة  
 تحرفها إلى قولك لا يكون هذا نباتا ولا يكون جادا فاستثناء قبيض (٣) الجزء  
 الموافق لجزء الأصل ينتج قبيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق  
 واستنتاج عين الموافق من عين المخالف في محرفات مانعة المحلول لم نره لأحد  
 قبلنا ومن الله التوفيق

- (١) فإي يكون فيه الجزآن كجزأي الأصل كما في قولك لا يفرق زيد أو هو  
 في الماء فإن لا يفرق أو لا يكون يفرق هو الجزء الثاني في مانعة المحلول السابقة  
 « وهو في الماء » هو الجزء الأول فإذا رفعت لا يكون يفرق أي بأن غرق نتج  
 الثاني وهو أنه في الماء وإذا رفعت أنه في الماء نتج الأول وهو لا يفرق  
 (٢) وما أحد جزأيه فقط كجزء الأصل كما في قولك لا يفرق زيد أو هو ليس  
 في الماء فالمراد هو « لا يفرق زيد » والمخالف هو « هو ليس في الماء » فإذا  
 استثنت قبيض الموافق فقلت لكنه يفرق ينتج قبيض المخالف وهو أنه في  
 الماء وإذا استثنت من المخالف فقلت إنه ليس في الماء نتج عين الموافق وهو لا يفرق  
 (٣) قبيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو « لا يكون نباتا » وقبيضه  
 أنه نبات واستثناء هذا القبيض ينتج أنه ليس بجاد وهو قبيض المخالف الذي  
 هو « هو جاد » وقس البقية

وإن كانت مانعة الجعم أنتج فيها استثناء العيين قبيض الآخر ولا ينتج لاستثناء قبيض شيئا كما اذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائداً أو ناقصا لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولو قلت ليس زائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه أنه ناقص أو زائد أو قبيضهما . واعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالمتصلات اما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها لفظة لا يخلو فكأنك قلت فيها اذا لم يخل الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقية ففي كل واحد من قسميها اضرار اذا صرح به عادت الى متصلة ومتفصلة أما في مانعة الخلو فكأنك قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يفرق فأضمر فيها قبيض يكون وأورد لا زمه بدله فاذا صرح بالنقيض عاد الى متصلة ومتفصلة وفي مانعة الجعم أيضا تقديره إما أن يكون نباتا وإما أن لا يكون فان لم يكن فيمكن (١) أن يكون جمادا

### ( الفصل السادس )

#### في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الاثن مقدمتين فلائن المطلوب يعلم بعدما هو مجهول بشيء غيره وذلك الشيء لابد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فان كانت الى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوب بوضع شيء أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث توقع بين جزأي المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم وانما يكون ذلك بأن يوجد شيء واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لاحدهما ويوجد الآخر له أو يسلب عنه، أو يوجد لاحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما

(١) فيمكن أن يكون جمادا فالجماد أخص من النقيض المضمر وفرد من أفرادها ولهذا لا يجتمع مع النبات

ويساب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة الخلية للثمة من مقدمتين  
ويمكنك ترد هذا (١) الاعتبار الى الشرطيات الاقترافية واذا انظمت  
مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كنى ذلك في نتائج المطلوب لكنه  
قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مموقة نحو مطلوب واحد فيظن  
أن ذلك قياس واحد ليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سبقت لبيان  
مقدمتى القياس القريب من المطلوب أو ما فوقها (٢) ومقدمتا القياس اذا لم  
تكونا يفتين بفهمها احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب  
الاول وربما اختلط (٣) بهذه المقدمات المتناحقة الاستقراء والتمثيل أيضا  
وستعرفها ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذى لا يتطوى  
فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج  
وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه  
والمفصول هو الذى فعلت عنه النتائج فلم تذكر كقولك كل ب ج وكل  
ج د وكل د ه فكل ب ه

(١) رد هذا الاعتبار الخ أى يمكنك أن تجري هذه الصور التى  
قدمت فى الجامع بين طرفى المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة فى الاقترايات  
الشرطية كما جرى ذلك فى الحيات

(٢) أو ما فوقها أى فوق مقدمتى القياس القريب من المطلوب والمراد  
بما فوقها ما يسبقهما من المقدمات التى يتألف منها القياس المؤدى الى كل منهما  
فقد تكون مقدمات القياس للسند به على إحدى مقدمتى القياس القريب  
نظرة فتحتاج الى البيان

(٣) اختلط بهذه المقدمات أى ربما وقع الالتقاء بين هذه المقدمات المتناحقة  
وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينها وبينها كما ستعرفه  
قيا بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائدا على ما ذكرناه من  
الأقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويت فيه نتيجته  
وهو أن كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وإن كان النهار موجودا فالأعشى  
يبصر والشمس طالمة فالأعشى يبصر لكن هذا إنما يلزم من نتيجة حذف ولم  
يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ما ذكره أفضل  
المتأخرين وهو أن النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكأنه استثنى مقدم  
المقدمة الأولى وهو أن الشمس طالمة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود  
النهار يلزم لامحالة إِبصار الأعشى وإذا استعملت (١) المقدمة الأولى في القياس  
الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره (والوجه الآخر) ما تكلفناه

(١) وإذا استعملت المقدمة الأولى الخ حاصل مقاله أن أفضل المتأخرين يجعل  
وجه « والشمس طالمة » استثناء لمقدم قولنا « أن كانت الشمس طالمة فالنهار  
موجود » فينتج منه « النهار موجود » ويجعل وجه « أن كان النهار موجودا  
فالأعشى يبصر » مقدمة بديهية علم وضع مقدمها من نتيجة القياس الاستثنائي  
السابق وهو « أن كانت الشمس طالمة فالنهار موجود لكن الشمس طالمة  
فالنهار موجود » ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أتى « أن كان النهار موجودا  
فالأعشى يبصر » كانت النتيجة « الأعشى يبصر » وعلى هذا يكون هذا القياس  
قياسين استثنائيين أحدهما أنتج أن النهار موجود والآخر أنتج أن الأعشى  
يبصر أما على الوجه الآخر الذي قال المصنف إنه تكلفه فالتصلتان مقدمتان بقياس  
اقترااني شرطى من أول الشكل الأول هكذا كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود  
وكما كان النهار موجودا فالأعشى يبصر ينتج « كلما كانت الشمس طالمة فالأعشى  
يبصر » وهذه هي النتيجة المحذوفة فتجعلها مقدمة بقياس استثنائي وتستثنى  
مقدمها بجملة « الشمس طالمة » فينتج « الأعشى يبصر » وعلى هذا الوجه يكون  
التركيب من قياس اقترااني وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير أن النهار موجود  
على أنه نتيجة محذوفة

وهو أن تمتثل المقدمتان جميعاً لقياس الاقتراضي الشرطي المركب من مقدمتين  
متمثلتين الاوسط فيه تالي احدهما ومقدم الأخرى وهو الوجه الثاني وحينئذ  
تكون النتيجة المحذوفة ان كانت الشمس طالمة فالأعشى يبصر ثم إذا وضع أن  
الشمس طالمة فزم لاعماله أن الأعشى يبصر من غير تقدير وجود النهار

### الفصل السابع

#### في قياس الخلف

ومن جهة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت حقيقة المطلوب  
بإبطالان تقيضه والحق لا يخرج عن الشيء وتقيضه فإذا بطل التقيض تبين المطلوب  
وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراضي والآخر استثنائي وصورته (١) « وليكن  
المطلوب ان كل ا ب « هي أنا تقول ان لم يكن كل ا ب فليس

(١) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست ملتزمة في  
قياس الخلف والا لما تأنى له التفصيل الآتي في قوله واعلم أن المطلوبات الاربعة  
الخ فانه صرح بأن تقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى في اقتراضي الخلف حتى  
ينتج المحال من أى شكل من الاشكال سوى الاول في المطلوب الموجب الكلى  
وعلى الترتيب الذي ذكره في هذه الصورة يكون تقيض المطلوب دائماً تالياً  
في صغرى الاقتراضي الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون  
التقيض صغرى في التأليف دائماً فلا يأتى التفصيل الذي يذكره

وانما قياس الخلف الحقيقي هو أنه لو صدق التقيض لجاز أن يؤلف منه  
مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان التقيض صغرى أو كبرى  
ولو تألف هذا القياس لانتج كذا يفتح لو صدق التقيض لكان كذا وهذا  
التالى هو النتيجة المحالة فيوضع تقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق التقيض  
فثبت المطلوب ولنضرب له مثلاً في الاستدلال على المطلوب الكلى الموجب  
على أنه نتيجة من أول الشكل الاول . تقول كل ب ج وكل ج ا ينتج كل  
ب ا وهو مطلوبنا فلو لم يصدق هذا المطلوب لصدق تقيضه وهو ليس كل  
ب ا وعندنا مقدمة صادقة في صغرى القياس

كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متممة وحلية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي وتستثنى تقيض تاليها فتقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج تقيض المقدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى أخذ تقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسى ينتج محالا يعتدل به على كون التقيض محالا إذ لا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولان التأليف الصحيح ختمين لرومه من تقيض المطلوب فهو المحال فتقيضه الذى هو المطلوب حق

واعلم أن المطلوبات الأربعة كلها إلا الكلى الموجب يمكن أن تبين من كل شكل بالغلف أما الكلى الموجب فيبين من الشكلين الآخرين دون الأول وذلك لأن تقيضه سالبة جزئية ولا يمكن أن تجعل صغرى الأول لأنها سالبة ولا كبراه لأنها جزئية لكن يمكن أن تجعل صغرى الثانى وكبرى الثالث وأما الكلى السالب فيمكن أن يبين بالاشكال الثلاثة لأن تقيضه جزئية موجبة ويمكن أن تجعل صغرى الأول والثانى وصغرى الثالث وكبراه أيضاً وأما الجزئية الموجبة فتقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الأول والثالث وصغرى الثانى وكبراه أيضاً وأما السالبة الجزئية فتقيضها موجبة كلية ولا خفاء بإمكان جعلها صغرى وكبرى الأشكال الثلاثة

وهى كل ب ج فيصح أن يؤلف منها ومن التقيض قياس من الشكل الثالث على أن يكون التقيض كبراه هكذا كل ب ج وليس كل ا ب ا ينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق التقيض لصدق ليس كل ج ا لكن كل ج ا يحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون التقيض صادقا فيكون المطلوب إذلا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى أخذ تقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أى بدون التزام لصورة معينة في التأليف وانما جاء بتلك الصورة على أنها من قبيل المذلة الذى لا يلزم

واعلم أن الخلف ما يمكن رده الى المتقيم بأن يؤخذ (١) قبض التالي المحال  
ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول ولا يجب أن يرتد عند  
الاستقامة الى الشكل المستعمل في الخلف معاً فإن كان كلياً موجباً فلا شك أن بيانه  
من طريق الخلف معاً بالثاني والثالث فإذا ارتد منهما الى الاستقامة صار الشكل الاول  
وأما الكلي السالب فبيانه من طريق الخلف معاً يمكن بالاشكال الثلاثة لكن  
المقدمة الحققة إن كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاول والثالث فإذا ارتد  
الى الاستقامة منها صار (٢) الشكل الثاني وإن استعملت على هيئة الثاني حصل

(١) بأن يؤخذ قبض التالي المحال الخ التالي المحال في مثال المصنف هو ليس  
كل ا ج وقبضه هو كل ا ج وهو الموضوع في الاستثنائية فيجعل صفري والمقدمة  
الصادقة كبرى هكذا كل ا ج د كل ج ب ل ينتج من أول الاول كل ا ب وهو  
المطلوب وقد كان القياس في الخلف من الشكل الثاني وعند الرد الى المتقيم رجوع  
الى الاول كما رأيت والتالي المحال يسمى أيضاً بالنتيجة المحالة تماحاً لانه قال في نتيجة  
اقتراي الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معاً لانه خلف حصل بينه  
نتيجة القياس الاقتراي الذي استعمل في الدليل على فرض صدق النقيض وبينه  
القضية الصادقة فقد تخالفا معاً

(٢) صار الشكل الثاني الخ لنفرض أن المطلوب السالب الكلي لاشيء من  
ب ج والقضية الصادقة السالبة لاشيء من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لاشيء من  
ب ج لصدق بعض ب ج ولا شيء من ج ا فلو لم يصدق لاشيء من ب ج  
لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فإن كل ب ا فإذا أردت أن ترد القياس الى  
المتقيم وقد كان من الشكل الاول كما ترى لعاد في الاستقامة الى الثاني فانه  
فأخذ قبض التالي المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا ولا شيء من ج ا  
ينتج المطلوب وهو لاشيء من ب ج من أو الثاني هذا اذا استعملت السالبة  
المادة على هيئة الشكل الاول

فإن استعملت على هيئة الشكل الثالث كما لو كان المطلوب لاشيء من ب ا  
والمقدمة الصادقة لاشيء من ب ج فقلت لو لم يصدق لاشيء من ب ا لصدق



الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة الحقة موجبة فلا يمكن (١) استعمالها في البيان الخلفي معاً الا في الاول والثالث فان استعملت كبرى فيها بعض ب ا ولا شيء من ب ج فلو لم يصدق لكان بعض اليس ج من سادس الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلو أردت الرد الى المستقيم رجعت من الثالث الى الثاني وقلت لا شيء من ب ج وكل ا ج لينتج من ثاني الثاني لا شيء من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثاني كما لو كان المطلوب لا شيء من ا ب والمقدمة الصادقة لا شيء من ج ب فتقول لو لم يصدق المطلوب لصدق بعض ا ب ولا شيء من ج ب فلو لم يصدق فبعض ا ليس ج وهو محال فان كل ا ج وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا كل ا ج ولا شيء من ج ب فلا شيء من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها إلا في الاول والثالث وذلك لأن الشكل الثاني لا بد فيه من مخالف المقدمتين في الكيف كما هو معلوم وتقيض المطلوب المالبس الكلي موجب جزئي فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني وانما تستعمل في الاول والثالث ولنفرض المطلوب لا شيء من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فتقول لو لم يصدق المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلو لم يصدق فبعض ب ا من ثالث الاول والصادقة كبرى لكن هذا التالى محال فانه لا شيء من ج ا فلو رددته الى الاستقامة رجعت الى الثاني وقلت لا شيء من ج ا وكل ج ا لينتج المطلوب وهو لا شيء من ب ج ولو فرضت الصادقة كل ب ا لجامت في الخلف كبرى في الثالث هكذا لو لم يصدق المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب ج فلو لم يصدق فبعض ج ا وهو محال إذ لا شيء من ج ا ويؤدي الاستقامة الى الثاني بمحمل هذا التقيض المالبس الكلي كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ج ا ولا شيء من ج ا فلا شيء من ب ج وهو المطلوب ويمكنك استعمال الصادقة الموجبة صغرى في الثالث بأن تقول كل ب ا وبعض ب ج « وهو تقيض المطلوب » لينتج من الثالث بعض ا ج « وهو المحال » وتقيضه لا شيء من الافتضاه في الاستقامة الى الصادقة فيعود الى الشكل الاول هكذا كل ج ا ولا شيء من ا ج فلا شيء من

فارتداده منها عند الاستقامة الى الثاني وان اجتمعت صغرى في الثالث ارتقد  
عند الاستقامة الى الاول

وأما الجزئى الموجب فيمكن البيان الخلفى فيه بالاشكال الثلاثة فاذا  
ارتد الى الاستقامة صار (١) الاول

ب ج وهو المطلوب

ومما يتنا نعلم أن معنى قوله أن الصادقة ان كانت سالبة لمستعملت على هيئة  
الشكل الاول أو الثانى أو الثالث الخ لا يلزم أن يكون أن جميع ذلك يجرى في  
مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الأطراف بل مراده أن العالب الكلى يبين  
بالاشكال الثلاثة على الوجود التى ذكرها من حيث هو سالب كلى وحكمة في الرد هو  
مذكروه من حيث هو كذلك وان تغيرت الاطراف والتضاي الصادقة وعلى الطالب أن  
يستخرج بذهنه بقية الامثلة فيما يأتى

(١) صار الاول ثالثاً والثالث اولاً الخ لنفرض المطلوب الجزئى الموجب بعض  
ب د والمقدمة للصادقة كل ج ب فلو لم يصدق المطلوب لصدق لاشئ من ب د  
فيجعل كبرى للصادقة في الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج  
لاشئ من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا رد الى  
الاستقامة كان من الثالث هكذا كل ج ب وبعض ج د فيبعض ب د

ولو جعلت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعينه فلو لم يصدق صدق  
لاشئ من ب د فيجعل كبرى للجزئية الصادقة من الشكل الاول هكذا بعض  
ب ج ولاشئ من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال  
ونقيضه كل ج د فاذا رد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالى  
المحال في الشكل الاول هكذا بعض ج ب وكل ج د فينتج المطلوب وهو  
بعض ب د

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها في الجلف كبرى لنقيض المطلوب  
في الثانى هكذا لاشئ من ب د وكل ج د أنتج لاشئ من ب ج وهو المحال ففي  
الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فيبعض ب د وهو  
المطلوب واذا عكست فجعلتها صغرى في الثانى هكذا كل ج د ولاشئ من ب د

ثالثا والثالث أولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة العادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث .

وأما الجزئى المالب فيمكن بيانه الخلفى بالاشكال الثلاثة والمقدمة العادقة المضافة الى تقيضه يجوز أن تكون موجبة وضائية في الاول والثالث ولكنها ان كانت موجبة واستعملت (١) كبرى فيها ارتد عند الاستقامة منها الى الثاني

أفتسج لاشئ من ج ب وهو المحال وتقيضه بعض ج ب والصادقة كل ج د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب .

(١) واستعملت كبرى فيها وتارة تكون العادقة كاية وتارة تكون جزئية فان كانت كاية أمكن استعمالها كبرى الاول في الخلف كالمفروضت المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل د ج فتقيض المطلوب وهو كل ب د مع العادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال وتقيضه بعض ب ليس ج فيجعل في الاستقامة صغرى لقياس من الثاني والصادقة كبراء لينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صلحت كبرى الثالث كالمفروضت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فتجعل كبرى لتقيض المطلوب وهو كل ب د في قياس من الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال وتقيضه لاشئ من د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثاني بعض ب ليس د فقد رأيت ان العادقة ان كانت كبرى في الاول والثالث في الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت في الخلف صغرى الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كما لو فرضتها «والمطلوب بعينه» كل ج ب فانك تضمها صغرى الى تقيض المطلوب كبرى هكنا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج المحال من الاول وهو لاشئ من ج د فتجعل كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس من الاول الى الثالث كما رأيت ولو فرضتها بعض ب ج ووضعها صغرى لتقيض المطلوب لنتج من الثالث بعض ج د وهو المحال وتقيضه لاشئ من ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان في الخلف من الثالث .

وان استعملت صغرى فيها اردت من الاول الى الثالث ومن الثالث الى الاول وان كانت سالبة ولا يمكن (١) استعمالها فيها الا كبرى اردت الى الثانى عند الاستقامة منها وأما الثانى فلا يمكن أن يضاف الى قبيضه (٢) الا المالب فان استعملت كبرى اردت الى الاول وان استعملت صغرى اردت الى الثالث وتقدر بمادريت به مما سلف على امتحان ما قصناه لك بنفك

(١) ولا يمكن استعمالها فيها إلا كبرى لاشتراط الإيجاب الصغرى فيها فان فرضت العادة «والمطلوب بعينه» بعض ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وليس بعض ب ج أفتج من الثالث بعض د ليس ج فاذا رد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى للعادة السالبة الجزئية في الشكل الثانى لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت العادة لاشئ من د ج «والمطلوب بعينه» وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب في الشكل الاول أفتج منه لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة فاذا رددت القياس الى الاستقامة جعلت قبيضا وهو بعض ب ج صغرى للعادة في الشكل الثانى لينتج المطلوب فقد اردت القياس من الاول والثالث الى الثانى (٢) الى قبيضه أى نقيض المطلوب المالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمتى الثانى في الإيجاب والسلب ولنقرض السالبة العادة «والمطلوب بعينه» لاشئ من ج د ولنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د ولاشئ من ج د لينتج من الثانى لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضا بعض ب ج فتوضع في الاستقامة صغرى مع العادة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د «والمطلوب بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د تنتج من رابع الثانى بعض ج ليس ب وهو النتيجة المحالة ونقيضا كل ج ب فتجمله في الرد صغرى للعادة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فترى القياس قد رجح في العبارة الاولى من الثانى الى الاول وفي الثانية من الثانى الى الثالث كما قال

## (افصل الثامن)

### في عكس القياس

واعلم أنه قد يعرض للقياس مارض يسمى عكس القياس ولأجل مشابهته  
الخلف مما أوردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالصد أو بالنقيض  
ويضاف إلى إحدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى ويستعمل في الجدل  
أحيانا لمنع القياس إلا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف في الاشكال  
ولنمثل له مثلا من الشكل الاول وليكن القياس أن كل ا ب وكل ب ج  
فشكل ا ج فان أخذنا ضدها وهو لا شيء من ا ج وقرناه بالكبرى وهي كل  
ب ج نتج لا شيء من ا فبأبطل الصغرى بالتضاد وان أخذنا تقيضا وهو  
ليس كل ا ج وأضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل ا ب فأبطل الصغرى بالتناقض  
وكل ذلك من الشكل الثاني وان أضفنا اليها الصغرى لم ينتج إلا إبطال الكبرى  
بالتناقض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الا جزئية  
وضد الكلية كلية لاجزئية

وان اعتبرت هذا في ضروب المقاييس كلها علمت أن انعكاس ضروب  
الاول ان أريد ابطال صفراء يكون (١) الى الثاني وان أريد ابطال كبراء  
يكون الى الثالث وان انعكاس (٢) ضروب الثاني عند ابطال صفراء الى الاول

(١) يسكون الى الثاني الخ لان تقيض النتيجة أو ضدها يضم الى الكبرى  
ومحمول تقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد  
الايوسط المكرر محمولا في المقدمتين عند تشكيل عكس القياس فيكون  
التأليف من الشكل الثاني بخلاف ما إذا أريد إبطال الكبرى فان موضوع  
تقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى في الشكل الاول فعند  
تأليف العكس يتكرر الموضوع في المقدمتين فيكون من الشكل الثالث  
(٢) وان انعكاس ضروب الثاني الخ حاصلا انك اذا أردت إجراء عكس  
القياس في نتيجة لضرب من الشكل الثاني فانك تلاحظ عند قصدك الى ابطال  
الصغرى أن محمول النتيجة الذي هو محمول تقيضا أو ضدها هو بعينه موضوع

وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس (١) ضروب الثالث عند ابطال صغراه الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول  
واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشاهة الخلف معا إياه لانا تأخذ في الخلف معا قبيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيرا وقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على أن قبيض المطلوب محال فالمطلوب اذن حق وهو عكس القياس بعينه الا أن العكس يصحكون بعد قياس مفروغ من تأليفه (٢) والخلف يكون مستدأ لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لأن الخلف قياس معمول يؤخذ قبيض نتيجته الباطلة وقرن بالصادقة فينتج قبيض (٣) المشكوك قبيض فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس

كبرى القياس الذي تريد معا كسته فتضع القبيض أو الضد صغرى في العكس والكبرى كبرى فينكون التأليف من الشكل الاول وينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها أما إذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى وقبيض النتيجة أو ضدها وموضوع الصغرى هو بعينه موضوع القبيض أو الغد فيكون القياس في العكس من الثالث

(١) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذي هو محمول قبيضا أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فإذا أريد ابطال الصغرى بضم القبيض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولا فيها فيكون التأليف من الثاني أما اذا أريد ابطال كبرى وذلك يكون بضم قبيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذي هو موضوع القبيض كان محمولا في الصغرى فإذا وضعت الصغرى في القياس صغرى في العكس وضمت اليها قبيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول  
(٢) والخلف يكون مبتدأ أى قد يكون كذلك وكثيرا ما يكون بعد قياس مفروغ منه كما تقدم في الاستدلال على إنتاج كثير من الضروب في بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا بعد قياس مفروغ منه  
(٣) المشكوك فيها هي قبيض المطلوب الذي أخذ في الخلف على أنه صادق

## (الفصل التاسع)

### في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين (١) قياساً على نتائج المقدمة الأخرى (٢) فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضاً من جهة عوارض القياس ويستعمل اجتبالاً في الجدل عند ما تكون إحدى المقدمتين غير بينة فتغير (٣) المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئاً آخر وتقرن به عكس المقدمة الأخرى من غير تغيير للكمية فينتج للاحالة المقدمة الأخرى

وتقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلف ففي كل من الخلف والعكس قد أخذ قضيض النتيجة وضم إلى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف بقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضاً إلا أن النتيجة في الخلف عند الرد إلى المستقيم هي المطلوب الذي يراد اثباته أما في العكس فالنتيجة هي ما يعاكس إحدى مقدمتي القياس لمجرد الطعن فيه

(١) قياساً على نتائج الخ أي قياساً يبرهن على ناسخ الخ وفي لفظ قياس ما يشعر بمعنى الأداة لهذا سهل عليه أن يعلق به حرف على (٢) فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزءاً من القياس الموصل إلى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس إحدى المقدمتين لتستدل بها على إثبات المقدمة التي كانت جزءاً من القياس الموصل إليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل عذيبها وإنما حمل المصنف على الأتيان به كثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والتزام محتمل بين الطوائف الإسلامية وكل يريد أن ينفي الآخر ليسكنه لأن يقفه على الحقيقة فيقننه

(٣) فتغير المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تمييز وضعه في الترتيب اللفظي فيبعد أن يكون تابعا لقياس على أنه نتيجة تعدل به إلى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما يريد أن توهم ثم تقرن به عكس إحدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب بها لا تتغير بحال كما رافق الأمانة

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متماوية ينعكس كل واحد منهما على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لتتج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لتتاج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما إن كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد ناسج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة (١) ينتج السالبة

وأما إن أريد (٢) نتاج الموجبة فلا يمكن ذلك الا أن يكون المطلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسل عن غيره بل يؤخذ لكل مالميس موصوفاً بالموضوع كما كان في الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره بل يسل عن كل مالميس موصوفاً بالموضوع مثال هذا السلب قولك لاشيء من الجوهر بعرض فان العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل مالميس بجوهر فيصح أن تقول كل مالميس بجوهر فهو عرض واذا انعكس فصار لاشيء من العرض بجوهر أيضاً أن تقول كل مالميس بعرض فهو جوهر والمطلب يمكن رده الى المدول فانك ان قلت لاشيء من اب صح أن تقول كل ماهو ا فليس ب فاذا احتلنا هذه الحيل صح نتاج الموجبة من النتيجة بعد دها من السلب الى المدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله أن تقول كل انسان جوهر ولاشء من الجوهر بعرض فلاشء من الانسان بعرض فترد النتيجة الى المدول وتقول كل انسان فليس بعرض وتعكس السالبة العكس (٣) الذي يخص هذا

(١) ينتج السالبة كما تقول كل انسان ناطق ولاشء من الناطق بحجر فلاشء من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمه الى النتيجة وهي لاشء من الانسان بحجر ليقترج لاشء من الناطق بحجر وهو كبرى القياس السالبة

(٢) نتاج الموجبة أى الصغرى والمسألة بعينها وهي ان الكبرى سالبة

(٣) العكس الذي يخص هذا الموضوع قال ذلك لان هذا العكس ليس بالعكس المستوي وهذا ظاهر وانما هو شيء من العكس المعروف عند متأخري



الموضوع وهو كل مالم يضر فهو جوهر يفتتح ان كل انسان فهو جوهر (١) وأما القياسات الناتجة للجزئي فيمن أن الكبرى لا يمكن ان تلتج من النتيجة وعكس الصغرى لانها جزئية وأما الصغرى فيمكن في (٢) الموجدتين نتائج بالنتيجة وعكس الكبرى على كيتها وأما إن كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتائج الصغرى الا بالعكس الخاص بهذا الموضوع ورد النتيجة من السلب الى العلول وأما الشكل الثاني فيمكن نتائج الكبرى السالبة (٣) من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دورا عند أكثرهم لأنه يحتاج الى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور اذا الدور هو أن يبين الشيء بما يبين بالشيء سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

المنطيين بعكس النقيض المخالف وهو جعل قهض الجزء الثاني في الاصل أولا في العكس وجعل عين الاول في الاصل ثانيا في العكس مع الاختلاف في الكيف والاتفاق في الصدق والسالبة الكلية فيه انما تنعكس جزئية موجه كما تقول لاشيء من الحيوان بحجر فان عكسه بعض كل مالم يضر بحجر حيوان ولا يصح كل مالم يضر بحجر حيوان لكذبه كما هو ظاهر وانما كان العكس الى كلية صحيحة في هذا الموضوع لمخصوص المادة التي شرحها المصنف وهي أن سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما الى كل مالم يضر بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل مالم يضر فهو عرض وكل مالم يضر فهو جوهر وكل جوهر فهو ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر مالم يضر فهو جوهر وكل جوهر فهو ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر (٣) وأما القياسات الناتجة للجزئي الخ أي من بقية ضروب الشكل الاول (٤) في الموجدتين أي فيما اذا كان القياس المنتج للجزئي مركبا من موجدتين فيكون نتائج الصغرى من النتيجة الجزئية منضمه الى عكس الكبرى الموجبة كنفسها في الحكم كما تقول بعض الانمان حيوان وكل حيوان حماس فيعوض الانمان حماس فتجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كيتها هكذا بعض الانمان حماس وكل حماس حيوان ليقع الصغرى وهي بعض الانمان حيوان والكلام عند ما تكون الكبرى سالبة ١٠ هرة مما سبق (٥) من الكليتين أي اذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني.

في تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بمكس واحد وان كانت السالبة صغرى فيمكن تاجها بالنتيجة وهكس الكبرى من (١) الشكل الثاني بعينه وأما الموجبة فلا يمكن تاجها بنحو محتاج الدالية ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة إلى المغلول وورفت المقدمة الدالية إلى لازم هذا الملب تتجت الموجبة من (٢) غير حاجة إلى المكس لكن القوم لا يسمون هذا ذوراً ومثاله كل ب ج ولا شيء من ا ج فلا شيء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وإن كانت الموجبة كبرى أمكن تاجها بمكس النتيجة المكس الخاص (٣) بهذا الموضع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضاً متنازع

مؤلف من كليتين كقولنا كل انسان ناطق ولا شيء من الفرس ناطق ينتج لا شيء من الانسان بفرس فإذا عكست الصغرى إلى كل ناطق انسان وضممتها إلى النتيجة أنتج التآليف من الشكل الاول لا شيء من الناطق بفرس فإذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

(١) من الشكل الثاني بعينه مثاله لا شيء من الانسان بفرس وكل صاهل فرس فلا شيء من الانسان بصاهل ثم تمكس الكبرى كنفسها إلى كل فرس صاهل وتعمل هذا المكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التآليف من الثاني نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة إلى المكس أي أن لازم الدالية ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة إلى عكس ذلك اللازم كما تراه في مثاله وأعمالهم القوم دور الاشتراطهم فيه أن يكون التآليف مستملا على عكس إحدى المقدمتين كما سبق في أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضع ولا يشترط فيه أيضاً أن يكون على طريقة عكس التقيض الخالف ولا في الصورة وغاية ما يفترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب عن جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ما عدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال مانحن بصدده لا شيء من العرض يقوم بنفسه

على تسميته دورا وإن كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكبرى (١) البتة ولكن إن كانت سالبة أمكن (٢) أن تبين هي من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وإن كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لأنه لا قياس (٣) من سالتين ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غير وأن الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلية البتة لأن النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الجزئية وأما الجزئية فإن كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا بلضافة عكس الصغرى إلى النتيجة كليا (٤) وإن كانت صغرى (٥) أمكن نتائجها بعكس الكبرى مع النتيجة ثم عكس النتيجة

وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص إلى كل جوهر فهو ليس بعرض وتقتضي إليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل جوهر يقوم بنفسه

(١) الكبرى نائب فاعل تبين وإنما لم يمكن ذلك لأن عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٢) أمكن أن تبين هي أي الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بإنسان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ليس بناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل إنسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى المالبة الجزئية

(٣) لا قياس عن سالتين أي والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لأن

صغرها موجبة كما هو القرض والنحو الذي قاله هو الرد إلى الموجب وأخذ اللازم

(٤) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل إنسان حيوان

وبعض الإنسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كيتها إلى كل حيوان

إنسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الإنسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٥) وإن كانت صغرى الخ كالمثل كان القياس بعض الإنسان كاتب وكل

إنسان حيوان فبعض الكاتب حيوان فتعكس الكبرى إلى كل حيوان إنسان

وتجعلها كبرى النتيجة فتنتج بعض الكاتب إنسان وتعكس إلى بعض الإنسان كاتب

الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت في تكميته. دوراً لافتقاره إليه عكسين لكنهم لم يضايقوا هنا بل أعطوه اسم الدور وإن اختلط موجب وسالب والمرجبة (١) كناية أمكن نتاج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضاً، فإن كانت الكلية هي السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالتين إلا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور.

### الفصل العاشر

#### في اكتساب المقدمات

ليس بكل ارتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح إلا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه إذا لم يكن حاضراً معداً والأمور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شيء. البتة بل الكليات هي المحمولات وسفين في فن البرهان أن هذه المحمولات كما تنتهي من تحت إلى شخصيات لا تحمل على شيء فستنتهي من فوق إلى محمولات لا يحمل عليها شيء أعم منها فتكون المحمولات إذن متناهية فإذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدى المطلوب واطلب حد (٢) كل واحد منهما وخاصته وما يحمل على كل واحد منهما من الأجناس وأجناسه

(١) والموجبة كلية كما لو كان القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب أما إن كانت الكلية سالبة للـخ أى لا يمكن أن تنتج الصغرى من عكسها وهي سالبة ومن النتيجة السالبة إلا إذا ردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهي النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كالتقول بعض العرض ضوء ولا شيء من العرض بجوهر فيعكس الضوء ليس بجوهر وتقول في الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض وينعكس الى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(٢) حد كل واحد منهما أى ما يشرح ماهيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الأجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه

والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمل عليها وفيها وعوارض  
أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطلب (١) أيضا موضوعات كل واحد  
من الحدين مما نسبة الحد إليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته  
هذا في الأيجاب

القائمة ما يمكنك إبرازه عليه أن كان أحد الحدين موضوعا وما تتمكن به من  
الحكم به على غيره إن كان محولا فإن كفاك ذلك في تكوين القياس بعد البحث  
عن موضوعات الثاني أي المحمول فيها فإن لم يكف أو لم تصل بك القدرة إلى  
تحصيل الذاتيات للوصول إلى مطلوبك فانصرف إلى طلب الخواص لكل منها  
فربما وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محولا إلى  
تكوين القياس على مطلوبك فإن لم يتسن لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب  
إلى ما يحمل على كل واحد من الحدين من الأجناس وأجناس الأجناس  
والتفصيل العالية وأجناس تلك الفصول إن كانت الفصول مركبة ولها أجناس  
كما في التامى إن جعل فصلا وفرض مركبا من المقتضى والمتنفس بمعنى ماله قوة  
التحليل فإن المقتضى يكون جنسا له والمتنفس فصلا وبجوعهما فصل التامى  
وهكذا تقول في عوارض كل وعوارض ما يحمل على تلك العوارض وفيها أي  
في ضمنها من أجزائها

(١) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد أنك لا تطلب الموضوعات  
إلا بعد أن تطلب جميع ما تقدم من المحولات على كل من الحدين بل العمل في  
الموضوعات مصاحب لكل نوع من الأنواع السابقة للعمل في المحولات فإنك  
إذا عرفت حد المحمول في مطلوبك مثلا ووقفت على ما فيه من الذاتيات  
عطفت النظر إلى ما يمكن أن يكون موضوعا له ثم إلى موضوعات ذلك الموضوع  
تتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذي عرفت حده أو خاصته أو  
من موضوعاته ما هو موضوع لمطلوبك أيضا فينتهي لك تأليف القياس من  
الشكل الأول أو الثالث فإن لم يمكنك ذلك ذهبت إلى عمل آخر في المحمول ثم في  
الموضوع هكذا

وانقرض أنك تريد أن تمتد على أن كل ناطق فهو حيوان وليس منه  
(م — ١٤ — بصائر)

وأما في السلب فاطلب ما يعلب عن حد ما منهما

ما هو عقل بالفعل فانك تعتمد أولاً الى تحديد الناطق فتجده ماله قوة التفكير والتفكير حركة النفس في معلوماتها للوصول الى ما هو مجهول لها فاذن الناطق حافيه مبدأ الحركة واستعداد قبول المطبوعات ثم تعتمد الى الحيوان فتجده جأته الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة أعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا عثرت على الانسان منها ووجدته موضوعاً للحيوان تبحث عن موضوعات الانسان بعد تحديده ومعرفة أجزائه الحقيقية فعند ما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق إليه وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر في موضوعات المحمول تمام النظر في حد الموضوع كما لو تفهم كمال التفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاً ومنها الانسان وعند البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعلت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذي هو موضوع للحيوان الخ

فاذا لم يسكن من قوتك الاهتمام الى الذاتيات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم فرومها له وعدم عروضها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك وأنعمت النظر في الضاحك فبدالك أنه لا يكون إلا حساساً فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم انتقلت الى الحيوان فوجدت الحس من خصوله أو خواصه على حسب ما يصل إليه فهمك ثم رجعت الى موضوعاته فرايت أفراد الحساس كلها متفرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طلب الاجناس وأجناس الاجناس والموارض وأجناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جسيمه مجرداً عن المادة مثلاً فانك تبحث في معنى العاقل على النحو الذي سبق ثم في موضوعاته تجد الانسان يوضع لكل من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو

وتمتحنى (١) بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحمد إذ لا فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يعلب عنه اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر بل في الايجاب بعضه ماقول وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت حاجة من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد الانسان وجدت الكاتب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف في كليات المقولات حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لأنه من ذوات الحيز ولو استقصينا في التحليل جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتابا في كيفية تحصيل المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظر في العلوم يكفي للارشاد الى ما بقى

(١) وتمتحنى بذلك الخ حاصل ما قاله أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها الفسحة بينه وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمل هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك الوصول الى الوسط الذى يؤدى الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما في السلب فانك لا تحتاج إلا الى البحث عما يسلب عن أحد الحدين وهو الحال التى يتحقق سلبها عنه ولست بحاجة الى البحث عن الموضوع الذى يسلب الحد عنه فان سلب شيء من شيء يكرن للتناق بين الوصفين في ذاتها فينعكس السلب على نفسه وليكن كالتناقى الكتابات كما قال ولتكن عنايتك الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الايجاب لا يجرى على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدى الى أن ذلك اللاحق لشيء ثابت لما يوضع لذلك الشيء لتمييز المحمول عن الموضوع الحقيقي في الايجاب فان الأوصاف غير ملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذوات فقوله فليس المحمول ما يحمل بكيفية على الموضوع أى على عنوانه ووصفه أو مفهومه

وخذلك مثلا اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فانك تبحث في أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته أنه يخاف على حال واحدة في جميع حاله من السكالم المقدره ولا يتدرج من طور الى طور ليصل الى كماله لاني لا أجزم ولا في الادراك أو وجدت أنه غير مفتقد ثم تطلب ما يابن الحيوان

يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يفنى طلب اللاحق عن الملحق ولكن  
اعتناؤك بالكليات من جهة هذا وليس المحمول الكلى هو ما يحمل بكميته على  
الموضوع ما يحمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل

ويطلب عنه فتجد أن جميع الحيوان مفتد أو متدرج الى كماله فالتنو فتعكس  
بأن لا شيء من الحيوان بغير مفتد أو بغير متدرج وتعلم أن غير المفتدى  
والحيوان أمران متنافيان في ذاتهما فلا شيء من أحدهما يصدق على ذاته  
الآخر فمتد ذلك ترى تمامك بالخيارين أن تؤلف قياسك هكذا كل ملك  
فهو غير مفتد ولا شيء من الحيوان بغير مفتد ولا شيء من الملك بمفتد وكل  
حيوان مفتد لينتج لا شيء من الملك بحيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير  
مفتد ولا شيء من غير المفتدى بحيوان لينتج عين النتيجة من الشكل الأول  
أما في الإيجاب فقد يعرض للمحمول مالا يعرض لموضوعه فلا بد من  
البحث عن الموضوعات ونسبتها الى ملحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوبنا  
منها أو يحمل هو على شيء منها مثلاً أو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان  
فنظرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصته الا أنه يعلم كل حساس ولا يشمل  
غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصته انه انسان ثم في الانسان  
فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر في تأليف قياس لا تاج  
المطلوب فانك لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة تباين الناطق وهي مساواته  
لحساس وذلك خاصة ماهيته ومفهومه فلا تحمل على شيء من أنواعه ولا أفراد  
أنواعه فلا تصلح وسطاً وكذلك ماعلمته من حال الناطق بمجرده لا يصلح  
وسطاً لأن مجرد كون الحيوان جنساً للانسان لا يكفي في جملة على الناطق بل  
لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أى ذواته ونسبتها اليه  
ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها اليها حتى لا يعرف ما يصح أن يوضع  
له وما لا يصح فإذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت  
أنها توضع للحيوان لانه مساو له كما تبين لدينا من العلم بخاصة مساواة للحساس  
ثم وجدت من حال الانسان الذى هو خاصة الناطق أنه حساس أيضاً ووجدت  
الانسان من موضوعات الحساس الذى هو من موضوعات الحيوان عرفت



ولا يفيد اختلافك بطلب شيء يحمل على الطرفين فإن الموجبتين في الشكل الثاني لا تقتجان وكذلك لا يفيد طلبك ما يلعب عنهما جميعاً فإن السالبتين في الثاني كالموجبتين إلا أن تحمل نظرك في اختلاف الإيجاب والمطلب ضرورة وأطلافاً وامكاناً فينتج (١) حينئذ ما عرفت ولا تطلب أيضاً أن محمول المطلوب أنه يمكنك أن تهول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة عن طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الإيجاب ولا حاجة إليها في حالة السلب

(١) فينتج ما عرفت أي في فصل المختلطات فقد قال في اختلاط المطلق مع الضروري من الشكل الثاني « وأما إذا كانت (أي المطلقة) وجودية فهي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكمة والحق أن النتيجة ضرورية دائماً لأن د إذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعاً أو مسلوبا عنهما جميعاً وكان أحدهما بالضرورة وللآخر لا بالضرورة فينبط طبيعياً الطرفين حباينة ضرورية ومن هذا تعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تقتجان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية » فقد رأيت أن الموجبتين أو السالبتين قد تقتجان في الشكل الثاني عندما يكون القصد إلى جهات القضيتين كما تقول في السالبتين لاشيء من الأيمان بمتنفس بالوجود حولا شيء من الحديد بمتنفس بالضرورة فإن النتيجة لاشيء من الأيمان بحديد فإن معنى القضية الأولى أنه قد ثبتت للأيمان التنفس أحيانا ومعنى الثانية أنه يستحيل ثبوت التنفس للحديد فلو صح ثبوت الحديد للانسان لزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قر فهو مضيء بالوجود أي لا بالضرورة وقد يكون غير مضيء وكل شمس خبي مضيئة بالضرورة فلا شيء من القمر بشمس بالضرورة إذ لو كان شيء من الشمس قر لزم أن تكون الأضواء ثابتة بالضرورة ولا بالضرورة وهو محال في مثل هذه الحالة يلزمك البحث عن محمول واحد ثبت أو سلب عن طرفي محموليك بمجهتين متضادتين

هل يحمل على شيء مطلوب (١) عن موضوعه فإن السالبة الصغرى لا تتج  
في الشكل الأول

فإذا استقصيت في هذا البحث فإن كان مطلوبك إيجابا كليا ووجدت في  
محمولات موضوعه ما يوضع لمحمولة تم قياسك وإن كان المطلوب سالبا كليا  
ووجدت في محمولات أحدهما ما يناسب عن الآخر تم القياس من الثاني ومن  
الأول أيضا (٢) لا انعكاس السالب الكلي وإن كان المطلوب موجبا جزئيا ووجدت  
في موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تم القياس من الثالث والأول  
جيدا (٣) لما عرفت من العكس وإن كان المطلوب سالبا جزئيا ووجدت  
في (٤) موضوعات أحدهما ما ليس موضوعا للآخر أو في محمولات بعض أحدهما

(١) مطلوب عن موضوعه أي موضوع المطلوب

(٢) لا انعكاس السالب الكلي أحياك في التمثيل على ما سبق من مثال لاشيء

من الملك بحیوان

(٣) لما عرفت من للعكس كما لو أردت أن تستدل على أن بعض الممكن  
موجود لتذهب منه إلى الاستدلال على الواجب كما حلكتنا في رسالة التوحيد  
فانك تبحث في حد الممكن ثم في لوازمه فينتهي لك العلم بأنه مالا وجود له من  
ذاته ثم تنظر في الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلا وتجد  
من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم بعد أن يكون  
ثم أنك تجد أن ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته  
والإمكان وجوده لذاته فلا يسبقه عدم ولا يلحقه وإلازم سلب ما بالذات  
عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعا للممكن عند ذلك  
تكون قد وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع ولكن فتقول كله  
نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود ولو عكست الصغرى  
قللت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لسكانت النتيجة بعينها والتأليف  
الأول من الثالث والثاني من الأول

(٤) في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعا للآخر كقوله «شوا لحافظة»

غير تعقل علم ولا شيء من ذلك الحشو بنافع في الاستدلال على أن بعض العلم

مالا يحمل عليه الآخر أو في (١) محولات أحدها أو بعضه مالا يحمل على الآخر أو على بعضه تم القياس من الأشكال الثلاثة

ويمكننا كتاب الخلف مما أياً من هذا الطريق فإن نقض المطلوب إذا عمل فيه ما عملناه في قسم المطلوب تألف من التقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للمحال وكيف لا يتفق من الخلف وكل خلف كما علمت يرجع إلى الاستقيم وفي الاستثنائي انما (٢) تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة

ليس بنافع فقد وجدت في موضوع العلم ما ليس موضوعاً للنافع والتأليف من الثالث ولو عكست الصغرى لكافت العودة اثنائية وهي أن في محولات بعض أحدها مالا يحمل عليه الآخر وذلك لأن حشو المحافظة الذي يصير بعد الكس محولاً لبعض أحد الحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر وهو اتافع الذي هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشو المحافظة بلا تعال ولا شيء من ذلك لحشو بنافع قبض العلم ليس بنافع

(١) أو في محولات أحدها الخ التمتع الواضح للعبارة هكذا أو في محولات أحدها مالا يحمل على بعض الآخر أو في محولات بعض أحدها مالا يحمل على الآخر فقوله في عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه » وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو في محولات أحدها » وكل ذلك في الشكل الثاني وهو لا ينتج السالب الجزئي إلا إذا كان في إحدى قضيتيه جزئية

ومثاله في العودة الاولى من تمقنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بعضه للحق وكل كبرياء فهو غلط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت في محولات الكبرياء مالا يحمل على بعض الترفع ومثال الثاني أن تستدل على أن بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شيء من الكرامة بذل فبعض الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت في محولات الخضوع مالا يحمل على الكرامة

(٢) انما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أى طريق البحث في المحولات والمزروعات فانك تنظر في محمول التالى وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح أن يثبت هو له أو ينفي عنه وكذلك الكلام في المقدم حتى اذا علمت ذلك تيسر لك إما الحكم بنقيض التالى ليطل المقدم أو بنس المقدم

## (الفصل الخادى عشر)

### فى تحليل القياسات

وبعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الإشارة الى كيفية تحليل ما ليس من الاقيسة على صورتها الحقيقية الى أشكالها وليس كل قياس يعطى

ثبوت التالى ان كانت الشرطية لزومية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على ان الخلق ليس بغزيرى وان كان الاعداد له غزيريا بأن تقول لو كان الخلق غزيريا لما صدر عن صاحبه ما يخالف أثره باختيار البتة فانك تبحث فى صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعالة حتى تلاقى البخيل والجبان والشره ونحوهم وتنسب تلك التعلل الى ملكاتهم على أنها آثارها فاذا رأيت أن من أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم ولو فى جزء من أجزاءهم بل ولو فى لحظة واحدة بأن رأيت البخيل أعطى والجبان خاطر نفسه والشره عف مهما كان السبب وعلت أن ما بالغزيرة لا يفارق ولا تصدر الأعمال على خلاف مقتضاه حكمت بموجب المشاهدة أن صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه فيكون لللازم فى الزومية قد بطل فيبطل المزوم وهو أن يكون الخلق طيعما وإنا وصلنا الى ذلك بقياس نظمته اليخلاء والجبناء أرباب ملكات وهم أو بعضهم تخالف فعالهم آثار ملكاتهم فيبعض ذوى الملكات تخلف فعالهم آثار ملكاتهم ولا يخفى أن هذا الطريق فى تحصيل الاستثنائية هو الطريق فى تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الفرض من المطلوب فى كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بينة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدلائل كما يظهر من كلام المصنف فى الباب وقد مجرى العمل بقسمه فى المطلوب بالذات وإن كانت مقدماته بديهية اذا لم يكن ترتيبها حاضراً معدداً فى ذهن

أما تحصيل الشرطية فى الاستثنائية فهو من طريق البحث فى المقدم والتالى وارتباط أحدهما بالآخر أو منافاته له وهو يكون بالبحث فى العلل التى تربطها أو تفصلها فان وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهياً فيها والا اكتسبه بالطرق السابقة فى اكتساب المقدمات وقد عرفت منه ما يكفيك لممارسة العمل

الانسان أو يودع الكتب بميز المتقدمين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركبا (١) مفصولا أو محرفا (٢) عن ترتيبه الطبيعي أو (٣) مضرا فيه شيء.

(١) مفصولا أي مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فإن القياس المركب هو ما ذكرت فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضها وهو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح عقب كل مقدمتين بنتيجتهما ثم تضم هي الى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا الى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أي لا يصرح فيه بها لفصلها عن مقدماتها في الذكر أي لعدم ذكرها معها وان كانت مرادة وانما استغنى عن ذكرها العلم بها في مقدماتها والموصول منه مثل قولك في الاستدلال على أن كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل انسان نام وكل نام ففيه امتداد في الاقطار الثلاثة فكل انسان فيه امتداد في الاقطار الثلاثة فيه وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم أما المفصول منه فإن نقول والمطلوب بعينه كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام افيه متداد في الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم

(٢) أو محرفاً عن ترتيبه الطبيعي أي وهو مركب مع ذلك كقولنا في رسالة التوحيد عند الاستدلال على أن علم الواجب لا يفتقر الى شيء وراء ذاته ولا يزول عن ذاته وما هو لازم لوجود الواجب يعني بغناه ويبقى بقاءه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر الى شيء ما وراء ذاته فهو أزلي غني عن الآلات الخ فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعي في المتقدمين الاوليين والفصل فإن الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ما هو لازم لوجود الواجب يعني بغناه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجنا بحد المقدمتين فعلم الواجب غني بغناه باق ببقائه وكل ما هو كذلك فلا يفتقر الى شيء وراء ذاته فعلم الواجب لا يفتقر الخ

(٣) أو مضرا فيه شيء هو الناقص الذي سيأتي ذكره. بأن حذفت إحدى مقدماته التي لا بد منها كما تستدل على أن الانسان يمكنه أن يكون سعيدا بأن تقول انه متفكر فيمكنه أن يمتدح الى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون سعيدا فامكن

أو مزيدا (١) فيه فصل وربما كان بسيطاً ومحرراً أيضاً عن ترتيبه الطبيعي وناقصاً أو زائداً إذا أردت التحليل في المطلوب أولاً وانظر في القول الناتج له هل نجد فيه مقدمة تشارك المطلوب أم لا فإن لم نجد (٢) فليس القول بناتج له أصلاً وإن وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلاً من المطلوب أو في حد منه فإن اشتركا (٣) في كلاً منيه فالقياس استثنائي فصغ لاستثنائية من الجزء الذي

الاهتداء لا يقرب على أنه متفكر إلا بمقدمة مضرة بل أكثر من مقدمة وذلك أن المتفكر يضع بفكره الميزان بين الضار والنافع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الاهتداء

(١) أو مزيداً فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكير والاهتداء أن تقول انه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لاستعداد للفكر عنده اما هو فيمكنه أن يهتدى الخ فإن ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائد لاجابة اليه في الدليل وبعد ما عرفت جميع العوارض التي تطرأ على المركب من الانحراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبسيط

(٢) فإن لم نجد فليس القول بناتج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ أنه يستغنى عن النظر في معاني القرآن والأحاديث النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوي على بيان الأحكام الشرعية وقد انصد باب الاجتهاد فانك لا تجد مقدمة من هذه المقدمات تفترق مع المطلوب في شيء وكقول بعض الموفسطائية ان الانسان لا عقل له لأن حوادث الكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لا عقل له فانك ترى ان المقدمات لا تفترق مع المطلوب في شيء

(٣) فإن اشتركا في كلاً منيه أي في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معاً على حسب المطلوب مما كان أو شرطياً واشتركا بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معاً كما في استدلالنا على نفي التركيب عن الواجب في رسالة التوحيد بقولنا «لو ترك (أي الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جلته التي هي ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته بالضرورة فيكون وجود جلته محتاجاً الى وجود غيره وقد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته» فإن المطلوب هو ليس الواجب بمركب والقياس مركب من افتراض شرطي

تباين به هذه المقدمة المطلوب اذ لا بد في المقدمة المعارضة من جزأين تتشارك  
 باحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتراكا في أحد حدى المطلوب فالقياس اقتراني  
 واستثنائي أما الاستثنائي فلانك عند التحليل وجدت أن مقدمة القياس وهي  
 لو تركب لكان وجود جلته التي هي ذاته محتاجا الى غيره تشترك مع المطلوب  
 في الحدين الواجب والمركب وقد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب  
 والثاني كان محتاجا الى غيره وهي تباين المطلوب بالجزء الثاني أى تخالفه لان  
 المحمول فيها يخالف محموله فتسوخ الاستثنائية من هذا الجزء الذى يخالف  
 المطلوب بمعنى انه لا يتفق معه في حديه فتقول لكن الواجب ليس محتاجا الى  
 غيره لما سبق في تعريفه انه ما كان وجوده لذاته فيثبت المطلوب وهو انه  
 ليس بمركب غير أن هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة منسوخة لم تذكر  
 متممة الاجزاء استثناء بذكر جزئها الأول في الشرطية الأولى وجزئها الثاني  
 في قولنا فيكون وجود جلته محتاجا الخ أما اشتراك بعض المقدمات في مقدم  
 المطلوب وقاليه معا ان كان المطلوب شرطيا فكما لو كان مطلوبك كذا كان  
 الانسان مستقيم الفكر كان أمسى من سائر الحيوان وقلت في الاستدلال عليه  
 لو لم يكن كذا كان الانسان مستقيم الرأى كان أمسى من سائر الحيوان لكان  
 قد يكون اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أحط منه مع أن  
 استقامة الفكر هي ميزة الانسان على الحيوان لا غير فلا يصح معها أن يساويه  
 أو يحط عنه فانك ترى أن بعض المقدمات وهي الاولى تشترك مع المطلوب  
 في مقدمه وقاليه بعد حذف حرف الشرط والسلب فتسوخ الاستثنائية من  
 أجزاء المقدمة الاخرى التي لا تتفق مع المطلوب في كلا جزأيه فتقول لكن  
 ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أحط منه لان  
 استقامة الفكر الخ وقولك لان استقامة الخ في معنى قياس استثنائي فظلمه  
 لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان للانسان مسم على الحيوان غير استقامة الفكر  
 لكن ليس له مسم سواها بالبداية فاستثنائيتنا صادقة فقولك فلا يصح معها  
 أن يساويه أو يحط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر الخ وقد  
 أخذته في القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت إحدى المقدمتين مع

فانظر أن المشترك في موضوع المطلوب أو محموله لتمييز ذلك الصغرى والكبرى ثم ضم الى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على

المطلوب في مقدمه وتاليه وقد صفت الاستثنائية من المقدمة الأخرى وهي أن استقامة الفكر هي مزية الانسان على غيره دون سواها وقد تجدها أن صورة احدى المقدمتين حملية وهي قولك فلا يصح معها ان يساويه أو ينحط عنه مع أنها تتفق مع المطلوب الشرطى في مقدمه وتاليه لأنها في معناه فتنبهك الى ما سيفيهك اليه المصنف من أن الالتقاط وصورها لا ينبغي أن تشوش عليك عند النظر الى المعاني وجواهرها

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في أحد حديه فكما قدمنا من رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب ليس بمركب لكن لا في الدليل المباشر للمطلوب بل في القياس على احدى مقدماته فان القياس الاول أقيم دليلا على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدما عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجا في الوجود الى غيره فاذا نظرت في المقدمتين والمطلوب وجدت احدهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو « غير ذاته » وقد وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر الى ان القياس اقترانى شرطى مؤلف من شرطية متصلة وخملية من الشكل الثالث والمشارك فيه موضوع المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو تالى الشرطية وهو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركبه فتضم الى الجزء الآخر من المقدمة وهو « كل جزء من أجزائه » ثانى جزأى المطلوب وهو « ما هو متقدم عليه بالذات » فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا « لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدما عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركبا كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود وهو المطلوب » ثم تقول لتتيمم الدليل بعد أخذ معنى تالى النتيجة لو كان الواجب مركبا كان مقترا الى غيره في الوجود لكنه ليس بمقتدر لما سبق من أن وجوده لذاته الخ



احدى التاليفات القياسية فان تألقا فهو (١) الوسط وتميزت لك المقدمتان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألقا أى لم يعترف القهن بحمل الجزء الثانى من المطلوب على الجزء الثانى من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطا بل (٢) مركبا فان وجدت المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات أخرى او ليس

وأما يضطر المستدل فى أغلب الاحيان الى مخالفة النظم الاصطلاحي فى التعبير لان للاتقاط والاساليب تسقا خاصا بها فى كل لغة فلا يجد مندوحة عند المحافظة على أساليب اللغة وافراغ القول فى أفضل قوالبه واظهاره فى أحسن صوره عنده عن أن يغير أوضاع الالاتاف فى التعبير فقط وان كان سير العقل فى ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهذا هو الحجب فى أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل عن الآخر واليس يضار فى الاستدلال أن تكون نتيجة كون الغير متقدما فى الوجود على الواجب مثلا وأن لا تأخذها بعينها عند جعلها مقدمة للدليل الاخير بل تأخذ معناها وهو كون الواجب مفتقرا الى غيره فان اختلاف النسق واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ.

(١) فهو الوسط أى فالجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت فى المثال السابق وقوله « وشكل القياس » بالرفع معطوف على « المقدمتان » وقوله « والنتيجة » عطف عليه أيضا أى وتميزت لك المقدمتان بالفعل وتميز لك أى ظهر وتبين شكل القياس ونتيجته

(٢) بل مركبا كما فى دليل من يدعى ان كل انسان سليم القطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل انسان سليم القطرة فهو متفكر والاختراع يظهر ما لم يكن معروفا من آثار القوى المودعة فى الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها الى بعض وتأليفها والنظر فى آثارها منفردة ومجموعة وهذا

فان كان فأنف بين كل مقدمتين مشتركتين وتلدج من نتيجة الى نتيجة إلى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكا بين مقدمتين منها فهناك (١) اضرار وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينها

الامر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فن يكون من شأنه التصرف في المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه ان يتصرف هذا التصرف ومن يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع فانك تجد مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه وهي الأولى ثم لانجذب في المتدمات التي بعدها ما يشارك في الجزء الآخر وهو المحمول « يمكنه الاختراع » إلا المقدمة الأخيرة فعند ذلك تذهب في التحليل الى جهة تأليفات فتقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقيس بعض المعلومات الى بعض وينظر في آثارها مجتمعة ومفترقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

(١) فهناك اضرار الخ كما في استدلال رسالة التوحيد على ان الحياة كمال وجودي بقولها « فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهي في أي مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار في تلك المرتبة فهي كمال وجودي » فانك تجد المقدمتين تشارك، المطلوب في الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشارك في الجزء الثاني وهو كمال وجودي فقي الدليل اضرار استغنى فيه بما سبق في معنى الوجود وكذا في أول باب الحياة والمقدمة المضرة هي ( وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودي ) وتري احدى المقدمتين زائدة للإيضاح والتأكيد وهي المقدمة الأولى في الدليل زيادة واخبار معا وتجد تلك في رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاخبار في البسيط فان لاحظته في المركب كما هو الظاهر من سوق كلام المصنف في هذا الموضع كان مثال الاخبار في القياس السابق قولنا ( وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل ) وكذلك تجد مثالا

مثلا لو كان مطلوبك ان كل اذ وجدت كل اب وكل (١) ج د وكل  
 هـ ذ فقد وجدت المتقدمين المشاركين المطلوب ولكن ليس بين المقدمات  
 اشتراك فهل يتصل بـ د وهل يتصل ذوه فأذن اتصلت فقد تم القياس بالفعل  
 واكتف بهذا المثال واعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة وتتاح للمطالب  
 الاربعة من الاشكال الناجمة

هذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين في جدى المطلوب فأما اذا لم تجد ولا  
 واحدة منها فلا تشتغل بالتحليل فهناك (٢) نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم  
 تجد الا واحدة والاخرى لا تذكر المطلوب ولا رفيقتها فيستدعى تعليم  
 تحليله كلاما طويلا لا يليق بهذا المختصر

أجلى ظهورا في القياسات المركبة التي استعملناها في رسالة التوحيد عند بيان  
 حاجة النشر إلى الرسالة في المسلك الأول منه

(١) وكل ح د هذه المقدمة تشبه في مثالنا (الاختراع اظهار ما خفي من  
 آثار القوى الخ) أما (كل اب) فهي تشبه (كل انسان سليم الفطرة متفكر)  
 و (كل هـ ذ) تشبه (وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع) وقد رأيت في  
 مثالنا ان كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تزيد في العدد مما جاء  
 في مثال المصنف

(٢) فهناك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر في الاستدلال على ان  
 كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان في المخلوقات قوى  
 تمكن آثارها وتظهر بالعمل وان نواميس الوجود تمكن مراعاتها فان البحث عن  
 تمام الدليل في هاتين المقدمتين لا يفيد لأن هناك نقصا فاحشا في الدليل فقد  
 أغفل المستدل أهم اركان دليله وهو ان الذي يعمل لاظهار آثار القوى  
 وتمكنه مراعات نواميس الكون هو المتفكر وان سليم الفطرة من الانسان  
 مفكر فكأنه أقم راحة الدليل وارشد للبحث عنه فقط أما هو بنفسه فلا وجود  
 له في كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب  
 في أحد أجزائه لم نجد في البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كالأصناف

وربما كان اللفظ (١) في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في إحدى المقدمتين غير ما في الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى.

على المقدمتين السابقتين قولاك وكل إنسان متفكر فانها تشارك المطلوب في موضوعه وأضفت اليها وكل من يتمكن من قياس بعض المعلومات إلى بعض. أمكنه الاختراع فانها تشاركه في محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينها وبين رقيقتها فالتقص وإن لم يكن في هذه الحالة بالغاً مبلغه في سابقتها غير انه لا يزال مجاوزاً للحد والاشتغال بالتحليل لا يفيد

وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه فتعطر إلى احترام دليله والبحث في تحليل ما أورده من المقدمات تحليلاً أدق مما أشار إليه وتلميح ذلك يحتاج إلى تطويل كما قال المصنف ولكن لأبأس بالإشارة إليه

يمكنك أن تنظر في المثال السابق فتجد لفظ المراجعة واللفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراجعة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلي ومقارنة أحكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافق أو ينافره وإن نواميس الوجود لا تبعد عن نواميس المخلوقات فإن الوجود قد يعملها والبحث عنها لمراجعتها قد يؤدي إلى البحث في قوى المخلوقات ما يخفى أثره منها وما يظهر فاذا كان ظهور الآثار لهذه القوى بالعمل فاهو العمل إلا ان يكون العمل الاختياري الذي يصدر عن قدرة من يراعى تلك النواميس وينظر في شؤون تلك القوى وما ظهرها به إلا أن تتجلى في صورة لم تكن معروفة من قبل وهل معنى هذا إلا الاختراع غير ان هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وانما هو تحليل أصول أدجها صاحبها في هذه المقدمات قد لا يعنى بالبحث عنها إلا مكلف باحترامه كلف بحراسته في محو مقامه وأسهل منه بحث عن الدليل في غير كلامه

(١) كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة تقدمت الإشارة إليه في محور التقدم بالذات المأخوذ في مقدمات الاحتياج إلى الغير دون ذكر ان المتأخر بالذات محتاج وذكر ذلك في النتيجة

وربما لم تكن الحدود ألفاظاً مفردة بل (١) مركبة وربما كانت في أحدها مفردة وفي الأخرى مركبة فلا ينبغي أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد ولا تذهل عن مراعاة (٢) المدول والسلب فيما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السلب في المقدمتين جميعاً فتعجب من كون النتيجة موجبة وأما كان كذلك لكون الوسط معدولاً مثل قوله هذا العود هو لأفرد وكل عدد هو لأفرد فهو زوج فهذا للمدد زوج، وقد عرفت الفرق قبل هذا بين المدول والسلب

الفصل الثاني عشر

في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الأول

القياسات التي تنتج الكلّي تنتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس قضيته ومعنى عكس النقيض هو (٣) أن يجعل مقابل المحمول بالأيجاب والسلب موضوعاً

(١) بل مركبة كما تقول في الاستدلال على أن العنصر المحيط ممكن لأن جوهره مركب من أجزاء لا تنجزاً وكل ما هو كذلك فوجوده محتاج إلى غيره فتجد الحدود هنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الأمر سهل فانك تقول العنصر المحيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعد معرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده إلى غيره

(٢) مراعات المدول والسلب أي ملاحظة الفرق بينهما

(٣) هو أن يجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأي المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طبعته حتى أنه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول «ولاشئ من ا ب» عكس قضيته «بعض ما ليس ب ا» ثم أنه خالفهم جميعاً في زعمه أن السالبة الجزئية لا تستلزم شيئاً وعلل ذلك بأنها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض إذ لا وجه لفق زعمه هذا فإن السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين وأذ تعرض للمصنف لعكس النقيض وجب أن تأتي بما يكفي لفهم مذهبهم فيه بالاختصار

(م - ١٥ - بصائر)

ومقابل الموضوع محولا وأما الكمية فقد لا تبقى محفوظة فكل أب عكس تقيضه  
 ج ليس ب ليس أو لا شيء من أب عكس تقيضه بعض ما ليس بهو أو الجزئية  
 الموجبة يتبعها عكسها وعكس تقيضها وهو بعض ما ليس ب ليس إذا كانت  
 النتيجة بعض أب وأما السالبة الجزئية فلم تستتبع شيئا لأنها لا تنعكس  
 وتتشرك في هذه الأشكال الثلاثة

عرف الشيخ عكس التقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض  
 الموضوع محولا ثم قال بعد ذلك إذا قلنا كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس  
 ج والاقبض ما ليس ب ج وينعكس إلى بعض ج ليس ب فبالعكس المستوى  
 وقد قلنا كل ج ب هنا وإذا صدق لا شيء من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس  
 بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة انسان فلا شيء من الناس  
 ليس بحجارة وقد قلنا لا شيء من الناس بحجارة وإذا قلنا بعض

ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لانه يوجد موجودات أو معدومات خارجة  
 عن ج وب وإذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس ب ليس ج والالسان كل  
 ما ليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هـ

فقال الناظرون في كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون  
 الكليات أما في السالبة الكلية فلا، جعل الانسان محمول العكس وهو عين  
 موضوع الاصل وأما في الموجبة الكلية فلا، إنه أخذ قوله كل ما ليس ب  
 ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان تقيضها كل ما ليس ب ليس ج وهو لا يستلزم  
 بعض ما ليس ب ج اذ السالبة الممدولة المحمول أهم من الموجبة المحصلة المحمول  
 وإن أخذها سالبة تم الدليل إلا أن محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا  
 ألاولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل تقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع  
 محولا مع مخالفة الاصل في الكيف قال القطب الرازي ومناط الشبهة هنا  
 (أي في دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه في الكليات عند البيان) أنهم جعلوا  
 التقيض بمعنى المدول وليس كذلك فان تقيض الباء سلبه لا إثبات الالباء فالأخذ  
 في عكس الموجبة الملب موجبة سالبة الطرفين، وفي عكس السالبة سالبة  
 الطرفين، لكن لما جعل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لأزسلب الساب  
 يجب أن يأخذها تقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ

لكن الاول يخصه أن القياس الكلى فيه اذا قام بالفعل (١) على الحد الاصغر . قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ينتقدح في باله أن مراده ما ذكرناه ٥١ . ثم قالوا إن الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافا للشيخ لصدق قولنا بعض الحيوان الا إنسان وكذب بعض الانمان لحيوان فاذا نظرنا الى ما ذكره القطب من التأويل والى ما يفهم من كلام الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع في العكس لا يكون الانمان بل ماليس لا إنسان وما سلب عنه لا انسان قد لا يكون انما بل معدوما محضا فيحمل عليه لحيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تحصيل المفاهيم كما رأيت فالصواب ما قاله لاما قاله وعلى كل حال فقد قدروا أن حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتنعكس الموجبة الكلية كلية والعالبة الكلية والجزئية جزئية ويسمى هذا الضرب من العكس على رأى المتقدمين عكس النقيض الموافق

أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين قسموه عكس النقيض المخالف . وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه ففهما الخاصتان تنعكسان جرئية حينية والوقتيتان والوجوديتان تنعكس مطابقة عامة والعكس في الجميع جزئى أما بقية السوالب فلم يقين عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس في جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الاصغر يزيد أن القياس المركب من كلتين في الشكل الاول ينتج حكما بالا كبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائما بالقوة على جميع ما شارك الاصغر في الاوسط فاذا قلب كل انمان حيوان وكل حيوان يموت فكل انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للاصغر أى الانسان ثم مرر بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفرس والجلل والسبع والبقيل ونحوها .

ولانتيجة مع النتيجة في الشككين الآخرين فان الاكبر في الثاني غير  
(١) مقول بالعمل على الاوسط وأما في الثالث وان كان مقولا لشكك الاصغر

الحيوانات المشاركة للانسان في الحيوان ويقال لها نتيجة مع نتيجة لان هذه  
المشاركات هي مع الانسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها معا  
بحكمه ويقوم هذا القياس بالقوة أيضا على كل ما يحمل عليه الاصغر لانك اذا  
حكمت على كل انسان بانه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم  
هل الروى منه والهندي والتمدن والمتوحش والنابل والمخامل فان الكل  
انسان ويقال لمثل هذا نتيجة تحت نتيجة لاندرج ما يحكم عليه فيها تحت ما حكم  
عليه في نتيجة القياس العملي

(١) غير مقول بالعمل على الاوسط أى الاوسط الذى يقال على الاصغر  
فيدخل في الاكبر حينئذ كل ما كان مع الاصغر في ذلك الاوسط بل الذى في  
الشكل الثاني هو قول الاوسط على كل من الاصغر والاكبر أحدهما بالانجاب  
والآخر بالملب ولا يلزم من سلب شيء عن شيء وثبوته لآخر أو بالعكس  
سلب أحدهما عمام الآخر في ذلك الشيء

وقول ان هذا متابعة من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق والحق ان النتيجة  
مع النتيجة توجد في الشكل الثاني متى كانت نتيجة كلية ذلك اذا ثبت الاوسط لجميع  
أفراد الاصغر ثم ثبتت عن جميع أفراد الاكبر أو بالعكس وجب أن تنفي الاكبر عن  
جميع مامع الاصغر في الاوسط والالجاز أن يدخل بعض أفراد مامع الاصغر وهو  
أوسط في الاكبر وقد كان الاوسط مطلوباً عن جميع أفراد الاكبر فيكون  
الاوسط ثابتاً ومنفياً عن هذا الفرد مما وهو تناقض وخذ مثلاً كل انسان  
حيوان ولا شيء من النبات بحیوان فالنتيجة لاشيء من الانسان نبات فلك  
أن تقول ان كل ما هو مع الانسان في الاوسط الذى هو الحيوان يجب ان  
يملب عنه النبات وإلا جاز أن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتاً وقد  
فرضنا صدق لاشيء من النبات بحیوان وهو يتمكن بالمستوى الى لاشيء من  
الحيوان نبات فيكون اللازم وهو تقيضه كاذباً فاستلزمه من يجوز كون بعض  
الحيوان نباتاً باطل فيجب ان يملب النبات عن كل مامع الانسان في الحيوان



ليس موضوعاً للاوسط ليشاركه (١) فيه موضوع آخر لكن النتيجة تحت النتيجة في الكل من الثاني تتصور (٢) وأما الجزئ فلا (٣) تتصور النتيجة

وأيضا تظم السالبة العائدة الى اللزوم ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من الشكل الاول وهو بدیهى البطلان وكذلك يكون الشأن لو قلت لاشئ من النباتات حيوان وكل انسان حيوان فالنتيجة لاشئ من النبات بانسان ومعهما لاشئ من النبات بفرس ونحوه من كل ماشارك الانسان في الحيوان

(١) ليشاركه فيه موضوع آخر لأنه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب الآخر عنه أن يكون أحدهما صادقا على مامع الآخر أو مسلوبا عنه وإن أقرب ما يظن فيه النتيجة في الشكل الثالث قياس تركب من كليتين كقوله كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الانسان ولكن لما لم يصدق الاوسط وهو الانسان على الأصغر وهو الحيوان صدقا كلياً لم يلزم أن يدخل مامع الحيوان أو شيء آخر مما هو في الحيوان في الناطق فإذا كانت نتيجة بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها في الناطق على شيء من الحيوان أو غيره وكذلك لو أبدلت الناطق بالعاهر وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لا يلزم من سلب الناطق عن بعض الحيوان سلبه عن شيء آخر من أنواعه ولا عن شيء خارج عنه بالمرء كما هو ظاهر (٢) تتصور فإن جميع أصناف الانسان يحمل عليها الحيوان في مثالنا الاول والكبرى بحالها فينتج سلب النبات عن كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان فلا يثبت الانسان لجميع أصنافه في المثال الثاني فيتألف القياس ويفتج سلب الانسان أو أي صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما يتعدد القياس بتعدد الأنواع أو الاصناف في كل حال

(٣) فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة في الاول لأن البعض الذي في الأصغر قد يكون فردا واحدا وإن عنوانه بكلئ فلا يكون تحته شيء يسرى عليه حكم الأكبر من ثبوته للاوسط أو نفيه عنه كما لو قلت بعض من في البيت يفتاق لعل وكل من هو كذلك فهو ناطق فإن هذا البعض ممن في البيت ليس تحته شيء آخر وكذلك تقول من الشكل الثاني بعض من في البيت ليس

تحت النتيجة في الاول أيضا فكيف في الثاني بل (١) تصور النتيجة في الجزئي من الاول أيضا وبالجملة انما تكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة فتتعدد قياسا آخر مع هذا القياس على (٢) ذلك المشارك وانما تكون تحتها اذا كانت النتيجة (٣) يصح أن تصير كبرى في قياس آخر متصل بهذا القياس في الذهن يظن لقرب اتصالهما أنهما قياس واحد وهما قياسان في الحقيقة

يشتاق العلم وكل ذي ذوق سليم يشتاق للعلم فيعلم بعض مرفى البيت ليس بذى ذوق سليم (١) بل تصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الاول أيضا لانك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض من في السوق وهكذا فانك قد تجد المشتاقين للعلم في كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق إلى العلم صح أن يحمل عليه الاكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٢) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كما في قياس كل انسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجة فكل انسان يشعر بحاجة فان نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان الى الحيوان هي عين نسبة الانسان اليه ونسبة الفرس الى الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الانسان اليها فالفرس مشارك للانسان في هذه النسبة فتتعدد هذه النسبة مع الكبرى قياسا ليدل على ثبوت الحكم لذلك المشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر بحاجة والضمير في قول المصنف نسبتها يعود الى موضوع النتيجة ومشاركة في الاوسط وذلك المشارك اشارة الى واحد مما رجع عليه الضمير في نسبتها كما هو ظاهر

(٣) يصح أن تصير كبرى كما لو قلت في الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بفيته ويهرب مما يخشى منه هلاكها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجة ليطلب سدا بحركته وكل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بفيته ويهرب مما يخشى منه هلاكها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى في قياس متصل بهذا القياس في الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظ أنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته

## الفصل الثالث عشر

في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

وعما نتوهم أنه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيح التأليف ينبغي أن لا يلزم الصدق عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء تقيض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول أن كان القياس صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فإن استثنينا تقيض المقدم وقلنا لكنه ليس به صدق المقدمات أو صحيح التأليف لم (١) يلزم أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج

فإذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تفرم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا ينتج هذا إلا إذا كانت (٢) الكبرى كاذبة بالكل في الشكل الأول

الخ فانه بعد ثبوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الأول ينساق الذهن الى أن كل ما دخل في الحيوان من انسان وغيره يطلب الخ فيظن الانسان ان القياس الذي أقيم لاثبات الحكم للانسان هو بعينه القياس الذي أثبتته للحيوان وفي الحقيقة هما قياسان

(١) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج إلا من الصادق لادليل له على زعمه الا أن يؤلف قياسا استثنائية على الصورة التي ذكرها فتكون استثنائية تقيض المقدم واستثناء تقيض المقدم لا ينتج في القياس الاستثنائي شيئا لاسلبا ولا إيجابا لان التالى قد يكون لازما للزوم آخر كما بين في موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب التثبت في نيل النتيجة اذا علم كذب مقدمتين مقدماتها أو كذب جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها لمجرد العلم بأن شيئاً من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغي أن ينشأ صدق النتيجة فيظنه دليلاً على أن مقدماته كانت محضة صحيحة (٢) إلا إذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ بمنزلة قلنا

بأن نقول كل انسان حيوان وكل حيوان حجر فإن النتيجة وهي كل انسان حجر كاذبة لامحالة لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية

والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لاعماله بالكل اذ لو كانت صادقة وأخذنا  
ضد الكبرى التي هي الصادقة وألقناها مع صغرى القياس الصادقة فنتج مقابل  
هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال  
وفي (١) غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمتان

لارب في صدقها بالكل أى في جميع الافراد وكل حيوان حجر كاذبة بالكل  
أى لا يصدق الحجر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان فاذا تبين كذبها في  
الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الحجر عن الحيوان صادقا  
لاعماله اذ لا معنى للكذب في الصدق على كل فرد فردا إلا أن السلب عن كل فرد  
صادق ضد الكبرى في القياس تكون صادقة وهي لأشئ من الحيوان بحجر  
ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة في قياس من الشكل الاول فننتج لاعماله  
لأشئ من الانسان بحجر وهو صادق قطعافلو صدقت نتيجة الايجاب لاجتماع  
الضدان في الصدق وهو محال

وقول المصنف التي هي الصادقة صفة لعد الكبرى وقوله بعد ذلك بـ  
وصادقا عطف على مقابل أى تنتج مقابل وتنتج صادقا وفيه تساهل خفيف  
(١) وفي غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمتان  
بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج  
صادقا وهو كل انسان ناطق

ولكن اذا كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة  
الكلية لان معنى الكذب بالجزء أن يكون المحمول أخص من الموضوع فهو  
يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلو أن الصغرى في الشكل  
الاول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لكان الاوسط  
أخص من الاصغر والا كبر أخص من الاوسط والاخص من الاخص اخص  
فيكون الاكبر أخص من الاصغر فيستحيل جملة على جميعه ففي مثل هذا  
لا تصدق النتيجة إلا جزئية وكلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة  
لشكله وهي من الكليتين كلية في الشكل الاول وقد رأيت انها لا تنتج صادقة  
من كليتين كاذبتين في الجزء معا فدل المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عمم الحكم

كاذبتين بالكل والجزء أو (١) الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء  
أو (٢) الكبرى كاذبة وحدها بالجزء  
وأما في الشكلين الآخرين فقد يلزم الصدق (٣) على أى وجه اتفق ولا  
تتميز عن اعتبار كل هذا بنفسك

في قوله «وفى غير هذا الموضع لا يتمتع زوم الصادق» ثم كرر التعميم في قوله  
«سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء» ولا يعتذر له بأنه قال «والجزء»  
بالواو لا بأو فكنهه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق في صورة  
واحدة وهى الكذب بالكل لأن ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة  
لأن هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله «والجزء» من اللغو الذى لا معنى  
له فى بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أى والكبرى صادقة  
بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل انسان جسم أو تقول  
كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس والصغرى فى الاول  
كاذبة بالكل وفى الثانى البعض والنتيجة صادقة فى الحالين  
(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أى والصغرى صادقة بالكل كقولك  
كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل انسان ناطق وقيد المصنف بقيد  
وحدها لأن الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضا معها فقد تقدمت فى صورة  
كذب المقدمتين وقد علمت ما فى الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أى وجه اتفق أما فى الشكل الثانى فلأن سلب شئ عن شئ  
وثبوته لآخر اذا كذب فى الشكل أو فى البعض لا يلزم عنه كذب سلب أحد  
الشئين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض  
على حسب الضروب وخذ المثل ما لو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى  
كذلك وهى الصورة التى يتمتع معها الصدق فى الشكل الاول كقولك لا شئ  
من النبات بحيوان وكل حجر حيوان ولا شئ من الغضب بحلم وكل جبين  
خو حلم فان الصغرى صادقة فى القياس بالكل والكبرى كاذبة فيها كذلك  
بالكل والنتيجة صادقة إذ لا شئ من النبات بحجر فى الاولى ولا شئ من  
الغضب بحلم فى الثانية

وقولنا الكذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو أن لا يكذب إلا في بعض آحاد الموضوع مثاله الاول قولنا كل حجر حيوان ومثال لثاني قولنا كل حيوان إنسان

ويمكنك أن تعتبر ذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أني أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عند النظر الى الضروب التي تنتج الجزئي ولكنه أخطأ خطأه السابق في تعميمه القول عند تأليف ما ينتج الكلي في هذا الشكل اذا كذبت التضمنتان معا بالجزء فقط فإن الكليتين لو كذبنا بالجزء فقط يمتنع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فإن سلب الشيء عن أمر اذا كذب بالجزء فقط ثم كذب بثبوته لاخر كذلك كان ذلك الشيء أخص منها مما فانه لم يكذب سلبه عن بعض أفراد الاول فقط دون الجميع إلا لانه يثبت لبعض دون البعض وهذا شأن الاخص من شيء يثبت لبعض أفراد الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب إثباته للآخر في البعض فقط إلا لانه يثبت لبعضها ولا يثبت للبعض الآخر كذلك وهو شأن الاخص مع الاعم كما ترى فاذا كان الشيء المطلوب أخص من الشئين الذين سلب هو عن أحدهما وأثبت للآخر تصادقا فيه تصادقا جزئيا لمحال فكان بعض أفراد أحدهما بعض افراد الآخر فلا يصح سلب احدهما عن الآخر سلبا كليا والامر بدبي لا يحتاج الا الى التفات القهين وإليك مثلا لاشيء من الحيوان بانسان وكل متنفس إنساب كذب سلب الانسان عن الحيوان بالجزء فقط لأن بعض الحيوان إنسان وبعضه ليس به وكذب إثباته للمتنفس بالجزء فقط لأن بعض المتنفس انسان وبعضه ليس بانسان فالحيوان والمتنفس يتصادقان في الانسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بلا ريب فلا يصح لاشيء من الحيوان بمتنفس على أنها صادقة وهي في المثال لا تصدق جزئية أيضا كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالأبيض مثلا صدقت جزئية لا غير أما في الشكل الثالث فقد يكذب الشئان على شيء واحد بالكل والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل إنسان حيوان وكل انسان صاهل صدقت الاولى بالكل وكذبت الثانية

## الفصل الرابع عشر

في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد تؤلف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتيالا (١). لا لينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه وتشتبك المقدمتان فيها في الحدود.

كذلك وصدت النتيجة وهي بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان انسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الانسان كاتب بالفعل كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط وصدت النتيجة جزئية وبقية الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه. (١) احتيالا لينتج الخ حاصله أنك قد تؤلف قياسا من مقدمتين متناقضتين ثبتت في احدهما ما ثبتت في الاخرى لتضلل خصمك ويكون ذلك عند ما تجده مسلما بكل منهما وطريقة استغفاله أن تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف فيسلم الذي والاثبات في شيء واحد ثم تكشف له الأمر فيسقط في نفي الشيء عن نفسه في الحقيقة وذلك كأن تريد اسقاطه في تسليم أن الانسان ليس بانسان فتقول له أنت مسلم بأن الانسان آدمي ثم لجهله بمرادفة البشر للانسان والادى تقول له وتسلم أن لاشيء من الادى يبشر فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة لاشيء من الانسان يبشر ثم تكشف له أن البشر هو الانسان فيقع في الخزي لالتزامه بجهله أن ليس الانسان بانسان وفي هذا القياس من الشكل الأول قدرادت في الألفاظ الثلاثة كما ترى

ولو سلم الخصم أن الانسان متحرك بالارادة وسلم أيضا أن لاشيء من الحيوان يحرك بالارادة لأنك استغفلته فأوعته أن الارادة هي الانبعاث بفكر لزمه تسليم لاشيء من الانسان بحيوان من الشكل الثاني فإذا كشفت له أن الانسان من الحيوان وقع في أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل في المقدمتين من جهة أن الانسان مما شمله الحيوان في الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة في ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة في الصغرى وقد أبدلت الحد بكلية فان كان الخصم يجهل معنى البشر ووضعت البشر موضع الحيوان.

كان القفاز لكن تروج بأن يدل اسم حد بما يرادفه أو يؤخذ بدل الحد جزئية أو كلية فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلا الانسان ضاحك الانسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس بمتحرك بالارادة بل الانسان ليس بمتحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المغالطيون والجدليون أيضا على ضيل التبكيت بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة تقيض تلك المسلمة الأولى فينتج من الأولى ومن تقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

مترادفين وقد سلب عنهما شيء واحد وهو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقي ولو أردت أن تبدل الحد بجزئية جعلت الحيوان في المقدمة الأولى والانسان في الثانية كما فعل المصنف فإذا سلم أن كل آدمي بشر ولا شيء من الآدمي بانسان لجهه بمعنى الآدمي فقد رجمه بعض البشر ليس بانسان مع انها واحد فيخزي بمقوله في الزام أن بعض الانسان ليس بانسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنان منهما على الثالث ولو قلت بدل الآدمي الضاحك كان لك مترادفان حملا على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وآخره بدون التفات الى تصويره الذي ذكره في قوله « بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة تقيض تلك المسلمة الأولى الخ » أما على هذا التصوير فلا حاجة الى الترادف ولا الاستغفال بابدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا ثم إن القياس المركب من المتقابلتين لا يكون إلا من الشكل الثاني والثالث ولا يتصور من الأول بحال ودونك البيان

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الامدال فلان المدار على وجود مسلمة عند الخصم يستنتج منها تقيض المسلمة الأولى تخالفت الحدود في المعنى واللفظ أو توافقا وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لا يكون إلا من الثاني والثالث فلان التقيضين لا يكونان تقيضين إلا إذا اتحدا في الموضوع والمحمول فالمقدمتان أي المسلمة الأولى وتقيضها لا بد أن تكونا كذلك ففرضوهما واحد ومحمولها واحد فلك أن تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه



وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الأول إلا أن تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى إذا كرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة الصغرى حينئذ في المعنى

وأما في الشكل الثاني فيتألف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شيء واحد بالإيجاب والسلب

وفي الثالث كذلك بأن يحمل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

من الثاني إن اعتبرت الوسط هو المحمول أو من الأول إن اعتبرت الوسط هو الموضوع

واعتبر لذلك مثلا فبا وسلم خصمك أن زوج أكثر من أربعة سنة لأن النبي ﷺ فعله ثم هو مع ذلك يعلم أنه خصوصية ويسلم بأن لاشيء من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لاشيء من زوج أكثر من أربعة سنة وهي ضد المسئلة الأولى ان أخذت الأولى كلية وقيضا ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسئلة الأولى مع تقيضا تفتح أن الشيء ليس هو بالكل أو بالجزء من الثاني أو الثالث فان شئت قلت لاشيء من زوج أكثر من الأربعة بزواج أكثر من الأربعة أو بعض ماهو سنة ليس بسنة ويكون تعليم المحمم بالمقدمة الأولى المسئلة آتيا من غفلته عن المسلتين الآخرين لامن القطة عن معاني الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح مقاله المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من الشكل الأول أن يعلم خصمك أن كل انسان بشر ويسلم أن كل بشر ضاحك ولا شيء من الضاحك بأدى فيفتح من هاتين التقيضتين لاشيء من البشر بأدى وهو يضاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر ضاحك كانت النتيجة قريبا لها في المعنى أيضا لكنها لا تصلح كبرى في الأول فاذا ضمنت النتيجة إلى المسئلة الأولى هكذا قل انسان بشر ولا شيء من البشر بأدى فلا شيء من الانسان بأدى مع أن الأدعى هو الانسان فاذا كشفت ذلك لخصمك فقد وصلت الى تبكيته بجهله في فهم الالفاظ وتعليمه للاحكام عليها بلا تمقل ويمكنك أن تمثل من الشكل الثالث فبا وسلم خصمك انه الخلق غريزة ثم سلم أن الخلق خصلة وكل خصلة فليست بقطرة فلا شيء من الخلق بقطرة

## الفصل الخامس عشر

### في المصادرة على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يفتتح منه المطلوب ويبدل منه اسم بمرادف له احتيالا مثل أن يقال كل انماز بشر وكل بشر ضحاك فكل إنسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شيء واحد فأية مقدمة جملة هي النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الأخرى يكون طرفها معنى وأحدًا ذا السمين مترادفين كما قلنا (١) الانسان بشر

وقد يصادر على المطلوب الأول في قياس واحد وقلما يخفى إلا على ضعفاء وهو يضاد المسئلة الأولى لأن القطرة والفريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة ولا شيء من الخلق بقطرة فبعض الفريزة ليس بقطرة وهو سلب الشيء عن نفسه لاتحاد الفريزة والقطرة في المعنى

ولا يخفئك أن هذا الضرب من القياس ضرب من الالوه والذي يعيبه بعض من لا علم له في تعجيس الحقائق وإنما همه المشاغبات والتفتت في طرق المنازعات وما ذكره المصنف إلا ليحتاط في السلامة من شره بالتدقيق في فهم معاني الألفاظ وعمرقة خاص المفهومات من عابها وما يمرض لسكل فيكون المحصل في حرز من عبث العابثين

(١) كما قلنا الانسان بشرة فانك جعلت النتيجة الانسان ضحاك وإنما كانت هي الكبرى لانك لم تصنع شيئاً سوى تبديل اسم البشر فيها بالانسان والمحمول فيها غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معنى فهي القضية التي فيها حمل حقيقي وليس في مقدمة القياس حمل حقيقي إلا في الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومحمولها عين محمولها فهي هي فعند ذلك يتبين لك أنه لم يكن في المسئلة الأخرى حمل حقيقي فان لفظي محمولها وموضوعها بمعنى واحد حتى صح إبدال أحدهما بالآخر في قضية أخرى وهي هي لم يتغير معناها

المقول وقد يقع ذلك في قياسات مترتبة متتالية (١) بأن يكون المطلوب بين  
يعقبة تلك المقدمة انما تنبج بقياس بعض مقدمات المطلوب ثمه وكما كان  
أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادرة على المطلوب الأول في الاشكال الثلاثة لكن إن كان المطلوب  
موجباً كلياً أمكن في الشكل الأول صغرى (٢) وكبرى وإن كان جزئياً لم يمكن  
(٣) الا صغرى وإن كان سالباً كلياً لم يمكن الا كبرى وأما في الثاني فان المطلوب  
لا يكون (٣) إلا سالباً ففي ضرب يكون صغرى وفي ضرب يكون كبرى هذا  
إن كان كلياً فان كان جزئياً لم يمكن الا صغرى وفي الثالث إن كان موجباً جزئياً  
جاز صغرى (٥) وكبرى وإن كان سالباً جزئياً لم يجوز إلا كبرى وفي الأول لا

(١) مترتبة متتالية كما تقول في الاستدلال على أن كل حركة تمتدعي مسافة  
تحصل فيها كل حركة فهي ذهاب من مبدأ لغاية وكل ما كان كذلك يستدعي  
حماقة فاذا قال قائل أن الكبرى ليست بينة فتقول له كل ذهاب من مبدأ لغاية  
فهو انتقال وكل انتقال يستدعي الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذي ذكر  
فيه لفظ الحركة وأتيت بالانتقال في بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك  
ربما لا يلفت اليه إلا من له شيء من الفطنة فان بعد بأكثر من ذلك فان  
أخفى وأدنى من القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكتال المصنف وأما الصغرى فكما لو قلت  
كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو  
الصغرى لانك لم تصنع شيئاً في النتيجة سوى أن أبدلت لفظ انسان بالبشر  
والحل الاول الذي كان في القياس هو بعينه الذي في النتيجة والكبرى لاجل  
خيها وانما طرفاها اسمان مترادفان لمعنى واحد

(٣) لم يمكن الا صغرى لأن المطلوب الجزئي لا يمكن أن يقع في الشكل  
فالاول كبرى لاننا شرطنا في انتاجه كلية الكبرى أما الصغرى فقد تكون جزئية  
موجبة وكذلك يقال في السالب الكلي وأنه لا يقع إلا كبرى في الشكل الاول  
شروطه الايجاب في صغراه

(٤) لا يمكن إلا سالباً لأن الكلام في المصادرة بأن يكون المطلوب

يصبح بياضه بوجه ما لأنه لا يصلح لاصغرى ولا كبرى

إحدى المقدمتين وقد شرط في الثاني اختلاف مقدمتيه بالسلب والایجاب. والنتيجة منه التي هي المطلوب سالبة دائما فإذا كانت المصادرة في قياس من الشكل الثاني فالمطلوب لابد أن يكون سالبا فتارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فإن كان سالبا جزئيا فلا يكون إلا صغرى لاشتراط كلية الكبرى في الشكل الثاني

تقول في الاستدلال على لاشيء من الحجر بانسان لاشيء من الحجر يبشر. وكل انسان بشر فلا شيء من الحجر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شيء واحد ولو كان مطلوبك جزئيا وهو بعض الحجر ليس بانسان لا تثبت بالصغرى سالبة جزئية بان تقول بعض الحجر ليس يبشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلي عين الكبرى وهي سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط عينهما كذلك فتكون المحدود ألقاطا مترادفة ويكون المطلوب كاذبا دائما كما لو أردت أن تستدل على أن لا شيء من الانسان بأدعي بقوله كل انسان بشر ولا شيء من الأدعي يبشر فلا شيء من الانسان بأدعي وهو عين الكبرى لان الأدعي هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفي الكبرى حل حقيقي فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو محمول المطلوب في الشكل الثاني دائما. ومحمولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها نعم قد تكون الكبرى عكسا مستويا للمطلوب كما لو قلت في الاستدلال على أن لاشيء من الانسان بحجر كل انسان بشر ولا شيء من الحجر يبشر فلا شيء من الانسان بحجر فإن هذه النتيجة هي عكس لاشيء من الحجر يبشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تماثل المصنف في رمي الكلام على عوايته

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض البشر ناطق فبعض الانسان

### الفصل السادس عشر

في أمور شبيهة بالقياس يظن بمعناها أنه قياس ولا يكون وبمعناها أنه نافع منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المتحدجة

فنجد ذلك القسم فقد (١) ظن بها أنها قياس على كل شيء وعند بعضهم هي

ناطق وهو عين الكبرى وغاية ما صنعت أنك أبدلت البشر بالإنسان وأما أن يكون صفري فهو غير ممكن إلا إذا رادفت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الإنسان آدمي بقوله بعض البشر إنسان وكل بشر آدمي فبعض الإنسان آدمي وهو عين بعض البشر إنسان بإبدال البشر بالإنسان والآدمي بالآدمي إما أن يكون المطلوب عين الصفري والحمل حقيق فغير متصور لأن محمول الصفري هو موضوع المطلوب على هذا الشكل وموضوعها هو الوسط المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحمولها غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق «غاية مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما قبل المقدمة الأخرى يكون طرفها معنى واحداً فإذا جعلت النتيجة هي الصفري كانت الكبرى مترادفة الأطراف وكان لابد لك من أن تعتبر أن لافرق بين أن يكون محمولها الصفري موضوعاً أو محمولا حتى يتأتى لك أن تقول إن الصفري هي النتيجة بعينها فتكون الأطراف مترادفة كما قلنا فتعميم المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان المطلوب جزئياً سالباً فلا يمكن أن يكون صفري في المصادرة لاشتراط إيجابها في هذا الشكل وإنما يجوز أن يكون كبرى كما تقول في الاستدلال على أن بعض الإنسان ليس بفرس كل بشر إنسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الإنسان ليس بفرس وهو عين الكبرى بإبدال لفظ البعير بالإنسان ومعناها واحد وبقية كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(١) فقد ظن بها أنها قياس على كل شيء الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لاثبات أحكام الأقسام للمقسم في كل شيء وكل شيء له أقسام تختلف أحكامها باختلافها فطريق معرفة هذه الأحكام إنما هو قسمته إلى تلك (م - ١٦ بصائر)

### البرهان على الحد إن كان الحد مكتسباً بالبرهان

الأقسام فن عرف الكلب بحقيقته قد يضطرب ذهنه عند رؤية الجارح منه وما فيه من غريزة الاقتراس فيكاد يظنه غير ما عرفه فإذا قسمت الكلب إلى الجارح وغير الجارح هدأ الخاطر وإطمأن إلى ما أصاب من الحقيقة فقد كان ببعض الأحكام غير معروف فمرف بالقسمة فهي القياس الذي أدى إلى هذا العرفان وعند بعضهم أنها من أقسام البرهان وهي من بين أقسامه يكتب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشيء ببعض وجوهه إلى ما يحمل على ذلك الشيء ويقسم تلك المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الأعم والأخص والذاتي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد ويذهب منها إلى تصور الحقيقة به

ولندع ما ابتذلوه من الانسان والحيوان ولتطلب ما لا يبعد منه وهو النفس الانسانية فإذا أردنا تحديدها وقد كنا عرفنا أن جميع الممكنات لا تخرج عن الأجسام فاول نظرة تأتي على النفس تضم صفاتها مختلطة غير متميزة بشيء سوى أن مجموعها إنما يحمل على النفس الانسانية ولا يحمل على ما سواها من الاتساق الحيوانية وغيرها إن كانت فيحمل على النفس الانسانية أو صاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معاً ولا تحمل هذه الاوصاف مما على غيرها ثم يحمل عليها المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها الدافعة لما يببدها القابضة لا بداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل ذلك يحمل عليها مما ولا يحمل مجموعه على غيرها ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تمديدتها

فاول شيء خطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات إلى ما تترك فيه مع غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلامها إلى ما هو متصل بذاتها بحيث يصبح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها إن كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطة ولا يخفى عليك ما حبله الطالب من العلوم والقسمتين ولم يكن من حمل فكره سوى تمييز الطوائف وفصل الأقسام وبهذا العمل وحده قد عبرت

والحق أنها تمتنع على مقدمة في الاقضية الناتجة للشرطيات المنفصلة فتعني

المصور في ذهنه على وجوده لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق  
أيضا لم يكن أولا ثم كان

بعد هذا ينتقل الى طلب علم آخر ان يكن بديها كما هو الشأن في مثالنا  
وهو علم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضا فن أي أجناسه هي فان ذلك  
غير بين بنفسه فيسلك طريقا آخر من التقسيم وهو أنها إما جوهر وإما عرض  
وللأول في صفاتها ما يدل عليه كتعقلها لنفسها بدون التفات الى شيء سواها  
ووللثاني ما قد يسمو بالذهن اليه ككون أثرها لا يظهر الا في الاجسام فاذا  
ترجع عنده أحد القسمين وليكن أنها جوهر رجع الى طلب أي الجواهر هي  
هل هي جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه  
ليس يبدى بها فاذا انتهى الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث في أنها  
بسيطة أو مركبة وأمر الخلاف في جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك  
رجع الى ما كان ميزه بالتحليل فان وجد جميعا من الوازم بعضه للذات  
وبعضه بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحد فيعرفها  
بالرسم فان كانت في رأيه مركبة حتما أرشده الدليل ميز الجنس من القصور  
المجموعة والفصول من الخواص كل ذلك بضروب من التقسيم ثم بعدها يضع  
نكح وصف في مرتبته في الوجه الذي بين في القول الشارح فيكون له من ذلك  
حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشيء جوهر أو عرض وأنه  
بسيط أو مركب على التقديم المميز لطوائف الاوصاف عامها وخاصها ما اتصل  
بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس يضره من ذلك شيء

ولا يخفى أن القسمة كانت من الاعمال الفكرية المباشرة إما بإثبات بنقدها  
وكمها للمعلوم وإما جزأ من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف في  
المحمولات علم وانما كاسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر  
أو العرض وأنها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام  
خفي تارة قياسا لانها تعني من تقياض الا المركب من عدة أحكام مقصورة

ألف بينها عمل فكري لتحصيل معلوم لم تكن وذلك ثابت في التقسيم لحيث  
المحمولات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يمنعه المصنف  
وهذا النوع من العمل الذهني لا كسب الحد هو الذي عناه بعض القوم في  
قوله إن الحد يكتب بالبرهان وإنما يكتب بالقصة من أنواع البرهان  
أما ما سيأتي للمصنف في باب أفردة لبيان أن الحد لا يكتب بالبرهان  
فهو تقليد لجهور من سبقه لم ينظر فيه إلا إلى صور وأشكال يفر ظاهره  
ولا قيمة لحقيقتها وزعمه كثيره أن لا طريق لاكتساب الحد إلا التركيب  
نمیان لأن الأعمال في الكسب ونظر إلى آخر ما ينهي إليه العمل فإن مجرد  
التركيب وتقديم بعض الأجزاء على بعض إنما يتيسر لمن علم الأوصاف وميز  
خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوماً أو عارضا ولم يبق عليه  
إلا الضم وجودة الوضم لا غير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فإن أراد  
المصنف أو غيره أن يصطلح على أنه لا يسمى كاسبا للحد إلا هذا الضم والترتيب  
الذي سماه بالتركيب لم تنازعه في الاصطلاح لكن ينقلب النزاع إلى نزاع في  
استعمال الالفاظ لا في بيان الحقائق

أما ظن أن أقسمة قياس على كل شيء فلا يبعد عن الحقيقة إذا كانت  
وجهته ما قدمناه من أن الأحكام التي تثبت لشيء واحد بواسطة أقسامه  
لا سبيل إلى إثباتها له إلا تقسيمه إليها لتستقر له أحكامها وكثيرا ما يكفي مجرد  
التقسيم في ظهور ثبوت الحكم ويبقى التقسيم ماحوظا لا ينصرف الدهن عنه  
بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يحذف  
كما يحذف الحد الوسط في كل قياس فيكون جزءاً من الدليل وتسميته قياسا  
لأنه الوسطة الحقيقية إلى المطلوب وهذا الثاني هو ما يسمى عندنا بالقياس  
المقسم أو الاستقراء التام كما في قولهم الجسم اما جاد او نبات او حيوان وكل  
جاد متحيز وكل نبات متحيز وكل حيوان متحيز فكل جسم متحيز ومن  
ذلك تقسيم الكهرباء إلى موجبة وسالبة وإثبات أحكام كل منهما له لينت  
الحكم الكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القصة من هذا القبيل الثاني لأنه  
تقسيم الكلى إلى جزئياته ثم إثبات أحكامها لها لتثبت له بالضرورة وإنما



أنفردوه نوعاً من انواع القياس على حدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم إما وإما

أما ما هو من القبيل الاول فلا يكاد ينحصر ففرقة العلم والخاص انما تكتسب بالنظر الى الوصف مع ما يشمله واليه بالقسمة الى مالا يدخل تحته فبعد ظهور القسمة يتبين ان الوصف خاص بموصوفه دون سواه بل معرفة الاعم من كل عام كالمذكور مثلاً انما تعمل بعد جولان النظر العقلي في جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه بل عندى أن جميع أعمال العقل في اتزاع الكليات من الجزئيات انما هي ضروب من التقسيم بين ما تختلف فيه بالافراد وما تشترك فيه ينتقل منها الذهن الى الكل بعد طرح ما افرقت فيه من الشخصات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظاً حتى يتحقق الحل على مختلفين ولا يزال التقسيم من هذا القبيل باباً من أبواب البلاغة يتنافس البلغاء في استجادة وتنفاضلون في وجوه حسنة والبلاغة منتهى الكمال في إصابة الحق بالدليل مع شيء من حسن الاسلوب وجودة التأليف في اللفظ

قالوا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يريك البرق خوفاً وطمعاً » فانه قدم أثر رؤية البرق في الاقنص الى قسمين الخوف والطمع ولا يحل الكون الانساني منهما عند رؤيته ولا قالت لهما وهو كاف في بيان حكمة الله فيه وكثيراً ما غفل عنها الغافلون وخلت عنها أفكار من لم يستأنسهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد في خواطرهم وما يدب في بواطن قلوبهم وهم عنه لاهون

ومن لطيفه وصحيحه قول أعرابي لبعضهم « النعم ثلاث نعمة في حال كونها ونعمة ترجى مستقبلة ونعمة غير محتسبة فأبقى الله عليك ما أتت فيه وحقق لك ما ترجى وتفضل عليك بما لم تحسبه » ووقف اعرابي على مجلس الحسن فقال « رحم الله عبداً أعطي من سعة أو وامي من كفاف أو أثر من حلة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذراً فانصرف الاعرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من الجهالات مالا يزال بغيره فمن التيس عليه معنى « لفق في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » فظن

ان الثقة هو حشر القضايا الشرعية الى القهن من أقوال أهل التفرغ سواء كان على بصيرة فيه أو على هي في التقليد يمكنك أن تزيل الغموض عن مثل هذا المرور وترفع جهالته بقولك « العلم بمحدود الشريعة قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشارع في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حد وهوذا البصيرة الى ما أراد الله لعباده في تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما قبلت أطول الانسان مادام انصافا ولا يتوفر ذلك الا للمؤمن الحكيم الذي صرح نداء الله قلباه بعقله ولبه لا بربائه وعجبه والقسم الثاني أخذ صور الاحكام من تضاعف الكلام وحشدها الى الاوهام في ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان فلان. بدون نظر الى ما أحاط القول والتقاتل من زمان ومكان وهذا القسم يستوى في تحصيله المؤمن وغير المؤمن وبلغ الغاية منه الخير والشرير والمطل للشرع المحتال به والعامل عليه الواقف عند حده « فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس وتجلي المعنى حتى لبه من الناس وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه امام البياض عبد اتقاهر الجرجاني في مفتتح كتابه « دلائل الاعجاز » اذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف وتبين مواقعها في العظم ونعلم أي أحق منها بالتقديم وأسبق في استيعاب التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك وأولها هناك اذ لا شرف الا وهو السبيل اليه، ولا خير الا وهو الدليل عليه، ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها ولا منخرة الا وبه صحتها وقامها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا عمدة الا ومنه يتقد مصباحها هو الوفي اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق بنامح الخ» وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله الى الحد لا يمارى فيه فقال « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » ويقال فيه اليوم « انه للام مصدر قوتها ومحضاً حيتها وجامع كلمتها والمساعد بها الى ذرى مدينتها وهو الذي يمهدها المسالك ويفتح لها الممالك ويمنعها السيادة على الملوك والممالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها وبالحجة هو حياتها كما ان الجهل مماتها « العلم الذي يوصف بهذه الصفات ولن

فناه المقدمات فقط إما في اقتراي من متفصلتين (١) أو من حلية ومنفصلة وقد

يلزم أحد أن يؤدي حقه بما يستحق من مثلها حله كل على ما يشتهي واتخذ  
الجلل مرشدا إلى العلم ولم يستشر العلم نفسه في التقصد إلى العلم فأحق الكثير  
مهمه في التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل  
ولكن كل ذلك لا يخرج عن قال وقيل ومع هذا التنب يأخذك العجب  
اذ ترام وأعمهم قد التقوا في مهلكة واحدة مع اقوم الجاهلين وحل بهم من  
النكال ما عمهم أحمين فيضطرب الذهن في معنى العلم بل يضل فيه ضلالا بعيدا  
فاذا قسمت العلم إلى ما هو معرفة حقائق الوجود من طرقها  
التي منها الله وهدى إليها بالفطرة السليمة والاشراف بالعقل  
على اسرار الشرائع ولطائف حكمها ونسبة كل ما يصل إليه العقل والفهم من  
ذلك إلى شئون المعارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته التي يشعر بها شعورا  
فطريا صحيحا لا التي يتوهمها وهما مجعولا ظمدا سواء كانت حاجاته في نفسه أو  
أهله أو أمته أو الناس أجمعين وإلى ما هو خزن صور في المحافظة بموقها إليه  
فاقصى أحرف أو مديج عبارات لا يعرف لها غاية إلا إيائها ولا يبالي أكان لها  
مدخل في صلاح حياته أم لم يكن بظنها هي الكمال لا هادية إليه وهي الفضل  
لا ابدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف أن هذا قول زيد وقد رجحه حميد  
عن قول أبي عبيد ورجح الآخر أبو عمرو وهكذا إلى آخر الأمر لا يقره قرار  
ولا يثقف في مدار فهو يخسر بمنزل هذا ولا يكسب ويفقى بالتحصيل ولا يسعد  
فعند هذا التقسيم يستقير المطلب ويضئ المذهب بلا حاجة إلى ضم ضمنية إليه  
فأنت ترى أن هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرُق في البيان وإن  
خلا من الأمور الجافة التي اصطاح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف  
أنه خالهم في صور كثيرة وفيه على استعراف العوالم في تضاعيف الأساليب  
ولم يبال بذلك الأشكال إلا في حركة العقل لا في تصوير الدليل فكان من الحق  
على طريقته أن لا يسيب قول من قال إن القسمة بنفسها قياس وإن كانت قد تكون  
نجواً منه إذا احتاجت في التأدي إلى ما قصد منها إلى ضمنية أخرى والله أعلم  
(١) من متفصلتين كما مثلوا به في قولهم العدد إما فرد وإما زوج والزوج

تستعمل أيضا مقدمة في القياس المقسم الناتج للحملات ولاغناء لها في نتائج الحدود المنصبة على (١) انفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان إما مائت وإما أزلى كانت النتيجة أن الانسان إما مائت وإما أزلى أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمة ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان القدي هو الوسط ههنا ثم من كل واحد من المائت والأزلى الذين هما مجموعهما على اتصافهما الأكبر والوسط يجب أن يكون إما أخص وإما مساويا للأكبر ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهي أن الحيوان مائت فليس إذن بالأزلى أو ليس بالأزلى فهو إذن مائت فأولا لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا في أن القسمة على تجريدها ليست قياسا كما اعتقدوه وثانیا أن كونه مائتا أو ليس بأزلى إما أن يؤخذ مطلقا أو مثبتا بقياس آخر فان أخذ مطلقا فأى حاجة الى القسمة فليؤخذ أولا أن الانسان مائت وما هو مائت فليس بأزلى فالانسان ليس بأزلى وإن تبين بقياس كونه مائتا أو ليس بأزلى ثم بعد ذلك يؤخذ وسطا لبيان الآخر فالفيد في النتائج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل دون القسمة ضم فائدة (٢) القسمة هي تذكر الحملات وإخطارها بالبال لحجب .

أما زوج الزوج وإما زوج الفرد فالعدد إما فرد وأما زوج الزوج أو زوج الفرد وأما المركب من حملة ومنصبة فكما سبق في القياس المقسم ونحوه اذا قصد الحملات كما سيذكره المصنف . أما اذا قصد نتائج منصبة فكما لو قلت كل عدد فهو إما زوج وإما فرد وكل فرد لا ينقسم الى متساويين فكن عدد إما زوج وإما لا ينقسم الى متساويين

(١) على انفرادها أى أن القسمة وحدها لا تنتج حداً من حدودها بعينه كما سيبيّنه مثال المائت والأزلى ولكن ماذا يقول المصنف في القسمة التي تأتي لتمييز طوائف الصلوات بعضها عن بعض مثلاً مع أنها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة إلى شيء سوى القسمة كما مر بك وهذا هو تمسيل الحدود بلا ضمنية .

(٢) فائدة القسمة هي تذكر الحملات وإخطارها بالبال كاذق المصنف المالم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه إلا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بديهيات وما فائدته إلا أن تكون

وأما أنها ليست طريقا الى اكتساب الحد فنورد فيه من بعد ما فيه مقنع ومنها الاستقراء وهو حكم على كلى لوجوده في جزئيات ذلك الكلى إما كلها وهو الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم وإما أكثرها وهو الاستقراء المصهور

ومخالفته القياس ظاهرة لأنه فى القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم فى الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذى هو الأكبر وفى الاستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم فى جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة استقر بنا جزئيات الحيوان الطويل انهم فوجدناه مثل الانسان والفرس والجل وكاف هذه الجزئيات قليلة المرارة فحكنا بهذا الحكم كليا فى الحيوان الطويل العمر واستعمل هذه الحجة مخصوص بالجدلين ومن عاينهم الاقتصار على ما هو كالصغرى مثل (١) أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالأكبرى مثل أن يقولوا الآن كذا وكذا قليل المرارة وردة الى النظم القياسى هو التأليف بينها والاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات فاقع فى البراهين ولكن بشرط

اخطار الحدود بالبال مجتمعة فينطلق الذهن منها الى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب الى تمييز الأقسام فيضعها متقابلة متبايزة ليشرق كل منها فى العقل جليا واضحا وتعمل بكل أحكامه التى تتجلى معه عند التمايز بالضرورة (١) مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر إما كذا وإما كذا أى بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة لأن الخ بأن يكون النظم فى العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لأنه إما إنسان وإما فرس أو ما نحوهما من مثلهما وكذلك يقال فى الكبرى بعد ذكر المطلوب لأن الإنسان والفرس ونحوهما من مثلهما قليل المرارة فإذا أردت أن ترد الكلام المعتاد الى النظم القياسى جمعت الأمرين وألفت بينهما معا والأمر فى ذلك ظاهر

أن لا تأخذ الجزئى المشكوك (١) فيه فى أجزاء القسمة وإنما يمكن ذلك على وجهين (أحدهما) أنه لو وقع الشك فى أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتصفت جزئيات الحيوان لا من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالمائى وغير المائى ووجد المائت بينا لجسيم أجزاء الاستقراء لحكم بسببها على الحيوان ورد منه الى الناطق فقبل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما ماش أو غير ماش وكل ماش مائت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فلنتيجة أن كل ناطق كذلك وهذا إما ينأى إذا كان الكلى قابلاً لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين

(الوجه (٢) الثانى) أن يكون الحكم قد بان على الكلى من جهة قسمة له

(١) المشكوك فيه أى المشكوك فى حكمه كالناطق فى المثال فإذا كنت شاكاً فى كون الناطق مائتاً أو أزلياً صحت أولاً إلى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم تقسم الحيوان الى ماش وغير ماش فالزاحف ونحوه ثم تنظر فى القسمين فإذا الحكم وهو المائت ثابت لهما معا وهما كل ما يحصى الحيوان فيكون الحيوان مائتاً فالناطق المندرج فيه كذلك وهذا الوجه إما ينأى إذا كان الكلى كالحيوان يمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصراً لما يحويه ويكون الحكم ثابتاً للأقسام فى جميعها فيقسم الى كليين ليثبت الحكم له فيثبت لكلى آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان حاصراً أيضاً

(٢) الوجه الثانى الذى يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الأول انه ينأى فيما لو كان الكلى لا يحتمل إلا قسمة واحدة والثانى انه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم الكلى لثبوت جزئياته مباشرة لالكليات أخرى تحته سوى ما إليه التقسيم وهذا ما أراده المصنف وهو وإن كان صحيحاً لكنه ليس من الجودة فى شيء فان المطلوب بالتقسيم إنما هو ثبوت الحكم الكلى اتقى تقبضه وهذا هو القياس المقسم أما ثبوت حكم الكلى المقسم بعد قيام دليل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كلياً أو جزئياً فهو شيء آخر بقياس آخر لا مدخل لتقسيم فيه الا بالواضحة بل هو مركب من حليتين أحدهما حل الكلى المقسم والثانية حل الحكم الثابت بالتقسيم ولو جعل مع التقسيم فى

ثم وقع الشك في جزئي من جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط السكلي بين ذلك الجزئي وبين الحكم الذي هو الأكبر مثاله لو شككنا في أن زيداً هل هو مائت وقد كننا عرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمته الى الناطق وغير الناطق فقلنا زيد حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لا بواسطة الحيوان فهلا بين بالناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيداً حين شك في وجود المائت له لم يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق في أجزاء القسمة لم يؤخذ لأجل بيان الحكم في جزئياته بل لأجل كاية الحكم في الحيوان بعمومه لجزئياته لاجزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه تحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما استعرفه في فن البرهان فان الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين

تأليف واحد فان قياساً مركباً فمعه ولا أو وصولاً كما لو قات الناطق أو زيد حيوان وكل حيوان فهو اما ماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق اما ماش أو غير ماش أو زيد اما ناطق أو غير ناطق ثم يحمل النتيجة صغرى وتقيم اليها كبرى فذلك وكل منهما مائت فالناطق أو زيد مائت ويكون التقسيم قد ورد أخيراً على الناطق أو زيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فانه لا يكون إلا في السكليات المنقسمة الى أقسام لها حاصرة ليستدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على أنك ترى أيضاً أن قسمة الناطق الى ماش وغيره وقسمة زيد الى هذين القسمين غير صحيحة وهي لازمة للتأليف الذي أراد المصنف أن يتخذ طريقاً كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى الى الناطق وزيد لأن الحيوان موضوع في الكبرى على ان المعنى به طوائف افراده لا كل فرد فرد ولم يكن محمولاً في الصغرى بهذا الاعتبار فهو غير متكرر قلنا له فان لا يصح أن يكون التأليف منتحباً ثبوت حكم الاقسام للناطق ولا لزيد لعدم التكرار في الوسط

وقد يستعمل (١) التنبيه على المقدمات الاولى تاما كان أو ناقصا وقد  
(٢) يستعمل بوجه ما لتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما  
ينبغي في فن البرهان وفي غير هذه المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام  
المفيد لليقين

وغير التام هو مثل ما إذا استقرت الحيوانات فوجد أكثرها يحرك فكه  
الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرك فكه الاسفل وربما كان حكم  
مالم يستقر خلاف ما استقرى (٣) كالتمساح في مثالنا فانه يحرك عند المضغ  
فكه الأعلى

(١) التنبيه على المقدمات الاولى كما تقدم في مثال الجسم اما جاد أو نبات  
او حيوان وكل منها متعيز فالجسم متعيز والنتيجة من المقدمات الاولى  
وكقولك جزء الشيء اما ما هو الشيء بالقوة أو ما به الشيء بالفعل وكل منهما  
متقدم عليه بالذات فجزه الشيء، متقدم عليه بالذات هذا إذا كان تاما أما لو كان  
ناقصا فكما لو قلت ان حس اللس لا بد فيه من مباشرة الملموس للامس ونهت  
عليه باستقراء جزئيات اللس ونحو ذلك كثير ومنه التنبيه على قضايا الخدس  
كالحكم بوجود قوة في البخار أو في الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما لتجربة أي ولو ناقصا وذلك الوجه هو ملاحظة  
الآثار في الجزئيات المتعددة في الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة  
فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم الكلي كثبوت تخفيض حرارة الحمى للملح  
الكلينا وعلى هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والقانون الصحيحة كالطب  
والكيمياء وقسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعي ولا أدل على صحتها من  
ظهور أثرها في الاعمال العظيمة التي قلبت ما كان معروفا من حال المسكونة  
وسكانها وقد اجاد المصنف في التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه في  
تحصيل العلوم اليقينية مخالفا في ذلك لما اشتهر عند القوم حاجتهم ولاحتوم

(٣) كالتمساح مثال درج في كتب المنطق وغيرها أخذه الممثلون عن بعض  
من كتب في الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف



ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئى لوجوده فى جزئى آخر معين أو جزئيات آخر لمشابهة بينهما كمن يقول السماء محدثة لمشابتها للبناء فى الجنمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود (١) أكبر كلى وهو المحدث وأوسط كلى وهو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيه وهو البناء والأوسط محمول على الأصغر وعلى شبيهه والأكبر محمول على الأوسط لأنه محمول على شبيه الأصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدلين

سائر الحيوان فى تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخرج لفضلاته وإنما يأتى القطعاط فىأكل ما فى جوفه ومنشأ هذا الظن الثانى ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التى فى بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتح فاه فىأتى بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والدميرى يذكر فى حياة الحيوان كلاما من الرعمين ويثبتة وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالنابت بالتحقيق أن الفك العلوى عند أنواع التماسيح ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلى فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصل بواسطة عظم يسمى العظم المربع ثم إن لهذه الحيوانات فتحة فى انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره وفيها يولج التماسيح الذكر عند المسافدة ومن ظريف ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كنت أذكر هذا الخطأ للامام فى قضية تحريك التماسيح لفكها الاسفل قوله لعل من افتح هذا الخطأ رأى التماسيح مقلوبا يحرك فكها الاسفل فظنه الاعلى فذهب يحكى وينقل عنه

(١) أكبر كلى وهو المحدث النخ المحدث أكبر لأنه محمول النتيجة والسماء أصغر لأنها موضوعها والجسم الكلى أوسط لأنه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لأنه الذى ظهر فيه ثبوت الأكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والأكبر محمول على الأوسط المحمول على شبيه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضا لأنه إنما حمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقله لأنه أى لأن الأوسط محمول على شبيه الأصغر وهو علة لشيء محذوف من الكلام كما ترى لا لكون الأكبر محمولا على الأوسط كما هو ظاهر أو أنها سقطت منها الجملة التى ذكرناها فى النسخ

ومن طائفتهم أن يسموا الأصفر قرطاً والفضية أصلاً والأكبر حكا والأوسط  
المتشابه فيه جامعا

ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان التعاهد  
عندهم عبارة عن المحس وتوابعه ويدخل فيه ما يعمر به الإنسان من أمور  
شخصه الخاصة كملبه وإرادته وقدرته والغائب ما ليس بمحس فيثبتون في الغائب  
حكم للتعاهد لما بينهما من التشابه في أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه  
إذ الأصل فيه الشاهد والقرع والغائب وأما التمثيل فيعم هذا وما قل الحكم  
فيه من شاهد إلى شاهد أيضا أو من غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضا قاصر عن  
إفادة اليقين إذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء  
فهم من اكتفى في تعدى الحكم من الأصل إلى القرع بمجرد التشابه  
ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال إنما يكون المثال حجة إذا كان المعنى  
المشابه فيه علة للحكم ولعمري إن بان كونه علة أمكن رده إلى البرهانيات بأن  
يجعل المعنى المتشابه فيه وسطا بين الأصغر والأكبر إلا أنهم يثبتون كونه علة  
عند خفائه بطريقين

(أحدهما) ما يسمونه طردا وعكسا والطرده هو أن يثبت الحكم لكل  
ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه والعكس هو أن يعدم الحكم في كل  
موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومرجع الطرد والعكس إلى الاستقراء فالـ  
تمتير الجزئيات لا يتصور التقطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع  
عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه إذ استقراء جميع الأشياء المشاركة  
في هذا المعنى ليس بأمر سهل فرجما يحد عنه أمور مشابهة للأصل في هذا المعنى  
غير مشاركة له في الحكم وهب أنه لم يحد عنه شيء آخر فيجوز أن تكون جميع  
الأشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا القرع إذ ليس  
يجب من تلازم معينين في أشياء كثيرة تلازمهما أبدا في جميع الأشياء بل يجوز  
أن يكون فيما بينها شيء يخالف لها فيوجد لساثرها المعنى المتشابه فيه مع الحكم  
وخالفها شيء واحد في وجود المعنى المتشابه فيه له دون الحكم وذلك الشيء  
هو القرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسرون أوصاف الأصل ويتمصفونه ويطلقون أن يكون واحد واحد منها على أن لا يبقى إلا ذلك المتصف به فيه خيطة بكونه على مثلا يقولون البناء محدث فاما أن يكون حدوثه لكونه موجودا أو لكونه قائما بنفسه أو لكونه جسيما وليس لكونه موجودا وإلا لكان كل موجود محدثا ولا لكونه قائما بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك والا لكان بقي أن يكون لكونه جسيما

وهذا الطريق أيضا قد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معطلا بغير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما ثبت لذاته الشيء لآله غير ذاته (والثاني) أن هذا إنما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضا إلى الاستقرار وليس هو بين بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو الملة والجدليون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون الخصم أن كان عندك وصف فائدة فبرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لادر كناه كما لو كان بين أيدينا قبل لادر كناه وليس هذا القليل إذ لم يهد قط قبل بين يدي سليم البصر لم يدركه وكَم من المعاني الموجودة للأشياء اتدبنا لطلبها ولم ندر كها في الحال إلا بعد كد في البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سوجهوا في المنور على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الأقسام بعد الأوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلا لو كانت الأوصاف كونه موجودا وكونه قائما بالنفس وكونه مصنوع الأدمى وكونه من الماء والتراب فلا يكفي أن نبطل واحدا واحدا منها بل لابد من أن تعرض لاجتماعها أيضا فنقول ولا لكونه موجوا وقائما بالنفس ولا لكونه موجودا ومصنوع الأدمى ولا لكونه موجودا ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه قائما بالنفس ومصنوع الأدمى ولا لكونه قائما بالنفس ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الأدمى ومركبا من الماء والتراب ثم تعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضا كذلك

(الرابع) هب أنهم وقوا هذا أيضا إلا أنه إنما يلزم من هذا أن الحكم ليس تلك الأقسام المفردة والمركبة جميعا وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن

لا يلزم منه ان كل ماهو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم اذ يجوز ان ينقسم الباقي الى قسمين يكون هو طاماً بالنسبة اليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح ان يقول ماسواه ليس بعلّة وان العلة في حيز (١) هذا الباقي ولكن لا يجب ان كل ماهو موصوف فهو علة فانه لو أدخل هذان

(١) في حيز هذا الباقي حاصل ما أطال به المصنف ان بطلان الاقسام ماعدا القسم الأخير غاية ما يستلزمه ان العلة لا تخرج عن القسم الباقي كالجسم في مثالنا لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم أن تكون العلة مجردة للجسمية اذ يجوز أن تكون قيداً من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسماً من أقسامه لا يتحقق في التفرع المتنازع فيه كالموجودات ان الجسم ينقسم قسمين عنصريين وعنصرين فيجوز أن يكون الحدوث لازماً لكونه عنصرياً ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الأول بل قلنا علة حدوث البناء إما كونه موجوداً أو كونه قائماً بنفسه أو كونه مصنوعاً لادى أو كونه من ماء و تراب أو كونه جسماً عنصرياً أو كونه جسماً غير عنصري وأبطلنا صائر الاقسام ما عدا القسمين الآخرين لم يلزم أن كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما لا على التعمين فيجوز أن يكون هو كونه عنصرياً فلا يلزم أن تكون السماء حادثة لانها من غير العنصري وكون العلة منحصرة في الجسم بمعنى أنها لا تخرج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناءه نقض ما عدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أى مجردة للجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلية متساويين فتعكس القضية كلية

وما قاله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو وفوا بمحصر الصفات وابطال أن يكون شيء منها علة لا وحده ولا مجتمعاً مع غيره وكان المحصر صحيحاً ولم يبق إلا الوصف الأخير لتتج المطلوب حتماً فان معنى محصر جميع الصفات أن يؤثر على كل وصف لشيء يتوهم أنه علة الحدوث وفيه كونه عنصرياً وكونه حجراً ونحو ذلك مما يدخل في الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبقى إلا مجرد الجسمية فتكون العلية معاوية لها حتماً ولا يبقى للجسم ما ينقسم اليه من الأوصاف الأخرى وإلا لم يكن المحصر صحيحاً والقرض أنهم وفوا المحصر حقه وغاية ما يطمئن به في هذه الحالة أن محصر الأوصاف انما يتأتى بالاستقراء وليس بالقىء المهل كما قاله في الوجه الثاني

للقسمان في القسمة وأبطل سائر الأقسام دونها لم يلزم أن كل واحد منهما علة بل  
أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك إذا ورد في القسمة ضم لها جميعاً لم يلزم  
أن الحكم يتبع جميعه وذلك لأن نتيجة هذا الاستثنائي أن العلة هو كونه  
جسماً لا أن العلة هي الجسم حتى (١) تكون الجسمية مساوية للعالية فيكون كل  
ما هو علة للحدوث جسماً وكل جسم علة للحدوث قائماً إذا قلنا محلين قياسهم  
حدوث البناء اما لقائته أو لعله وليس لقائته فهو علة والعلية صفة والصفة إما بـ  
واما ج واما د فالعلة إلهاب واما ج واما د ولكن ليس بـ ولا ج فالنتيجة  
أن العلة دلا أنها الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما  
كانا عليه في المقدمتين ولا يمكنهم (٢) أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة اما أن  
تكون الصفة هي الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هي  
الدال ولا أن يقولوا اما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله «أن العلة هي الجسم» أي لا  
حصر للعلة في الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لأن مجرد كون القضية اسمية لا  
يقيد المساواة كما سيأتى للمصنف في قوله «وإذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا الخ»  
(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريد انه لا يمكنهم أن يضموا القياس  
في صورة قنتج الجملة الاسمية الحاضرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف اما هو  
الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الأولين باطلان فالعلة هي الدال أو يقولوا  
العلة صفة واما أن تكون الباء صفة واما أن تكون الجيم صفة واما أن تكون  
الدال صفة ثم يبطل الاولان وتحذف الصفة التي هي الوسط المكرر فيبقى الدال  
معرفاً مع العلة المعرفة أيضاً فينتج العلة الدال وهي القضية الحاضرة اما انهم لا  
يمكنهم الاثبات بالصورتين فلأن القضيتين أي المنفصلة والاستثنائية كاذبتان  
أما المنفصلة فلأن الجميع صفة فلامعنى للانفصال في الصفة وهو ظاهر في الصورة  
الثانية وفي الصورة الأولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة في كل واحد هو  
يعود الى ما في الثانية من ان الصفة هي الباء لاغير أو الجيم لاغير الخ مع أن  
الصفة تعم الجيم واما الاستثنائية فلانه لما كان الجميع صفات فباطال كونها صفة  
(م - ١٧ - بصائر)

لكذب التفضيتين أولاً فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط لعدم تاج الوضع ثانياً فانها موجبتان من الشكل الثاني واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا فهذه قضية اذا أعطيناها أجل أحوالها كانت غايتها أن تعبر كلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسماً والقضية الكلية لا تتمكس فلا يصير كل ما هو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق إلا أنه لا بأس باستعماله في الجدل اذ ليس المطلوب فيه اليقين بل اقناع النفس وتظنها بما يعتقد في المشهور أنه ناتج يقيني هذا اذا كان المطلوب كلياً

وأما اذا كان جزئياً وأريد اثباته بالمثال كان قياساً ناتجاً من الشكل الثالث فانك اذا قلت البناء جسم والبناء محدث فم منه أن بعض الأجسام محدث ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الأمور المعينة التي يسمونها فروفاً

(ومنها الضمير) وهو قياس حذمت مقدمته الكبرى إما لظهورها والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطأ اباج خرجاً من المركز الى المحيط فهما إذن متساويان وإما لاختفاء كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الأمان يخاطب العدو فهو إذن خائن مسلم فتغر ولو قال كل مخاطب للمدو فهو خائن لمصر يكذبه ولم يسلم

كاذب وذلك الابطال هو الاستثنائية بعينها هذا ما يسم الصورتين ثم إن القياس في الصورة الثانية من الشكل الثاني وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة

ولو سلم لهم امكان ذلك واستعملوا على أن الصفة هي الجسم فلا يفيد لأن نتيجتهم تكون قضية معرفة الطرفين وغاية ما يكون من شأنها أن تكون كلية وهي لا تتمكس كلية وهذا هو ما أراده المصنف بقوله «واذا كان النتيجة الخ ويرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر ما ذكره هو أولاً من أن الصفة هي مجرد الجسمية لم لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق والصواب الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى تمامه كما قلناه

(ومنها الرأي) وهو مقدمة محمودة كلية في أن كذا كائن أو غير كائن  
حساب فعله أو غير صواب. وتؤخذ دائما في الخطابة مهمة وإذا عمل منها قياس  
حتى الأغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى كقولهم  
«الحساد يعادون والأصدقاء يناصحون»

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضع قياس اضمارى هذه الأوسطى وإذا  
وجد الأوسطى نقيضه وجود شيء آخر للأوسطى دائما كيف (١) كان ذلك الاتباع  
ويكون على نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمته مثال ذلك هذه المرأة ذات لبن  
فهي إذن قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلا وربما سمي به الحد الأوسط  
(ومنها العلامة) وهي قياس اضمارى هذه الأوسطى شيء إما أعم من  
الطرفين مما حتى لو صرح بمقدمته كان الناتج منه من موجبتين في الشكل  
الثاني مثل قولك هذه (٢) المرأة مصفارة فهي إذن حبلية وإما أخص من  
الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجبان  
خاتمة لأن الحجاج كان شجاعا وكان ظالما

(١) كيف كان ذلك الاتباع أى سواء كان بطريق القزوم العقلي أو للمادى  
الثاني كالثال الذي ذكره والأول كقولك الهواء جسم فهو مشار إليه أو متعبر  
وإنما سمي هذا بالدليل لأن الأوسط لما كان مستتبعا للمطلوب في العقل كان  
جنف نفسه وسية لحضوره في الذهن بدون حاجة إلى تكراره في قضية أخرى فكان  
المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فإنه من أحد أقسامه وهو  
ما حذف كبراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أى تلازمها الصفرة والحبلية كذلك فيكون وصف  
مصفارة محولا على هذه المرأة وعلى الحبلية وهم أعم منهما كما هو ظاهر فلو صرح  
بأجزاء القياس كان من الشكل الثاني لكن من موجبتين وهو لا ينتج نتيجة  
لازمة والمثال الثاني لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الحجاج شجاع  
الحجاج ظالم فالحد الأوسط وهو الحجاج أخص من الطرفين وهما الشجاع  
والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها  
كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحا

(ومنها القياس القراسى) وهو يشبه (١) الدليل من وجه والوسط فيه هيئة بدنية توجد في الإنسان المتفرد فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجا يتبعه خلق فاذا وجدت تلك الهيئة (٢) حدى بوجود ذلك المخلوق لانهما معلولا علة واحدة

ولكن هذا بعد أن يعلم أن المزايا الواقعة في ابتداء المخلوقة والقطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها هيآت البدن لكن يبقى وراء هذا تردد في أن هذا المخلوق هل هو من توابع المزاج الذى تتبعه هذه الهيئة بعد تسليم أن المخلوق من توابع الامزجة وإنما تنقسم النفس في ذلك بتصنف الحيوانات المشاركة لتلك الحيوانات في ذلك المخلوق فان وجد كل من له ذلك المخلوق متبعا بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك المخلوق عاد مائلا تلك الهيئة أوردت ذلك حدى اقويا وقراسة محكمة وحدود هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاطال والشجاعة الموجودة للاسد مسلمة ولزيد بهذه الحجة فيقال إن فلانا شجاع لأنه عريض الصدر كالاسد فتشابهته الدليل من حيث إن الاوسط فيه وهو عريض

(١) يشبه الدليل من وجه والتمثيل من وجه أما شبهه بالدليل فلان الهيئة علامة تستتبع المخلوق لاستتباعها في الدهن وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلان صاحبه يقيس زيدا لهيئته بالاسد لوجود تلك الهيئة فيه التى هى دليل على المخلوق وإنما لم يكن تمثيلا تاما لأن الهيئة التى هى الجامع ليست علة المخلوق في الخارج كما هو الشأن في التمثيل وإنما هى علة في الدهن فقط

(٢) حدى بوجود ذلك المخلوق الخ حدى بتخفيف الدال مبنى المعجول وقوله يوجد أى حصل حدى معصوم بظن وجود الخ والتماخ في مثل هذا معروف والاخذ لا يتمدى بالباه جاء في اللسان «الزهرى» الحدى التوهم في معانى الكلام والامور بلبنى عن فلان أمرو أنا أحدى فيه أى أقول بالظن والتوهم وحدى عليه ظنه بمحدسه «من باب ضرب» ويحدته «من باب نصر» حدى سالم بحقيقته وتحدس أخبار الناس وعن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث لا يعرفون به وبلغ به الحداس أى الامر الذى ظن انه الناية التى يجرى اليها وأبعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمى ومنه حدى الظن إنما هو رجم



المصدر (٢) يتبعه وجود شيء آخر للأصغر وهو الشجاعة ومشايبته التمثيل من حيث الحكم على جزئى بوجوده فى جزئى آخر لمشايبه بينهما  
(الفن الثالث)

فى مواد الحجج وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التى هى هيئة للتأليف الواقع فى مقدماتها بما فيه مقنع وأما موادها فهى القضايا التى تركبت الحجج منها ولما كان القياس على الحجة يقال بالتشابه على شيئين فيقال للافتكار المؤلفة فى النفس تأليفا مؤديا الى التصديق بشئ آخر والقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من تعليمها قول آخر فادة احدهما اذن المعانى المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هى دالة على المعانى المعقولة

(٣) وقد بينا من قبل أن الاقضية تنقسم بسبب اختلاف موادها الى البرهانية والمجدلية والمطالية والشعرية فان مواد الاقضية إما أن تكون مصدقا بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن بالغيب والحدس الظن والتخمين يقال هو يحدس بالكسر أى يقول شيئا برأيه أبو زيد تحدثت عن الاخبار تحدثنا وتحدثت عنها تحدثنا وتوحيشت اذا كنت تريخ اخبار الناس لتعلمها من حيث لا يعلمون ويقال حدثت عليه ظنى ونسسته اذا ظننت الظن ولا تحتمه وحدس الكلام على عواهنه تمسقه ولم يتوقف « انتهى ما يتعلق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس فى وضعه القوى وقد استعمله المصنف هنا كما يستعمله أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع له فى باب مواد الحجج فانه هناك سرعة انتقال الذهن من معلوم مجهول وهو يقين لا قوم وظن وتخمين وقضايا من مقدمات البرهان الموصل اليقين فلا يمتثل أن يكون ظنا وتوحيشا يوصل الى يقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذ العلوم عن غير أستاذ وكتب فيها بالانقل (٢) يتبعه وجود شيء آخر أى فى الذهن كما هو الشأن فى الدليل والافالهيئة والخلق معلولا على واحدة كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك فى الفصل الاول من الفن الثانى أول الكلام فى القياس

يكون يقينياً والقياس المركب منه يسمى برهانياً واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقاداً لا يمكن زواله وإما أن يكون شديداً باليقين وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الأول وأما الثاني (١) فاما أن لا يستقد أو ان اعتقد كذا جائز الزوال لكن الاعتقاد الأول مستحكم لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه امكان والقياس المركب من بعضهما كمنفعة جدلي (٢) ومن بعضهما خالطي سوفسطائي واما أن يكون ظنياً وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الأول ويكون معه إما بالفعل اعتقاد أن لنقيضه امكاناً أو بالقوة القريبة من الفعل وانما لا يكون بالفعل لأن الدهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطابياً وأما غير المصدق به فانما ينفع في القياسات إذا اثر في انفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى مخيلاً والقياس المؤلف منه يسمى شعرياً وهذه المقدمات التي هي مواد الاقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية اما أن تكون مبنية بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبنين بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات أخرى ولا بد من أن تنتهي الى مقدمات غير مفتقرة في نوعها الى البيان بشيء آخر وإلا لزم منه امتناع بيان شيء دون أن يبين قبله مالا نهاية له أو لزم منه البيان الدوري وهو أنه تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فتبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الأخيرة بالأولى فيؤدي إلى بيان الشيء بنفسه وبيانه بما لا يتبين إلا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادئ القياسات وهي ثلاثة عشر هي أوليات ومشاهدات وعجرات ومتواترات ومقدمات

(١) وأما الثاني أي اعتقاد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جدلي كالمركب من المعهورات والمسلّمات والمغالطي يتركب

من الوهميات الكاذبة ومن المفهومات وجميع هذه الأنواع من القضايا من هذه القسم أي ما تحقق فيه الاعتقاد دون الثاني ولو وجد الثاني كذا قابلاً للزوال

فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلّمات ومشبّهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات ومخيّلات

أما الأوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولتبريزته لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلق بخلق أو جب السلامة والنظام ولا تدعو إليها قوة الوجود أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها إلا على حصول التصوير لأجزائها المفردة فإذا تصور معاني أجزائها سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوه وقتاً ما عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا اكل أعظم من الجزء والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية فإن هذه القضايا إذا عرضت على كل عاقل وتصور معنى الشكل والاعظم والجزء والشيء والمساوي والواحد وجد نفسه معداً بها غير منك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فإن الحس لا يدرك الكل بل إدراكه مقصور على جزئي واحد أو اثنين فصاعداً بشرط أن يكون محصوراً وهذا حكم من العقل كلي عن كل كلي والوهميات المادقة التي تعرفها بعد من هذا القبيل

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الناج وياضه وانقار وسواده ومن هذا القبيل حكنا بأمور في ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وإرادة وقدرة وخوفاً وغضباً

وأما المحرّبات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس ومركبة من لقياس فإن الحس إذا تكرر عليه اقتران شيء بشيء مراراً غير محصورة وتكرر ذلك في الذكر حصل في الذهن مع هذه الأذكار قياس طبيعي وهو ان اقترانها لو كان اتفاقاً لا وجوباً أطرد في أكثر الأمور وهذا مثل الحكم بأن السمونيا (١) مهمل لامعراء وأن الحجر مسكرة والضرب موجم وأن الكواكب تطلم وتغيب

(١) السمونيا اشتهر أنه السنا أو الحنا الماكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس التمييز وأبدي أنها متغايران فقد قال في فائدة السقام «السمونيا نبات يستخرج

وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فانا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعاً تكرر سبب موجب له فلا يحدث حادث الاسباب فهو إما شرب السقمونيا أو أمر مقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الأكثر فان ما يكون باتفاق لا يدوم أو لا يقع على الأكثر فحسبنا بواسطة الحس وهذا القياس ان السقمونيا المكرر عليه التجربة المتعارف في بلادنا مهمل للصغراء

مادام يبقى (١) على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس فيه صار تجربة وانما تحصل هذه الوثقة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

من تجاوىفه رطوبة دقيقة ونخف وقد عي باسم نباتها أيضاً مضادتها للعدة والاحشاء أكثر من جميع المسهلات «والصواب مضارها كما في ابن البيطار» وتصلح بالاشياء العطرة كالفلل والزعجبل والانيسون ست شعيرات منها إلى عشرين شعيرة يسهل المرة الصفراء والزوجات الرديئة من أقاصى البلدان الخ» وقال في فصل السين من المقصور «المنى ضوء البرق ونبت مسهل للصفراء والسوداء والبلغم ويعد» ثم السنا ليس فيه مادة دقيقة وقدرأت في مفردات الطب للأفصرائي ان السقمونيا «هو لبن نبات حكا كالبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يجرح الأصل بالسكين ويوضع في موضع الجراحة صوفة فيجري من الجراحة اليها لبن ويحمد وأجوده ما يجي من أرض انطاكية وعتاب الخ» وفي النفيسي «سقمونيا هو الحمودة وهو لبن شجر لبلاية ذات أعصاب كثيرة يخرجها من أصل واحد طولها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدبق باليد وزغب ولها ورق كورق البلاب إلا أنه أبيض منه ذو ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ» وهذا غير السنا قطعاً وقد ذكر السنا في المفردات على انه نوع آخر من النباتات لانسبة بينه وبين شجر السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته كلا من السقمونيا والسنا بما لا يمكن أن يشبه معه شيء من النوعين بالآخر

(٢) ومادام يبقى على التردد الخ أى مادام لم يحصل للنفس يقين فهي لم تزل في التبع وملاحظة الأثر فهي في استقراء ناقص

وما يجري مجرى الجريبات الحسديات وهى القضايا المصدق بها بواسطة الحس وحس قوى يذعن الدهن بحكمه ويزول معه الشك والحس هو سرعة انتقال الدهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل قضائنا أن نور القمر من الشمس لما نعاهد من اختلاف هيات تشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس . وهذا حكم حسمى وكل من كان اسقى ذهنا وأدرك قريحة كان أسرع الى هذا الحكم وفى هذا أيضا قياس خفى كما فى التجريبات فان هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقا أو من أمر خارجى لما استمرت على عطف واحد من اختلاف تشكلاته بسبب اختلاف القرب والبعد .

وأما المتواترات فهى القضايا التى يحكم بها نسب اخبار جماعة عن أمر قفى الريبة عن تواترهم واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أدت لتشكك فيه امتنع عليها وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد ﷺ بسبب تواتر الشهادات وكثرة ما يثبت لك فيه مكان وليس لهذه الشهادات مبالغ معلوم يؤثر النقصان والزيادة فى إقادة اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين فاذا حصل استدلالنا به على كمال العدد لأننا نمتدل بالعدد على حصول اليقين وهذه القضايا وما قبلها من الجريبات والحسديات لا يمكن أن تثبت على جاحدها فان جحوده إن كان عن فكر فلا مطعم فى إلخامه وإن كان لأنه لم يتول ما تولاه الجرب أو الحادس أو المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار فما لم يسلط الطريق المفضى به الى هذا اليقين كيف ينام اعتقاده ولا يمكن أن يزال شك المتشكك فيها بالقياس (١) على غيرها من الجريبات والمتواترات فان تكرر

(١) بالقياس على غيرها من الجريبات والمتواترات أى بأن يقال إن الذى فى هذه القضية التى لاتصدق بها هو بعينه فى قضية كذا التى تصلىق بها فان فيها تجربة مثلها أو تواترا أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لأن اليقين قد يحصل بالتجربة مثلا فى مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة فى المسألة بذاتها عند شخص آخر مسع التجربة لتقصها عنده وقد يحصل فى مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقى

الاحساس قد تنعقد معه التجربة واليقين المتفاد منها في بعض الوقائع لبعض الأشخاص ولا يحصل بثبوتها لليقين في واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قد يقيد اليقين بأفي بعض الوقائع ولا يقيد مثلاً في واقعة أخرى فلا ينفي الاستشهاد بتلك الوقائع المتفقة معها (٢) تخلف اليقين في هذه

وأما المقدمات القطرية القياس في القضايا التي تكون معلومة بقياس هذه الأوساط موجود بالقطرة حاضر في الدهن فكلها أحضر المطلوب مؤلفه من حدين أصغر وأكبر تمثل بينهما هذا الأوساط للعقل من غير حاجة إلى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فإن من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له الحد الأوسط بينهما وهو كونها منقسمة بمساويين فعرف في الحال كونها زوجاً بسببه وليست معرفة زوجية للأشياء مستغنية عن الوسيط فانه لو كان بدل الأربعة ثمانية وسبعون لم يتمثل في الحال كونها زوجاً ما يعرف الوسيط وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم فنها ما هي صادقة يقينية ومنها ما هي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسات وتواضعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وأن الجسمين لا يكونان معاً في مكان واحد

والكاذب منها حكمنا في غير المحسات على وفق ما عهد من المحسات مثله أن كل موجود فيجب أن يكون متحيزاً مشاركاً إلى جهته وأن العالم إما ملاً لا ينتهي أو ملامته إلى خلاء

وهذه الوهميات قوية جداً لا تتميز في بادئ الأمر ومقتضى القطرة عن الأوليات العقلية ومعنى القطرة أن يتوهم الأمان كأنه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ حافل لكنه لم يسمع رأياً ولم يعتقد مذهباً ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه

(٢) منها تخلف اليقين أي كلما تخلف اليقين عن الحكم ولم يحصل له محقق من هذه الأمور لم ينش الاستشهاد بحصول اليقين عند شخص آخر شيئاً لا اختلاف أثرها في تحصيل اليقين كما سبق

شيئا فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وإن تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من همه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ما توجبه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجبه فطرة القوة التي تسمى عقلا

وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازعها الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون التأليف فاتحا ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لاحكام هذه القوة فيمتنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك انها فطرة فاسدة وجبة قوية لا يسمعها درك خلاف المحسوسات لتصورها في نفسها ولذلك تعبر عن درك ذاتها فان الوهم نفسه لا يتمثل للوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والنم لا يدركها الوهم إلا مشخصة ذوات حجم وتحيز فكيف ظك بما هو فوق المحسوسات مثل الباري والعقل والهيولى أو ما يعم المحسوسات وغيرها من الملة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينيات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقيني هو الذى لا يتصور زواله كما ينال وهذه لما ذات علم انها ليست يقينية

وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أوجب التعديق بها اتفاق الكافة أو إلا كثر عند معتقديها عليها مثل إن العدل جميل والكذب قبيح وإيلاء البرى عن الجرم قبيح وكشف العورة في المحافل قبيح منهكر وإسداء المعروف حسن محمود

وليمت هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل عما تدعو اليه إما محبة التسالم وصلاح المعيشة أو شوه من الأخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأففة والمجمل أو سنن بقيت قديمة ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها قبيض فاذا قدر الانسان نفسه خاليا عن هذه

الأحوال وأراد التفتك فيها أمكن ولم يمكنه في أن الكل أعظم من الجزء  
فعرف أنها غير قطرية

والأوليات أيضا مشهورة وكذلك الحميات والتجربات والمتواترات  
والوهميات غير أن البيانات الشرعية والمعارف الحكمة قدح في شهرة الكاذب  
منها (١) لكن المشهور للصرف في استعمالها (٢) هو ما لا يوجب اعتقاده  
الا مجرد الشهرة فلا تكون الأوليات والوهميات وما عدنا معها اذن منها

ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها  
ما يصدق لشرط دقيق فان أخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل  
شئ وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقيم مع أنه ليس قادرا على هذا  
الاطلاق اذ ليس قادرا على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر  
على كل شئ ممكن

ومنها ما هو كاذب مثل اشتهاق ذبح الخوان عند كثير من الناس انبأنا  
لنرازم الضميمة وان زيف هذا القبح الشرع وليس قبيح المشهور هو  
الكاذب حتى لا يجتمعان بل قبيحه الشنيع والكاذب هو قبيح الحق الصادق  
وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع

والآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى  
قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المنجمين وكذلك  
مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

وأما المقبولات فهي آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيقول  
إما لا امر مماوى يختص به أو رأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمور اقبلناها  
عن أئمة الشرائع والحكام رضی الله عنهم أجمعين مثل أن الحسن يناب والمسي يعاقب

(١) منها أى من الوهميات اما ما قبلها فلا مساغ للكذب فيه بعد  
استيفاء ما سبق من شرائطه

(٢) في استعمالها أى في عرف البيانات والمعارف الحكمة واصطلاحها  
عند ما تقسم القضايا الى أقسامها ومنها ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ



(وأما المسلمات) فهي المقدمات المأخوذة بحسب تعليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يلتفت فيها إلا إلى تسليم المخاطب

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والاقرار بها في مبادئ العلوم ثم تصديقه بها إما مع استنكار وعناد فيه (١) وتسمى مصادرات وإما مع مسامحة وطيب نفس وتسمى أصولاً موضوعة وسيكون لنا عود إلى بيان هذه

وأما المشتبهات فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد أنها أولية ومشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهاً بشيء من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون (٢) بسبب اللفظ أو المعنى وسيأتى تفصيله في فن المقالطات

(١) وتسمى مصادرات لأنها توضع أولاً في العلم على أن تكون مقدمة تنفم فيه مع أنها غير مقبولة عند طالبه فتكون بمنزلة اثبات الشيء بما لا يثبت إلا به ويمثلون لها بنحو أن البعد يقبل القسمة لا إلى نهاية وهو مما يوضع في مبادئ الهندسة وإن الحكمة مناط السعادة الأبدية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يذكره في تقويم الفصل للجنس في علم المنطق وحصص الأجناس في العشرة وكون الجوهر جنساً أعلى ونحو ذلك مما ربما لا يسلمه الطالب ولا بدله من استيراده على ذهنه للانتفاع به في القول الشارح وأما ما يقبل بطيب نفس فقوله في مبادئ المنطق أن لنا فكراً وإن فكرنا قد يوصلنا إلى علم لم يكن وسيأتى للمصنف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك لفظ المادة والاشتباه في معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة فيعتقد أن كل ما خالف مألوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ المادة على ما وضع في التعريف وهي سنة الله المطردة في الخليقة بأمرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من التقدير المختار على خلاف ما قرر في نظام الخليقة لا تكشف غمة الضلال عن قلوب كثير من الجهة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في القبول وهو منهم في الرغب والرهبة

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقد أنها مشهورة كما (١) يغافض الدهن فيصدق بها بإدائه الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة وإذا تعقبت لم توجد مشهورة مثل قول النبي ﷺ «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» فيعتقد أن الأخ يعان على الظلم وإذا توكل على علم أن المجهور (٢) دفع الظلم منه لا الأمانة عليه سواء كان من الأخ أو من غيره كما فسرته النبي ﷺ بالمنع من الظلم حين روجع في كيفية نصره الظالم

والأشبه عندي أن هذا الصنف ليس زائداً على صنف المشبهات بالمشهورات فان الدهن إنما يعمل الى التصديق بها لمشابهة ما بينها وبين المشهورات ولعل الفرق بينهما أن هذا يذعن الدهن بجهلته كما (٣) يغافضه ويزول عن قريب وذلك بواسطة احتيال في التشبيه وقد يقع

وأما المظنونات فهي القضايا التي يصدق بها اتباعاً لغالب الظن مع تجويز تقيضه كما يقال ان فلانا يمار العدو فهو مسلم للشعر أو قيل فلان يطوف بالليل فهو ملصص وكل ما قدمناه اذا لم يكن الاعتقاد فيه جزءاً من هناك امكان

ومثلاً لما يكون بسبب المعنى بنحو اعتقاد أن البياض جامع للبصر لانه لون ومقتضاً ذلك اشتراك البياض مع المواد في اللونية فإذا كان المواد جامعا وهو لون فليجمع البياض لانه لون

(١) غافضه فاجأه والمتعقب أراد به المروي فيه فغير المتعقب أي بالاروية وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من محمه منه أو تعقب عن الخبر أي بحث عن صحته بعد الشك فيه

(٢) دفع الظلم منه أي أن نصرته أخاك ان كان ظالماً هو كفه عن ظلمه ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره

(٣) كما يغافضه أي لمغافضته اليه ومغافضته له ثم لا يلبث ان يزول وقوله وذلك أي ما كان من المشبهات بالمشهورات إنما يعتقد بواسطة الاحتيال في التشبيه والتبليس على المعتقد حتى يرسخ الاعتقاد في نفسه فيقيم أي يستمر الغفال على اعتقاده وتصدر عنه أعمال تلائم وفي نسخة كتبت بحاشية الاصل (أي بالهامش) يبقى بدل يتبع وهي أظهر لانه المقابل لقوله ويزول

استقامة مع الميل الأغلب إلى ما اعتقد فهو من جهة المنطونات فالمقبولات والمسلّمات  
والمشهورات في الظاهر

وأما الخيلات فهي القضايا التي يقال قولاً لا لتصديق بها بل لتخييل  
يؤثر في النفس تأثيراً عجبياً من قبض أو بسط وإقدام أو إحجام مثل قول من  
أراد تنفير غيره عن أكل العسل لا تأكله فإنه (١) مرة مقيّنة أو تنفيره عن شم  
الورد أنه سرم بفل قائم في وسطه روث أو ترخيب غيره في شرب الدواء بأنه  
الشراب أو الجلاب (٢) فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التكذيب بها  
آثار المصدق بها

وأكثر الناس يقدمون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الاذعان  
لهذه المقدمات لا عن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من  
نفسه أنها صادقة أولاً (٣) يستعملها لتصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن  
المصدق به من الأوليات والمشهورات وقد يفعل هذا الفعل من التخييل يجوز  
استعمالها بدل هذه الخيلات وكذلك المنطونات انما تنفع في المقائيس من

(١) مرة مقيّنة المرة بالكسر مزاج من أمزجة البدن وهو المعروف بالصفراء  
ومفرز الصفراء موجه تخيل العسل في صورة المرة إما اللون بعضه وهو الصفرة  
وإما لبعض أنواعه فإن منه ما فيه مرارة لأن محله يرعى الافرستين وإما لأن  
غوا من أنواعه يسمى «ألومالي» ومعناه باليونانية الدهن العملي ويسمى عسل  
داود يشرب بماء لاسهال المرة الصفراء وافرأها وهو دهن شجرة قنبت بتدبير  
(٢) الجلاب بضم قتشديد يقول صاحب القاموس انه ماء الورد وانه معرب  
ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخرنوب

(٣) أولاً يستعملها لتصديق وإن كانت صادقة أي أن مستعملها بين أمرين  
إما أن لا يكون مصداقاً بها وانما أراد بها التخييل وإما أن يكون مصداقاً بها  
فالمصدق في الواقع أو لا اعتقاده ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من  
الحقيقة وانما يستعملها للتخييل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها مما هو  
مصدق به استعمال هذه القضايا اذا قصد بها مجرد التخييل وذلك اذا كانت الأوليات  
موجوها مما يهيج الخيال ويحدث في النفس أثر الخيلات

جهة ما متقدلا من جهة اختلاج مقابليها في الضمير فلا جرم أن جميع المجهورات -  
وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المجهورات انما ينتفع بها من حيث  
هي معتقدة اعتقادا لا يحظر بالبدل مقابلة لا من حيث امكان التشكيك فيها فبلا  
جرم أن جميع مقابليها من الضروريات الأولية والوهمية اذا لم (١) تكن شذيمة -  
نافعة منفعتها

وانما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفا لانها إما أن تكون مصدقا بها  
أو غير مصدق بها وغير المصدق به وإن لم يحجر مجرى المصدق به في التأثيرات  
النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة والحين لم ينتفع به في القياسات (٢) وهذه  
هي الخيلات (٣) والقسم الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به  
على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا يختلج في النفس معاندة فيه أو على وجه ظن غالب  
والذي على وجه ضرورة فاما أن تكون ضرورته ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة  
وما معها (٤) أو بالتواتر أو تكون ضرورته باطنة والضرورة الباطنة إما  
أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فاما أن تكون  
عنه عن مجردة أو عنه محتمينا فيه بشيء والتي عن مجرد العقل فهي الاوليات

(١) اذا لم تكن شذيمة قيدها بهذا المقيد حتى تنفع منفعة المجهور لأن المجهور  
يستعمل عندما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح  
فلو كان الصادق الاولى شذيمة في نظر السامع لم يحجز استعماله في مقام استعماله  
المجهور وانما يستعمل الصادق المخالف للالف عندما تقصد اقامة الدليل وحمل  
النفس على مركب البرهان

(٢) وهذه هي الخيلات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينتفع بها في  
القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في احداث آثار في النفس وأما ما لم  
يحجر مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أصلا لعدم منفعته  
(٣) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وان كان هنا الأول فان قسم المصدق به  
هو القسم الأول في التقسيم وبعد أن تكلم عن الثاني وهو غير المصدق به طاب  
الى الاول ليقسمه فغير عنه بالثاني لانه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه  
(٤) مامع التجربة هو الحدس كما سبق

الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينا بشيء فاما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكعب وذلك يكون بعد المبادئ وكلامنا في المبادئ وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أى حاضرا وهى المقدمات القطرية القياس وأما الذى هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فاما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذى على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشارك فيه إما أن يكون متعارفاً في الناس كلهم أو مستقنذا الى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة (١) يخص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم الملزمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهى المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المعلقة المظنونيات فقد استوفت القسمة الاثنانف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفها كما افترض المبادئ في حاضر

واليقينيات من جهة هذه الاوليات والمشاهدات الباطنة والظاهرة اذا لم يكن سبب مطلقا للحس من ضعف فيه أو معنى في الحس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجريبات اذا استجمعت الشرائط التى ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات القطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهانى لان المطلوب من البرهان هو اليقين

وأما مواد القياس الجدلى فهى المشهورات والملزمات والجدل فوائدها

(١) يخص باسم المشهورات المحدودة هذ القسم لم يحمله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عده نورا من المشهورات بالحقيقة وقد نسي المصنف قسما من المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسما لها لان للمشهورات في الظاهر على ما ذكره المصنف فيما سبق هى ما وقع التصديق بحكمها ببيادى الرأى بلون تعقب فاذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

إلزام معاند الحق رأياً يعانده إذا كان ظاهراً عن رتبة البرهان فيعمل به إلى المشهورات التي يستقدها واجبة القبول ويبطل بها رأيه القاسد عليه ومنها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميزاً عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام (١) الوعظي الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج إلى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالأقضية الجدلية ومنها أن كل (٢) علم جزئي فتقدم عليه مقدمات متبآن في علم آخر أعلى من ذلك العلم وبرادو التعلم على تعليمها فرعاً لا تدمج قصه به فتطبع نفسه بالأقضية الجدلية إلى أن ينتهي إلى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الأقضية الجدلية أن يفتج منها (٣) طرقاً النقيض فإذا التفت قياسات على الالتهات وأخرى على النقيض في مطلوب واحد وردد الفكر والروية فيها فرعاً لآخر من أنما ذلك ما هو الحق وأما مواد القياس المغالطي فالزعميات الكاذبة والمشبّهات وليس في معرفته خائفة إلا التوقي والاجتناب وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكآله في العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبيهه له على رتبته وإذا ذلك يسمى قياساً امتحانياً وربما استعمل في تبكيك من يوم العوام أنه عالم فيكشف لهم تخيره وعجزه عن استبابة الصواب والخطأ فيه بمد أن يوقفوا على ممكن الغلط دونه حداً لهم عن الاقتداء به وعند ذلك يسمى قياساً عنادياً

وأما مواد القياس الخطابي فالمشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الأمور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك مما يعد من منافعها في الفن المفرد لها وأما مواد القياس الشرعي فالخيليات

والذي يهيم طالب السعادة من هذه الجمل هو الأقوال البرهانية ليكتسبها من المغالطة ليجنبها فلا جرم نذكرها في فئتين إله شاء الله تعالى وتسم الكتاب بهما

(١) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنونات لأعلى المشهورات والمسلّمات  
(٢) كل علم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب  
والاخلاق ونحو ذلك

(٣) طرقاً النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفانها النقيضان

## (الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهي في الوقوف على كمية المطالب العلمية قد بينا أن العلم إما تصور وإما تصديق فالطالب اذن إما أن ينتجه نحو اكتساب التصور أو اكتساب التصديق والمطلب التصوري صيغ دالة عليه وكذلك المطلب التصديقي فن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل وما الملك

ومنها صيغة أي وهي تطلب تصور الشيء بميزا إما بذاتيته أو بموارضه هما يفاركة في أحدهما

وأما الصيغ الطالبة للتصديق فتها مطلب هل ويطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض أي الإيجاب أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقا أو ليس بموجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخر مركب وهو الذي يطلب هل الشيء موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أي هل الله موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهو لتعرف علة جواب هل إما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط الموقع لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وهنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم مقامه ويمكن أن يحل محل مطلب الآي مشتملا عليها (١) أيضا فاذن مطلبا هل و«لم» يطلبان التصديق ومطلبا ما أو أي يطلبان التصور ومطلب «ما» الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته

(١) عليها أي على كيف وما بعدها

وأما مطلب «هل» المطلق فتقدم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات فأن.  
مالا وجود له لا حقيق له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فالتم  
يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجوداً في نفسه  
ويطلب معنى الاسم الحال عليه فيكون الجواب حداً بحسب الاسم بالنسبة  
الى من لم يعرف وجوده فإذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حداً بحسب الذات  
وهذا يوجب أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق إذ جوابها كان  
حداً حقيقياً ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حد بحسب الاسم بالنسبة  
الى الأمر نفسه ثم اذا عرف أن هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجود انقلاب  
القول الحال على معنى الاسم حداً حقيقياً بالنسبة اليه

وهنا شك وهو أن المعلوم الحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد  
ذلك عدمه فإن التصور هو أرتسام صورة في الذهن مطابقة لوجوده مالا صورة.  
له في الوجود كيف يحصل منار صورته في الذهن

وحله أن الحال إما أن يكون معدوما لا تركيب فيه ولا تفصيل فتصوره  
يكون بمقايسته بالموجود كالحلاء وضد الله فإن الحلاء يتصور بأنه للاجسام  
كالتقابل (١) وضد الله يفهم بأنه كمال الحار البارد فقد تصور تصوراً أمممكن  
قيس هو به وأما في ذاته فلا يكون متصوراً ولا معقولاً إذ لذاته له وأما الذي  
فيه تركيب ما وتفصيل مثل العنقاء وإنسان يطير فأما تته ور اولا تفاصيله التي  
هي غير محالة ثم تصور لتلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود  
في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة التوت فيكون هناك أش ياء ثلاثة  
اثبات منها جزآن كل واحد باقراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من  
جهة ماهو تأليف متصور بسبب ان التأليف من جهة ماهو تأليف من جهة  
ما يوجد فعلى هذا النحو تملأ معنى دلالة اسم المعلوم ويحصل تصوره وكل

(١) كالتقابل فإن الذهن يتصور الحلاء امتدادا ملائمة الاجسام أو اتحد  
بامتدادها فهو بمنزلة التقابل لما وقوله كالحار البارد أي يكون كالحار البارد  
بالنسبة للحار من حيث ان كلا منهما ضد الآخر والتأليف في كمال الحار البارد  
غير معروف وما فيه مصدرية أي ككون البارد الحار



مطلب من هذا فأما يتوصل اليه بأمور موجودة حاصلة حتى ان تصور المعدوم  
أيضا حصل بتصوير مقوم لأمور موجودة فهذا عام المقدمة

### الفصل الاول

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لتتاج يقين وقد عرفت اليقينيات  
والاستقراء المستوفى للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لانه داخل في جملة  
الاقيسة اذ هو القياس المقسم

والبرهان ينقسم الى برهان الان وبرهان الهم أما برهان الان فهو القياس الذي  
أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب وبرهان الهم فهو الذي أوسطه  
علة لوجود الحكم في نفس الأمر وهو (١) نسبة اجزاء النتيجة بعضها الى بعض  
أى وجود الأكبر في الأصغر ولا محالة ان تلك العلة تقيدا اعتقاد القول والتصديق  
أيضا فهو معط للعلة مطلقا لانه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم  
في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى اللبية إلا أن ما يعطى اللبية  
في التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في الثقل فقط مخصوص باسم الان  
ثم اذا كان الاوسط في برهان الان مع أنه ليس بعلة لوجود الأكبر  
في الأصغر معلولا لوجوده فيه لكنه (٢) أعرف عندنا من الأكبر سمي دليلا  
وقد يتفق ان يكون الاوسط لاعة لوجود الأكبر في الأصغر ولا معلولا له  
بل أمرا مضائيا له أو مساويا له في النسبة الى علة أخرى أى هام معلولا علة واحدة  
وأما الذي الاوسط فيه علة لوجود الأكبر في الأصغر لا في ذاته فقط  
بل في نفس الامر فأما أن يكون علة للأكبر على الاطلاق واذا كان علة له مطلقا  
كان علة له حينما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده في الأصغر وإما أن لا يكون

(٢) وهو أى الحكم في نفس الامر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الأكبر كقولك هذا صنم متقن وكل صنم  
متقن فهو من علم كامل فان وجود الوسط وهو الاثقان في الأصغر ليس علة  
لعمل بل هو معلول في الواقع لكن الاثقان ظهر عندنا في الأصغر من الأكبر  
هو كونه صادر من علم

علة له على الإخلاق بل علة لوجوده في الأصغر فقط إن كان الأصغر مساويا  
للأوسط أو فيما يفارقه أيضا في الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه  
مثال ما الاوسط علة للأكبر على الإطلاق قوله هذه الخشبة قد مستها النار  
وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة فلاحترق على الإطلاق معلول.  
مماسه النار حيث كان ففي الأصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو علة له في  
الأصغر نجيب وفي مشاركة أيضا لا على الإطلاق قوله الانسان حيوان وكل  
حيوان جسم فالانسان جسم فالحوانية ليست علة للجسمية على الإطلاق ولكنها  
علة لوجود الانسان جسما اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهي أولا  
للحيوان وبواسطته (١) للانسان ومثال ومثال ما الاوسط والاكبر معلولا  
علة واحدة من برهان الآن قوله هذا المريض قد عرض له بول خائر أبيض في علة  
الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف  
عليه البرسام فالبول الأبيض والبرسام معا معلولا علة واحدة وهي حركة الاخلط  
الحادة الى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معلولا  
للآخر ومثال الدليل قوله هذا المحموم تنوب حماء غيا وكل من نابت حماء  
غيا فخاءه من عفونة الصغراء فالوسط وهو القلب معلول الاكبر وهو عفونة الصغراء  
وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فلاحترق الذي  
هو الاوسط معلول الاكبر الذي هو مماسة النار

### الفصل الثاني

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمماثل والمبادئ  
أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن  
أعراضه الذاتية والأحوال المنسوبة اليه كالمقدار للهندسة والمقدار للحساب  
وبين الانسان من جهة ما يصح ويمرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا  
(١) وبواسطته للانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان في الحيوان  
كالتمرس وغيرها

لما أن آخر منها الموضوع الذي يراه المحمول وهو المحكوم عليه إما بالاجباب أو السلب ومنها الموضوع الذي فيه العرض ومنها الموضوع (١) بمعنى المفروض فسيم الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

وإذا كان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوباً في ذلك العلم الذي تطلب فيه أعراضه مبيناً بالبرهان بل إما أن يكون ثبوته بينا بنفسه كالوجود الذي هو موضوع العلم الأعلى وإن لم يكن بينا كان مطلوباً في علم آخر هو (٢) من الاعراض الذاتية لموضوعه إلى أن ينتهي إلى العلم الأعلى الذي يتقلد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه إنما هو المستغنى عن اثباته وإيادته بالحد والبرهان لكنه وإن لم يبرهن في العلم الجزئي على وجود موضوعه فلا بد من أن يعطى فيه تصوره بالحد أو الرسم ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجوده والتصديق به تسامياً لازماً لأنه إن لم يعلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخر له

واعلم أنه قد يكون للعلم موضوع واحد كالمدد لعلوم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك في شيء تتأحد به إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في صكونها مقداراً أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم في مناسبة متصلة (٣) بينها إن كانت

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كافي القياس الاستثنائي فذلك قول يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع التالي ومن وضع تقيض التالي وضع تقيض المقدم فال موضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أي الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذي يبين فيه كالمقدار في الهندسة فإنه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين في العلم الطبيعي وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم إن كان غير بين بنفسه فهو مبين في العلم الأعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذي هو الموجود وهناك الكلام في ثبوت الجسمية وما به تتحقق

(٣) متصلة بينها أي بين تلك الأشياء بحيث تكون مناسبة أحدها للواحد كناسبة

النقطة من موضوعات الهندسة فإن نسبة النقطة الى الخط بكونها حدا ونهاية  
 في كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كما في (١)  
 الاركان والمزاجات والاخلاط والأعضاء والقوى والأفعال في نسبتها الى الصحة  
 التي هي غاية الطب ان أخذت هذه موضوعات الطب لأجزاء موضوع واحد  
 وأما المسائل فحالة كل علم هي القضية التي يطلب وجود مجموعها لموضوعها  
 في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض  
 ذاتي أو نوعا من موضوع العلم أو نوعا من موضوعه مأخوذا مع عرض ذاتي  
 أو عرضا ذاتيا مثال الأول قولك في الهندسة كل مقدار فهو إما مشارك (٢)  
 لمقدار يجانسه أو مبين ومثال الثاني قولك كل مقدار مبين لمقدار فهو مبين  
 لجميع مشاركاته ومثال الثالث قولك في الحساب الستة (٣) عدد تام فإن الستة  
 نوع من العدد ومثال الرابع قولك في الهندسة كل خط مستقيم تام على خط  
 مستقيم فإن الراويتين اللتين تحدتان عن جنبيه إما قائمتان وإما معادلتان  
 لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزاياه الثلاث مساوية لقائمتين  
 وأما مجموعها فينبغي أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسألة أو لموضوع

ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كنسبة هذا لآخر كما بمده وهكذا  
 كما تراهم في النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(١) الاركان هي العناصر

(٢) مشارك أو مبين كشارك الخطوط المستقيمة ومباينتها لخطوط المنحنية  
 (٣) الستة عدد تام أي لان كموره الصحيحة تساويه فكله اثنان ونصفه  
 ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو في مقابلة الناقص وهو ناقص مجموع  
 كموره الصحيحة عنه فالثمانية فإن نصفها أربعة وربعمها اثنان ونعنها واحد والمجموع  
 سبعة والزائد وهو ما زادت كموره الصحيحة عنه كالاثني عشر فإن نصفها ستة  
 وثلاثها أربعة وربعمها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أزيد من العدد

العلم فلا بد من بيان الداتى المستعمل فى هذا الموضع من المنطق ويستعمل (١) بمعنىين أحدهما ما ذكرناه فى فاتحة الكتاب وهو المحمول الذى يقتضيه الموضوع فى ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذاً فى حد موضوعه وذلك مثل الخبوان للالمان والثانى أن يكون الموضوع مأخوذاً فى حده أو جنس الموضوع أو موضوع المروض له أما ما يؤخذ فى حده الموضوع فكالمساواة العارضة فى حدها الانف والذى يؤخذ فى حده جنس الموضوع فكالمساواة العارضة للعدد وجنسها وهو الكم يؤخذ فى حدها وما يؤخذ فى حده موضوع المروض له فكالجسم الذى موضوع الابيض يؤخذ فى حده ما يعرض (٢) للابيض من حيث هو ابيض والعدد الذى يؤخذ فى حده مضروب عدد زوج فى عدد فرد وانما سميت هذه أعراضاً ذاتية لأنها خاصة (٣) لموضوع الصنعة أو جنس

(١) ويستعمل أى فى هذا الفن لافى هذا الموضع حيث الكلام عن الاعراض

الذاتية لموضوع العلم وسيأتى للمصنف أن المراد هنا هو الفن الثانى

(٢) ما يعرض للابيض كالماء كس الاشعة فانه ذاتى للابيض لانه يؤخذ فى حده الجسم الذى هو موضوع للابيض المروض لما كس الاشعة فقوله «كالجسم» مثال لموضوع المروض المأخوذ فى حد الداتى لأمثال لنفس الداتى المأخوذ فى حده موضوع معروضه وكذلك قوله «والعدد» فان العدد موضوع الزوج والزوج معروض لوصف مضروب وإذا أردت أن تعرف المضروب أخذت العدد فى تعريفه والعدد موضوع الزوج الذى هو معروض مضروب فمضروب عرض ذاتى لأخذ موضوع معروضه فى تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصنعة كالاعراض التى يؤخذ فى حدها الموضوع فأنها تكون خاصة به لا تشمل غيره وإلا كان تعريفها بالموضوع تعريفاً بالخاص وهو غير صحيح وقوله «أو جنس» عطف على موضوع أى خاصة لجنس موضوع الصنعة وذلك هو العرض الذى يؤخذ فى تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله «أو شئ» واقع فيه «عطف على ما سبق أيضاً أى أو خاصة لثىء واقع فى موضوع الصنعة سواء كان ذلك الثىء نوعاً من الموضوع أو عرضاً آخر له

موضوعها أو شيء واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلاً عليه غريباً عنه لكن (١) ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناشبية التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالمدة في علم العدد

وإذا عرفت معنى الثاني فمحمول المسائل يكون ذاتياً بالمعنى الثاني ولا يجوز بالمعنى الأول لأن ذلك الثاني داخل في حد موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دونه فيكون معلوماً إذا كان الموضوع معلوماً فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستثنى من هذا حالتان أحدهما أن لا يكون الشيء متصوراً بما هيته بل بعوارضه وأمور خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا أن النفس هل هي جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك فهي مجهولة مطلوبة بالبرهان وإنما جاز ذلك لأننا لم نعرف بعد حقيقة النفس وإنما عرفنا منها الاسم وقملاً ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها البدن وتعرفها فيه الجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وإنما هي ذاتية لحقيقة النفس المجهولة بعد

فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل البديل من « شيء » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر الموضوع داخل فيها يؤخذ في حده موضوع المعروض لأن ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ الموضوع في حده والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروض لذلك العارض وإنما قلنا أن موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لأنك تقسم الموضوع إلى أنواعه فكل منها محمول عليه (١) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الخأي أن ما هو خاصة لجنس الموضوع وهي ما يؤخذ جنس الموضوع في تعريفها كالمناشبية مثلاً فإن الحكم يؤخذ في تعريفها ومما خاصة له هناك الخاصة لا تستعمل في الصناعة على وجه عام أي من حيث هي خاصة جنس وإنما تستعمل بعد النظر إلى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيرها فالمناشبية ينظر إليها في الهندسة من جهة ما تخصصها بموضوعها وهو المقدار وينظر إليها في الحساب بما تخصصها بموضوعه وهو المدة

فاذن لم يحط (١) علماً بشيء جهلنا ذاتياته

والحالة الثانية أن يكون الداعي معلوم الوجود لما هو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له مجهول فيطلب سببه يبرهان لم الطالب للمية في نفس الوجود فقط دون لمية الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا أن الهواء جوهر ولكن لا نعلم علة كونه جبراً فنطلبها بواسطة كونه حملاً وبعض الدائيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية ولبعضها وسط وهذا الطلب انما يتصور فيما له وسط وأما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف (٢) قياساته أما الحدود فنل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كما ذكرناه وان كانت له أجزاء أو جزئيات (٣) فلا بد من تقديم حدودها أيضاً مثل حدود

(١) فاذن لم يحط علماً بشيء جهلنا ذاتياته أي أننا عند تصورنا الشيء بأعراضه وآثاره فقط لم نحسنا عن ذاتياته لا يؤاخذنا مؤاخذ بقوله كيف تعرفون شيئاً وتتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع أنها هي معرفته إذن قد أخطم علماً بشيء وجهلنا ذاتياته وهو تناقض ظاهر لانا نقول له أننا لم نحط علماً بحقيقة الشيء ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه إلا بعض عوارضه وآثاره وهو لا يتناقض جهلنا بذاتياته

(٢) تؤلف قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الأنواع التي يبحث عن أحوالها

في العلم كأنواع المزاج في الطب اما الأجزاء فكالا أجزاء التي يتركب منها الجسم كالعظم واللحم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود أعراضه الذاتية أي أنه يجب تقديم حدود الأعراض الذاتية أيضاً قبل البحث في إثباتها كما تجد للصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغي ان يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب ان يتقدم على كل بحث ما يلزم له منه كما ترى المصنف فله في هذا الكتاب فانه جاء في أول الكتاب بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول في الكلام على الكليات جاء بشيء قليل من الدلالات اللفظية ثم ضد

أعراضه الذاتية فإنها وإن كانت مطلوبة في العلم فلا بد من تقديم تصورها بالحد أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الاوليات وغيرها مما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري وإما مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكلف المتعلم تعلمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سميت أصولا موضوعية وهذا الموضوع هو بمعنى (١) المعروض وإن سلمها في الحال ولم يقم لها ظن بل في نفسه عناد واستنكار سميت مصادرة والأصول الموضوعية مع الحدود تجمع في اسم الوضع فتسمى أوضاعا

ثم الأصول الموضوعية والمصادرات لا بد من أن تكون مسائل في علم آخر يعترف فيه وجود محولاتها لموضوعاتها بالبرهان إلى أن يقتضى إلى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية

لكنه يجوز أن تكون بعض معائل العلم السافل أصلا (٢) موضوعا في

ما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدم له من المبادئ جملة في نسبة الأسماء الى المعاني تكلم فيها عن المتواطىء والمشكك والحقيقة والحجاز والمفترق وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام في التصورات قدم للتصديقات بذكر قضائين أحدهما مقدمة في بيان التطابق بين ما في العلم وما في القنط وما في الكتابة والداعية إلى الالتقاط والحروف والآخر فصل في بيان المراد من الاسم والكلمة والادارة ثم انه لم يحدد الجهة مثلا إلا عندما أراد الكلام عليها ولا القياس الا عندما أراد الدخول في أحكامه والأمر في سائر العلوم على ذلك

(١) بمعنى المعروض بالعين المهمة اى الذى يعرض على الطالب ليسلمه

وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون إلتقاء اى المفروض صدقه

المسلم به فيكون هو المفروض السابق ذكره في معاني الموضوع اول الباب

(٢) أصلا موضوعا في العلم العالي فانهم عند الكلام في العلم العالي

على أنه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أولا يمكن ذلك قد

يتكلمون على الجسم وبعض خواصه ويذكر الشيخ الرئيس أنه لا يمكن لبشر أن

يعرف حقيقة شئ من الاشياء بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد



العلم العالى وقد يتشكك على هذا فيقال إذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن إلا بعد أصول موضوعة مبنية من صاحب العلم الأعلى فلو صارت أصولا موضوعة في العلم الأعلى لصارت (١) مقدمات لأصولها الموضوعة فصارت مقدمات لبيان بعضها وهذا دور محال لكنه إنما يلزم منه الدور أن لو كانت مبنية (٢) في العلم السافل بهذه الأصول الموضوعة ثم كانت مأخوذة في العلم

دليلا على أنها جيماء لازم ولا يمكن تحقيق أى شئ من مميزاتها فصل مقوم مع أن هذه الخواص بل وكون الجسم مركبا من أى شئ يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعى وقد أخذت معلمة في العلم العالى لكنها لا تبين في العلم الطبيعى وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا موضوعة في العلم العالى بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد في البيان على مقدمات مفشأ العلم بها البداهة أو الحس فلا يلزم من الاتيان بها في العلم العالى لاثبات شئ أو نفيه أن تكون بنفسها مقدمة في العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وإعما يلزم ذلك لو قلنا إنه لا يذكر في العالى إلا ما يصح أن يكون مقدمة لسافل أو كل ما يصح مقدمة في السافل لا بد أن يكون مبنيا في العالى أو بينا بنفسه وغاية ما قلناه أن من مقدمات السافل ما يؤخذ مسلما من صاحب العالى أى يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذى سيذكر في التشكيك وبيان الدور وحله ظاهر ان بماينا

(١) لصارت مقدمات لأصولها الموضوعة يريد ان ما يذكر في العلم الاعلى يصكون أصولا موضوعة في السافل فلو أخذ شئ من مسائل السافل في العالى لكانت هذه المسائل مقدمة لأصولها الموضوعة وهى ما يذكر في العالى وذلك مبنى على أن كل ما يذكر في العالى فهو أصل موضوع لسافل كما تقدم وقد بينا أننا ندعه

(٢) لو كانت أى مسائل السافل مبنية فيه بتلك الأصول التى ذكرت في العالى ثم كانت المسائل قد أخذت في العالى لبيان تلك الأصول بعينها التى صارت مبنية لها في السافل فتكون مسائل السافل قد بينت بما هى بيان له

الأعلى في بيان تلك الأصول بعينها أما إذا جاز أن لا تكون مبنية في العلم السافل بهذه الأصول الموضوعية بل بمقدمات يئنه بنفسها (١) أو أن يئنت بهذه الأصول

(١) أو أن يئنت بهذه الأصول أى إن يئنت مسائل السافل بتلك الأصول الموضوعية في العالي فلا تكون مسائل السافل المبنية بها في ذلك العلم السافل قد أخذت في العلم الأعلى في بيان تلك الأصول بل كان بيان الأصول في العلم الأعلى بمقدمات ليس فيها تلك المسائل التي يئنت بها في السافل فذلك لا يؤدي إلى الدور لأن المسائل لم تبين حينئذ بما يئنته

ولا يخفى ما في كلام المصنف من الخلل والنموض فانه جوز أن تكون مسائل السافل التي أخذت أصولا موضوعية في العلم الأعلى أصولا موضوعية تبين بها مسائل الاسفل مع أن مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين فيه فلا تكون أصولا موضوعية ومجرد كونها أصولا في الأعلى مستلزم لكونها مسلمة فيه غير مبهرن عليها فلا يتأتى قوله وان يئنت الخ والصواب في إيراد الدور ودفعه ما قدمناه

ولو جرى المصنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس لسلم من كل ذلك قال الشيخ في منطق الاشارات « وأكثر الأصول الموضوعية في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره إنما تصح في العلم السكلي الموضوع فوق على أنه كثيرا ما تصح مبادئ العلم التفوقاني في العلم الجزئي السفلائي » وقال الطومى « وأكثر المبادئ الغير المبينة للجزئي إنما تكون مسائل لسكلى فتبين فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعلل أربعة فلهما من مبادئ الطبيعى ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجوز مسألة من الطبيعى ومبدأ في الالهى لانبات الهيولى على أنه أصل موضوع هناك ويشترط في هذا الموضوع أن لا تكون المسألة في السفلائي مبنية على ما يتوقف عليها في التفوقاني مثلا يصير البيان دورا » فلم يلزم أن تكون مبادئ السافل مسلمة مأخوذة من العالي حتما بل جمل ذلك أكثر كما ترى وفي مثال الطومى يجب أن لا يبين امتناع تركيب الجسم من

خلا تكون مأخوذة في العلم الاعلى في بيانها بل تكون تلك الاصول مبنية  
بمقدمات لا تنبئ على هذه فلا يؤدي إلى الدور

وأما القسم الاول من المقدمات وهي الاوليات الواجبة القبول فقد  
يكون خاصا بعلم وقد يكون عاما إما على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء  
إما أن يصدق عليه الانحجاب أو السلب وإما عاما لعدة علوم مثل قولنا الأشياء  
المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب  
وما تحتها من العلوم ثم لا يستدعي ماله كم فإن المساواة لا تقال لغير ماهو كم  
أو ذك (١) بالاشتراك

والقسم (٢) الثاني منها قد يكون خاصا أيضا بعلم مثل اعتقاد وجوب  
الحكمة لعلم الطبيعي واعتقاد امكان اقسام كل مقدار إلى غير انتهية للهندسة (٣)  
وقد يكون عاما أيضا لعلوم ولكن لا يكون عاما على الاطلاق والا لم يكن مبينا  
في علم ما وقد وضعناه مسلما في هذا العلم مبينا في علم آخر

وأما المبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعها  
أو أجزاء موضوعها أو هوارضه الخاصة وإن لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع

أجزاء لا تتجزأ بكونه مركبا من المهيولى والصورة بل يجب أن يبين بيانه  
المشهور وهو أننا اذا وضعنا جزءا بين جزأين الخ ومقدماته أولية

(١) الا بالاشتراك كالمساواة بين وزنين مثلا فلها آتية من عدد المقامات

كما سبق له في فاطيغورياس واستعمال المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال  
القوى حقيق فيكون اطلافة عليه وعلى ما في الكموم اطلاق المشترك على المعاني المتعددة  
(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد

وجوب الحكمة لعلم الطبيعي أراد به اعتقاد أن الآثار المشهودة في الكون  
ليست بمحض الاتفاق بل هي اسباب تابعة لمسميات وذلك أصل يبين في العلم الالهي  
(٣) وقد يكون عاما أيضا للعلوم كالا اعتقاد بأن لنا فكرا وهو يؤخذ مسلما في

علم تهذيب الاخلاق وعلم المياسة المدنية وعلم المنطق وهو أصل يبين في  
العلم الطبيعي أو في علم أحوال النفس

العلم بل يجنبه فان استعملها في الصناعة يخصصها بها كما (١) ذكرناه وأما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير خاص والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل وإذا استعملت بالقوة لم تستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس بل قيل ان لم (٢) يكن كذا كذا فقابله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء اما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيك المغالطين والمناكرين وأما اذا استعملت بالفعل خصصت إما في جزأها معاً أعني الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا (٣) المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما مباين وقد خصصنا موضوع المبدأ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد نخصص الموضوع دون المحمول كما نخصص قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متماوية بان يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متماوية نخصص الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

(١) كما ذكرناه ذكر هذا فيما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالتناسب التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعديد في علم العدد » فقد كان الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحمولات في مسائل العلم فلو حمل مثلها في مبادئها لم يكن ضير لانها تخصص بالعام عند ذكرها فيه

(٢) ان لم يكن كذا كذا فقابله وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن الممكن مستغنيا في وجوده عن غيره كما ظهر من تعريفه ثبت مقابل هذا وهو أنه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بك أن تأتي بالمبدأ العام صريحاً بأن تقول وذلك لانه لا واسطة بين السلب والايجاب فإذا لم يثبت انه غنى فليثبت أنه لا غنى وهو المحتاج لا يقل ذلك لانه أمر مستغنى عنه

(٣) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب أو السلب ومن افراد الشيء المقدار والمشاركة فيها ايجاب شيء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كلا أو جزأً فهي من افراد الايجاب والمباينة فيها سلب أحد الشئيين عن الآخر فهي من افراد السلب

ومحاولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية (١) والمحل الأولي يقال على وجهين (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصلًا في أول العقل لا بواسطة مثل أن الكل أعظم من الجزء (والثاني) أن لا يحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع كالحيوان والناطق والضاحك للإنسان فإن كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان.

وأما (٢) محمولات المقدمات التي صادت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية

(١) والمحل الأولي يقال على وجهين أي تطلق أولية المحل على معنيين الأول بداهة ثبوت المحمول للموضوع ولزومه له في الذهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالاولى كقافي محل الحيوان والضاحك والناطق على الإنسان فإنه محل أول فإنه لم توسط بين هذه المحمولات والإنسان محمول آخر أعم من الإنسان أما محل الجسم عليه فليس بأولى بهذا المعنى لأنه إنما يحمل عليه بواسطة أنه حيوان والحيوان أعم من الإنسان وربما كان الأولي بهذا المعنى غير أولى بالمعنى الأول لكنه واجب القبول بسبب آخر غير الأولية في العقل كالحس والتجربة والنواتر ونحوها مما سبق بيانه

(٢) وأما محمولات المقدمات التي صادت مرة نتائج الخ هذه المقدمات التي يتكلم المصنف عن محمولاتها في هذا القسم ليست من الواجبة القبول عند فقد قسم المصنف المقدمات فيما سبق إلى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه عن المسلمات والمصادرات والمقدمات التي صادت نتائج قد احتاج التصديق بها إلى اكتساب فكري فليست من واجب القبول وأما أنها ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهر أيضاً لأنها قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من غلم آخر بالتسليم ولا ما عرف

لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط في القياس الأول وربما كان

بتغير دليل وأما أراد المصنف بهذه المقدمات ما يؤتى به من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المنطق باثبات أن من العلوم ما هو بديهي ومنها ما هو نظري وأن النظري يكتسب بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وإن ما يصيب منه يوصل إلى السعادة وما يخطئ يسقط في اللغواء والاثبات على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به فهذه مقدمات صارت نتائج

ومحمولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما بالمعنى الأول فظاهر لأنها احتاجت إلى دليل وأما بالمعنى الثاني فلا لأنه يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الأصغر الذي هو موضوع لمقدمة فيكون ثبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «معاً» قيد لموضوع المقدمة مع مراعاة وصف الأصغر أى الأصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه موضوع النتيجة مما ويمكنك أن تغفل لذلك بنحو قولك في مقدمة التصورات الذاتي جزء عما هو ذاتي له وكل جزء لشيء فهو متقدم عليه فالذاتي متقدم على ماهو ذاتي له فإن ثبوت التقدم للذاتي أعما هو بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لأن الجزء قد يكون جزءاً خارجياً وهو ليس بذاتي بالمعنى

المعروف في المنطق وهو المقول على الشيء في ذاته ثم يخصص التقدم بالعقل علىكون المحمول ذاتياً بالمعنى الثاني لأنه طارض للذاتي والذاتي يؤخذ في حده المعقول الثاني الذي هو موضوع المنطق

هذا والمعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات نالواجبة القبول لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب بل هي ما يعتقدها المبرهن اعتماداً جازماً مطابقاً للواقع لا يحتمل الزوال سواء كانت مكتسبة بالتحليل أو أولية في العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولاتها أولية ولا بمعنى من المصنفين الذين ذكرهما والمحمولات التي صارت مرة نتائج تتكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة من علم آخر بل

الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو موضوع هذه المقدمة معا  
لكن (١) يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في محولات  
المسائل وضرورة أن كان المحمول في النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة  
وشرط كونها ذاتية إنما هو لاجل أن المطلوب في العلوم البرهانية هي

قد تكون من مسائل العلم يفت فيه في موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله  
في موضع آخر كما تؤخذ قضايا التناقض والعكس بعد الاستدلال عليها في أيهما  
مقدمات مسلّمات واجبة القبول في باب القياس وكان على المصنف أن يجسد  
النظر فيما قرره على اختلاف عباراتهم فلا يعدوه فيكون قد خلس من هذا  
التعصف الذي ارتكبه في دعواه وجوب أولية المحولات في المقدمات الواجبة  
القبول وإيراد معينين للأولية ثم الاضطرار إلى إيراد قسم لم يورده أولا وهو  
محولات المقدمات التي صارت نتائج وإيراد حكم خاص به وسيأتي لهذا تنمة عند  
الكلام في الشرط الواصل الذي أوجب استيفاءه في كون القضية كلية في باب  
البرهان على الضروريات (١) لكن يجب أن تكون ذاتية الغرض مرتبط بقوله فلا يجب  
أن تكون أولية أي أن محولات المقدمات التي صارت نتائج وإن لم يجب أن تكون  
أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وهو المعنى المراد لهم في  
قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الأول المتعمل في  
باب التعريفات ومقدماته وهو ما يقتصر إليه الشيء في ذاته وماهيته والذاتي  
بالمعنى الثاني هو ما بينه المصنف عند الكلام في مسائل العلم ومحولاتها وموضوعاتها  
في هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحولات ضرورية لموضوعاتها إن كان  
المطلوب بالمقدمات التي هي محولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية  
تجبا لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لأن النتيجة مطلوبة  
بها والمطلوب بالشيء أخفى منه بالضرورة ووجوب كون المقدمة أوضح من  
النتيجة بديهي لا يحتاج إلى الإيضاح وإنما ذكره المصنف لأن هذه المقدمات  
مكتسبة بالدليل فتلها مثل النتائج في كونها مطلوبة بالبرهان فخشي أن يظن ظان  
أنه يمكن استعمال نتيجة في كسب نتيجة في كسب نتيجة أخرى مطلقا وإن  
لم تكن الأولى أوضح من الثانية

الأعراض الذاتية (١) فالوسط لو كان غريبا خارجا عن موضوع العلم كان الأكبر

ولا يخفى أن ما ذكره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وإن تكون ضرورية أن كان المطلوب ضروريا لا يختص بمحمولات المقدمات التي صارت نتائج بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي تستعمل في كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة في التصديق بها كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(١) فالوسط لو كان غريبا خارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هي السكاسة لمسائل العلم والمكموب في المسألة هو محمول النتيجة وهو الحد الأكبر في الدليل وكسبه في الحقيقة هو الأوسط أي نسبة الأوسط إلى الأصغر الذي هو موضوع المسألة والأكبر لا بد أن يكون من الأعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذي هو محمول في المقدمات من الأعراض الذاتية لأن الوسط لا يجوز أن يكون أعم من الأكبر لأن الأعم لا يكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الأعم كالجسمية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحيوانية فالوسط اماما وللأكبر أو أخص منه لأن العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالأخص يستتبع العلم بالأعم لا محالة فلو كان الوسط غريبا عن العلم كان المساوي له في الصدق غريبا عنه أيضا لأحادهما في الموضوع ولم يصر الشيء غريبا عن العلم إلا بمباينة موضوعه لموضوعها وأولى بالفرابة والخروج عن العلم ما يكون أعم من الوسط فإن الوسط الخاص إذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فما هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كما لا يخفى وهذا لا ينافي أن يكون الوسط أعم من الموضوع فعمه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له ويختص بالموضوع كما هو الشأن في الأكبر الذي هو محمول المسألة في العلم كما في الصحة والمرض في الطب البشري فانهما أعم من موضوعه وهو جسم الإنسان لمرضيهما لحيوانات بل والنباتات في ضروب من الاصطلاحات ولكن يختصان بالموضوع وعوارضهما تثبت لهما في العلم من ذلك الوجه الذي خصصا به لامن الوجه الذي تثبت به في الطب الحيواني أو البيطري أو في علم الزراعة.



أما معاويا له أو أهم منه ومساوى الخارج عن موضوع العلم خارج عنه أيضا خفيف إذا كان أهم منه فاذا ما لا يصلح أن يكون محمولا في المسائل من الامور الغريبة لا يصلح في المقدمات وما يصلح أن يكون محمولا هناك من الأعراض الذاتية وأجناسها وفصولها وأعراض أعراضها وأعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا

وإنما لم تكن الأعراض القريبة مبسوطة عنها لأن العلوم إما كلية أواما جزئية والعلم الجزئي إنما هو جزئي لأنه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ماهو ذلك الموضوع فإن لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وخرج النظر عن أن يكون في موضوع مخصص بل يكون شاملا لوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلي المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا يبان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثاني أما بالمعنى الأول فيجوز أن يكون محمول إحدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما في المقدمتين جميعا فلا لأن الأكبر إذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والأوسط كذلك للاصغر صار الأكبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لأن ذاتي الذاتى بذلك المعنى ذاتي وقد بينا أن هذا الذاتي لا يكون مطلوبا الا في (١) حالتي الاستثناء وأما شرط كونها ضرورية إذا كان المطلوب ضروريا فلائها لو لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شيء لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فإذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لتتأج امكانه فلا محالة أنه ممكن

وإذا صادفت في كتهم أن مقدمات البرهان ضرورية لامحالة فاعلموا يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا

(١) الا في حالتي استثناء وهما حالة أن لا يكون الشيء معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الذاتي معلوم الثبوت للموضوع لكن السبب المتوسط بينهما وبين ماهو ذاتي له في ذاته من غير معلوم فيطلب ببرهان العلم

ومعنى (١) الضروري في البرهان أعم من الضروري الذي استعملناه في كتاب القياس فانا نقى بالضرورة ههنا ما تكون ضرورته مادام الموضوع موضوعا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا أو لم يكن.

(١) ومعنى الضروري في البرهان أعم الخ قالوا يجب في البرهان على الضروريات أن تكون قضايه ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أى مطلقة عرقية شاملة لها وذلك لان المحمول على شىء بحسب جوهره وهو المحمول المناسب للموضوع ربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحمل عليه بسبب ما يماويه كالفصل وهو مما يزول بزوال نوعيه ذلك الشىء والى ما يحمل عليه بسبب ما لا يماويه كالجنس وهذا ربما يزول بزوال نوعيته وربما لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار قارا والمرئى اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار ابيض والضرورى بحسب الذات ربما لا يشمل الزواثل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمضروب يكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع هذا حاصل ما ذكره في شرط تقييد الموضوع واما ما اشار اليه المصنف في قوله اما شرط كونها ضرورية اذا كان المصلوب ضروريا فقد قالوا فيه « ان من قال بوجوب ضرورية المقدمات في البرهان وأطلق دائما يعنى بالضرورة هنا غير الضرورة في باب القياس فان المراد منها هنا ضرورة القضية في نفسها أى كونها صادقة حتما واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورة في كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المقابلة للامكان ثم قالوا ان المبرهن اذا طاب نتيجة ضرورية بمعنى ما في كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتي بجميع مقدماته ضرورية ولا يكتفى أن تكون الكبرى مثلا ضرورية على خلاف ما قد قيل في كتابه القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى اذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية في الشكل الاول كما في قولنا كل اسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحتجوا قيا أوجبه على المبرهن يقولهم « ان حكمتنا بذلك في كتاب القياس لان نظرها كان الى مجرد صورة القياس أما هنا فلما كانت للادقة

وإذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المتقدم في (١) فن العبارة اذا المقول

أيضا معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لا يتألف من المطلقة او الممكنة والضرورة على المطلب الضروري لان وجود الضحك للانسان لو كان هو الذي يفيد العلم بكونه ناطقا فقط لكان الحكم عليه بالنطاق حال زوال الضحك كاذبا فلا يكون هذا الاقتران منتجا لهذه النتيجة وأيضا الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس فان الحس لا يفيد الحكم للكل فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقينا الا إذا أسنده الى العلة الموجبة له المقارنة لكل واحد من الاشخاص وهي كونه ناطقا ويلزم من ذلك انه انما حكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا أن لكونه ضاحكا علة أخرى غير كونه ناطقا وكان الحكم في الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقينا بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أي العلة) ما يشبه قولنا كل انسان فله طبيعة ما هي علة كونه ضاحكا في بعض الاوقات فكافت حينئذ ضرورة لا وجودية فان غير الضرورية من جهة ما هي غير ضرورية لا تنتج ضرورة في البرهان اما الضرورية في انتاج غير الضرورية فلا يضر اذا النتيجة تتبع أخص المقدمات كما مر

(١) فن العبارة أي فن يارمنياص وهو باب القضايا واحكامها فانه هو القن الذي ذكرت فيه طرق التعبير عن الحكم الجزئي والكلّي وعن الجهة بأنواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل انسان حيوان مثلا ونحو ذلك اما قوله ان شرط الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل في المقدمات أخص من المقول على الكل اقلّي تقدم ذكره في فن العبارة فغناهنا اذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورة فعنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتا لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على النحو الذي ثبت به في الصغرى ولا يكفي أن يكون وصف الموضوع ثابتا لافراد في الكبرى بالتفعل والا لم يتكرر الوسط فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها في

على الكل هناك ماثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الاوقات كفى في كلية القضية وههنا لا بد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به لتحقيق المقول على الكل والكل في البرهان زائد على المقول على الكل فيه (٢) بشرط وهو أن يكون الحمل فيه أولياً فإذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمى حقيقاً كلياً لكن ربما يعطى القول الكلي فيعتقد أنه ليس بكلي لسبب شخصية الموضوع في الوجود لسكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تمنع الكلية إذ نفس تصورده لا تمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر

وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكي تصلح للبيان فإن ما يماوى الشيء في الوضوح أو كان أخفى منه لا يصلح أن يبين به ماهو مثله أو أوضح

يلب القياس إذ لم يلاحظ في الكلية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يخفى أنه إذا شرط في الصغرى أن تكون ضرورية وشرط في ضرورتها دوام وصف الموضوع كما سبق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتاً لها ولا يكفي في ثبوت المحمول له بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولومرة ثم يزول فكأننا نقول إن المحمول لا يكون ضرورياً للموضوع بعنوانه الموصوف هو به إلا إذا كان الوصف على ثبوت ذلك المحمول فإذا شُرطت الضرورة في جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه

(٢) بشرط الباء متعلقة بزائد أى أن المحمول الكلي في البرهان لا يكفي في وصفه بالكلية أن يكون مقولاً على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف إن كان الحمل ضرورياً بل يشترط في وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أولياً بالمعنى الثاني فيما سبق للمصنف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أهم قال تطومى في شرحه لمنطق الإشارات

لكن هنا شك وهو أن مردا لواضحات هي الأوليات فهذه الأوليات

«وخاصها أي خاص شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية وهي أن تكون ههنا محمولة على جميع الأشخاص وفي جميع الأزمنة جلا أوليا أي لا يكون بحسب أمر أمر من الموضوع فإن الموضوع بحسب أمر أعم فالحساس على الانسان لا يكون محمولا على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون محمله عليه كليا » ثم قال «واعلم أن الآخرين من هذه الشروط ( يريد شرط الضرورة بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى العايق ) يختصان بالمطالب الضرورية والكلية » اما الثلاثة التي سبقتها فهي ان تكون المقدمات اقدم من نتائجها بالطبع لتكون عللا لها وان تكون اقدم منها عند العقل أي تكون اعرف منها لتكون عللا للتصديق بها وان تكون مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولاتها ذاتية بأحد المعنيين السابقين وقد استوفاهما المصنف

والذي يفهم من كلام الطومسي في معنى الأولية وهو الذي يصح ان يلاحظ في العلوم هو كون المحمول خاصا بالموضوع عارضا من جهة الخصوصية التي يبحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذي يمرض للانسان بسبب كونه حيوانا يصح للبرهن ان يطلب به شيئا في العلم الذي يبحث عن الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الانسان فاذا أخذ الحساس مقدمة في المطالب المتعلقة بالانسان فانه يؤخذ من الجهة التي تخصه لامن الجهة العامة وهي جهة كونه حيوانا حتى اذا ثبت له بواسطة عارض آخر كان خاصا بالانسان المبحوث عنه فانه لو أخذ من جهة كونه عاما لكان العارض بسببه عاما أيضا والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى في كلية القضية في مقدمات البرهان أن يكون المحمول واردا على ذوات الموضوع جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة الى محمول خاص بها اذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة أمر أعم لجاز أن يكون ما يثبت بواسطة أمر كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التي صارت نتائج وهي واجبة القبول محمولاتها أولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عاما

هل هي خاصة لنا منذ وجدنا أو حدثت بعد ما لم تكن فينا فإن كانت خاصة  
 فينا من مبدأ انشؤنا ونحن لانشر بها فهو عجب وكيف ولم يحطر البتة ببيانها  
 في عهد الصبا أن الأشياء المتأخرة لشيء واحد متأخرة أو الشيء الواحد  
 لا يخلو من أحد طرفي التقيض وإن حدثت بعد ما لم تكن خدونها بطريق  
 البرهان أو دونه فإن كانت حدثت من غير برهان أو همت الحال بموجب قولكم  
 لأنكم حسنت سبيل اقتناص المجهولات التصديقية دون البرهان وإن حدثت  
 بطريق البرهان لزم التخلخل والدور وهما محالان

فالطريق إلى حل هذا العويص هو أنها ليست خاصة منذ خلقنا بالفعل بل  
 بالقوة وليس كل عام تصديقي حصل بعد ما لم يكن حصوله بالبرهان بل ما إذا  
 قصورت مفرداته وروغيت النسبة بينها بالاجتناب أو الملك توقف التهن عن

مضى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والآن لم تصلح مقدمات  
 بالمرّة على ما شرطوه والحق معهم في الاشتراط كما ترى فكان معنى  
 السكاية في هذا الموضوع أن يكون المحمول في القضية شاملاً لجميع ما يصح  
 أن يحمل عليه بمجة الحمل وهذا إما يكون بعد استيفاء بقية الشروط إذا تماوى  
 المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب في العلوم إذ كل علم إنما يبحث فيه عما يختص  
 بموضوعه لا بما يعمه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فإن قيل إن من  
 أخص الأمور بالشيء ذاتياته ومنها ما هو عام وبمبناها تعرض له العوارض  
 فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يعرض له بواسطتها ثم هذه الذاتيات قد  
 تطلب للشيء في العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا أما  
 تطلب ذاتيات الشيء في العلم الخاص به فلا يكون إلا في حالتى الاستثناء كما سبق  
 وهي لا تطلب من حيث هي عامة ولكن من حيث هي خاصة به أى يطلب تحقق  
 الحصة من ذلك الجنس أو الفعل المشترك مثلاً في ذات الموضوع على أنه داخل  
 في حقيقته وذلك خاص به أما توسط العام فهو ظاهري صوري وحقيقة ما نقوله  
 أن الإنسان حساس فهو يتألم ولذلك أنه يحس إحساسه الخاص به ولو لم يكن  
 كذلك لكان بمنك عن خواص حيوانية لا إنسانية وهذا مطلب دقيق جدّة  
 فتنى ملاحظته لكل باحث في علم

الحكم الجزم فيها والأوليات ليست من هذا القيسل بل ذهن اذا تصور مفرداتها لم يتوقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر وانما لم تكن حاصلة بالفعل لتقداتها ما يجب تقدمه عليها من التصور فان كل تصديق فيتقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه التصورات هي الحواس فالتمتنع المحسات فيها ولم تتأد منها الى الخيال لم يأخذ العقل في التصرف فيها

ويان هذا أن لنا قوة دراية لبعض المعقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها بتعلم وقد عرفت طريق التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر والباطن فان الحس وليمكن حس البصر اذا أدرك شجرة أو انسانا أو فرسا تأدت تلك الصورة المطبعة من الحس الى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم أقبلت القوة الداركة للمعقولات على هذه الصورة فالتفتها متفقة في أشياء مختلفة في أخرى فبرزت المتفق في هي الجسمية من المختلف في هي الحيوانية والنباتية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الانسان والفرس مما اختلفا فيه من الانسانية والفرسية فيكون هذا اقتناص المعاني الكلية ثم اعتبرت الذاتيه والعرضية بين الأوصاف والموصوفات في هذه المعاني الكلية فتجردت لما اتصلول والاجناس والانواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم اخذت في انهاء التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول الشارح لمعنى الشيء كالحل والرمم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم كما يتوقف في الحكم البت فيه بعد هذا التركيب كان أولنا وما توقف فيه احتاج الى بيان بوضوح فهذا وجه من وجوه إغانة الحس في حصول الأوليات وهو إغانة على سبيل العرض فان الحس لا يدرك الا الشخص لكن الشخصيات اذا استقرت في الخيال متأدية اليه من الحس أقبل العقل على تمجيدها من الكم والكيف والايان والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم اتها بعد ذلك في الايجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك الى حصول الوسط وقد يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق الاستقراء أيضا تنبيهها لا احتجاجا كما يستقرى جزئيات أمور بينة الصدق

إلا أن بالنفس هنا غفلة مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزم بأن يحس هذا الكل وذلك الكل وهذا الجزء وذلك الجزء .

وقد يعينه بطريق التجربة لا في الأوليات بل في عقائد أخرى لا تحصل إلا بالتجربة وقد عرفت الفرق بين الاستقراء والتجربة .

وقد يعينه بطريق الحدس أيضاً وهو أن يحس بأمر ما فتحدس النفس مريعاً معه أشياء أخرى إما الوسط (١) إن تصور طرفي المطلوب أو الأكبر إن لم يتصور للمطلوب فنهته وجوه امانة الحدس للعقل في الأوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر في إبطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علماً إما أن يكون طالباً لما يعلمه فيكون طلبه باطلاً أو لما يجبه فكيف يعلمه إذا أصابه وهو كمن يطلب آبقاً لا يعرف عينه فلو ظفر به أيضاً لا يعلم أنه المطلوب

وحل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معاً وأن يعلم ويظن ظناً مقابلاً لعلم فنقول إن اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل أب مع اعتقاده أن لا شيء من أبني حالة واحدة بل يمكن ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياساً يفتج

(١) إما الوسط إن تصور طرفي المطلوب الشيخ كما وقم لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فإن الذي حصل عنده أولاً هو القمر وإظلامه قارة وإشراقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت إلى أن اختلاف هذه القوون إنما هو بالقرب من الشمس والحد عنها أي بمقدار ما يكون من استقباله لها فاستقر في نفسه بالحدس أن نور القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرفة المطلوب فتل من حدس أن البخار قوة فإن مجرد دفع البخار لغطاء الاناء المحتوي على الماء العالي كغناه في الجزم بأن له قوة



فيه اعتقاده مثل أن يكون (١) كل ا دوج معا بلا وسطه ثم كان كل دب وكل ج ب أيضا فاعتقد أحدهما أن كل دب وهو حق وقرن به منراه وهو أن كل اد ينتج أن كل اب واعتقد الآخر أن لا شيء من ج ب وهو باطل وقرن به منراه وهو أن كل اج ينتج أن لا شيء من اب اما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لا وراثاه الفلك والتوقف دون اعتقاد النتيجة جزما وأما لا يستحيل في حق انسان واحد فهو أن يعتقد أن لا شيء من اب ومع ذلك يعتقد في نفسه إما مقدتي قياس ناتج أن كل ا ب مثل أن كل اج وكل ج ب أو المقدمة الكبرى وحدها وهي ان كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل ان كل ا ب. اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتأليفهما وتوجههما نحو النتيجة ولا يكتفى في حصول النتيجة خطوط المقدمتين بالبال مألم يخطرهما على ترتيبهما على قصد ان يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل ا ب علما بالقوة وظنه ان لا شيء من ا ب ظن بالفعل

(١) كل ا دوج معا كما عرف أن الثبات في المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة فقد يعتد شخص أن لكل شجاعة فضيلة ويعتقد آخر أن لا شيء من التعرض للهلكة في سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الاول الثبات موضوع للشجاعة واعتقاد الثاني أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولا كنهها اختلافا في الكبرى فأما أحدهما فقد نظر في الكبرى السالبة الى ما يفيد المرض للهلكة بظواهر اللفظ فتنبى عنه الفضيلة وضم اليها الصغرى وهي الثبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت الى أن الثبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصا واحدا استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة وأنه تعرض للهلكة وأنه الشجاعة فضيلة. وأن التعرض للهلكة ليس بفضيلة لعرض له الشك في أن الثبات فضيلة ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

ومثال ما يعتقد الكبرى فحسب هو أن إنسانا يعتقد مثلا ان الاجرام السماوية (١) لا تشارك النور فلينظر في طبيعتها ثم يحسب ان الكواكب نارية لانها نيرة فظنه بالفعل بناريتها مخصوص بالكواكب وعلمه بأنها غير نارية غير مخصوص بها بل هو كلى تندرج الكواكب تحته لانه علم بالجهة أن كان كل جسم سماوى لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت هذا الحكم الكلى ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة عام وظن بل علم الشيء من جهة لا تحسه وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تحسه

ومثال ما يعتقد المتقدمين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لثبوتهم من المتقدمين هو أن يرى بشفة متفخمة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها بقلة وأن كل بقلة عاقلة لانه لا يجمعها معاقى الدهن وانما يصيران سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطر

(١) ان الاجرام السماوية الخ هذه هي الكبرى المدعومة وحدها منفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب أجرام سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبرى لم يلتفت الى هذه الصغرى وانما الذى التفت اليه هو أن الكواكب نيرة وكل ما هو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المتقدمين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو فى هذا غافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيئا مما يلينا فليست بنارية بالضرورة لان النار مما يلينا أى من العالم للصغرى ولو انقلب الى اندراج الكواكب فى الكبرى المعلومة لوقف فى الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال الغفلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل وهو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المتقدمين الموصليين له والآخر بالقوة وهو علمه أنها ليست بنارية فى ضمن علمه بالكلية القاطعة على ان كل جرم سماوى فهو مخالف فى طبيعته للعالم العنصرى فهذا علم غير مخصوص بالكواكب بل شامل للاجرام جميعا وذاك علم مخصوص بها فجهة ظن نارية الكواكب وجهة علم أنها ليست بنارية مختلفتان

حما بالبال وروى تأليفها الواجب وأعدا نحو النتيجة وأما إذا كنا معلومين بالثبوتين أولم يترتب الترتيب الذى من شأنه أن ينتج العلم بهما سبب النتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها لذا علمت لم يعلم وجود النتيجة مالم يحظر بالبال أن الأصغر موضوع تحت الاوسط فاذا الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احدهما الجهل فيها بمجردى هو بالقوة تحت كل معلوم والثانية الجهل فيها بلازم هو لازم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لا من حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع بهذا سؤال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم في الجواب ثم يعود فيقول هل الذى فى يدى زوج فان أجبت بأنا لا نعلم ما ذى فقال فأنتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذى فى يدى اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئى وما علمناه فهو علم كل لا يدخل فيه هذا المجهول بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أى بهذا الجزئى جهلا بالفعل بذلك الكفى وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الأصغر وهى أن هذا الشيء الذى فى يده اثنان وقرنا بها الكبرى وهى أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلى وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليأمن بعد ذلك أنه زوج فان لم ندع المعرفة ( ١ ) بكل اثنين فيقتضى إذا لم نعرف اثنين زوجا

(١) فانالم ندع المعرفة بكل اثنين ألح أى ان حكمتنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لها الاتينية بالزوجية ومقتضا ذلك الحكم طبيعة الاتينية ولم نعين فى ذهننا اشخاص الدوات ذاتا ذاتا فى أى مكان وفى أى زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذى فى يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئى لا يلزم حصوله فى العلم بالكلى ثم إن الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا فى مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلى أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج

وقد أجيب عن هذا السؤال بجواب قاسد وهو أنا إنما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشيء فاما نعلم أن كل اثنين في نفسه سواء عرفناه أو لم نعرفه فهو زوج

فإذا تقرر إمكان العلم والجهل معا بالشئ الواحد إذا كان أحدهما خاصا والآخر عاما أو أحدهما بالقوة والآخر بالفعل فترجع الى حل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة اذ هو واقع تحت العلم الكلي (١) الحاصل عندنا وإنما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أو لو كان مجهولا من كل وجه ما تصور الطلب أيضا فالتقدمة القائمة بأن المعلوم لا يطلب غير مسلمة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذى لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسلمة أيضا على اطلاقها بل مالا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كونه الشئ معلوما (٢) من وجهين مجهولا من وجه واحد فيتصور طلبه والعلم باصابعه ومحاذى هذا ما أوردوه من مثال الآبق فان الآبق كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكما نعرف الطريق الى مكان الآبق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فإذا سلكنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فإذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلكنا السبيل الموصل الى مكان الآبق وكان عندنا تصور سابق لذاته فإذا انتبهنا اليه عرفناه وقد يتفق إن لم يكن سبق منا مشاهدة الآبق ولكننا تصورنا له علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فإذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجد أن تلك العلامة في عبد أفادنا علما بأنه آبقنا

(١) الحاصل عندنا أى فى ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

(٢) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة فى ضمن الكلي أما الوجه الذى هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالحكم

فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى فادنا العلم بالمطلوب بالعلامة كالاوسط  
ووجدانها في شخص كوجود الاوسط للاصغر وكون ذي العلامة آبقنا علم  
كلى سابق يتدرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة  
كأن أن اتصاف الاوسط بالا كبر علم كلى سابق يتدرج تحته أن الاصغر  
موصوف بالا كبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلمى ما مثله من طلب  
الآبق وانضم الإشكال رأسا

### الفصل الثالث

في اختلاف العلوم واشترائها في الموضوعات والمبادئ والمائل وتعاونها  
وقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت  
الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تتخالف إما لاختلاف موضوعاتها أو لاختلاف جهات موضوع  
واحد مشترك بينهما

والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلة أو يكون  
والتي لا مداخلة بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك فإن لم  
تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعي وان اشتركت سميت  
متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في  
العدد فإن موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم

والتي تكون بينهما مداخلة فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر  
أخص وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين به مثل علم  
الطلب وعلم الاخلاق فأنهما يشتركان في قوى (١) نفس الانسان من جهة

(١) في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الأولى  
بالمصنف أن يحذف كلمة (نفس) فإن الاشتراك في القوى الإنسانية مطلقاً جسدانية  
كانت أو نفسية وفاقية ما يعتز به عنه أن القوى الجسدانية انما تصرف بالنفس  
الإنسانية فهي من قواها ثم قوله « من جهة ما هو حيوان » كأنه يبان لشيء  
المشترك في الموضوعين ولا حاجة اليه بل في ذكره ضرر فانه لا يبحث في أحد العلمين

ما الانسان حيوان ثم يخلص الطب بالنظر في جملة الانسان وأعضائه ويخص  
حلم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية  
والقسم الأول الذى أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولا  
على الأخص أولا يكون فإن كان محمولا فاما أن يكون عموم الجنس  
للتنوع أو عموم الوازم مثل عموم الواحد والموجود الذى عمومه عموم الجنس  
خاما أن يكون النظر فى الأخص من حيث صار نوعاً مطلقاً ثم طلبت عوارضه  
الذاتية كالنظر فى المتوسطات التى هى نوع من المجسمات والنظر فى المجسمات  
التي هى نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءاً من العلم الذى  
ينظر فى الموضوع الأعم

وإما أن يكون النظر فى الأخص وإن كان قد صار أخص بفعل مقوم  
ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل  
وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضاً من الاعراض الذاتية  
ختنظر فى الواحق التى تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك  
العارض فقط كالتب الذى هو تحت العلم الطبيعى فان الطب ينظر فى بدن الانسان  
وهو نوع من موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن  
ويتزوج ويفترق لكنه ينظر فيه لا على الإطلاق بل من جهة ما هو مخصص  
بعارض ذاتى وهو كونه بحيث يصح ويمرض ويبعث عن عوارضه الذاتية من

عن قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر فى شيء من الموضوعين إلى هذه  
الجهة وإنما البحث فى كل منهما عن قوى الانسان من جهة كونه انساناً وهذا  
هو الشيء المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد  
واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فالموضوعان مختلفان ويشتركان فى أنها  
يتعلقان بالانسان ولذلك قد تتعد بعض مسائلهما فى الموضوع فم من مسائل  
الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والأعضاء فيها وهى عامة فى الحيوان  
ولكن البحث فى ذلك إنما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث  
عن خصائص قوى الشعور والاحساس فى علم الأخلاق إنما هو من حيث  
هى للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعي  
والثاني أن يكون ذلك العارض أمراً غريباً ليس ذاتياً ولكنه هيئة في ذات  
الموضوع لا نسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الاخص مع ذلك العارض الغريب  
شيئاً واحداً وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك  
الغريب به مثل النظر في الأكر المتحركة (١) فانه تحت النظر في الجسمات والقسم  
الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة  
وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئاً واحداً ونظر في العوارض الذاتية التي  
تعرض له من جهة اتحادها بتلك النسبة مثل (٢) النظر في المناظر فانه يأخذ

(١) الأكر المتحركة جمع أكرة هي لغية في كرة والأكرة المتحركة  
موضوع علمها وهي نوع من الجسمات لكنها أخذت في علمها مع قيد الحركة  
والحركة من العوارض الغريبة وهي هيئة ثابتة للأكر وليست مجرد نسبة بينها  
وحين شيء آخر وقد مثل الشيخ هذا المثال لما يكون الموضوع في علمين شيئاً  
واحداً يختلف بالاملاق والتقييد فالأكرة المطلقة في العلم الكلي العام الشامل  
للمناظر الكرة متحركة وغير متحركة والأكر المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر في المناظر التي تان الموضوع فيه هي الخطوط المفروضة في  
سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط في مخروط ما هي نوع من أنواع المقادير  
التي يبحث عنها علم الهندسة وتكون تلك الخطوط متممة بالبصر نسبة مجردة عرضت  
لذلك الخطوط فخصصتها وهي عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض  
الغريب يكون تحت الهندسة وإن لم يكن جزءاً منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم  
المناظر داخلاً تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذي هو  
نوع من المقدار فموضوع المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتي فالعلم داخل تحت  
الهندسة من وجه ذاتي وهو كون موضوعه نوعاً من موضوعها ومن وجه  
عرضي وهو كون موضوعه بذلك القيد الغريب داخلاً تحت موضوع علم  
المخروطات الذي هو جزء من الهندسة

الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعاً وينظر في لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذى هو موضوع الهندسة

والذى عمومته محمول التوازي فهو العلم الأعلى الذى موضوعه الموجود والواحد ولا يجوز (١) أن يكون العلم بالأشياء التى تحته جزءاً من علمه لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهى الذاتى فلا العام يؤخذ فى هذا الخاص ولا بالعكس بل هى موضوعة تحته

وأما القسم الذى ليس العام محمولا فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص طارضاً لشيء من أنواعه كالنعم (٢) إذا قيس إلى موضوع العلم الطبيعى فاذ

(١) ولا يجوز أن يكون للعلم بالأشياء التى تحته جزءاً من علمه يريد بالأشياء أحوال ما يشتمل هو عليه ويدخل تحته من الموضوعات وهذه الأحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الأعلى بالمعنى المراد فى هذا الموضوع من علم المنطق فإذا لم تكن أحوال ما دخل تحت ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم جزءاً من العلم الأعلى لأن جزء العلم يكون بحثاً عن الأعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو لعرض ذاتى له فإن العارض لنوع من الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض أعراسه الذاتية كعلم المجسمات مثلاً فان ما ثبتت فيه من الأعراض الذاتية للمقدار ثبتت فى العلم لبعض أنواعه فيصح أن يكون جزءاً من الهندسة لأنه بحث عن بعض الأعراض الذاتية للمقدار من حيث هو مقدار الذى هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار مثلاً فلا تثبت له فى الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للموجود وتكون الهندسة جزءاً من العلم الأعلى وقوله «فلا العام يؤخذ الخ» أى لا الموجود مأخوذ فى تعريف المقدار مثلاً ولا المقدار مأخوذ فى تعريف الموجود حتى يكون العارض لخاص عارضاً ذاتياً للعام فيكون البحث عنه جزءاً من العلم الباحث عن أعراض العام وبهذا تبين أن علم الهندسة مشتمل تحت العلم الأعلى ولكنه ليس جزءاً منه

(٢) كالنعم لا يخفى أن النعم هى موضوع علم الموسيقى فإذا نسبنا إلى



أخلفت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العدد وطلبت  
لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق  
والاختلاف المطلوبين في النغم فحيث يجب أن يوضع لا تحت العلم الذي  
موضوعه في جلته بل تحت العلم الذي منه المارض المقترن به وذلك مثل وضعنا  
الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعي فجميع هذه الموضوعات الخاصة  
يقال إنها تحت العام غير أن الخاص الذي هو النوع أو المارض الذاتي الذي لم  
يتخصص (١) بشيء آخر فانه له مع ما يصح أن يقال هو تحت العام يقال إنه جزء

موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويمكن ويمتزج ويفترق  
وحدثها عرضاً من أعراض بعض أنواعه وهي الاوتار وأعضاء الصوت فإن الاوتار  
وأعضاء الصوت تؤخذ في حد معروضها وهو الصوت ولكن الجسم الذي  
هو موضوع الطبيعي لا يحمل عليها وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في  
الطبيعي لو كان البحث عنها من جهة كيف تنشأ والاسباب التي عنها تحدث  
ولكنها في الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنها  
وعن جنسها الذي هو كيفية الصوت وذلك الأمر الغريب هو العدد لأن الاتفاق  
والاختلاف المطلوبين للنغم في الموسيقى ودرجاتها إنما تعرض للنغم من حيث  
أعداد الحركات والاهتزازات التي تعرض للصوت أو لموضوعه ولما كان البحث  
عنها من جهة ذلك الأمر الغريب لاق أن يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث  
تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى  
تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد فإن جهة بحث الموسيقى تتعلق  
بنوع من أنواع العدد وهو النوع المارض للنغم ولا يصح أن يوضع الموسيقى  
تحت الطبيعي لأن الجهة التي هو بها علم مخصوص لبحث تلك الجهة التي روعيت  
في البحث عن موضوع الطبيعي فيكون بمنزلة المباني له فإن الطبيعي والحساب  
حتبانان قطعاً وما كان النظر فيه من حيث ما يختص أحدهما ببيان ما كان النظر  
فيه من حيث ما يختص بالآخر

(١) الذي لم يتخصص بشيء قيد لكل من النوع والعرض الذاتي أما

من العلم العام في ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١) هذا الاسم بل الاسم الوضعي تحت الاسم العام فقط.

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان مطلقا ينظر (٢) فيه جزء من العلم الطبيعي وينظر فيه الطب أيضا وهو علم تحت

النوع الذي تخصص بشيء آخر كالأكر المتحركة مثلا التي هي موضوع لعلمها فانها قد تخصصت بكونها متحركة فهي تحت المجسمات ولكن علمها ليس جزءا من علم المجسمات وكذلك المناظر وان كان موضوعه نوعا من المقدار ولكن لما تخصص بنسبة الخطوط المخروطية مع البصر صبح أن يكون تحت الهندسة قولهم صبح أن يكون جزءا منه أما النوع الذي لم يتخصص فهو كالمجسمات بالنسبة الى الهندسة فموضوع الاول نوع من موضوع الثاني والعلم الاول جزء من العلم الثاني أما العرض الثاني الذي لم يتخصص فكموضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتي لبعض موضوع الطبيعي وانما الباحث عنه جزء من الطبيعي والعرض التخصص كالمقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم النامي المتحرك بالارادة الناطق وهو موضوع الطبيعي لكنفا خصصت في المنطق بجهة انها توصل الى مجهول تصوري او تصديقي فيكون المنطق تحت الطبيعي ولكنه ليس جزءا منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكأن الموسيقى يبحث عن عدد مختص بالنغم.

(١) لا يستحق هذا الاسم أى اسم الجزء بل يستحق اسمه الذي وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والأكر المتحركة ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالمهندسة والمجسمات مثلا

(٢) ينظر فيه جزء من الطبيعي جزءا فعلا ينظر أى أنه يبحث عنه خاصة في العلم الطبيعي فانما يختص به من ذلك العلم جزء منه ينظر في أعراض الانسان مطلقا فلو فصل ذلك المبحث من الطبيعي وجعل علما على حدة موضوعه الانسان مطلقا لكان ذلك العلم تحت الطبيعي وجزءا منه كما وقع للمتأخرين من أهل النظر

العلم الطبيعي ولكنه لا على الإطلاق بل إنما ينظر فيه من جهة أنه يصح وعرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها مثل أن جسم (١) العالم أو جسم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجومي من حيث يتكلم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات وأما اشتراكها في المبادئ فإما أن يكون اشتراكا في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكا في المبادئ العامة للعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما أن يكون العلمان مختلفان الموضوعين بالعموم والمخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون ميذا حقيقيا أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ مبدأ للعلم الأعلى بالقياس (٢) إلينا وإما أن يكون العلمان غير مختلفين بالعموم والمخصوص بل إما مشاركين في موضوع واحد كالتطبيعي والنجومي في جرم الكل فاذ الطبيعي في الأخير مبادئ وهي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

- (١) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الأجرام السماوية فهي من حيث طبيعتها موضوعة لعلم السماء والعالم من العلم الطبيعي وعند البحث عنها من هذه الحقيقة يبحث عن حركتها وسكونها وماذا تقتضيه طبيعتها منها أما النجومي فانه يبحث عنها من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الأشكال من موافق المركز وخارجه ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما يعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتكلم
- (٢) بالقياس إلينا يريد أن ما يبين في الأسفل لا يكون ميذا حقيقيا للأعلى لأن الأعلى هو الذي تبين فيه مبادئ الأسفل فإذا عرض أن شيئا ما يبين في الأسفل قد استعين به في الأعلى كان ذلك ميذا بالقياس إلى من استعان به وفي المسألة التي استعين به فيها كاستناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه يبين في الطبيعي ويمتنع به في الإلهي عند بيان نبوت الهيولى فهو ميذا بالقياس إلى المستدل والمسألة

مشتدرة أو متشاكين في جنس (١) موضوع لكن أحدهما ينظر في نوع أبسط كالحساب والآخر في نوع أكثر تركيباً كالمهندسة فإن الناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادئ كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في فائرة إقليدس وهذه الاشتراكات الثلاثة الأخيرة هي تعاون العلوم فإن تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما عموماً في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فأنما يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطى برهان الآن والآخر برهان المثل أن المنجم يثبت كرية القمر لأن منظره كذا والمطلوب الخارجة إليه توجب كذا والطبيعي يعطى الم في كريته لأنه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تعمل فعلاً مختلفاً في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يكون (٢) في بعضه وقد يعطيان جميعاً برهان الم لكن أحدهما ربما أعطى علة فاعلية والآخر (٣) علة صورية وستعرف أقسام العلل بعد هذا

وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجوه الثلاثة المذكورة في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون برهانها في علم آخر فينتقل برهانها إلى ذلك العلم (٤) أي بحال به عليه والثاني

(١) في جنس موضوع كالحساب والمهندسة فأنهما يشتركان في السكم للذي هو جنس موضوعها

(٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في بعضه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطاً مستقيماً أو منحنيًا وامم يكون يرجع إلى الفعل وزاوية هو الخبر والضمير في بعضه إلى الموضع

(٣) والآخر علة صورية كعلم القياس من المنطق يثبت علم النفس بالتناجج عند تألف الإقضية فهو يعطى العلة الصورية للعلم أما في الألهي فيثبت لها العلم بالإقاضة من مبدئها المجرد

(٤) إلى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذه المقدمة مماثلة فيه ومعنى هل البرهان إليه مع أنه فيه أننا نحيل الطالب على ذلك العلم ليطلب البرهان

أن يكون شيء مأخوذاً في علم على أنه مطلوب فيعرف عليه برهانا حده الأوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت جميعاً تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا إنما يمكن إذا كانت أحد العلمين تحت الآخر فيكون الأصغر من هذا العلم الذي هو تحت الأوسط من العلم الذي هو فوق إما عارضا (١) لجنس موضوع العلم السفلي أو جنس عارضة أو شيئا مما تقدم ذكره مما يمكن استمهاله في البرهان.

حده فليس النقل في الحقيقة للبرهان وإنما هو لطلب هذا ما يفهم من عبارة المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقه والحق أن المراد من نقل البرهان أن تأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسألة إلى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من حالة الطالب على البرهان في ذلك العلم أيضا ولكنه أولى باسم النقل من علم إلى علم أما في التصوير الأول فلا نقل من علم إلى علم وإنما هو توجيه لطالب علم إلى النظر في برهان اقيم في علم آخر (١) إما عارضا لجنس موضوع العلم السفلي الخ العارض هنا هو مثل

العارض في قولهم أن الإنسان عارض للحيوان بمعنى أن الإنسانية ترد على الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان بخطوط الشعاع من مخروط البصر مثلا أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر إذ موضوع المناظر هو المخروط البصري وهو من أفراد المخروط مطلقا وهو من أفراد المقدار فما يوضع في علم المناظر من الخطوط والزوايا ونحوها هو من عروض المقدار بالمعنى الذي بيناه فايرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون برهانا في المناظر لأن ما في المناظر أخص بما في الهندسة فالهندسة تعطى العلة في الحكم للمناظر وبالجملة فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها لدخل المناظر فيها وإنما أفرد المناظر لزيادة العناية به ولكثرة أحكامه إلى حد ينبغي معه أن يخصص بالاشتغال به وهو السبب في الفرد في تقسيم العلوم وأفراد كل موضوع

وأما الجزئيات القاصدة فلا يقين بها لأن اليقين دائماً لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم فانها اذا تغيرت وقدمت وزال اتصافه يعلم والا فان كل علم تحت آخر فن حقه أن يتدرج فيما فوقه بلا حاجة الى الشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الأسفل قعت بافراده عن الأعلى ولكنها لا يمنع من نقل برهان الأعلى اليه بالمعنى الذى نحن بصدد بيانه

وقوله أو جنس عارضة عطف على جنس موضوع العلم أى أن الأصغر فى العقلائي يكون عارضا لجنس العارض لموضوعه بالمعنى الذى ذكرناه وقد عرفت ان بما يوضع فى مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية كخلاق العفة مثلا يوضع فى مسائل علم الاخلاق وهو غرض ذاتي للنفس الانسانية أو قواها التى هى موضوع العلم فعوارض الموضوع فى العلم العقلائي توضع فى مسائل هذه العوارض عارضة بالمعنى الذى بيناه لجنسها بمعنى انها ترد عليه وتكون من افرادها أما جنسها فتدرد عليه أحكامه فى العلم الأعلى ثم اذا أريد اثبات حكم لها صح نقل البرهان الذى اثبت الحكم لجنسها اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحكم لها

ولنضرب لك مثلاً علم تهذيب الهمة وموضوعه ارادة الإنسان من حيث لزومها مسلماً محدوداً لتأية معينة فى المعاش والمعاد وغايته أن تصل النفس إلى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أسمى بسماعتها وما يلائم كمالها الانسانى فهذا العلم تحت علم الاخلاق وبما يوضع فى مسائله المسارعة لارضاء العشرة والتلذذ بمجاراتها فى أعمالهم فهذا الأصغر فى هذا العلم عارض لحب الكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الأصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة بقبدها المابق فقد كان عارضا لجنس عارض الموضوع فما يجرى من البرهان فى أحكام حب الشهرة يجرى أيضاً فى أحكام المسارعة لارضاء العشرة فصاره ومنافعه تندرج فى مضار ذلك ومنافعه بين الأدلة التى تقام فى علم الاخلاق وقول المصنف أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله فى البرهان أى بما يوضع فى العلوم البرهانية كان يكون الأصغر فى العلم الأسفل من أجزاء موضوع العلم الأعلى كالكلام عن أعصاب العين فى علم الإسفان أعصاب

بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد النتيجة في حقها دأعاً  
واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقها ما يفيد اليقين والبرهان يفيد اليقين  
بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق  
أن دخل هذا الجزء تحته دخولا لا يقتضيه نفس الحكم ولا للشخص يقتضى  
دوامه تحته بل دخولا اتفاقيا عرضيا كان (١) قيام البرهان عليه أيضا عرضيا

العين من جهة الأعصاب وهي جزء من بدن الانسان فالادلة التي تقام على أحكام  
الأعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من أعصاب العين فتنتقل من الطب  
الى علم الرمد على النحو الذي ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغمض وقصر وأوضح منه وأوفى قول  
الطونجي في كشف الأسرار « وذلك لا يمكن الا اذا كان أحد العلمين تحت  
الآخر أو يشتركان في الموضوع لكن أحد العلمين ينظر فيه مع قيد والآخر  
مع قيد آخر فان كان الوجه الأول فلا بد أن يعطى العلم السام العلم للعلم  
الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المناظر والبراهين العددية  
في علم التأليف والموسيقى وأن كان على الوجه الثاني فيمكن أن يتفق العلمان في  
القياس فانه متى كان الحد الاوسط مقوما للاصغر والا كبر عرضا ذاتيا للاوسط  
وهو المأخذ الاول من مأخذ البرهانيات أو كان الاكبر عرضا ذاتيا للاوسط  
والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر وهو المأخذ الثاني من البرهانيات كان النظر  
في العلمين واحدا وان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانيا في كلاهما بل عساه  
أن يكون برهانيا في أحدهما فقط فان البرهان لا يخلو من أحدهذين المأخذين  
هكذا ذكره الشيخ في الشفاء اه »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضا عرضيا كما لو برهنت على أن كل انسان  
حيوان بانه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان على أن زيدا الموجود حيوان  
ولكنه برهان عرضي لانه قد اتفق ان زيدا موجود وهو حساس والحكم  
وحده لا يقتضى وجود زيد ولا شخص زيد يقتضى دوامه وقد أراد المصنف  
أن الجزئيات الاضافية التي هي كليات يصح إقامة البرهان عليها لا مكان اليقين  
الدائم بإمكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقي وهي الجزئيات القاسدة المتغيرة  
فانما يقوم عليها البرهان في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندراجها فيها

وإذا لم يكن عليها برهان فلا حد لها لأن كل حد كما سبق بينه فاما أن (١) يكون مبدأ برهان أو نتيجة أو تمامه وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان ولا تمامه ألا برهان عليها فلا يكون حداً ثم هذا الحد إن كان من المقومات فلا تكون محمولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحد لنوع وهذا داخل فيه بالمرض وأما ان كان من الرضيات فلا يكون حداً (٢) مع أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

(١) فأما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجة أو تمامه يمثلون لذلك بنحو الاستدلال على أن القمر ينخسف بان القمر تتوسط الأرض بينه وبين الشمس وكل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف فانه اذا قيل الخسوف ما هو حد فانه زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما قالوا جزء مقدمة في البرهان بل ينقسم إلى جزأين وتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منها وإيراد القسمين في الحد يخالف إيرادهما في البرهان لانه يقدم في الحد ما يؤخر في البرهان كما تراه في تقدم زوال النور على توسط الأرض عند التعريف وتأخره عنه في البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر في التعريف على الجزء المقدم في البرهان وهو الاوسط سمى حداً هو مبدأ البرهان واذا اقتصر على الجزء الثانى المؤخر فيه سمى حداً هو نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذى عبر عنه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فى الاتحاد لو حدث لصح أن يكون حداً واحداً من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل في البرهان على ما هو حده فلو حدث لصح أن يكون حداً واحداً خلافاً لبرهان عليها فيصح أن يكون عليها برهان وقد قلنا إنه لا برهان عليها فلا حد لها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثانى الآتى في قوله « ثم هذا الحد إن كان من المقومات الخ »

(٢) مع أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لانه لا يدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئى وهى باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات الفاسدة فاذا حددت الجزئى بعرضيات وهى زائلة لم يكن الاعتقاد الناشئ



وربما شكك مشكك فقال كيف نتمكن من قيام البرهان والحد على الجزئيات وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السارية وجوابه أن البرهان لم يقم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبتاً الى هذا الكسوف وغيره (١) نسبة سواء الا ان الكسوف الذي قام عليه البرهان بصغته وحالته اتفق أن لم يكن الا واحداً لأن تصويره من أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولها على كثيرين على ما سلف بيانه في الكلبي وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغير له أما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

نم الممكنات إما أكثرية وإما اتفاقية متساوية أما الاكثرية فلها لامحالة علل أكثرية وإذا جعلت حدوداً وسطى أفادت علماً وظناً أما العلم فبإمكانها الاكثرية وأما الظن فبوجودها وحصولها لأن الامر اذا صح أنه أكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل

عن الحد وهو اعتقاد أن هذا الحد حقيقة للمحدود دائماً بل لا يستقر القنن على هذا الاعتقاد إلا ما يستقر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن الحد لا يسمى حداً حقيقياً إلا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بأن الذاتيات ذاتيات لها فإذا تزعم هذا الاعتقاد لم يبق الحد حداً بل ماد تفسيراً للدلول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم إذا فرضت أن الحل بالعرضيات في وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدث به باق ببقاء ذاتها

(١) نسبة سواء على الاضافة أي نسبة لا يختلف فيها واحد من آخر والحاصل أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كمواً يحصل ولا يلتفت في البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلبي ينحصر عند الوجود في شخص فالتقي يثبت بالبرهان لا يمنع تصويره وقوع الحركة فيه فلا يكون جزئياً كالشمس على ما قال

به الظن وهذا مثل نيات الشعر على التقن عند البلوغ لطة استحصاف (١).  
البشرة ومتانة النجار فان الغالب حصول هذه العلة فيغلب حصول معلولها  
وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تجزئتها من  
لا كونها فليس به علم ولا ظن وإلا لخرج أحد الجانبين وصار أكثرها

### (الفصل الرابع)

«في أن الحد لا يكتب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب»  
كنا قد (٢) وعدناك في آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهذا حين  
ما نتجزئ الوعد فنقول الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لان الوسط المترتب بين  
المحدود الذى هو الحد الاصغر فى القياس وبين الحد الذى هو الاكبر فيه لا بد  
من أن يكون مساويا للطرفين فان الوسط (٣) لا يكون أخص من الاصغر  
فى موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص فان الاكبر يكون  
لما أعم منه أو مساويا ومساوى الاعم أعم فكيف اذا كان أعم فيكون  
الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب (٤) أن يكون الوسط لامحالة مساويا

(١) استحصاف البشرة أى استحكامها وقوله متانة النجار بنون ثم جيم  
أصول الشعر فى الجلد أو أصل المزاج

(٢) كنا قد وعدناك الخ وذلك فى آخر المقالة الثانية التى وضعها المصنف  
فى الاقوال الشارحة حيث قال «وقد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة  
طريق اكتسابه وهل يكتب بالبرهان أم يربط فى آخر لكننا لما لم نشرع بعد  
فى البرهان أخرنا هذا البحث إلى ذلك التقن ونورد هناك مشاركات الحدود  
البرهان ان شاء الله»

(٣) فان الوسط لا يكون أخص الخ أى فى القضية الكلية وهى هنا كلية  
لان الحد انما يكون للروح الذى هو الاصغر بأجمه لا لبعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هى أن الاوسط لا بد أن يكون  
مساويا للطرفين ولم تثبت إلا أن الاوسط يجب ان يكون مساويا للاصغر ثم استمر  
فى تميم البرهان مع انه بقى عليه أن يكون الاوسط أخص من الاكبر ولم يتعرض

حو المساوى للمحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة لأن الأكبر إما أن يحمل عليه مطلقاً أو على أنه حد. فان حمل عليه مطلقاً لم ينتج القياس الامله على الاصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فان ذاتيات الشيء وأجزائه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الأكبر حداً له وان حمل على أنه حد الاوسط فلا يخلو إما أن يحمل على أنه حد له من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل ما يوضع له ويوصف به والقسم (١) الاول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل من حيث هو فصل حداً للنوع وأما القسم الثاني فاما أن يكون الحمل فيه على أنه حد لكل ما يوضع له كيف كان أو لما يوضع له وضعاً حقيقياً والاول من (٢) هذا القسم كاذب لثبته ولعله سكت عنه لظهوره مما سبق فانه وهو مساو للاصغر لو كان أخص من الأكبر لكان الأكبر أكبر أعم من الاصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(١) والقسم الاول كاذب الخاى أن النتيجة تكون كاذبة فان الاصغر هو النوع المطلوب بتجديده وقد حمل الأكبر على الاوسط الذى هو فصل على أنه حد له من حيث هو فصل فتكون النتيجة أن النوع هو الأكبر من حيث هو فصل وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو ما يؤخذ من قول المصنف «فليس حد النوع حد الفصل الخ» ويمكن أن يترك الى ظاهره وهو أن القسم الاول هو الحمل على أنه حد له الخ أى يكون الكذب فى الكبرى ويكون قوله فليس الخ بياناً للكذب بما يؤد اليه الحمل عند النتيجة والافلو قد حمل الأكبر على الاوسط على أنه حد له من حيث هو فصل لم يكن فيه كذب فى ذاته

(٢) والاول من هذا القسم كاذب أيضاً أى إن الكبرى كاذبة فان الأكبر لو حمل على الاوسط على أنه حد لكل ما يوضع له أى وضع كان والترض أن هذا الأكبر حد النوع الذى هو الاصغر لكان الأكبر حداً لكل ما يوضع جمع النوع تحت الاوسط ويلزم منه أن يكون الشيء الواحد حداً لأمور مختلفة فى حقائقها بعضها عوارض وبعضها ذاتيات وجميعها غير النوع من حيث هو نوع مطلوب الحد واستحالته ظاهرة

أيضا إذ يوضع لفصل أو لخاصة غير النوع أيضا مما هو خاصته أو فصله كالباقي  
والجمل أو منتصب الإقامة وغيرها من خواص الانسان يوضع للمصاحك الذي  
هو خاصته وليس حد الانسان حد شيء منها وأما الثاني وهو أنه محمول على أنه  
حد لما يوضع له وضما حقيقيا فهو معاداة على المطلوب الاول اذ المطلوب أن  
هذا هل هو حد النوع والموضوع الوضع الحقيقي لفصل أو الخاصة هو  
النوع فكيف يؤخذ في أجزاء البيان أن هذا حد للموضوع الحقيقي الذي  
هو النوع وهو (١) بعينه نفس المطلوب هذا مع أن الوسط يجب أن يكون  
أعرف للأصغر من الأكبر له وكيف يكون شيء غير الحد أعرف للمحدود من  
الحد وحد الشيء هو حقيقته وذاته فأنه القول الدال على حقيقته وماهية لا ولا  
أعرف لشيء من حقيقته وأما إن كان الوسط حدا آخر فهو باطل لا ناقد  
بيننا أن الشيء الواحد لا يكون له حدان تامان لأن الحد التام هو المؤلف من  
جميع ذاتيات الشيء فإذا استوفيت جميعا في حد لم يبق للحد الآخر  
ما يتألف منه اللهم إلا أن يكونا غير تامين بل اقتصر في كل واحد منهما على  
بعض الذاتيات بشرط أن كان كل واحد منهما مساويا في الجمل للحدود وهذا  
باطل أيضا من وجهين أحدهما أن المكتسب بالبرهان لا يكون حدا تاما  
والثاني أن هذا الوسط لا يخلو إما أن يكون حمله على الأصغر حملا يشترط فيه  
أنه حدهم والأكبر كذلك في حمله على الاوسط وإما أن يكون الجمل فيهما أوفى  
أحدهما حملا فقط من غير اشتراط أنه حد لما حمل عليه أما القسم الاخير فلا يلزم  
منه إلا أن الأكبر محمول على الأصغر وهو معلوم دون القياس والتعميم الاول باطل

(١) وهو بعينه نفس المطلوب الخ وذلك انك أردت من الفصل عند حمل الأكبر  
عليه نفس النوع وهو ما يحمل عليه الفصل حملا حقيقيا فصارت الكبرى أن النوع  
وهو موضوع الفصل هو الأكبر وهو الحد فتكون الكبرى هي الدعوى بعينها  
وذلك مصادرة ظاهرة وإعما كان الموضوع وضما حقيقيا لفصل والخاصة هو  
النوع لانها للنوع أولا وبالذات ومحملان على غيره بالمرض كما هو ظاهر

لأن الكلام في كون الاوسط حداً للصغر والاكثر حداً للاوسط كالكلام في الاول فاما أن يكتب بقياس أو طريق آخر غير القياس أو اقتضب اقتضابه ووضع وضعاً من غير اكتساب بطريق فإن اكتساب بقياس فاما أن يذهب إلى ما لا نهاية له أو ينتهي إلى حد لم يفتر إلى وسط أو يدور فيبين الآخر بالاول والتسليم والدور محال والانهاء إلى حد غير مفتر إلى وسط يعز (١) بين حد وحد في الظهور والخفاء وإذا كانت الحدود كلها من الذاتيات بشرط مساواتها فلا يكون فيها عين وأخفى. وإن اكتساب بطريق آخر أو ضم وضعاً لا متلقى من طريق فليكتف بمثله في الاول

والقسمه أيضاً لا تقيد الحد لأن القسمه تضم أقساماً من غير تعيين قسم فإن وضع منها قسم على التعيين كان وضعاً مبتدأً لا مستفاداً (٢) من القسمه لأن استثنى

(١) يميز بين حد وحد في الظهور والخفاء أي يقتضى أن يكون حد أظهر من حد لأن الحد الذي انتهينا إليه غير مفتر إلى وسط بخلاف الحد الذي نطلبه فإنه مفتر إليه مع أن الحد لا بد أن يشتمل على جميع الذاتيات فلا يمكن أن يكون منه أوضح وأخفى

(٢) لا مستفاداً من القسمه فأنك إذا قلت الانسان إما حيوان ناطق واما ليس بحيوان ناطق ثم استثنيت الاول لم يكن ذلك الاستثناء آتياً من التقسيم بل آتياً لك ذلك من أمر خارج عن مجرد القسمه ويكون كون الانسان حيواناً ناطقاً أمراً معروفاً لك من قبل فهو مبتدأ وأنت تعلم أن استفادة الحد من التقسيم على هذا الوجه لم يقل به قائل وإنما الداهيون إلى ذلك قالوا إن تقسيم الجسم مثلاً إلى ناعم وغير ناعم ثم تقسيم الجسم الناعم إلى حماس وغير حماس ثم تقسيم الجسم الناعم إلى ناعم وغير ناعم وفصل هذه الأقسام بعضها من بعض يؤدي إلى معرفة حد الانسان بناعم من أجزائه من الجسم والناعم والحماس التي يعملها الحيوان وما خسر منها وهو الناطق وهو على هذا الوجه يرى مما سيورده عليه المصنف وقد لبس المصنف وغيره بلفظ الاكتساب فظنوا أنه لا يكون إلا بوضع الحدود أصغر في الدليل لهذا قالوا ما قالوا وسنزيد ذلك إيضاحاً (٣) — ٢١ بهائر

تقيض قسم لنتاج الباقي فاما أن يضع في القسمة أن حد كذا إما كذا وإما كذا  
ثم استغنى لكن ليس حده كذا أو وضع أن الشيء في قسمه إما كذا وإما كذا أي  
يحمل عليه إما كذا وإما كذا والقسم الاول هو بيان الشيء بما هو أخص منه لان  
حد الشيء أبين له عما ليس حده وأما الثاني وهو نتاج أجزاء الحد من استثناء  
قائضها عن القسمة بأن تقول الانسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس  
غير حيوان وكذا إما ناطق أو غير ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق  
والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع هذه الأجزاء وتؤلف قياساً  
آخر وهو أن هذه المحمولات الجوهرية المعاوية للشيء قول مفصل دال على  
خافية الشيء وكل قول مفصل دال على ماهية شيء فهو حده فمجموع هذه  
المحمولات حده فليس بشيء أيضاً لان القياس الأول أيضاً هو بيان الشيء بما هو  
مثله أو أخص منه لان أجزاء الشيء بيّنة للمحدود غير محتاجة لبيان وهي أبين  
من قائضها أو مثليها في البيان فليس سلب غير الناطق أبين للشيء من الناطق  
فكذا نظائره وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من  
أمره كذا فهو توسط حد الحد فبأي طريق عرف أن حد الحد هذا فكل  
مصادرة على المطلوب الاول وعلى الجملة (١) فتوسط حد الأكبر بسبب أنه أبين  
للأصغر من الأكبر له وتوسط حد الأصغر لان الأكبر ربما يكون أبين له من  
الأصغر ليس بقياس إلا على أقوام به لا يخاطر به لهم معنى الشيء فإذا ذكر لهم  
حده تيسروا للمعناه فأتدبروا إلى التصديق بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى  
الموضوع فكأن غناه هذا التوسط في أداة التصور لاقى التصديق بل التصديق  
حاصل لو كان التصور حاصلًا دون هذا التوسط وإذا كان كذلك فن يفهم أنه

(١) فتوسط حد الأكبر الخ وذلك في قولنا مجموع هذه المحمولات قول  
مفصل الخ قلنا قد وسطنا قول مفصل الخ وهو حد الأكبر القوي هو الحد  
وقوله وتوسط حد الأصغر الخ كان قول مجموع هذه المحمولات هو ذاتيات  
الانسان كلها وذاتيات الانبياء كلها هي حده فقد حددنا المجموع بأنه ذاتيات  
الانسان ووسطنا هذا الحد بين المجموع وبين الأكبر وهو حد الانسان وذلك  
لأنه لا يجوز الأجل قوم به كما قال المصنف

لتأخذ قول مفصل دال على ماهية الشيء ولا يسلّم أن مجموع هذه المحولات المتماوية  
الشيء حله كيف يسلّم أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فإن كان بينا أنها  
قول مفصل دال على ماهية شيء كان بينا أنها حد دون هذا التوسيط فإن  
حتمى الشيء إذا كان بينا الشيء آخر كان هو بيناه لأعامة إذ ليس هو غير معناه  
وإن لم يكن بينا أنها حد لم يكن بينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فكان  
حصادة على المطلوب الاول من هذا الوجه أيضا

والاستقراء أيضا ليس طريقا إلى اكتسابه فإن الجزئيات (٣) إذا حصرت  
ظاهرا أن يحمل الحد عليها على أنه حد لكل واحد منها من حيث هو شخصه  
وهو كاذب فليس هذا النوع حد للأشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص  
أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادة على المطلوب الاول أو يحمل مطلقا لا على  
أنه حد فوجهه أن يكون محولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حد

ولا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد فإن ذلك الحد كيف اكتسب فإن  
اكتسب من هذا فهو دور وإن اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا  
على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولى بأن يكتسب بخصته  
من حله من الضد الآخر

فإذا زيفت هذه الطرق كلها فلتبين طريق اقتناص الحد وهو طريق التركيب  
وهذا بأن نعود إلى الأشخاص التي لا تنقسم من جهة المحدود سواء كان المحدود  
جنسا أو نوعا وتعرف المقولة التي هي واقعة فيها من جهة المقولات العشر

(١) فإن الجزئيات التي أراد منها جزئيات النوع المحدود ويكون تحصيل  
الحد باستقراءه في جميعها كما تقول لزيد حيوان مطلق وعمر حيوان مطلق وهكذا  
هو فرض حصر جزئيات الإنسان مثلا أو تقول في حد المياري المصور عند في  
حجرة كواكب القمر يتحرك بفلان خاص هو الشمس كذلك الخ المياري كوكب  
يتحرك بفلان خاص به وهذا أيضا مما يلزم به إليه أهل المنطق أنهم لا المتشبهون  
هم وسأنتي فينته بعد أن ينتهي المصنف من طريقه التي حدها  
تلكم البرهان

ولا تكتفى بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا التقطنا أشخاصا (١) مع أنواع واقعة تحته أو كان نوعا قصدنا الى عدة من أشخاصه وتأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الأجناس وما هو كالأجناس والقصول أو فصول الأجناس وأما في بقول ما هو كالأجناس الموضوع المأخوذ في ماهية الغرض الذاتي الذي كالأنف للقطوعة ثم تأخذ الأعم وزدده بالخاص القريب منه مقيداه على ما عرفت التقييد ونجهد في الاحتراز من التكرير مثل أن يقول جسم ذو نفس حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجملا فإذا جمعت هذه المحمولات على هذا الوجه نازلا من الأعم الى الأخص ووجدتها مساوية للمحدود في الحمل والمعنى فان القول المؤلف منها دالا على كمال حقيقة الشيء وهو الحد

أما المساواة في الحمل فهو ان كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود وأما المساواة في المعنى فهو الإشتغال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشتملها شيء وكثير من الأقوال المساوية في الحمل لا يكون مساويا في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الإنسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالإنسان ومساواته إياه يحمل بمعنى الحيوانية وكما تقول الحيوان جسم ذو نفس حساس وتقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحركا بالارادة ويتساوى مع ذلك في الحمل

ثم إن كان لأقرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يردف بجميع القصول الخاصة بالمحدود وان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أوردت ذاتياته مفصلا بدله أي حده وهذا كله مما سبق بيان له في المقالة الثانية لكن الغرض في اعادة التنبيه على انه هو طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتناص الحد غيره

(١) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصا يكون كل واحد أو عدة منها مصحوبا بنوعه الذي يدخل تحته وكان الاولى في التعبير من أنواع بدل من أنواع كما هي عبارة غيره



والقسمة وإن عزلناها عن رتبة اعادة الحد فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالتها على ماهو الاعم والآخر من المحمولات فليستنبط منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية بالأعم وتقييده بالأخص والثاني دلالتها (١) على اقسام الشيء من طريق ماهو فيجعل الشيء جنسا لما يليه في الرتبة وقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى

(١) دلالتها على اقسام الشيء من طريق ماهو الخ قال غير المصنف «ويجب أن يعلم أن للقسمة معونة في التركيب لانه يحتفظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشيء في البداية بالأعم وتقييده بالأخص لدلالتها على اقسام الشيء الى المقول في جواب ماهو وإلى غير المقول في جواب ماهو فيجعل الشيء جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز منه الى فصول أجناس أخص فيعلم ترتيب الأجناس على التوالي ولأن القسمة كما تدل على الأجناس طولاً تدل عليها عرضاً الخ فقد جعل الوجه الثاني من قسمة الوجه الاولى وعلة له وقد فعل المصنف الوجهين لأن الترتيب بين الاعم والآخر شيء وترتيب الأجناس وتمييز كل واحد منها عن الآخر شيء آخر فلك أن ترتب بطريق القسمة ما في الانساذ الى أعم وأخص بدون رعاية الى ترتيب الأجناس كان قول الجواهر إما تمتد في الأبعاد الثلاثة امتداداً جوهرياً أو غير ذلك والمتمتد إما تام أو غير تام والنامي إما محاس متحرك بالإرادة أو غير ذلك والمحاس المتحرك بالإرادة إما ناطق أو غير ناطق فقد أتيت على أجزاء الحد مبتدئاً بالأعم مقيداً له بالأخص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للأجناس وانما هو مرد لاجزاء حقيقة واحد وهي الانسان مبتدئاً بالعام منته بالخاص

لكذلك لو أتيت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء في طريق ماهو الى المقول في جواب ماهو وغير المقول في ذلك الجواب بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته وكلما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت بهذا الجنس الفصل الخاص بالذي يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استغنت مع البداية بالأعم والتقييد بالأخص ترتيب الأجناس وطريق ذلك أنك متى حققت في الانسان ذاتية الجوهر وذاتية الممتد في الأبعاد الثلاثة وفعلت الانساب

فصول الاجناس الأخص منه فيجرب ترتيب الاجناس على هذا التوالى  
والثالث دلائلها على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشئ يمكن  
أن يقسم تقسيمين ليس فيما احدهما تحت قسمي الآخر كاتمام الجسم ذى  
النفس إلى المتحرك بالارادة وغير المتحرك مرة وإلى الحساس وغير الحساس أخرى  
فقسمة الشئ إلى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طويلة وقسمته إلى  
أقسام متساوية في الرتبة قسمة عرضية فإذا استقصى هذا الاستقصاء أو شك

بالقسمة عن غيره في ذلك قلت بعد تحصيل هذا القمم في ذات الانسان وهذا  
هو الجسم ثم يحمل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامى بأن تضيف إلى الجسم  
الفصل الخامس بما يليه وهو النامى ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامى لانه  
يقال في جواب ما هو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم إلى الجسم  
النامى فصل الحساس والمتحرك بالارادة فيحصل لك جنس آخر وهو الحيوان  
ولو أنك لم تنظر في التقسيم إلى ما يقال في جواب ما هو وما لا يقال واكتفيت  
في القسمة بما يذكر في طريق ما هو لم يتحصل لك الا فصول وهي وان كانت  
فصولا لاجناس بعضها أخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن  
تفرز الا بعد قسمتها إلى ما يقال في جواب ما هو وما لا يقال

ولنأت الآن على ما وعدنا به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غيره من  
أن الحد لا يكتسب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق  
لتحديد التركيب وقد علمت يانه مما ذكره المصنف وأنت تراه لا يتيسر لك الا بعد  
معرفة أجزاء الماهية وأنها أجزاء لها وانها لأجزاء لها سواء منها العام والخاص  
حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذى يعتبر به التعريف حد اعندهم ولا يخفاك ان  
طالب الحد الماهية ما كانا انسان مثلا لا بد ان يتبدى به تمييز المحمولات التى تحمل  
عليها حملها عرضيا مما يحمل عليها حمل ذاتيا فأول ما يتبدى به ينظر في الجوهر هل هو  
ذاتى أو غير ذاتى وورعنا محتاج ذلك إلى الدليل على قى أنه عرضى ثم ينتقل إلى الامتداد  
هل هو جوهر حتى يصح ان يكون جزءا من الانسان الذى هو جوهر وحاجة ذلك  
إلى البرهان لا تخفى وهكذا يفرقه جميع ما يصح ان يكون ذى الانسان مبدأ لا فطر  
تصل عنه حتى يأتى على آخر ذلك بالاستقراء الحاضر وهو في جميع ذلك يستعمل

أن لا يغيب القسم ثمة من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التي اذا قسمت بعد ذلك وقت القسم بالمرضيات والاشخاص فان القسم من الجوهر اذا انتهت الانسان وقت ولم ينقسم بعد بالذاتيات وبعدها إما أن ينقسم الى الاشخاص أو الى القبول المرضية كالكتاب والامى والخياط والحارث وغير ذلك

### الفصل الخامس

في مشاركات الحد والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلب لم ومما طالبة حقيقة الذات بعد (١) مطلب هل البرهان يضروه لاثبات الجوهرية وجزئية الجزء للماهية ويستعمل القسم حتى يحصر الذاتي من المرضي والعام من الخاص الى أن تكمل لديه الأجزاء ويصل الى اليقين بأن لاجزاء وراء ما وجد وبعد هذا كله يأخذ في الترتيب ولا يمتنع فيه عن القسم كما صرحوا به وهذا من البديهيات التي لا تخفى على إطلاع المعلوم وعم يستفون بها فالوصول الى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسم والاستقراء تتضافر الطرق الثلاثة في كسبه ولكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور والبرهان والقسم والاستقراء مفيدة للتصديق فكيف يتيسر التوفيق لو كان البرهان كسبا للحد لهذا حرصوا على أن يتفوا توسط البرهان وما معه في تحصيل الحد وأخذوا يغربون في حماية أضلت عن الغاية المطلوبة للطلاب من تحصيل المنطق ولو شاؤا لرجعوا إلى ما قرروه من أن الحد الحقيقي يتوقف على التصديق بوجود المحدود وما بينوا به ذلك من أن الحد علم ولن يكون علما حتى يكون حكاية لمعلوم ولا يكون انشئ معلوما حتى يكون حقيقة ثابتة ينعكس منها الى الذهن ثم بعد ذلك كانوا يفتلون الى أن الوصول إلى كنه الحقيقة حتى يكون مافي الذهن مثلا لذاتها لا لمرضها يحتاج إلى التحصيل بالدليل فاذا حصلت عندنا عدة تصديقات نشأ عنها في الذهن عدة تصورات للماهية متى رتبت وجمعت على النسق المعروف مثلث الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية فتوقف التصور على التصديق لا ضاعة فيه وقا لهم راعوا في الكاسب أنه هو الممثل الأخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يجب تحصيله ولا ينازعهم أحد في أن طريقه الثرد هو ترتيب الأجزاء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تقدم في مقدمة الفن الرابع أن ما طالبة للحقيقة

ولم تطلب اللة الذاتية في البرهان وما تطلب الحد المعرف لحقيقة الشيء وماهيته  
فيتحقق سؤال الآن طلب البرهان والحد في تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا  
لأن العلل الذاتية مقومة لشيء فهي داخلة أيضا في جواب ما هو أي الحد حسب  
دخولها في جواب لم الطالب للبرهان الحقيقي وهذا يعلم أن البرهان وإن لم يكن  
طريقا إلى اكتساب الحد فيمضيه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها  
الوسطى علل ذاتية للشيء ولما نعى هذا أن العلل يستفاد كونها ذاتية من  
البرهان كلاً فإما لم يعرف من قبل كونها ذاتية لأنها تحمل حدود البرهان بل نعى به  
التنبه لها بالبرهان وزوال الفقه بسببه ومثاله ما إذا سئل لم ينكشف القمر قتال  
لأنه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكما وقع كذلك زال ضوءه فان  
كسوف الشمس يثبت به ولة الكسوف أيضا وماهيته كذلك فان الكسوف  
هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فيتنبه من هذا البرهان  
للحد لكن الحد الكامل لا يكون حداً واحداً في البرهان أي جزء مقدمة بل  
جزآن وإيرادهما في الحد خلاف إيرادهما في البرهان إذ يقدم في الحد ما أخرته  
في البرهان ويؤخر ما قدمته فانك قدمت توسط الأرض على زوال الضوء في  
البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر  
لتوسط الأرض بينه وبين الشمس

فإن جعلت كل واحد من جزأي البرهان حداً وافق أن كان ممزاً وإن لم  
يكن حداً تاماً سمي القى يكون مقدما في البرهان أي الحد الأوسط حداً هو  
مبدأ برهان مثل توسط الأرض في هذا المثال والذى يكون مؤخر فيه أي الحد

أما يسأل بها بمد العلم بوجود الماهية التي تطلب حقيقتها فإن ما لا وجود له لا  
حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وإن مطلب هل المطلق متقدم  
لذلك على مطلب ما للطالبة لحقيقة الذات واستفيد مما سبق أيضا أن مطلب لم  
متأخر عن مطلب هل المطلق لأنه طالب لمة الاعتقاد أو لة الوجود بحسب  
الأمر في نفسه وهذا لا يكون إلا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق  
يشمل السؤال عن الوجود لأنه هل البديهة يطلب بها أن الشيء موجود

هو ليس بوجود

الأكبر حدا هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا أعما يتفق إذا كان بعض أجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فإما هو العلة من جزأى الحد التام إذا اقتصر عليه يسمى حدا هو مبدأ برهان وما هو المطول إذا اقتصر عليه يسمى حدا هو نتيجة برهان والحد التام هو مجمرهما

فلقطة الحد يقال بالتشكيك على خمسة أشياء وإعما قلنا بالتشكيك لأن المعنى في هذه الأشياء ليس مختلفا من كل وجه فن ذلك الحد الفارح للمعنى الاسم وهو القى يلتفت فيه الى وجود الشيء في نفسه ومهما كان وجود الشيء غير معلوم فالحد لا يكون إلا بحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع في قائمة أصول الهندسة فإذا صح للشيء وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فنه ماهو مبدأ برهان ومنه ماهو نتيجة برهان ومنه ماهو حد تام مجتمع منهما ومن ذلك ماهو حد لأمور لا علة لها ولا أسباب أو أسبابها وعلتها غير داخلة في جواهرها مثل تحديد للنقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فإن حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منها

### (الفصل السادس)

في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليم به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة يقال على أربعة معان الاول التفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرسى والاب للصبى الثانى ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشيء وهو المادة مثل الحطب للكرسى ودم الطمث والنطقة للصبى الثالث الصورة في كل شيء فانه ما لم تقرر الصورة بالمادة لم يتكون الشيء مثل صورة الكرسي الرابعة الغاية التي لاجلها الشيء كالسكن للبيت والصلاح للخلوص للكرسى

وكل واحدة من هذه العلل تصلح أن تقع حدودا وسطى لأن كل علة للشيء في شيء فهى واسطة بينهما لكن منهما ما هى قريبة ومنها ما هى بعيدة ومنها ما هى بالذات ومنها ما هى بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هى كالمقوفة

للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط من زاويتين متساويتين  
لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء اليايس على الرطب في الاخلاط  
لموت ومن العلة الغائية كتوقى (١) احتقان الحائط واستيلاء البرد للمشى للحمام  
وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكالشره (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام  
خط على خط لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كتضاد (٣) الاركان للموت  
ومن العلة الغائية كتوقى سوء الهضم للمشى وأما ما بالذات من العلة الفاعلية  
فكالنقل لانهدام الحائط وكالستقونيا فانه يمشى بذاته ومن المادية فكالعقاة  
لعكس الشج ومن الصورية فمثل كون الزاويتين متساويتين في الجنيين لكون الخط  
عمودا ومن الغائية فكالصحة للمشى وأما ما بالعرض من العلة الفاعلية فكمزوال  
الدعامة وزوال الحائط وكالستقونيا يبرد لانه يزبل المسخن أعنى الصغراء  
وكذلك شرب الماء البارد يمشى لانه يجمع (٤) المسخن ومن المادية

(١) كتوقى احتقان الحائط أى أن الداعى الى المشى للحمام والغاية منه  
هو دفع احتقان الاخلاط ودفع استيلاء البرد على المزاج

(٢) فكالشره بالتحريك وهو اشتداد الرغبة في الاكل والافراط فيها فانه  
سبب لكثرة الاكل ولتناول ما قد يضر من الماء كولات وذلك بسبب العفونة  
وهى سبب الحمى

(٣) كتضاد الاركان للموت الاركان المتضاد وتضادها هو تضاد آثارها  
كالحرارة التى هى أثر لما يولدها من تلك العناصر فانه تضاد البرودة وهى أثرها  
يولدها من العناصر فهذا التضاد سبب في التفاعل بينها وقد يقبل أحدها على  
الآخر فيستولى عليه كاليس يستولى على الرطوبة فينشأ عنه الموت

(٤) لانه يجمع المسخن وذلك بما يسمى رد الفعل فان الماء البارد اذا صب على  
جزء من البدن برد في الحال وانحسر الدم عنه ثم بعد ذلك يرتد بقوة فيحصل  
التسخين بالعرض وكذلك الماء البارد يفرز بعض الاحماض وينزرها ها وهى  
عما يمشى

فكما لحديدية (١) لمكس الشبح ومن الصورة فككون (٢) الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط قائمتين لكون الخط عموداً ومن الغائية فكالمشور على كثر للمشي وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الأربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل وإذا كانت بالفعل كانت سبباً لكون المعلول بالفعل وأما إذا كانت بالقوة فليست سبباً لكون المعلول بالفعل فإن ذلك للمعلول (٣) من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون عامة كالصانع للبيت

واعلم أن المعلول إذا وضع (٤) بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية

(١) فكما لحديدية لمكس الشبح وذلك ان كان الصقيل الذي يمسك

الشبح حديداً

(٢) فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط الخ قيام أن كونها متساويتين دالة صورية بالذات لكون الخط عموداً أما كونها قائمتين فهو علة صورية لعمودية الخط بالعرض لان كونها قائمتين علة لكونها متساويتين في الجنين بحيث تكون كل واحدة منها في جانب مساوية للآخرى في الجانب الآخر

(٣) فإن ذلك للمعلول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيئاً آخر وراء كونه ممكناً وذلك له في ذاته وهو قول ظاهري لان المعدوم في ذاته لا يقوم به وصف لا قوة ولا فعل وانما الوصف في الحقيقة لشيء أنه يمكن أن يصير ذلك المعلول أو ان يفعله والصواب ان يقال ان المادة مثلاً إذا كانت بالقوة فهي غير موجودة بالفعل وما لا يكون موجوداً لا يكون علة لكون شيء بالقوة أو بالفعل وانما يكون الشيء معلولاً بالقوة لشيء آخر هو موجود بالفعل امتداداً أخرى بعيدة او قاعل يمكن له ان يفعله أو ما يشبه ذلك أما المعدوم في ذاته فلا وصف له كما قد منا

(٤) اذا وضع بالفعل أي اذا قلت انه موجود بالفعل فقد قلت ان العلل الاربعة قد وجدت وسمى ذلك وضعاً لانه أشبه بوضع بعض أجزاء الشرطية في الاستقناني لاستنتاج وجود الجزء الآخر

وعلم توجد بعد من حيث هي للاعيان كالاضطجاع مع وجود القراش فأما  
كان كذلك لأنها ليست علة من حيث هي موجودة في الاعيان بل من حيث  
هي ماهية فان معناها اذا عتل في ذهن التاعل بعثه على الفعل فهي من حيث  
معناها وما هيبتها علة العلة التفاعلية ومن حيث هي موجودة معلولة لها ان كانت  
من الغايات الحادثة بالفعل والعلل الاربع للشيء الواحد اذا حصلت بالفعل فلا  
شك في حصول المعلول أما آحادها فنها (١) ما يلزم من وجوده وجود المعلول  
لأنه وحده مجموع العلل ولكنه من جملة ما بحيث لا ينفك وجوده عن  
وجود جميعها فيلزم وجود المعلول اذن عند وجوده بجملة ما ومنها ما لا يلزم  
فيه ذلك أما الصورة والغاية فيلزم (٢) من وجود كل واحد منهما وجود  
المعلول وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها  
الصورة بالضرورة ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضا فان هذه الضرورة  
لا تنعكس الغاية اذ الأمور الطبيعية وان كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن

(١) فنها ما يلزم من وجوده وجود المعلول الخ أي ما يلزم من العلم بوجوده العلم  
بوجود المعلول سواء كان وجوده متقدما بالذات على وجود المعلول أو كان وجود  
المعلول متقدما عليه في الاعيان وليس هذا الزوم لأن ذلك الواحد من العلل  
هو مجموع ما يلزم لوجود المعلول بل لأن نسبتته الى جملة العلل بحيث لا ينفك  
وجوده عن وجود جميعها كالعلة الصورية فانها لا تكون موجودة الا اذا وجدت  
المادية والتفاعلية وتصور الغائية أو مبدؤها في الطبيعة فيلزم وجود المعلول  
اذن عند وجودها فاذا علمت بوجودها علمت بوجوده حتما لاستتزام العلم  
بوجود مجموع العلل والعلم بوجود مجموع العلل يستلزم العلم بوجود المعلول  
لأنه لازم عن العلة التامة وهذا جال فصله في قوله أما الصورة الخ

(٢) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لاني معنى أن وجود  
المعلول يحصل بوجود احدي هاتين العلتين فان وجود المعلول انما يحصل بحصول  
مجموع العلل الاربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شئ منهما تعلم أن  
المعلول قد حصل



المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد  
اذ تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خاق عرضها التمام وغاية وهو طعن  
الطعام كما ان خلق حدة الانياب تمام وغاية وهي قطع الطعام وفي كثير منها  
(١) لا يلزم حصول استعدادها الصورة لأن تلك الصورة تمثلت بحركة من علة  
محركة ولا حركة إلا في زمان ومن هذا للقييل الامور الصناعية فان الصورة  
لا تلزم منها من مجرد وجود المادة فربما لم يبق التفاعل الى المفعول وان حصل  
استعداد المادة لأن التفاعل ربما كان غريباً خارجاً فربما يلاقى المادة وربما يلاقى  
أما اذا كان التفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن لا يصدر عنها  
فعلها عند حدوث الاستعداد التمام سواء كان دفعة أو في زمان وأما التفاعل  
فليس يجب من وضعه في كثير من الأشياء وضع المعلوم بل ربما لا يجب من  
وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة أيضاً وجود المعلوم مالم يوجد شرط  
آخر مثل القوة المبردة التي في الأفيون إذا وصلت الى البدن فالم يتفعل الأفيون  
أولاً عن الحرارة القويزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فإذا كان الامر على هذا الوجه في اتحاد العلل لكل واحدة من اصنافها وان  
صلحت لأن تكون حداً أوسط لكن لا ينقطع سؤال اهم الا بإعطاء العلة  
الذاتية الخاصة القويزية التي بالفعل

وعما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يماوى المعلولات في الحمل  
أى ينعكس عليها (٢) وبعضها أخص منها مثل كون المحطب عن تكثف

(١) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله  
وهو حصول وذلك كأن يستعد الحديد لأن يكون سيفاً مثلاً بوصول درجة  
الحرارة عند الاتجاه الى حد الاحمرار لكنه يحتاج الى طرق الطارق  
لينال صورة المصيف.

(٢) وبعضها أخص كما كان المعلوم يصدر عن علل متعددة كل واحدة  
منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة أخص من المعلول لأنها كلها وجدت  
وجد للمعلول وقد يوجد المعلوم بنوعها عن العلة الأخرى

الهواء بالبرد وعن انقضاء البخار وكل واحدة منهما أخص من السحاب ومثل كون الحمى من عفونة المخلط تارة (١) وعن حرارة الروح أخرى بلا عفونة وهذه العلة الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للعلة العلوية التي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك أما لا تشترك فلا تجعل حدود وسطى الموضوبات لها أخص من الأكبر فلا تكون علة وجود الأكبر على الإطلاق بل علة وجوده للاستغناء عن الأخص فإن الحمى المطلقة ليست مطلوبة للعفونة (٢) بل هي أسباب الغيب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما اشترك في معنى عام فإن الأكبر أعلى الحدود الوسطى التي هي أخص (٣) لا يكون أولا ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق لشجرة

(١) وعن حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيواني المنبث في العروق من حرارة الدم ويعدونه مدار الحياة الحيوانية

(٢) بل هي أسباب الغيب بنين مكشورة وباه مشددة أي الذين تفهم الحمى في أوقات متقطعة فلا ثبت عندك تمنع الاختلاط لم يمكنك أن تثبت للتمنع الاختلاط أنه محمول على الإطلاق بل أنه محمول على الغيب وإنما ثبت ذلك لبعض المحمولين دون البعض الآخر وكذلك يقال في النوع بالنسبة إلى الجنس فإن النوع وهو علة خاصة للجنس إنما يكون واسطة لثبوته بالنسبة إلى أفراد ذلك النوع خاصة وثبتت لأفراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر

(٣) لا يكون أولا الخ يريد أن يفرق بين ما تشترك فيه العلة في أمر عام وبين ما سبق من علة النوع للجنس فالتك في توسط النوع تقول مثلا هذا إنسان وكل إنسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان لثبوت الإنسان والحيوان متقول على الإنسان أولا بلا واسطة لأنه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد القمل والقترين أما فيما هنا فتوسط النوع في ثبوت الأعم منه لثبوته ولكن لاهل الوجه السابق فإن العلة المتنوعة وهي الأنواع كالنوع والحروع والكرم تأتي هي علة لثبوت انتشار الورق الذي هو عام لأفرادها لما لم تكن علة لثبوت

هاتين والمخروع والكرم فإن العلة المساوية للانتشار في جميعها جود رطوبتها  
واغشاشها أما كون هذه تينة وهذا خروعا أو كرما فهي أمور أخص من  
الانتشار التي هو الأكبر لكن جود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه  
الوسطيات الخاصة أيضا أولا ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين  
والمخروع والكرم عريضة الأوراق بلا واسطة وعريض الأوراق تنفش رطوبتها  
بلا واسطة وتنفش الرطوبة ينتشر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار

هذا العام مباشرة لأن عليتها ترجع إلى أمر يعمها وهو العلة في الحقيقة لم يكن حمل  
ذلك العام المراد إثباته عليها حملا أوليا بل يلاحظ في حله توسط الأمر الذي يعمها فإذا  
قلت هاتين وكل تين منتشر الورق لم يكن ذلك استدلالا صحيحا لأنك  
لم تأت بالعلة القريبة الأهم إلا إذا كانت العلة القريبة ملحوظة لك  
معلومة من قبل فتكون هي الوسط في الحقيقة وغاية الأمر أنك حذفتها  
عند التأليف ومتى كانت العلة القريبة وهي الأمر الذي يعم جميع البطل الخاصة  
ملحوظة كان توسيطها مثبتا للأكبر على الإطلاق لاقى أفراد نوع من هذه  
الأنواع فقط فأنك متى دأبت في الحكم أن كل منفش الرطوبة فهو منتشر الورق  
ثبت الانتشار لكل ما هذه حاله سواء كان كرما أو خروما أو تينا بلا تخصيص  
فواحد منها فإذا قلت هاتين وكل تين عريض الورق وكل عريض الورق فهو  
منفش الرطوبة وكل منفش الرطوبة منتشر الورق فهذا منتشر الورق دخل في  
الحكم أفراد الكرم والمخروع بمعنى أنه يكون نتيجة مع نتيجة ولا تكون العلة  
وهي نوع التين من قبيل البطل الخاصة التي لا تنعكس على طولها لأنها ليست  
العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق ومنفش الرطوبة وما مساويف  
الانتشار متعاكسان عليه

واقترار الورق تساقطه واغشاش الرطوبة تحليلها وذهابها كانهما من  
الغشاش ويقال فشي القربة إذا حل ولامها ليخرج ربحها وهذه الأنواع من الغشاش  
لا تنفك بتساقط ورقها بخلاف غيرها مما ليس ورقه بربيع فان التساقط يبروها  
في أوقاته الخاصة

التقريب منه هي الاهتاش والانتشاش ليس أولا لهذه الخواص بل لعريض  
الورق. فتل هذه العلل هي المتباينة على معلولاتها  
واعلم أن بعض العلل والمعلولات قد تقرب تقريبا يوم الدور مثل ابتلال  
الأرض بسبب حدوث المطر وحدث المطر من القيم وحدث القيم بسبب  
تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض فإذا حذف المتوسطات كان  
ابتلال الأرض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض لكن  
هذا إما يكون دورا لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلول وليس  
كذلك بل هو غيره بالشخص وإنما هو بالنوع فليس فيه محال دورى فان قيل  
إن لم يكن هذا دورا فيلزمكم الدور فيها ذكرتم من جهة أخرى وهو أنه إذا كان  
كثير من العلل يساوي المعلولات مثل توسط الأرض للكسوف ومثل انتشاش  
الطوبة الماسكة لا ينتشر الورق ومثل القرع المتقاوم للصوت فيمكن أن تبين  
العلة بالمعلول والمعلول بالعلة فيكون دورا قلنا ليس إذا كان كل منهما مساويا  
للاخر جاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الا عرف فلئن كانا  
متساويين في المعرفة والجهل فلا يبان لاحدهما بالآخر فان عرف التوسط بحسابه  
قبل الكسوف فهو أعرف فإذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بيانا حقيقيا أو  
عرف الكسوف بالحس قبل معرفة التوسط فإذا أثبت التوسط به كان بيانا حقيقيا  
أيضا هذا مع أن توسط العلة يعطى برهان أهم وتوسط المعلول يعطى برهان  
الآن فليس استعمالهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلل  
ودخولها في البراهين

وأما دخولها في الحدود فان كان الفرض من الحد تصور الشيء من جهة  
ماهيته فيتم من هذه العلل بما هي أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ما هي خارجة  
عن ذات الشيء وإن كان الفرض تصور ماهيته كما هو موجود ولا يتحقق  
ذلك إلا بجمع عليه الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين  
جميعا فلا يدخل في الحد الا العلل المساوية للحدود وأما التي هي أخص مثل انطفاء  
النار وانكسار التمامة والقرع بالصوت (١) فليس شيء منها يدخل

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار التمامة

في حدود ما هو أعم منها وان دخلت في البرهان فان وجد لها معنى تام مثل القرع  
المقاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حد الصوت وأما العلل  
الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الأعم (٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد لحد  
الصوت المطلق ومثل المغونة لحمي الناب لا يصحى المطلقة

وقد يحذف الشيء بجميع علله الأربع ان كانت له وكان الغرض من الحد  
تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول في حد السيف انه سلاح صناعي  
من الحديد مطول معرض بمحدد الاطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال  
فالسلاح جنس والصناعي فصل من المبدأ المحرك أى القاعل ومن الحديد فصل  
من المادة وهطول معرض بمحدد الاطراف فصل من الصورة ولقطع به أعضاء  
الحيوان عند القتال فصل من الغاية

والقرع بالمصا وانطفاء النار من أسباب الصوت اذا صب الماء على الشيء المحترق  
يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا التهب المواد الجوية ثم انطفأت انهار بعضها  
على بعض وهوت متدافعة فيحصل صوت وهو الرعد على ما ذهب إليه بعض قدماء  
الحكماء والقصة الجيزة كالقصة وكل واحد من هذه الثلاثة علاقة خاصة للصوت فلا  
يدخل ولا واحدة منها في حده لان الصوت أعم منها فلا تقول الصوت ما يسمع  
بسبب القرع بالمصا أو عند انطفاء النار مثلا فان تعريفك لا يكون جامعاً لجميع  
أفراد الصوت لكن هذه العلة الخاصة تدخل في البرهان لانه يجوز الاستدلال  
بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول لها في الموضع الخاص

(٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرعد يحصل  
من تقلل الدخان طلباً للغوذية الى العلو في المحاب المتكاسف من البخار البارد  
قلولاً انطفاً بحرارة البخار وتكافئه بالبرد لما يحصل الرعد وكذلك قد يحصل الرعد  
من اندفاع الدخان الى أسفل عند وجود ريح مقاومة وقد أشعلته الحساسة  
والحرارة فتنتفيح العملة ويكون الرعد

واللفظ في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعاً والواقع في المقدمات إما للكذب أو لأنها ليست غير النتيجة أولاً أنها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات إنما هو لالتباسها بالصادقة إما في اللفظ أو في المعنى فإن الكاذب لا يعيل نفس ذهن العاقل إلى التصديق به إلا لمناسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما اللفظ فأكثره من جهة الألفاظ المشتركة بين معنيين فصاعداً وقد يكون من جهة الألفاظ المتباينة الملتبسة بالترادف وهي التي تشترك في معنى وتفتقر في معنى متميز فيقلل الفهم عما فيه الافتراق ويجري اللفظ مجرى واحد في جميع الأحكام وربما كان لما فيه الافتراق أثر في تغيير الحكم مثل الحجر والسفالة فإنه للسفالة زيادة معنى من الصفاء والتروق مع تواردهما على موضوع واحد وكالمصيف والصارم فإن الصارم هو لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون في جوهره وإما في هيئته والذي في جوهر اللفظ ووضعه الأصلي فهو ما قدمناه في المقالة الأولى من الألفاظ المشتركة ومن جهة ذلك أيضاً الألفاظ المتشابهة والمشككة وما هو في هيئته وصيغته فذلك اللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول فالقابل الذي صيغته الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة أن المفعول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الميولي الأولى لها فعل لأنها قابلة والمقابل فاعل المفعول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيحتمل أن يكون ضرب زيد ضارباً ومضروباً كما تقول في العجمية غلام حسن بالمكون فيهما فيحتمل أن يكون الحسن اسماً للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسماً لسيده ويكون المراد إضافة الغلام إليه مع أن التاميم في لغة العم بمعنى الإضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به فإن معنى الكلام إذا وقف على الله يتأخر

حفظناه إذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بسبب انصراف (١) الكنايات ودلائل الصلاة الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو إذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغايراً له في انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشتبه (٢) في الحال ولا يدري أى جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هي الانسانية قد يؤخذ جزءاً من المحمول وقد يؤخذ جزءاً من الموضوع ويختلف (٣) المعنى بسببه وإذا اقترن بهذه القضية قضية أخرى على تأليف قياسي يختلف الحال فيه بين جملة محمولاً وموضوعاً وقد يعرض بسبب تردد حرف العطف بين

(١) انصراف الكنايات ودلائل الصلوات الكنايات هي الضمائر وأسماء الاشارات وهي ما تدل على معنى لا على أنها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلوات هو ما يتصل بالمبهم لبيانها أما مثال الكناية فقد ذكره وأما الاشتباه في دليل الصلة فكما في قولك الإنسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت الصلة لفعل الانسان صحت القضية وإن جعلتها للفاعل الانسان لم تصح لأن فاعل الانسان واجب وهو وإن رجع الى تصرف الكناية لأن العمدة في الصلوات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة في القول في نحو هذا المثال لم يلتفت إلا الى الصلة نفسها لا الى ما استكن فيها لاسيما والتصرف ليس لضمير واحد فانك في الاحتمال الثاني جعلت الضمير في يفعل لما والضمير المفعول للإنسان بخلاف ما تضمنع في الاحتمال الاول لك روعيت الصلة بتمامها وجعلت موضعاً مستقلاً للاشتباه

(٢) فتشتبه في الحال أى يشتبه حالها من كونها جزءاً من الموضوع أو جزءاً من المحمول

(٣) ويختلف المعنى بمبنيه فانك إذا جعلتها قيداً للموضوع فكأنك قلت الانسانية من حيث ذاتها أى من جهة أنها نوع وحقيقة وهي من هذه الجينية ليست بخاصة بالضرورة بل هي ماهية لأفرادها ولكن لو اعتبرنا من حيث هي انسانية قيداً للمحمول وهو خاصة فقد راعيت أنها خاصة لجنسها من حيث أنها أمر

دلالته على جمع الأجزاء وبين دلالته على جمع الصفات مثل قولك الجملة زوج وفرد فإذا عني به جمع الأجزاء صدق لأن الجملة حاصلة من جزء هو ثلاثة وجزء هو اثنان وأحدهما زوج والآخر فرد وإن عني به جمع الصفات ككذب لأن الجملة لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من هذا أنه قد لا يصدق مفترقا ما يصدق مجتمعا فانك إذا قلت الجملة زوج ووقفت ككذب قولك لأن حمل الشيء وحده لا يفهم منه في المادة إلا كون الشيء موصوفاً به لا كونه جزءاً منه وقد يصدق الشيء مفترقا ولا يصدق مجتمعا مثل أن يكون زيد طبيباً غير ماهر في الطب ويكون ماهر في الخياطة فإذا قيل زيد طبيب صدق وإذا قيل زيد بصير (٢) صدق أيضاً لأنه إذا صدق حمل البصير المقيّد بالخياطة عليه صدق المطلق أيضاً فإن المقيّد إذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم إذا جمع بينهما أوم أتركب والجمع من حيث العادة كونه بصيراً في الطب فكان كاذباً وإن كان يصدق إذا عني به حالة الجمع ما يعني به حالة الأفراد لكن السابق إلى الفهم وجوع البصير إلى الطب فينشأ منه أيضاً اشتراك تركبي إذ يتردد البصير بين كونه بصيراً في الطب أو في شيء آخر

وأما اشتباه المقدمات الكاذبة بالعادّة من جهة المعنى فإما أن يكون الكاذب كاذباً في الكل وهو الذي لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت وإما أن يكون كاذباً في الجزء وإما أن لا يكون كاذباً فيهما بل في جهته أما ما يكون كاذباً في الكل فشامته مع الصادق إنما تكون باندراجها تحت كلّي إما جنس أو فصل أو عارض إما حقيقة أو وهما

خاص قد خسر بعض مشمولاته فيمكنك أن تضم إلى هذه القضية وكل خاصة عرضي ويكون القياس صحيحاً لأن حمل الإنسان على الحيوان مثلاً حمل العرضي لاجل الذاتي

(٢) زيد بصير أي ماهر وتريد بصير في الخياطة فذلك يصدق لأن المطلق يصدق حيث يصدق المقيّد فإذا قلت زيد طبيب بصير أو جمعت بينهما تابادر إلى الفهم أنه بصير في الطب ولو عني أنه بصير في الخياطة لم يصدق ولكن لا قرينة عليه وهذه المتبادر غير صحيح لأن افترض أنه لا بصير له بالطب



أما الاندراج الحقيقي فنل أن نحكم أن كل يباض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتوهم أن جمع السواد للبصر هو لكونه لونا واليباض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن نحكم لليباض على السواد أو بالعكس لأن اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم أنه لما صدق عليهما شيء واحد فينبغي أن يصدق أحدهما على الآخر وليس هذا بواجب إذ قد يقع تحت كل واحد منهما مختلفان ومختلفان ويوهم نتاج الموجبتين في الشكل الثاني لهذا (١) السبب وأما الاندراج الوهمي فنل حكم الوهم أن الهبولي والعقل أو البارزى مشار إلى جهة بسبب أن الجسم مشار إلى جهة لتوهمه اندراج المادى والكاذب منها تحت المحس وهذا الحكم صادق في المحس فنثبت في كل ما توهمه محسا ولا يتوهم موجود إلا محسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التى قدمنا ذكرها

وأما ما يكون كاذبا بالجزء فنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئى فيحمل على الكل الذى فوقه كالفحك الذى لا يصدق الا على الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا بعمه إذ بعض الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاء كمية الحكم بحالها في عكس الكل الموجب قريب من هذا إذ هو يوم الحكم الجزئى كليا فانه لما رأى شيئا سيالا (٢) أصفر هو مرة توهم ان كل سيال أصفر مرة والحكم على لازم الشيء بما يصدق على الشيء من هذا

(١) لهذا اتسبب أى لسبب توهم ان الأشياء المتعددة التى تندرج تحت كل واحد ينفى أن يحمل بعضها على بعض فيصح على هذا التوهم أن تنتج الموجبتان في الشكل الثانى كأن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فينتج كل انسان ناطق وهو صحيح في هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فالنتيجة كاذبة لأن الكل واحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

(٢) سيالا أصفر هو مرة بكمر الميم وهى خلطة الصفراء وأصل القضية كل مرة فهى سيال أصفر فعندما وحد السيال الاصفر مرة توهم اذ ذلك مام فى كل سيال أصفر أن يكون مرة فيعكس الكمية كنفسها ويقول كل سيال أصفر فهو مرة

للتبين ان اللازم اذا كان محمولا على شيء وشيء آخر محمول على كل ذلك  
للملزوم قوم أن ذلك اللازم مساو للملزومه حتى يجوز (١) أن يحمل على كله  
ما يحمل على كل الملزوم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فمصعب  
وهذا هو اعتقاد كلية النتيجة في الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهما  
ورأى كل انسان أيضا ضاحكا حسب ان كل متوهم ضاحك وانما الصادق بفضه  
ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في  
حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائما أو في وقت  
آخر دون ذلك الوقت فاذا روعيت شرائط القضايا في تحقيق صدقها وتوابع  
الحمل كما حققناها في الفن الاول من هذه المقالة أمن هذا النوع من الغلط  
وأما الكذب فيه من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما  
يعتقد أن السقمونيا مبردة بالذات وانما هي بالعرض لازالتها المسخن بالذات فتعرض  
هند زوال المسخن البرودة لأنها كانت بالذات من السقمونيا ومثل أخذ ما  
بالقوة مكان ما بالتعلل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات من جهة كذبها  
وأما من جهة أنها ليست غير النتيجة فهو أن تكون المقدمة نفس النتيجة  
ولكن غير لفظها فيقع الاغترار بتغاير اللفظ ويظن أنها غيرها وهذا (٢) هو  
المصادرة على المطلوب الاول وقد شرحناه من قبل

(١) حتى يجوز ان يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم الضمير في كله  
يعود الى اللازم كما تقول كل انسان حساس فان الحساس لازم للانسان فاذا  
وجدت شيئا آخر يحمل على كل الانسان الذي هو الملزوم وذلك  
كالضاحك فانه يحمل على الانسان جملا كلية توهمت ان ذلك اللازم وهو الحساس  
مساو للملزومه وهو الانسان فتحمل على الحساس وهو اللازم كل ما يحمله على الملزوم  
وهو الانسان ومن هنا ينشأ وم ان الشكل الثالث ينتج كلية فاذك اذا رأيت  
كل انسان متوهما أى فيه قوة الوم ورأيت كل انسان ضاحكا حكمت بوهمك الذي  
تقدم تصويره أن كل متوهم فهو ضاحك مع ان من الحيوان ما هو متوهم وليس بضاحك  
(٢) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشر وكل بشر ضاحك  
فكل انسان ضاحك فان النتيجة هي عين الكبرى وانما وقع اغترار بتغاير  
لفظي البشر والانسان

وأما من جهة أنها ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعرفة كالتضاديات إذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى عنها إما مبينة بها أو غير مبينة بها. وما يبين بالنتيجة لذا أخذ مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري ويعود حاصله إلى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الأول ولا ينعكس (١)

وأما القلط في صورة القياس فاما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة لمقدماته فان لا تكون الاجزاء الأولى التي هي الحدود أو الاجزاء أو التوائ التي هي المقدمات متمايزة مثال الأول هو أن يعبر عن الأصفر والأكبر باسمين مترادفين أو عن الأوسط والأكبر بمترادفين فيعدم (٢) القياس أركان الثلاثة في المعنى فتختل صورته حسبته وهذا من المصادرة على المطلوب الأول أو كان الأوسط لفظاً مشتركاً

(١) ولا ينعكس لأنه تقدم من المصادرة ما تكون فيه المقدمة عين النتيجة وليس من القياس الدوري لأن النتيجة لم تبن بالمقدمة ثم بينت المقدمة بالنتيجة بل هي هي ومثال الدوري أن تقول كل كاتب فهو قابل الصنعة وكل قابل الصنعة فهو متفكر ثم تقول في الاستدلال على الصغرى كل كاتب فهو يتحرك نظره لكسب المجهول من المعلوم وكل ما كان كذلك فهو قابل الصنعة فصغرى هذا الدليل هي عين النتيجة لأن حركة النظر لكسب المجهول هي بعينها الفكر أما ما كانت المقدمات فيه أخفى من النتيجة وليس مصادرة ولا دوراً فهو كالاستدلال على صانع العالم بأن العالم كله أجسام وانها ملازمة للأعراض الموجودة وان ملازم الأعراض حادث ونحو ذلك من المقدمات المعروفة فإن ثبوت صانع العالم أظهر من هذه القضايا جميعها

(٢) فيعدم القياس الخ ومثال الصورة الأولى وهي ما عبر فيها عن الأصفر والأوسط باسمين مترادفين كل انسان بشر وكل بشر قابل الصنعة ومثال الثانية كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فيكون أحد الحدود هو الأوسط إما عين الأصفر أو عين الاكبر فالحدود الثلاثة اللازمة في كل قياس تعدل ولا يبقى إلا حدان ولا يتألف منها إلا قضية واحدة لا قياس

مستعملا في المقدمتين بمعنييه (١) المختلفين

ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا ينتجاً فيها أجزاءه الأولى  
بساط بل فيها تكون ألفاظاً مركبة ثم ينقسم قسمين فأما أن تكون أجزاء  
المحمول والموضوع متمايزة الوضع والمحل ولكن غير متمايزة في الإنساق كقول  
القائل كل ماعله الحكيم فهو كما علمه والحكيم يعلم الحجر فهو اذن حجر وقد عرفت  
ما فيه وإما أن لا تكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شيء من الموضوع فيتوهم  
أنه من المحمول أو من المحمول فيتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الانسان بما  
هو انسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو انسان لا يدري  
أهو جزء من المحمول أو من الموضوع فن هذه الوجوه يعرض المحلل في صورة  
القياس بمشاركة المقدمات

وأما القلط في صورة انقياس وحدها من غير شركة فاما لأن تأليفه ليس  
تأليف الأشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بها  
واستثناء الاشتراك إما في الظاهر والحقيقة معا وهذا (٢) مما لا يشتهى على قائل  
خلوه عن الصورة القياسية أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط  
لفظاً مشتركاً وقد ذكرناه فيما اختلال صورته بشركة من المقدمات أو لأنه  
حادم شريطة شكل هو (٣) من ضروبه بأن تكون صفراء سالبة في الأولى  
والثالث أو كبراه جزئية في الأولى والثاني أو كان من موجبتين في الثاني أو  
من سالبتين أو جزئيتين أو سالبة صفري كبراه جزئية في جميع الأشكال

(١) بمعنييه المختلفين كما يقول المستدل على قه الواجب لو وجد الواجب  
فهو إما ممكن أو غير ممكن فإن كان ممكناً جاز عدمه وهو محال وإن كان غير  
ممكناً وكل ما لا يمكن وجوده فهو ممتنع فالواجب ممتنع والخطأ جاء من اشتراك  
لفظ الامكان بين العام والخاص

(٢) وهذا مما لا يشتهى على قائل الخ كما يقول في الاستدلال على قه  
جواز رؤية المجرد المجرد ليس بجمم وما لا يقع تحت الحس لا يمكن أن يرى فانه  
لا اشتراك بين مقدماته لاق الظاهر ولا في الحقيقة

(٣) هو من ضروبه ضمير هو يعود الى القياس

وإذا عرف هذا في القياسات الخلية ومقدماتها فيسهل عليك اعتبارها في غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخلاف غير أن الخلف يتميز بمخالطة عن صائر القياسات وهي وضع ما ليس بدالة فإن القياس ربما يلزم المحال من أخذ تقيض موضوع في قياس خلف ويدعى أنه إنما لزم من هذا التقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازماً منه بل (١) من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا تقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقياً فينبغي أن يجنب عن هذا الغلط أيضاً بمراعاة صدق المقدمات الأخرى وعين لزوم

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق تقيضه وهو حجر كل إنسان بجروية حجر إلى مقدمة صادقة وهي كل حيوان حجر لينتج لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق ليس كل إنسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى تقيض مطلوبنا إلى المحال لكن ليس التقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وإنما أدى إليه الكلية التي فرضتها صادقة وهي في الحقيقة كاذبة

وبقي من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لتقيض المطلوب بل له ولشيء آخر فيكون لازماً للجموع لا للتقيض وحده كقول بعض المتكلمين في الاستدلال على الوحدةانية لو لم يكن إلاه واحداً وكان إلهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه لزم إما عجز أحدهما أو سكون زيد وحركته معاً وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من تقيض المطلوب وهو أن يكون هناك إلهان بل جاء منه ومن ضم شيء آخر إليه ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحد أجزائه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل الخير والشر ضدان ولا شيء من الضدين بصادره من مبدأ واحد فالشر والخير من مبدأين مختلفين مع أن الشر في الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينافي أن يكون مع الخير من مبدأ واحد لأنه لا يحتاج إلا إلى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يزن عمله العقلي بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

هذا الحال من هذا النقيض بأن يدور منه في طرفي الثبوت والارتفاع وهذا  
القدر كاف في بيان المغالطات القياسية \* واذ قد وفينا بما وعدنا فلنختم  
كتابنا حامدين لله الحمد والشكر سرمدًا



---

( تلبه ) حصل خطأ مطبعي في عمر الصحائف المملعة  
فكتب ن ٢٦١ وصوابها ٢٤١ فليقنه



وقد قام بتصحيح هذا الكتاب ابتداء من المزمرة ٨ الى نهاية الكتاب  
حضرة الامتاز الشيخ عبد الحفيظ سعد من علماء الازهر الشريف

( فهرست كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق )

صفحة	
٤	الفصل الاول في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته
٨	الفصل الثاني في موضوع علم المنطق
١٠	المقالة الاولى في المفردات على عشرة فصول الفصل الاول في دلالة
	اللفظ على المعنى
١١	الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمركب
١٢	الفصل الثالث في الكلّي والجزئي
١٣	الفصل الرابع في الموضوع والمحمول
١٤	الفصل الخامس في قسمة الكلّي الى الذاتي والعرضي
١٥	الفصل السادس في تعريف الذاتي
١٨	الفصل السابع في العرضي
١٩	الفصل الثامن في الدال على الماهية
٢٣	الفصل التاسع في الجنس والنوع والفصل والحاسة والعرض العام
٢٩	الفصل العاشر في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض
٣١	الفصل الثاني في المعاني المفردة المدلول عليها بالانقاط الكلية الخمسة
	الفصل الاول في جملة الامور التي تقع عليها الانقاط الخمسة ووجه
	الحصر فيها
٣٣	الفصل الثاني في نسبة الاسماء الى المعنى
٣٧	الفصل الثالث في تعريف الجوهر والعرض
٤٠	الفصل الرابع في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع
٤٢	الفصل الخامس في بيان الاجناس العشرة
٤٣	الفصل السادس في أقسام الجوهر وخواصه
٤٨	الفصل السابع في الكم
٥٣	الفصل الثامن في المضاف

صحيفة

٥٧	الفصل التاسع فى الكيف
٦٠	الفصل العاشر فى باقى المقولات العشر
٦٥	الفصل الاول وهو الحادى عشر من هذا الفن فى التقابل
٧٠	الفصل الثانى وهو الثانى عشر فى المتقدم والمتأخر ومما
٧١	المقالة الثانية فى تعرف الاقوال الفارحة الموصلة الى التصور
	الفصل الاول فى بيان أصناف ما يفيد التصور
٧٩	الفصل الثانى فى التحرز عن وجوه من الخطأ تقع فى الحد والرسم
٨٥	المقالة الثالثة فى التأليفات الموصلة الى التصديق
	الفن الاول فى تأليف الاول الواقع للمفردات
٨٦	الفصل الاول فى الاسم والكلمة والاداة
٩٠	الفصل الثانى فى الأقول وأقسامه
٩٤	الفصل الثالث فى القضايا المخصوصة والمحصورة والمهمة من الحملات
٩٦	الفصل الرابع فى الاجزاء التى هى قوام القضايا المحلية
١٠٤	الفصل الخامس فى أمور يجب مراعاتها فى القضايا من الغلط فيها
١٠٥	الفصل السادس فى مواد القضايا وتلازمها وجهاها
١١٥	الفصل السابع فى تحقيق الكائنين والجزئيين فى القضايا الموجهة والمطلقة
١٢٢	الفصل الثامن فى التناقض
١٣٤	الفصل التاسع فى العكس
١٤٦	الفن الثانى فى صورة الحجج
١٥١	الشكل الاول
١٥٦	الشكل الثانى
١٥٨	الشكل الثالث
١٦٢	الفصل الثالث فى المختلطات (لفظ الثالث خطأ وصوابه الثانى)



مقدمة	١٧٥
الفصل الثالث في القضايا الشرطية وأحكامها	١٨٢
الفصل الرابع في القياسات الشرطية من الاقتراعات	١٨٧
الفصل الخامس في القياسات الاستثنائية	١٩٤
الفصل السادس في القياسات المركبة	٢٠١
الفصل السابع في قياس الخلف	٢٠٣
الفصل الثامن في عكس القياس	٢٠٨
الفصل التاسع في قياس الدور	٢١٦
الفصل العاشر في اكتساب المقدمات	٢٢٥
الفصل الحادى عشر في تحليل القياسات	٢٣١
الفصل الثانى عشر في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول	٢٣٥
الفصل الثالث عشر في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة	٢٣٨
الفصل الرابع عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة	٢٦١
الفصل الخامس عشر في المبادرة على المطلوب الاول	٢٨١
الفصل السادس عشر في أمور شبيهة بالقياس	٢٨٢
التم الثالث في مواد الحجج وهو فصل واحد	٢٨٥
الاوليات . المشاهدات . التجربات	٢٨٦
الحدسيات . المتواترات	٢٨٧
المقدمات الفطرية القياس . الوهميات	٢٨٩
المشهورات . المقبولات . المملات	٢٩١
المشبهات . المشهورات في الظاهر . المظنونيات	٢٩٣
التحليلات	٢٩٤
اليقينيات . مواد الجدل	
مواد المغالطة . مواد الخطابة . مواد القياس الشعرى	

صفحة	
٢٩٥	الفن الرابع في البرهان الخ
٢٩٧	الفصل الأول في حقيقة البرهان وأقسامه
٢٩٨	الفصل الثاني في أجزاء العلوم البرهانية الخ
٣٢٥	الفصل الثالث في اختلاف العلوم واشتراكها الخ
٣٣٨	الفصل الرابع في أن الحد لا يكتب بالبرهان والقسم والاستقراء
	بل من طريق التركيب
٣٤٧	الفصل الخامس في مشاركات الحد والبرهان
٣٤٩	الفصل السادس في أقسام العلل
٣٥٨	الفصل السابع في رسوم ألقاط استعملت غير مشروحة المعاني
٣٥٩	الفن الخامس في المغالطات في القياس







